

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
مسلسلة الدراسات التاريخية

الانقلابات الدستورية في مصر

١٩٢٣ - ١٩٣٦

د. على شلبي

د. مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم:

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى



مختبر وثائق وتاريخ مصر القديمة
مسألة الدراسات التاريخية

الانقلابات الدستورية في مصر

١٩٢٣ - ١٩٣٦

إعداد

دكتور : علي شلبي دكتور : مصطفى التحاسن جبر

إشراف وتقديم

دكتور

أحمد عبد الرحيم مصطفى



مركز الدراسات والبحوث

١٩٨١

مقدمة

منذ تفوقت أوروبا الغربية وسيطرت على معظم العالم القديم سياسيا وعسكريا وحضاريا أخذ القادة في البلدان التي تعرضت للفلسف والمذاهب الأوروبية يقارنون ضعف بلادهم وتخلفها بقوة أوروبا وتلقفها ويحتون عن برامج قليلة بتحرير بلادهم من التخلف والسيطرة الأجنبية ومن الطبيعي أن يجب بعضهم بأوروبا الغربية وأن يمزوا حيويتها إلى نظامها البرلماني الديمقراطي وأن يجعلوا نقطة البدء في حل مشكلة بلادهم أن يحدوا سلطة الحكام المطلقة ويمثلوا الدستور وفيهوا البرلمان المنتسب الذي تصوروا أن وجوده هو والدستور كليل بالتقليد على كل مشاكل التخلف وكأنه مصباح علاء الدين .

وحين تحقق حلم الصالحين الشرقيين ووضعت الدساتير وانتشبت البرلمانات ، بدأت المؤسسات الجديدة تعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات القديمة التي لم يضعف ارتباط الناس بها ، مما أدى إلى وجود هوة بينهما أخذت تتسع حين بدأت المصالح الجديدة تصطمم بالقدنية في الوقت الذي لم يسمح فيه للمؤسسات الجديدة بأن تعمل بحرية بحيث يمكنها أن تكيف مع الأوضاع القائمة . فنظام سياسي أخذ كما هو ليس فقط من يده آخر ، بل من حضارة أخرى وفرضه حكام متشبكون بالأنكار الغربية من أهل زمن الخارج ، لم يكن باستطاعته أن يمشي بما فيه الكفاية في أسواق مجتمعات كانت لا تزال محصورة بوجه عام إلا في الطبقة الدينية القديمة ، فإزالة أغلبية سكانها عن الفكر والامية دون أن تظن لولايات

الحيد الديمقراطية المستندة الى معرفة الحقوق وانواجيات في ظل المساواة
الساكنية والاشتمالية . وهكذا أدى الصراع بين الميول الاستبدادية
واندماج الديمقراطية الى انقضاء توفيقية أضحت النظام السياسي ذاته
وانضمت كل من تاقوا الى ديمقراطية حقيقية وبالإضافة الى ذلك فقد سعى
القادة للثنايوسون على السلطة الى استغلال الرأي العام بدلا من جعله حكما
في هذا التنافس فلم يسعوا الى تهئية الجماهير للاشتراك في الفصل في
المنايات الديمقراطية ، بل انغروا عنها المسائل العامة ولم يصارحوا
بالحقائق .. وهكذا ظلت الجماهير مضطلة لا تسمح الا تراشق الاتهامات بين
القادة دون ادراك للخللانات التي تفرق بينهم . ولا كانت الاغلبية الساحقة
من حله الجماهير . فقرة وجعلة وأسيرة للخراقات والمعتقدات البالية .
فقد قصرت عن فهم الثمارات العسقة التي كان يمتلكها المصلحون أو
الثائورات التي كان يقوم بها الساسة المحترفون ، مما باعد بينها وبين
المشاركة الفعالة في الأجهزة الديمقراطية أو ادراك قيمة أساليبها
المقدسة .

ويعتبر نظام تعدد الأحزاب في الغرب - وهو نظام يمكن الشعب
من المشاركة في الممارسة الديمقراطية شرطا ضروريا لضمان انتظام عمل
الؤسسات الديمقراطية . إما في البلدان التي شاء قادتها ان يظلوا
الغرب ويضعوا سيطرته فقد انتمست الأحزاب في النضال الوطني من
أجل الاستقلال بدلا من العمل على اعداد شعب واع بإمكاناته المشاركة
الحقيقية في الحياة النيابية . لهذا أيد الشعب التكتلات الوطنية المنطوية
مما أدى الى فشل النظام الغربي القائم على تعدد الأحزاب وإن أعنت
الديمقراطية لقادة المارضة متبرا يهاجمون منه السيطرة الأجنبية هذا
ال أن الوجود الأجنبي في البلدان الخاضعة للسيطرة الغربية قد لمب دوره
في فشل المؤسسات الديمقراطية التي أوصى بانقضاءها وذلك بسبب تدخله
بين أن وأسر في شئون البلاد صيانة لوجوده ومصالحه .

لكل هذا تضررت التجارب البرلمانية في البلدان الشرقية التي شاعت
أن تأسس بها مما أفسح المجال اما للأنظمة العسكرية أو لمختلف أنماط
الاستبداد السافر أو للقمع أو للقوى الدينية والتقليدية التي هي أقرب
للجماهير وأكثر تأثرا فيها . ولأن لم تستقر هذه البلدان على أوضاع
ثابتة مستقرة بإمكانها أن تحتاز ببلدانها وجماهيرها الهواء السحيقة التي
تصلها من العالم المتقسم .

وعصر من اسبق البلدان العربية في التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة اجنبية . كما كانت من اسباب اخفا باندغام الياباني منذ عام ١٨٦٦ وبالدستور منذ عام ١٨٨٢ . الا ان خطوعها للاحتلال البريطاني قد عرقل تطور الانظمة الديمقراطية فيها . مما جعل الحركة الوطنية المصرية منذ اوائى القرن العشرين تلعب الحجاب بانستور في صدارة قائمة مطالبها الى جانب الاستقلال التام وحين نشبت ثورة ١٩١٩ اضى عمت البلاد من انصهار الى انصهار واشتركت فيها جميع طوائف الشعب وطبقاته انبثقت من الجماهير لجان شعبية تصب في « انوند » الذي لم يكن منذ البداية حزبا بالمعنى الاوروي للكنة . بلقد ما كان حركة سياسية تمثل الرمة التي سلمت مقباليدها لرئيس (سعد زغلول) كان يشهدا في انقلابه بالجلاء والضرب على يد لوتوقراطية انصر . كان انوند حركة شعبية تضم الاتباط والمسلمين ولا تلتى اعتبارا لروى الطبقي . ومن ثم قوة سعد زغلول وعظمه الوفد وضغطه مما . فلكن يحقق الوفد اهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصله الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد هو حياسة الجماهير التي كانت تنبته . وهي حياسة لم تكن تكفى في مواجهة الوسائل التي كانت في يد كل من انصر وبريطانيا . ولم يكن مكن الحظر الذي يتعرض له الوفد هو انصر او بريطانيا بلقد ما كان مرجعه التناقضات الكامنة في تكوينه ذاته . فاعضاؤه مسلمون واقباط . كانوا يتحدرون من طبقات اجتماعية جد مختلفة تمتد من كبار ملاك الاراضى الى الفلاحين والحرفيين والعمال والطلبة . وكلهم يمثلون اتجاهات مختلفة وحيانا متعارضة . فهذه الطبقات قد جمعتها في البداية الروح الوطنية الشدقة . ثم لم تلبث ان فقت تماسكها بالتدرج بفعل التكتسات وضعف الحياسة للنشال التي تبرزت بها السنوات الأولى . استطاع سعد زغلول خفيلة ان يجمع الشعب تحت زعامته اثناء الثورة . واصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحيلة السياسية المصرية . ولكن كان من الصعب عليه ان يحافظ على زعامة كل الفئات التي تمثلت للفصل السياسي فكان تكون الأحزاب بعد الثورة امرا طبيعيا . اذ هو في طي الكتل الاجتماعية التي اشتركت في الثورة الى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء في الطوائف والأمزجة . فعلى حين بقيت الجماهير على انخلاصها له . انضمت اليه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك . على حين انشق عن زعامته أفراد الأمر التركية - الشركسية القديمة وقسط كبير من اوسقراطية الارض المصرية وكونوا حزب الاحرار الدستوريين

الذي كان منذ البداية على علاقة بالنصر ، ولم يكن يتألم من حيث المبدأ في التعاون مع الملكية أو في عقد اتفاق مناسب مع إنجلترا - إذ من الطبيعي أن تميل الطبقات الاجتماعية التي قام عليها الحزب إلى شيء من التفاهم مع الإنجليز بامكانهم - عند الاقتضاء أن يحسمهم من ثورية الجماهير . ومن الطبيعي أيضا أن يلجأ الأحرار الدستوريين وغيرهم من « أحزاب الأقلية » التي عرفتها مصر فيما بعد ، إلى اتباع طرق غير مشروعة تضمن لهم مواجهة جماهيرية ضد زغلول وتنظيم الوفد .

إما السلطات البريطانية فقد عملت على مواجهة ثورة ١٩١٩ بقوى من المرونة والمزج بين اللين والشمس كل في موضعه ، إلى أن اتضح الانقسام في صفوف قادة الثورة حول أسلوب متابعة العمل الوطني ، وهو الانقسام الذي عملت هذه السلطات إلى تسميته . وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر تصريح بريطاني من جانب واحد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واتى الحماية . وإن احتفظت بريطانيا لنفسها بصورة مطلقة بأمر مميته حتى يحين وقت الاتحاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة . هذه الأمور هي ما عرف بالتحفظات الأربعة وهي :

أولا - تأمين المواصلات الامبراطورية في مصر .

ثانيا - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .

رابعا - السودان .

وفي مذكرة ملحقة بالتصريح بحث بها المندوب السامي إلى السلطان فؤاد ذكر أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية الأمر فيه يرجع إلى عظمته وإلى الشعب المصري .

ولم يحل تصريح ٢٨ فبراير مسألة العلاقات المصرية - البريطانية إذ لم يتصد ما جاء فيه أن يكون تطبيقا لشقة الخلاف وحصره في التحفظات الأربعة . حصلت مصر حقيقة على نوع من الاستقلال الذاتي ولكنه كان مقيدا بشروط محددة تماما . فدمثل بريطانيا يستطيع - باسم التحفظات - أن يتدخل فيما يشاء من شئون البلاد الداخلية ،

وأن يفرض ما تريده دولته بالتفويض الصريح أو الضمني بقوة الاحتلال أو بالقوة البحرية البريطانية في البحر المتوسط . وبريطانيا يكفها أن اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وحسبها أن شغل مصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسابقهم على الحكم . ورأت في كل الظروف ما يسمح لها بأن تقتطع في كل مرة يطلب فيها المصريون للمفاوضة لحل المسائل الملحة ، وبأن تحصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريون وأن تتسلمهم بعد ذلك بمشكلة داخلية حول الانتخاب أو حول الدستور . وبمسعود التصريح وإعلان فؤاد نفسه ملكاً في مارس ١٩٢٢ احتتم النضال من جديد بين الشعب الذي لم يجهز كل ما علقه على الثورة من آمال ، والملكية التي انتهزت فرصة تحقيق البلاد الحكم الذاتي لتحيي أوتوقراطية محمد علي وإسماعيل ، والاحتل الذي كان يلعب أحياناً من وراء ستار - وأحياناً بشكل مباشر ، لكي يقيم توازناً بين الشعب والملكية يجعله قطب الرعي في شؤون البلاد .

فاستجابة للذاكرة الملحة بتصريح ٢٨ فبراير التي يمت بها المقنوب السامي إلى السلطان « فؤاد » بعد انقضاء « برلمان يمتنع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » تألفت لوضع الدستور لجنة من ثلاثين عضواً ضمت بعض رجال القانون وبعض شباب الموظفين المتأثرين وممثلين عن الأقباط إلى جانب أشخاص لاعلاقة لهم بالفقه الدستوري ، ومنهم بطريرك الأقباط وعقبي الديار المصرية وممثل عن البدو وجماعة من كبار الأعيان قصد باختيارهم إرضاء « أصحاب المصالح الواسعة » في البلاد ، واستطاع لذلك فؤاد - بتدخله في أعمال اللجنة الثلاثين - أن يحرز لنفسه وللنصر قسماً وافراً من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية : فقد منح حققالة الوزارة وحل البرلمان وتعيين خمس الشيوخ وإصدار مراسيم بقوانين خلال السلطة البرلمانية ، واختيار بعض كبار الموظفين .

وحين تولى سعد زغلول الحكم في عام ١٩٢٤ على أثر أول انتخابات جرت طبقاً للدستور الجديد ، حاول أن يثبت دعائم الحياة الدستورية عن طريق فرض شخصيته واستغلال الشعبية التي أساطت به وتصديه للمقاومة وقيادات القصر غير المشروعة إلا أن الملك فؤاد قاوم سعد ماوسسته المقاومة وقام بوضع مختلف العراقيل في وجه « وزارة الشعب » - إلى أن جاء مقتل السردار في أواخر عام ١٩٢٤ ليؤذن بتفشل بريطانيا السافر ، ولما تستقر بعد دعائم الحكم النيابي واستقلال مسعد وتألفت وزارة زيور التي قبلت الالتزام البريطاني المرتبط بمقتل السردار وحلت

البرلمان وأوقف الدستور • وهكذا بدأت سلسلة الانقلابات الدستورية التي يرويها الكتاب الذي تقدمه إلى القراء والذي حاول مؤلفه الدكتور علي محمد حبيب شبيب والدكتور مصطفى النحاس جبر أن يتوخيا الموضوعية التاريخية وأن يسلطا الأضواء على هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر المعاصر التي شهدت بوادر انهيار النظام البرلماني الذي أوجده دستور ١٩٢٣ •

د • أحمد عبد الرحيم مصطفى

القِسْمُ الْأَوَّلُ

١- الانقلاب الدستوري في عهد أحمد زبور

٢- الانقلاب الدستوري في عهد محمد محمود

إعداد

د. علي محمد حامد شابي

الفصل الأول

وضع دستور ١٩٢٣ والعمل به

منح تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ مصر استقلالها فأعترف بأنها دولة مستقلة ذات سيادة وإن كان ذلك من ناحية الشكل فقط - ومي نفس الوقت منحت البلاد حق إنشاء برلمان (١) فجاء في خطاب النبي إلى السلطان فؤاد الملحق بالتصريح « لما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري » (٢) .

وفي أول مارس ١٩٢٢ عهد السلطان فؤاد إلى عبد الحالق ثروت باشا تأليف الوزارة واتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع دستور للبلاد . فجاء في خطابه إليه « ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون أول ما تعني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام (٣) وبناء على ذلك التكاليف ألغت الوزارة لجنة للقيام بهذا العمل في ٣ أبريل عام ١٩٢٢ عرفت بلجنة

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى النضال ، القاهرة دار المعارف ، ١٩٦٧ ، ص ١٣٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ، ط ٢ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٤٦ .

(٣) كسبه ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

الثلاثين نسبة الى عدد أعضائها ، وقد تم تشكيلها من طريق التسمين ولم تكن لجنة منتخبة من الشعب (١) .

ولقد شمت لجنة الدستور التي رسمها حسين رشدي باشا عددا من المفكرين وذوى الراى ورجال انقسانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين ولاعبيان والتجار والمالين (٢) . ولم تكن لجنة الثلاثين تمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، وإن عني المشرفون عليها بأن تضم عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية التي كانت لازال قائمة بحكم ان جلساتها لم اجلت دون ان يصدر مرسوم بحلها (٣) . ولا كانت لجنة الدستور لجنة حكومية فقد رفض الوند - وعلى رأسه مسعد زغلول - الاشتراك في عضويتها وحججه في ذلك ان وضع دستور للبلاد لابد وأن يجرى على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها ، واطلق مسعد زغلول على تلك اللجنة « لجنة الاستيلاء » كما رفض الحزب الوطني الاشتراك في عضويتها (٤) .

وعلى كل حال - عقلت اللجنة جلساتها فيما بين أبريل وأكتوبر ١٩٢٢ فاستمر عملها ستة أشهر متوالية ، وقد حطت تلك الجلسات بالنقاشات القانونية المستفيضة ، التي كانت تغلب ورابعا صراعا بين تيارين : الأول تيار ديمقراطي يضم تحت لوائه على درجات متفاوتة أنصار حكمة ثروت باشا ، والثاني تيار أوتوقراطي يضم أنصار لذلك فؤاد - ويرغم ما كان من خلافات وما ظهر من انقسامات بين هذين التيارين حول وضع المبادئ العامة للدستور ١٩٢٢ ، فقد استطاع حسين رشدي باشا ، رئيس اللجنة الذي كان على اتصال وثيق بثروت باشا ،

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الفرج السابق ص ١٥٤ .

(٢) غولت لجنة الدستور من كتي من حسين رشدي باشا (الرئيس) أحمد حليم

باشا (نائب الرئيس) يوسف سابا باشا ، أحمد طه باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الكتاج يحيى باشا السيد عبد السيد البكري ، الشيخ محمد بنيت ، الاتيا عيسى ، قلبي فوس باشا ، اسمايل ايهل باشا ، محمد ابر حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف اسحاق طقاي باشا ، ابراهيم أبو وحط باشا ، علي للزلاوي بك ، عبد الطيف لشكباتي بك ، محمد علي علوي بك زكريا تائق بك ، ابراهيم الهلباوي بك ، عبد العزيز فوس بك ، مسعد أبو النصر بك ، الشيخ محمد شوت راني بك ، حسن عبد الرزاق باشا ، عبد المنصور الجبال باشا ، صالح غلوم باشا ، الياس عرس بك ، علي ماهر بك ، توفيق موسى بك ، عبد السيد مصطفى بك ، سائق حسين باشا ، عبد السيد بخوي بك .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الفرج السابق ، ص ١٥٤ .

(٤) ناسي للكتاب .

التوفيق بين هذين التياراتين ، فقد أبقي على سلطة الملك وأخرى نزعة الأوتوقراطية ونفى نفس الوقت حافظ على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات . وكان يدفع رضى باشا وغيره من الأعضاء الذين كانوا أكثر انصيالا بثروت باشا وبالوزارة إلى عدم الاتجاه أبداً : الأول الخوف من أنه إذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان ، سيف على المشروع أن يعدل من أساسه ، أما إذا روّجت فيه بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، وتمزجت في نفس الوقت لحقوق الأساسية للأفراد وللمثل الأمة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم في سبيل توقيع المشروع عقبة من المقاييس ، ومن الحجر أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت . والثاني ، أنه بعد ما حدث في مصر من خلاف بين سعد وعبدل والقسام البلاد إلى سعديين وعدييين ، كان من اللازم أن يستطيع صاحب العرش أن يتدخل من حقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف (١) .

وعلى كل حال ، فقد آتت لجنة الدستور عملاً ، وذلك برغم ما عثر من خلافات بين الملك وبين ثروت باشا حول المزيد من سلطات الملك التي لم يكن من السهل على حكومة ثروت قبولها في مشروع الدستور ، إلى الحد الذي أدى إلى تدخل اللورد اللنبي للتوفيق بينهما ، مما جعل ثروت يجعل التماس مشروع الدستور ، ولكن الملك كان يدير طرد ثروت . وقد أدرك ثروت ذلك فطلب إلى اللجنة سرعة انتهاء وضع صيغة مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ولعل آتت اللجنة عملاً ورفضت مشروع الدستور وقانون الانتخاب بل ثروت باشا في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ . وكان متوقفاً أن يصدر المرسوم الملكي بها على أثر تقديمها . ولكن الملك فؤاد كان لا يميل إلى إصدار الدستور لأنه رآه يقل من سلطته ويجعل مرجع الحكم إلى الشعب . وهنا ما لا يبيته الملك ، ويتناهى مع نزعة الاستبدادية ، فكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متجنباً أعمالها ومداولاتها دائماً على ما اسماء النقاش سلطة الملك (٢) .

وفي ذلك الوقت بدأ التمسك في تاليف « حزب الأحرار الدستوريين » وذلك راجع إلى أن الملك فؤاد قد أثار عدة عصابات أمام لجنة وضع الدستور وأمام الوزارة من أجل مزيد من سلطاته ، فدفع ذلك (ثروت) إلى جمع أعضاء الوزارة للوقوف صفاً واحداً في وجه مجاولات

(١) عبد العظيم رشاد : تطور الحركة الرشدية المصرية ١٩١٨ ، ١٩٣٦ ، القاهرة .
 عبد القادر المصري ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧١ - ٣٦ .
 (٢) عبد الرحمن الرافعي : الرجح السابق ص ٧٤ .

الملك ، ولا كان هؤلاء هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصياغته . فقد كان طليعيا أن يصلوا على حمايته . وعنده تأليف الحزب نفروا أن ينضم إليه جميع أعضاء لجنة الدستور . وبعد آخر من ذوي النفوذ جميع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم متفصلا إليهم فريق من الكتفيلين المتحررين . وكان في مقدمة اغراض الحزب ومبادئه التخلص عن الدستور وسرعة اصلاحه (١) .

وخلال ذلك الصراع القائم بين ثروت باشا والملك فؤاد حول الدستور هرب التنازب بين الوفد والقصر لاستقطب وزارة ثروت ، وكان الوفد يأمل في تأليف وزارة برئاسة توفيق نسيم باشا يقيها للملك والقصر . فتمسك المصري السعدى بك القائم بأعمال رئيس الوفد منشورا حاجب فيه وزارة ثروت - وكانت لهذا المنشور صلة بمؤامرة دبرت في ذلك الوقت بين القصر والوفد والأحرار للاعتداء على شخصيات الوزراء فقد دبروا السراى مظاهرة ضد ثروت باشا ، أثناء صلاة الجمعة في الجامع الأزهر يوم أول ديسمبر ١٩٢٢ وكان الملك قد قرر إبداء الصلاة في هذا اليوم ودعا ثروت إلى أن يصحبه في موكبه ، وكان مرتبا أنه عقب انتهاء الصلاة وخروج الملك من الجامع الأزهر أن يتم الاعتداء على أشخاص . الوزراء بالغرب في الجامع الأزهر حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم وذلك لتحقيق الوزارة واستقاط هيبته . وتمي تدبير المؤامرة إلى ثروت باشا فسارع بتقديم استقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ إلى الملك الذي قبلها بعد نصف ساعة من رفضها إليه ، ثم استدعى نسيم باشا لتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة (٢) .

وهكذا استنعم الملك كل الأساليب الممكنة للتخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد . كما استغل في ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوقوعها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والإنجليز بسبب نصوص السودان الواردة في مشروع الدستور - فقد نصت المادة ٢٩ منه على أن يلقب الملك بملك مصر والسودان ، كذلك نصت المادة ١٤٥ منه على أن أحكام هذا الدستور تجري على المملكة المصرية جميعا غدا السودان ، الذي يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص رغم كونه جزءا من المملكة المصرية . وقد رأى الإنجليز في هذين النصين ما يمسكهم

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٧٤ : عبد العظيم رمضان : المرجع

السابق ص ٢٨١ .

مع تحفظهم في تصريح ٢٨ فبراير على السودان ، وطالبوا بحلها ورغم اعتقاد ثروت باشا بصواب رأى الإنجليز إلا أنه غشى لو أعلن موافقته على طلبهم أن يتعرض للهجوم من القصر والوفد بل وربما من جانب إصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين . خاصة وأن عدل باشا يكن قد جمع أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الذين أمسكوا لرايات بالتمسك بمشروع الدستور الذي وضعت اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا . وعلى هذا فلم يكن في استطاعة ثروت أن يقبل وجهة النظر الإنجليزية بخصوص السودان . وعندما نت إلى علمه مؤامرة الجامع الأزهر لم يجد مفرًا من الاستقالة (١) .

وفي اليوم التالي لاستقالة ثروت عهد الملك فؤاد بتأليف الوزارة إلى ضحك توفيق نسيم وكان إذ ذلك رئيسًا للديوان الملكي - قالها في ٣ نوفمبر . وهي إحدى الوزارات التي أسقطها القصر ليتولى بواسطتها الحكم (٢) . وكان على وزارة نسيم أن تواجه منذ البداية أزمة نصوص السودان . وعلى الرغم مما بذله نسيم من محاولات للتوفيق بين وجهتي النظر المصرية والإنجليزية فيما يخص المادتين ٢٩ ، ١٤٥ من الدستور ، إلا أن الحكومة البريطانية تشبث بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر . وتعديل المادة ١٤٥ تعديلًا جوهريًا ولكن نسيم باشا رفض ذلك وقدم مذكرة للمندوب السامي البريطاني يوضح بها وجهة النظر المصرية ويرفض مطالب الحكومة البريطانية (٣) .

وإزاء هذا الرفض من جانب نسيم باشا عبد الإنجليز إلى تخلف الوزارة والاتصال بالملك وأمامًا فوجهوا إليه إنذارًا ينص على أنه إذا لم تقبل وجهة النظر البريطانية في أربع وعشرين ساعة ، فإن الحكومة البريطانية تستلزم كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر . وتلبيًا عند الضرورة إلى أي تغيير تراه مناسبًا . وإزاء خطورة الوضع إنشأ "مَنْ نَحْنُ الْإِنْدَار" . فقد أجرى نسيم اتصالات مع حاكم المندوب السامي ، كان من نتائجها وضع نصين للمادتين المختلف عليهما . وردّ فيها أن هذا اللقب يقرّر وقت الفصل النهائي في نظام السودان وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر على السودان . ورفع للمندوب السامي "التصديق" إلى وزارة خارجية إنجلترا . وطرحها نسيم باشا

(١) عبد العظيم رمضان : الرابع السابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : الرابع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) عبد العظيم رمضان : الرابع السابق ، ص ٢٨٢ .

بموجبه ان الملك ناصحا يقبولها نظرا لا تتعرض له البلاد من « اضطراب
جسيمة » في حالة رفض الانذار عند انتهاء اليمين (١) .

ولم يكن اشتراط وزارة تسليم مطالب انجلترا هو
وحده ما تعرض له مشروع الدستور اذ ادخل تسليم عدة تعديلات أخرى
استهدفت زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثل الشعب ، فتمرض
مشروع الدستور للمسخ والتشويه على يد وزارته التي استقالت في
٥ يناير ١٩٢٢ عقب التمسك بمطالب انجلترا ، وكان الاولى بذلك
الوزارة ان تستقيل دون قبولها للمطالب البريطانية (٢) .

ظل الرأي العام في مصر قلقا على مصير البلاد بعد ان تبين حقيقة
الاستقلال الذي حصل عليه بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم
يكف يصر على صفوره عام كامل اذ رأى انجلترا تهدد باسترداد مريتها
في العمل بازمه الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وقد شمل
ذلك القلق جميع المستورد نفسه ، فقد تلاشت للوزارات للعبث به
وتأخير صفوره . فبعد استقالة وزارة تسليم باشا ظلت البلاد بدون
وزارة مدة تزيد على الشهر (٣) .

وخلال هذه الفترة استعفى الملك فؤاد عدل باشا لامتداد رئاسة
الوزارة اليه . وكان ذلك دليلا كافيا على ان الملك لم ير عfra من إصدار
الدستور في شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المعقول ان يتوقع
من عدل باشا ان يقبل ادخال أي تعديل على مشروع لجنة الثلاثين لتوسيع
اختصاصاته فيعالتف بذلك قرار الحزب الذي التزمه بتأييد المشروع .
وقد قبل عدل تأليف الوزارة مشروطا بعدة شروط منها ان تعود الأمة الى
وحدتها الأولى ، ومنها إلغاء الأحكام العرفية من جانب الإنجليز . الا ان
الوفد أصدر نداء في ٢٠ فبراير ١٩٢٢ اعترض فيه بصفة على عودة
عدل الى الحكم ، وناشد فيه المصريين بالتصايرة على الجهاد ، فاعتبرت
السلطات البريطانية ذلك تحريضا من جانب الوفد على أحداث مزيد من
الاضطرابات ، خاصة وان القاهرة والمجيزة قد شهدتا حوادث اعتداء على
حيات البريطانيين ، في الفترة السابقة على هذا النداء وكذلك عقب
صفوره ، وكان أبرز تلك الحوادث حادثة ٤ مارس ١٩٢٣ التي أصيب

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) نفسه : ص ١٠٠ .

فيها ثلاثة من الجنود البريطانيين بجروح نتيجة القاء قنبلة عليهم فكان لذلك رد فعل قوى لدى الحكومة البريطانية والراي العام بالبريطاني ، مما جعل الحكومة البريطانية تصرف النظر عن عودة عدل الى الحكم ، وبذلك شاع كل أمل في تأليف وزارة برئاسة عدل مؤيدة من جانب الانجليز (١) .

وكان ما حدث في ٤ مارس فرصة نهيات للملك فؤاد كي يستأنف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور ، فعهد الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف الوزارة ، وقد تعرض الدستور ، في عهد ذلك الوزارة لزيادة من التعديل والمسخ والتشويه ، ولقد وقع عبء النضال في هذه المرحلة على كاهل الأحرار الدستوريين ، لما أن نسي الى عليهم ان الدستور قد تعرض للمسخ والتشويه في عهد وزارة نسيم - وكان حتى ذلك الوقت سرا مكتوما - حتى احتج أعضاء لجنة الدستور على هذا المسخ وقمعه جسيما وقدموه الى يحيى ابراهيم باشا وناشدوه ان يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة ، وكان لقوى هذه الاحتجاجات الخطا بان اللذين وجههما عبد المميز فهمي بك الى رئيس الوزراء - وأكد فيهما ان الشعب صااد مبحث أصيل في الدستور وان الأمة مصدر كل سلطة تم ناشدوه إصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين (٢) .

والواقع ان حزب الأحرار الدستوريين كان يقف وحيدا في دفاعه عن الدستور فقد كان موقف الولد من مسألة تعديل مشروع الدستور حرجا ، فهو يرى فيه مشروعاً رجعياً وضعته لجنة من الأتقياء ، فلم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يفسر ذلك على انه مناصرة له ، وفي نفس الوقت لم يستطع أن يقف موقفاً سلبياً تماماً فعند تعديل نصوص السودان أعلن أنها « نكبة وطنية » وفي بيان له في ٣١ يناير ذكر « أن تعرض نصوص الدستور ، على ما فيها من الميوب ، لتدخل الأجنبي مع حرمان الأمة من وضعه هو تقييد في حقوق البلاد للقبضة وتمكين لسلطة الناصب » .

كانت مواقف الولد هذه تتم عن الضعف وعدم القدرة على تكييف موقفه بإزاء الظروف والتي فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى تجاهلها ، وبعد ان صار واضحاً ان فكرة انتخاب جمعية وطنية كوضع نصوص الدستور أمر غير مقبول ، هذا بالإضافة الى

(١) عبد الحميد وطبان : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

(٢) علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في تحقيق الحرية ، القاهرة ، كلية الحقوق

جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ (رسالة ماجستير) في منظوره ، ص ٤ - ٥ .

عجز الأحرار الدستوريين عن الوقوف في وجه تيار التمهيد . وكان من نتيجة ذلك كله أن استطاع القصر أن يصدر الدستور في يوم ١٦ أبريل ١٩٢٢ بعد أن أدخل عليه التعديلات التي تحقق له غايته في مزيد من السلطات (١) .

صدر الدستور في ١٦ أبريل كنشئة من الملك ، فقد صدر بمرسوم منه وضم مواداً ومبادئ عامة جعلت مرد السلطة في البلاد إلى الملك . وإن كان الدستور قد نص على أن الأمة مصدر السلطات - ونص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور . وعلى كل حال فقد استطاع القصر من خلال التمهيد الذي أدخله على مشروع الدستور أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة إلى يده فاحتفظ الملك بكثير من الصلاحيات وقد اتضح ذلك في تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ ، وتسمية المساعدين الدينيين للقصر ، ومنح الرتب والنياشين ، وحق تولية وعزل القضاة ، وحق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط . كل تلك كانت صلاحيات منحها الدستور للملك ، وكان هذا في النهاية هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذي تمنحني عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٢) .

وعلى العموم ومهما كان شكل الاستقلال والدستور الذي تمنحني عن تصريح فبراير ، فقد اقتضى إصدار الدستور العمل على تطبيق مواده ، وهذا بالتطبيق استلزم إصدار عدة تفريعات منها قانون التضمينات ، وقانون ترويض المواطنين الأجانب الذين يستولون خدمة الحكومة المصرية ، والمعاون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين (٣) .

ولما كان قانون الانتخاب الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، فقد اقتضى تنفيذه وقتاً طويلاً لاعداد كسوف النخبين في جميع أرجاء البلاد . فبعد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٢ موعداً لإجراء انتخاب التسمويين الثلاثين وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . وقد اهتمت الأمة بالانتخابات بدرجة اهتمامها

(١) عبد العظيم رشاد : المرجع السابق ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢) نفسه ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٣) نفسه ، ص ٣٦٧ .

عظيما دل على ارتفاع النفوذ السياسي في البلاد . وتبع الناس بأهبة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية في مختلف المدن والفري وكان معظمها من لجان الوفد . وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر في انتخابات المنويين الثلاثينين ، فان معظمهم كانوا من أنصاره وكان ذلك إيذانا بفوز الوفد في انتخابات النواب والشيوخ (١) .

وفي ١٢ يناير ١٩٢٤ قامت وزارة يحيى إبراهيم باشا بأجراء انتخابات مجلس النواب متوخية الحيطة التي يدل عليها سقوط يحيى إبراهيم نفسه في دالته الانتخابية (منيا القمح شرقية) وفوز مرشح الوفد عليه وكان سقوطه هذا شهادة قاطعة له بنزاعته ومحاكمته على حرية الانتخابات التي أسفرت عن فوز ساحق للوفد . وكان يهيجها أن يعرض بذلك على سعد تأليف الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية البرلمانية . لتقدم يحيى إبراهيم باستقالة وزارته الى الملك في ١٧ يناير دون أن تجري انتخابات مجلس الشيوخ مؤثرا إفساح المجال للأغلبية كي تمارس سلطاتها الدستورية فقبل الملك الاستقالة في ٢٧ يناير وعهد الى سعد بتأليف الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ (٢) .

وعلى الرغم من تكليف الملك فؤاد لسعد بتأليف الوزارة طبقا لنصوص الدستور ، فلم يكن على استعداد لقبول دور الملك الدستوري دون تضال ، لهذا صمم على أن يملك وصحكم وقد تأصل لديه هذا التصميم منذ أن أعلن نفسه ملكا على البلاد في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه الى انعاش سلطة جديده محمد علي وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف ، وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعلا في السياسة المحلية ، وبذلك كان إلغاء الحماية مؤذنا بمودة المتنافسة العديدة بين القصر والوطنيين (٣) . فاصطدم الملك بالوفد وسعد الذي جاء الى الحكم بإرادة شعبية أظهرتها الانتخابات الأولى التي أجريت بمقتضى الدستور ، فكان ذلك تعبيرا عن إرادة القوة الثالثة الجديدة ، قوة الأمة التي برزت بشكل مسافر بين القوتين الأخرين وهما القصر والانجليز . ولم تكن الثورتان الأخيرتان ترغبان في أن تتاح الفرصة لتلك القوة لكي تفرش نفسها على سبيل الأحداث . فكان من الطبيعي أن تمسلا

(١) عبد الرحمن الرافعي : لرحب السابق . ص ١٣٦ - ١٣٢ .

(٢) نفسه : ص ١٣٦ - ١٣٩ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : لرحب السابق . ص ١٤٨ .

بما على تلويح دعاتها • فدخلت بذلك تلك القوة الثالثة في صراع مع الفريقين الآخرين •

وبالرغم مما بذل من جهود لتصلية جو العلاقات بين سعد والملك ، إلا أن وضع كل منهما وشخصيته كان يثير بوقوع صدام بينهما • ولقد بدأ الصراع بين سعد والملك في بادئ الأمر في صورة مناقشات خفيفة ، فقد أنكر الملك فؤاد في خطابه إلى مبعوث بتسايف الوزارة الأساس الدستوري الذي تقوم على أساسه الوزارات ، فتجاهل ذكر أن من أسباب اسناد الوزارة إليه أنه نال ثقة الأمة في الانتخابات ، ورد سعد على هذا الابتكار في خطابه بقوله « إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف ، توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها إلا أنني عن مسئولية الحكم التي طالتا تهيبتها - - وأن أشكل الوزارة ، من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استتكره الوفاء العصري الذي لا أزال متشرفاً برؤاسته » (١) • كذلك امتد الصراع إلى القاعة التي اصحابها سعد بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته في الحكم ، إذ اعترض على تعيين بعض الوزراء ، وقد تصدى سعد لبعض هذه الاعتراضات وأخذ البعض الآخر (٢) •

ثم لم تلبث هذه المناوشات الخفيفة أن دخلت في دور صدام حاد ، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهري ، أهم التديلات التي أدخلها الملك على الدستور ، وهي حق تعيين الشيوخ للمعين ، فزاد هذا العدد من ثلاثين عضواً إلى خمسين أعضاء للجلس ، وكان هدف الملك من ذلك أن يكون الأعضاء للمعينون قوة مؤثرة داخل المجلس تدبر بالولاء للملك فؤاد في هذا الموضوع وتمسك بحقه في تعيين الشيوخ طبقاً لنص المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم ويختار الثلاثة الأخماس الباقون بالاتفاق العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب • ولكن سعد كان قد أعد للأمر عدته ، فقد تمسك بأن حق الملك في التعيين ليس حقاً خاصاً يستعمله بدون أن يشترك فيه وزرائه ، ولكنه مطلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التي تنص بأن يتولى الملك سلطته من خلال وزرائه •

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٤١ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٢ - ٢٢٣ •

وهكذا تقبّل أول خلاف دستوري بين الملك وسعد آذن بإثمه خطيرة
عندما أمر الملك فؤاد على موافقه ، ولكنه لم يلبث أن قبل التحكيم في
هذه المسألة ، واختير لهذه المهمة البارون « فان دن بوش » الفقيه
البلجيكي والنائب العمومي للمحاكم المخلطة وقتئذ ، وذلك لأن لفادة
٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكي ، وقد درس بوش هذه المسألة وافق
بأن « عدم مسئولية الملك تعتبر أساسا لذلك النظام الذي يقضي بأن
الملك لا يتولى سلطة إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء
من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك فإذا امتنعت عمل
واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ، ولذلك فإن
تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يرضه مجلس
الوزراء » (١) . وهكذا انتهى الخلاف بين سعد والملك لصالح الأمة
وعيانة للحياة الدستورية وتحصيما لتفسير بعض مواد الدستور عند
التطبيق .

وعلى الرغم من تسليم الملك فؤاد بمطالب سعد ، فإن ذلك لم يتم
دون أن يترك في نفسه مرارة جعلته يتحين الفرصة للانطاحة بسعد
ووزرائه ، والاعتداء على الدستور الذي يحد من سلطته ، ولذلك فؤاد
كان ذا خبرة واسعة - أجمع عليها معارضوه ومؤيدوه والمحايدون على
السواء - وقد أكسبته تلك الخبرة شخصية قوية ، فلم يكن يحسن الصبر
إلى حين تحتاج له الفرصة للتخلص من عبوه الأول الدستور والقائمين
على تنفيذه .

لما عن العلاقة بين الوزارة الدستورية وبين حكومة العمال في
البلجيترا ، فقد طبقت العلاقات بينهما كالجبن ما تكون العلاقات بين حاتين
الحكومتين منذ أن انتشبت الحركة الوطنية في انقلاب الحرب العالمية -
لقد أخذ الطرفان يتبادلان اللجاملات - ففي انقلاب الذي إلقاء سعد زقنول
في التواب في الحفل الذي أقيموا لتكريمه في لنتنق شيرد في ٢٥ يناير
١٩٢٤ ، قال « ومن كلمات إذن الله بنجاح سمينا أن تقوم في الأوقات
الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقبة » وحقبة
الأمر أن الزعماء المصريين كانوا يعرفون حالما في التفاوض حين تولي
وزارات العمال الحكم في البلجيترا ، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية
البريطانية في مبادئها العامة مهما كان أمر (التعديلات الوزارية) (٢) .

(١) عهد العظيم رمضان : الفرج السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢١ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفي : الفرج السابق ، ص ١٥٤ .

وقد وضع تناؤل سعد زغلول وأدرك أنه من المستحسن التنازع في مصر من تلك الوزارة ، وربما كانت لرايه هذا وبعده فان تولى حكومة يرأسها احد أقطاب العمال في إنجلترا كان حدثا جديدا في السياسة الإنجليزية . وعلى كل حال فقد سارت العلاقات بينهما حسنة في البداية . فعندما طلب سعد زغلول الى مكثونالد رئيس الوزارة البريطانية - الإفراج عن بقية للسجون السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بآدانهم في عهد الثورة - ثورة ١٩١٩ - وفي مطلعهم عيد الرحمن فهمى بك وزملائه ، فأجابته مكثونالد الى طلبه معلنا تناؤل حكومته عن كل حقوقها في الأحكام الصادرة عنهم (١) .

بيد ان هذا التناؤل من جانب سعد زغلول لم يظهر له أثر من خلال تصريحات مكثونالد الذي لم يصر في محاولة سعد - أكثر من الاستجابة لطلبه بالإفراج عن المعتقلين ، فعندما أشار سعد - في خطابه الى الملك فؤاد بقوله تأليف الوزارة - الى ان ذلك لا يعد اعترافا بأى حق استنكره الوفد المصري ، وهو بذلك يشير الى تصريح ٢٨ فبراير نسيحا لا تصريحاً أكد مكثونالد في مجلس المسموم البريطاني ان حكومته تعتبر نفسها مقيّدة بالتصريح . وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح ، ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا انه لا محل للاحتجاج على تصريحات لا تربطها لان مكثونالد حر في أن يصرح بما يراه (٢) .

وفي ١٥ مارس ١٩٢٤ انتخب البرلمان ، وتلقى سعد برقية تهنئة من مكثونالد باقتضاح أول برلمان مصري فأبدى فيها استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية . وقد تناول سعد زغلول في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومته مستعدة للدخول في مفاوضات حرة من كل قيد مع الحكومة البريطانية لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان . وقد أثارت هذه العبارة استياء لدى كل من خصوم سعد في البرلمان والحكومة البريطانية التي أحسست بالقلق لآراء المفاوضات المقبلة بينها وبين سعد زغلول ، ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم وظهر ذلك من تصرفات وزارة سعد التي كانت تهدف الى استعادة حقوق مصر من الإنجليز والتخفيض من سيطرة الأجانب على الإدارة المصرية ، والعمل على تخفيض التبعيضات

(١) عبد العظيم رُطبان : المربع السائل ، ص ٢٢٥ .

(٢) نفسه ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

المقررة للموظفين الأجانب . وقد استأنت الحكومة البريطانية من تصرفات وزارة سعاد هذه ، فهدد مكثوكالد وألدر يرجع الوضع الى ما كان عليه - اى اعادة الموظفين الأجانب للعمل في الإدارة المصرية - فكان ذلك دافعا لمجلس النواب للتصديق على مبلغ هذه التعويضات في جلسته بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٢٤ قررا أنف الضررين (١) .

وأتت هذه التصرفات من جانب الحكومة المصرية الى جعل الحكومة الصالية في إنجلترا تبتد انتظر في موقفها بخصوص المفاوضات . فرأى مكثوكالد أن تمر للسالة بمرحلة « جسي النبض » واستبيان موقف سعاد ، وهل اذا بدأت المفاوضات سيتمسك بتصريحاته التي أدلى بها في مناسبات مختلفة ؟ فطلب الى اللنبي القيام بهذه المهمة . وخلال تلك المرحلة وحتى بداية المفاوضات حدث ما يدل دلالة واضحة على ان هذه المفاوضات سوف يكون مصيرها الفشل ، فقد أدلى مكثوكالد بتصريحات في مجلس العموم البريطاني حاول بها ارضاء المعارضة ولكنها أثارت تأثيرا الرأى العام في مصر . مما أدلى الى تصريحات اعتف في مجلس النواب المصري في معرض رد سعاد على أسئلة من المعارضة .

ومما زاد في حدة التوتر الموقف بين الطرفين وتنازول أمل سعاد في نجاح المفاوضات ان حكومة العمال قد أدلت بتصريحات في مجلس اللوردات البريطاني تؤكد فيها انها لن تترك السودان ولن تسمح بوقوع تعديل في نظامه (١) . ومن المحتمل أن تكون حكومة العمال الوليصة قد أسرفت في التصريحات فيما يختص بسياساتها الخارجية لتؤكد انها أكثر حرصا على مستعمراتها من الحكومات السابقة بأمل أن تحصل على تأييد الرأى العام البريطاني خاصة وانها كانت حديثة عهد بالحكم .

ومن الواضح ان مسألة السودان قد فرضت نفسها على الأحداث في تلك الفترة ويمكن القول بأن لزيادة اهتمام مصر بالسودان وقلقها على مصيره ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام إنجلترا به ورغبته في الاستئثار به وخاصة بعد أن سويت للسالة المصرية - الى حد ما بمه تصريح لبراير . وعلى الرغم مما تطورت اليه الأحداث في المسودان وما جرى التصريح به من تصريحات كانت تعد موانع حقيقية في طريق

(١) عبد العظيم رشاد : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٢) كاسة ، ص ١٤٥ .

بأنه المفاوضات بين سعد زغلول ومكنونالد ، ورغم أنصاف سعد بأن القشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، إلا أنه واقع على إجراء المحادثات ، وبدأما بالفعل وهو يرى أن تكون محاولة لتبديد اليوم الكثيفة التي أحاطت بجو العلاقات المصرية البريطانية . وهكذا صار الهدف من إجراء المفاوضات هو إعادة حسن التفاهم إلى العلاقات المتدهورة بين البلدين بعد أن كان المأمول أن تؤدي إلى تسوية المسألة المصرية . وعلى كل حال فإن قبول سعد المنول في تلك المفاوضات في ظل الظروف التي جرت فيها كان خطأ سياسيا .

وقد بدأت المحادثات بين سعد زغلول ومكنونالد في أواخر سبتمبر ١٩٢٤ في لندن . لكن سير المفاوضات آتاه لسمه أنها فاشلة ، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد الموضوعات الأربعة للتحفظ عليها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وعلى ذلك فلم تحض فترة طويلة على بداية المفاوضات حتى قطعها سعد وعاد إلى القاهرة ليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلي عن أي حق من الحقوق المقصدة ، مصر في وادي النيل (١) . وبعد فشل المفاوضات - ومهما تكن أسبابه - فقد اشتد سعد في معاملة الاحتلال ، وظهر مجلس النواب في موقفه ، فقد انتهر قرصة مناقشة الميزانية ، فصوت على قرار بالنهء مسامحة مصر في ثغرات جيش الاحتلال البريطاني ، مع المطالبة بالجلد عن الأراضي المصرية ، وعلى قرار آخر بتعديل ترتيبات المستشارين الإنجليز ، كما ظهرت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر بين المنسوب السلسي البريطاني والإدارة المصرية ومن المحتمل أن تكون حكومة لندن قد فكرت منذ ذلك الوقت في إبعاد سعد عن الحكم ، فقد أدركت أن استمراره في الحكم مع ما يتمتع به وحزبه من أغلبية مطلقة في البرلمان سيكون مثار متاعب لبريطانيا ورجالها في مصر (٢) .

وفي أعقاب فشل مفاوضات سعد زغلول - مكنونالد وسقوط حزب العمال وتولى المحافظين الحكم في أواخر أكتوبر ١٩٢٤ أدرك الجميع أن أيام الوزارة ممنوعة ، كما كان يحدث دائما من قبل ، فشككت المفاوضات واشترب الأزهريون عن الدراسة في معاصم في الإسكندرية

(١) مرسيل كرويس : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الصايغ ، مكتبة سميث واثم ، ١٩٧٢ ، ص ٥٤ .
(٢) على شامس : المرجع السابق ، ص ٦ .

وطنا وأسبوط ، وقام المصريون بمظاهرة كبيرة في القاهرة ردحا خلالها نداء لم يكن مألوفا من قبل وهو « لا رئيس إلا الملك » بعد أن كان نداءهم حين كان الأزهر معقلا من معقل الوفد المحميينة « لا رئيس إلا سعد » وذلك بعد أن استطاع الملك فؤاد أن يكتسب الأثر إلى صفه فوضح بذلك أن القصر وراء هذه الحركة (١) - كما عين القصر حسن نشأت وكيلًا للديوان ورئيسًا له بالنيابة دون علم الوزارة ، فقدم سعد استقالته إلى الملك فؤاد في ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ قائلا « انه لا يستطيع أن يعمل في النظام » وقدم استقالته إلى مجلس النواب والشميوخ اللذين أعلنوا تنتهما للطلقة بالوزارة ، كما اجتاحت المظاهرات القاهرة متجهة نحو قصر عابدين وهي تهتف « سعد أو الثورة » ، كذلك توجه وفد من مجلس الشميوخ يضم أحمد زبور باشا رئيس المجلس ووكيليه للقبالة الملك والنحاس رضى استقالة سعد ، وكان أعضاء المجلس بكامل هيئتهم قد توجهوا إلى قصر عابدين لاطهار شعورهم وتنقهم بالوزارة وقبضوا أسامهم ، وتمت للقبالة بين الملك ووفد الشميوخ في الحال وأبلغوه قرار المجلس ، فاضطر الملك للاعتراف عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه في أن يعمل عن عزمه وقال انه متفق مع البرلمان في القرار الذي أصدره .

ومن الواضح أن هذه الاجراءات التي اتخذها القصر دون علم الوزارة والنسائس التي حاكها حسن نشأت للوفد كانت تهدف إلى إخراج الوزارة والقائه العقبان في طريقها كما كانت استقالة محمد توفيق نسيم وزير المالية قدمة للخطط التي رسمته السراى للاطاحة بالوزارة الدستورية الأولى التي وقعت عنة كانه في وجه أوتوقراطية الملك فؤاد . وقد قابل سعد هذا الخطط بالعمل على تسعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرشة لثل هذه النسائس في المستقبل ، فملنما طالبته القوى الشعبية بالعمل عن استقالته ، اشترط الاستجابة لمطالبه كى يبدل عنها ، وتقدم بمدة مطالب منها ، ألا يفسرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، وألا يجرى تعيين موظفى السراى بتغير موافقة الوزارة - وقد استند سعد في ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وملها أيضا ألا تحتل مختبرات بين الملك والبول الخارجية إلا باطلاع الوزارة وموافقتها . وإن تكون تبعية الوزراء المقومين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا (٢) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٨٢ - ٨٣ .

تقدم سعد بمطالبه هذه في لقاءه بالملك ، وقد استغرقت المناقشة بينهما ساعتين كان ميدان عابدين في خلالها يروج بالجمامير الصاخبة وهي تردد نداءها السابق الذكر - سعد أو الثورة - ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ لمطالب سعد ، وعلى العموم فقد عدل سعد عن استغلاته مسجلا انتصارا جديدا للمستور ضد أوتوقراطية الملك فؤاد ، فصرح في خطبته في البرلمان بما يلي : « انزل عني اني محتبط بالحمل الذي وصلت اليه » ، « وانا لا أشك بان المستور يقف بجملته حارسا وحاميا » ثم أكد على ضرورة صيانة المستور من الميث فقال : « ان مهنتي اهي صيانة المستور من كل عيب ونحن الآن في طور الانتقال ، وهذا الطور اهو اشد الظروف صعوبة ودقة » ، « واني على كل حال لا استطيع ان ادع وجود سابقة قد يحتفل شربها الى الأجيال المقبلة » ، وقد وجدت من جلالاته في هذا السبيل المساعدة الطيبة والموافقة التي ترخصه اليه البرلمانية الصادقة (١) .

بعد هذا الانتصار الذي حققه سعد للمستور ارتفعت الأصوات مطالبة بأن تضاف هذه الشروح والتفسيرات لبعض مواد المستور التي وضحت من خلال الأزمة بين سعد والملك ، وذلك بأن يتم تسجيلها وإضافتها الى المستور حتى تكون دائمة يصير السعي بعدها لاستكمال ثبوتها (٢) - وفي نفس الوقت الذي انتبخت فيه الأمة بانتصار ارادتها ممثلة في دستورها على ارادة ملك البلاد ، منحت فرصة للعسامين كي يروجوا ويذكروا ان ما حدث قد نال من سلطة العرش ، فخرجت الصحف الوفدية مزهوة بنشوة الانتصار تحاول ان تنفي زعم العسامين مظهرة تسامحا واضحا وتبسيطا للأمر ، وموضحة ان سعدا قد استطاع ان يولد دعائم المستور لا أن ينال من سلطة العرش كما يشيع النيباسون (٣) . وربما كان ذلك محاولة من جانب الصحف الوفدية لتأكيد ما حاولت ان تنفيه ولتخفيف وقع الهزيمة على القصر ، ومحاولة لبدء صفحة جديدة من العلاقات بينهما - القصر والوزارة - خالية من الصدامات في المستقبل الا أن تلك الفترة لم تطل ففي اليوم الثالث لانتصار ارادة الأمة وقع حادث مقتل السردار السبيل سنكا فكان فرصة مؤاتية للقصر كي يتخلص من تلك الوزارة .

(١) الأهرام ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٤

(٢) البلاغ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤

(٣) الكفر ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤

كان مقتل السردار سيرلي سناك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ هو المحرك الذي جعل لورد اللنبي يتشدد في موقفه من وزارة سعد ، وكاننا قد واثقه الفرصة لتحقيق حلمه وحلم الكصر في التخلص من الوزارة الدستورية الأولى ، فكانت تصرفاته عقب الحادث توضح ذلك الاتجاه . فعقب الحادث مباشرة تقدم اللنبي الى الحكومة المصرية بعدة مطالب جسيمة يشتم منها راحة الانتقام ، لمنها ، اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية ، أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم لشد العقاب ، أن تمنع منذ ذلك الوقت وتقم بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، أن تسحب الجيش المصري من السودان وإطلاق يد الادارة الانجليزية فيه ، وزيادة مساحة أراضي الجزيرة ، وزيادة التمثل البريطاني في شئون مصر الداخلية . وقد رد سعد زغلول على الانذارين الوجهين الى حكومته والتضمنين للمطالب سالفة الذكر بقبول ما يتعلق منها بالحادث فقط ، ورفض بقية المطالب وتقدم باستقالة وزارته الى الملك في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ .

ويمكن القول ان هذه الاجراءات والمطالب التي اشتهت انجلترا في الاصرار عليها جاءت تسببا عن الخطوة التي قررت انجلترا أن تسلكها في مصر وكان قد تم وضعها قبل وقوع الحادث كرد فعل لتصرفات وزارة سعد والبرلمان المصري المناوئ لسلطة انجلترا في مصر ، وقد ذكر فيما بعد « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائي في دوج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكني لميت فقط صيخته التي جعلتها أكثر شدة » (١) . ويرغم ما أبطله اللنبي من تشدد واضح عقب الحادث فإنه يبدو ان الحكومة البريطانية كانت قد أقرت هذه السياسة من قبل ، ويؤكد هذا انها قد عقدت اجتماعا في أعقاب الحادث قررت فيه التخلل سياسة الحزم في مصر ، كما أعريت عن رغبة في تبديل الأشخاص الذين يتفنون سياسة الحزم للشار إليها (٢) . الا ان ذلك التغيير استلزم بعض الوقت فلم يحدث الا في العام التالي عندما خلف لورد لويد اللنبي في منصبه .

و كرد فعل لمطالب انجلترا وتصرفات مندوبيها السامى في مصر وتقدم سعد لاستقالة وزارته ، قرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج

(١) عبد الرحمن الرافعي : لسرد السائق ، ص ١٩٥ .

(٢) الأبرام ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، تلفزيونات شخصية للأبرام ، ص ٣٤ من جريدة

« نافي ميل » في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

على تلك التصرفات وأعلن تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان .
وأبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ورفع الأمر الى عصبة الأمم فجاء فيه
« إلغاء الاعتمادات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق
الامة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

اولا - تمسكه التام بالاستقلال لمصر والسودان اللذين يكونان
وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا - انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكيها وحكومتها وبرلمانها
لجرم القتل الذي ارتكبه ضده للأمير عليه السجل ملك باشا
سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ، وبالرغم مما قصته الحكومة
من الترخية وما اتخذته من الوسائل المالية لتعقب الجناة وتقديمهم الى
العدالة ، فإنه مما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن
تستغل هذا الحادث الحزين لفضاء سطمعها الاستعمارية والاعتماد على
قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها .
ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لا فيها من الاعتداء على
استقلالها والتدخل في شؤونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد
الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن ان هذه الاعتمادات ليس لها أى علاقة
بالجريمة ولا تطير لها في التاريخ ، فلذلك يعلن مجلس النواب المصري
على ملا العالم احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد
الأمم المتحدة على فداحة تلك المظالم الاستعمارية التي لا تتفق مع روح
هذا المص وحقوق الأمم للقومية » (١) .

وعلى الرقم من موقف مجلس النواب المصري الذي حاول الالتجاء
الى الزعيم العام العالمي واستقلال الموقف الدولي لصالح القضية الوطنية،
فلم يمر للجمع الدولي صرخات البرلمان المصري فقد نشرت جريدة الديبا
الفرنسية مقالا وضعت فيه مجلس النواب المصري بقولها « ان مجلس
النواب كان موثقا لمظاهر الفلوجا الوطنية فان الاحتجاج الذي وقعه
أعضاؤه يدل على تضامن وتضامن عظيمين منهم وعلى انه يستحيل الوصول
الى اتفاق يزيدونه هم » (٢) . كما كتبت جريدة « الفيغارو » الفرنسية
تدعو الملوك الأوروبية الى مؤازرة بريطانيا فقالت « ان من الواجب على
حكومات أوروبا وشعوبها أن تلقب صنفا واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق . ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) الأهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٢١ .

لواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية (١) . وعلى هذا فلم يكن الموقف الدولي إلى جانب مصر وقضيتها الوطنية وذلك بحكم سيطرة دول الغرب الاستعمارية على مقدرات السياسة الدولية في أعقاب الحرب العظمى . وعلى الرغم من موقف البرلمان المصري المتشدد من المطالب البريطانية باستقالة سعد زغلول نتيجة لها ونتيجة للاعتداء على السيادة المصرية ، فقد جاءت وزارة زيور في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد ، فكان ذلك دليلا على أن الأمر كان مهيئا من قبل .

وباستقالة وزارة سعد وتولية أحمد زيور - رئيس مجلس الشيوخ - الوزارة - وهي وزارة تسليم بمطالب إنجلترا - تبدأ المحاولة الأولى للاعتداء على المستور ، كما تبدأ الجولة الأولى من الصراع بين الوطنيين المصريين والإنجليز من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى في مصر المستور . وقد استسلمت وزارة زيور لكل المطالب البريطانية ، فتهرضت البلاد في عهد وزارته لنكسة وطنية في أعقاب مقتل السردار ، طاحت بها كسبته بجهادها الطويل بل وبما يزيد عليه .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، التاريخ السابق ص ١٩٧ .

الفصل الثاني المد الاستعماري والحياة النيابية

كانت استقالة وزارة سعد وما تعرضت له القضية الوطنية صدمة أخضعت الإحساس بالتصر الذي سبق إلى إنعاش الشعب غداة دعى سعد زقاول لتولي الحكم ، وتشام من يبر اليهم التغاؤل ، وصحت مخاوف من لم يطمعهم يريق الحوادث ، واعترضت لك التسمي الطاني سلطة الاحتلال المستندة الى جيوشها ، وسلطة السراي بما لها من ولاه تقليدي وبما تستطيع أن تصطبغ من الانتصار وللأيدين . وبرزت الى الميدان العناصر التي ربطت نفسها بماتين السلطين . فهي الى السراي تارة وإلى المحتلين تارة أخرى ، وهذه العناصر أبعد ما تكون عن كتلة الشعب وما تعرضت له أو توشك أن تتعرض له من صحنه (١) . وقد تألفت وزارة أحمد زيور باشا في نفس اليوم الذي استقالت فيه وزارة سعد ، ويرى الرافعي أن الأمر كان ميّتا من قبل بين السراي وبين دار المقعوب السامي (٢) . أما الدكتور ميكل فيرى أن اختيار زيور باشا لرئاسة الوزارة إنما كان بايحاء من سعد وبناء على مشورته للملك فؤاد ، كما يذكر أن زيور كان في نظر الناس ولديا (٣) .

(١) سعد ذكرى عبد القادر : صحنه المسعود ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهره : روز اليوسف ، ١٩٥٥ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٣) سعد حين ميكل : طكرات في السياسة المصرية ج ١ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٢١١ .

وبهذا يكن الأمر ، فقد تألفت وزارة زيور وكان من بين وزرائها
وزيران وفديان (١) - هما أحمد محمد خشبة وكيل مجلس النواب
الوفاي وعثمان صرحم وكيل وزارة الأشغال - فكيف يحدث ذلك ويشترك
الوفد في الوزارة جاءت في أعقاب استقالته من الحكم على أثر أزمة طاحنة
تعرض لها بعد مقتل السردار ؟ ربما كان اشتراك الوفد في وزارة زيور
محاولة من جانبه كي تكون له عيون ترصد حركة الوزارة وتشارك في
بسم سياستها ، وربما كان ذلك لكي يتصفى الوزيران الوفديان
لتصرفات الوزارة لغايات الضرر الذي سيصيب البلاد أو تخفيفه على
الأهل في حالة استجابة الوزارة لكل مطالب البعثات . ومن ناحية ثالثة
فقد كان لزيور موقف مشرف كرئيس لمجلس الشيوخ عندما تقدم سعد
باستقالته في ١٥ نوفمبر - كما ذكرنا - هذا فضلا عن أن البعض كانوا
يحتبرونه وفديا ، تلك العوامل هي التي ربما حثت بسعد زغلول إلى
قبول تمثيل الوفد في الوزارة - وعلى الصوم وعلى الرغم من تأييد الوفد
للوزارة في بادئ الأمر فإن تلك الفترة لم تطل فقد استقال الوزيران
الوفديان عندما لم تنجح الخطة التي رسمها الوفديين وفاق على اشتراكها
في الوزارة . ومن المؤكد أن اشتراكها كان بواقعة سعد وكانت
استقالتهما أيضا بناء على إشارة منه بعد أن سلمت حكومة زيور بكل
مطالب البعثات ، ولعل ذلك يدعونا إلى عرض موقف وزارة زيور من
المطالب الإنجليزية .

لم يكن لوزارة زيور برنامج معين تسير بمقتضاه فلم يضم كتاب
قبوله الوزارة إلى الملك فؤاد ما يقع من قريب أو بعيد عن سياسة معينة
تنتهجها وزارته ، ولكنه ذكر أن الوزارة مستعلة ببرنامجها عند تقديمها
للبرلمان (٢) وحقيقة الأمر فإن وزارة زيور جاءت إلى الحكم للتسليم بكل
مطالب البعثات ، وقد بدلت سياسة التسليم بأن استصغرت عروضا
في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، فذكر زيور

(١) تألفت وزارة أحمد زيور من كل من : أحمد زيور باشا للرياسة والخطابة
والفرايعة ، أحمد محمد خشبة بك للشراف والخطابة مؤلفا ، عثمان صرحم بك للأشغال
الصومية ، محمد السيد أبو علي باشا للوزارة ، محمد صافق يحيى باشا للحرية والحرية
محمد صديقي باشا للأوقاف ، يوسف طهري باشا للديانة ، نعله جرجي للعلوم
للمواصلات ، انظر : الزاد كرم : التطورات والوزارات المصرية ج ١ القاهرة : مركز
وقائى والتاريخ مصر القديمة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٧٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ السابق ، ص ١٧٨ .

في خطابه الى الملك فؤاد ما يلي : « لا قبلت مسؤولية الحكم للبيبة لصعوبة جارتكم كان اول أعمال أن عرضت على تصديقكم السامي -الرسوم التي صدر في ٢٥ نوفمبر الماضي بتأجيل حور الانتقاد للبرلمان مدة شهر» (١) . وهكذا بدأت وزارة زيور في اليوم التالي لتأليفها مباشرة السعي لمحاولة إسترضاء أنجلترا والتسليم بكل مطالبها أملا في عودة « صفو العلاقات » بين الطرفين على حد تعبير زيور نفسه (٢) . وربما كانت وزارة زيور تعمل من جانبها كي تحافظ على ما تبقى لمصر دون تطرف يؤدي الى استمرار المواجهة السياسية الساخنة بينها وبين الانجليز *

وقد تبادلت وزارة زيور ودار للتدابير السامي عدة مراسلات ومكاتبات توكيدا وتوضيحا للمطالب البريطانية في محاولة من جانب زيور لإجلاء قوات الاحتلال عن جسر الاسكندرية وكانت قد احتلته حتى تجلب مطالب حكومتها - فاشتعلت دمار للتدابير السامي لذلك أن تجلب مطالبها فيما يخص بالموظفين الأجانب في الإدارة المصرية الى جانب مطالبها الأخرى . فأعلنت الوزارة موافقتها على كل المطالب ، وجاء خطاب زيور الى للتدابير السامي في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ تعبيراً عن ذلك بقوله « أتشرف بأن أخبر فخامتكم أن مجلس الوزراء قد فوضني في ابلاغ فخامتكم ان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، معذرة في ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في السالة وحسن التفاهم » (٣) . وكان لذلك التسليم من جانب زيور وقع اليم في أرجاء البلاد ، وكان من نتيجته أن أصبح « كين بويد » مدير الإدارة الأوربية في وزارة الداخلية صاحب الكلمة العليا في تلك الوزارة . فقد كانت اتصالاته تتم مع مديرى المديرية مباشرة ، كما أخذ « رسل باشا » حكيماز العاصمة يرسل الى مأمورى الأقسام وشباط البوليس يعلمهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا تعليماته وينفذوا أوامره . وجسليم وزارة زيور بكل هذه الأمور تكون مصر قد وقعت في شدة النفوذ الإنجليزي تماما ، ويكون استقلالها الداخلي قد انكمش الى ما يقرب مما كان عليه قبل إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

(١) مدار الوثائق العربية : وثائق ملابدين ، البرلمان ، كسليب زيور الى الملك فؤاد يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ انظر لثاق - ملحق رقم (١) *

(٢) مصر الكتاب السابق *

(٣) عبد الرحمن الرافعي : التريخ السابق ، ص ٢٠٢ .

فقد انتقلت اداة المصالح الحيوية في البلاد الى قبضة السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستشارين المالي والعضائي والادارة الاوربية ، ولم يبق من مظاهر الاستقلال الا المظهر الدستوري ، ولكن ذلك المظهر سوف يتقوض أيضا - كما سنرى - على يد العصر والمتحضر الانتهازية والمادة للدستور في الامة المصرية (١) .

وإزاء قبول وزارة زيور لكل مطالب إنجلترا - سواء تلك التي تقدمت بها عقب مقتل السردار او التي تعلقت بها عقب احتلال جبرك الاسكندرية - فان ذلك قد تم دون موافقة الوزيرين الوفديين ، فتقدم عثمان محرم باستقالته في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، لما تقدم احمد محمد خشبة باستقالته أيضا في أول ديسمبر ١٩٢٤ ، وعصرها في اصعب بان قبول الوزارة للمطالب البريطانية كد على غير رايها وانه من الأسباب التي دعتهما للاستقالة (٢) . وعلى الرغم من استقالة الوزيرين الوفديين احتجاجا على تسليم الوزارة على طول الخط لمطالب المحكومة البريطانية فانهما قد اشتركا في طلب تأجيل انعقاد البرلمان كأول بادرة للاطاحة بالبرلمان والحياة النيابية فيما بعد ، وعلى العموم فقد كانت استقالتهما نعترا عن سحب الوفد لتأييده لوزارة زيور وعملاته عن تصديده لها ولتصرفاتها التي تسي الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور .

وما لبثت أن بدأت الحركة بين الوطنيين والوزارة ، ففي ٢ ديسمبر ولح ١١٧ عضوا من النواب الوفديين عريضة الى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الاعتقاد قبل ختام السنة التي تأجل اليها ، ولعلاج تلك الحالة التي ادخلت اليها البلاد قسرا ، وكذلك للنظر في التصرفات غير الدستورية التي قامت بها الوزارة . ولكن القصر لم يمر حسه المرضية اهتماما رغم تكرار مطالب النواب في يومى ٥ ، ٦ ديسمبر (٣) . والواقع ان الوزارة كانت تعد العدة للاطاحة بالحياة النيابية برمتها ، فعينت اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ وكان ذلك بنية ادخال عناصر ذات شخصية قوية الى الوزارة (وخاصة بعد استقالة الوزيرين الوفديين) وتسخير الادارة الحكومية للميث بالانتخابات وقمع حركات المقاومة (٤) . ويرغم تعيين اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٩٦ .

(٢) نفسه : ص ٥٧٦ .

(٣) نفسه : ص ٥٧٢ .

(٤) عبد الرحمن الراعي : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

- وكان في ذلك الوقت من انتداب الأحرار الدستوريين أو من إصطفاهم
للقريين على أقل تقدير - فإن تعيينه لم يكن إعلانيا لرضاء القصر عن
الأحرار الدستوريين أو قبوله التعاون معهم بقدر ما كان اختيارا شخصيا
لرجل عرف بالمقدرة الإدارية وبكراميته للوفاء والمكرات الشعبية ،
وذلك توطئة للانتخابات التي يراد إجرائها فيما بعد (١) - كما أن تعيينه
كان يكفل عطف الأحرار الدستوريين وتأيينهم لا مسوف يتخذ من
خطوات غير دستورية (٢) - وعلى هذا فقد تم إعداد المرح وتهيئة المناخ
لللائم للانتفاض على الحياة النيابية .

وقبل أن ينتهي الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان يوم واحد
استصغرت وزارة زيور في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوماً يقضى بحل
مجلس النواب ، ودعوة للتصويتين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة
للتواب في ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٦ مارس
١٩٢٥ - ويتضمن خطاب زيور إلى الملك فؤاد مطلب حل للمجلس تبريرا
لهذه الخطوة على الوجه التالي و - - - - - ولا قبلت في تلك الساعة العسيرة
إعطاء الحكم الشاقة بدافع الولاء لداكم الكريمة وحيا في وطني العزيز ،
كان أول ما عتيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها
إلى عدم استقلال البلاد ، ولا طماننت من هذه الجهة شرعت وثقة تحفوني
في القيام بمهمة صعبة هي مهمة إعادة صوغ العلاقات مع تلك الحكومة من
غير حساس بالضرورة ولا إضرار بالأمان القومي - إلا أنه كان من
المستحيل إشراك المجلسين الحاليين في القيام بهذه المهمة ، (٣) - كما
جاء في نفس الخطاب ما على « - - - - - » فإن هذين المجلسين ، وقد ساد
عليهما الحزب الذي تمثلته الوزارة السابقة ، كانا على تضامن وثيق معها
في سياستها العامة ، تلك السياسة التي أثارت تصرف الحكومة البريطانية
على أثر الحادث المشعوم الذي أودى بحياة السيرل ستاك - - - - - ولو
استمرت المناقشات البرلمانية في هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهويل
المخاطر وزيادة الحالة السياسية سوءا وسد السبل المزدية لحل الإشكال .
لكن الآن من واجبي وواجب زملائي الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم
بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الحزبية أن تتحمل وحدها أمام جلاتكم

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

(٣) دار الفرائد القومية : وثائق عاجدين ، البرلمان ، مكتب زيور إلى الملك فؤاد

بمطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، انظر فلاح - ملحق رقم (١)

وإمام البلاد للمثولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة ، لذلك كان تأجيل دور انعقاد البرلمان يبدو كضرورة محتمة ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التفتيم إلى المجلسين للمصصول على موافقتها ولتقتهما ، (١) - وإشار زيور في كتابه إلى تعذر التصاؤن مع البرلمان اللأام الذي ارتكب خطأ واضحاً - في رأيه - تجاه وزارته عندما تقدم يبرأفصه إلى الملك فقال : أن أغلبية أعضاء البرلمان قد انساقوا بما وقروا فيه من الأغلأط لئلا فادوا أن يبرروا مقدما عن رأيهم في سياسة الحكومة غير مكثرئين بما يقضى به واجبهم السيامى وما يحتتمه العدل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل مسامع دفاعها وتحيصه في مناقشات قانونية... هذا فضلا عن ظهورها بمظهر هذا غير صادق عن رويه بما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه ، وبهذا قد أهدئت لأغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تمكن الوزارة من أن تأخذ على مسئوليتها دعوة البرلمان إلى الانعقاد ، وهذا الخلف لا يمكن فضه إلا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب ، - ولمع إلى أنه لا يملك حتى مجرد الاستقالة بقوله : واتى بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو طمع سيامى أو رابطة حزبية لم أكن لأتردد لحظة في تقديم استقالتي لو كان في استئلاحتى أن أجازى رغبتي الشخصية وإن أرجسو من وراء هذا الملل تقصاً للبلاد ولكن لا دخل في الأمر لشخصى ، (٢) - كما أوضح ضرورة حل المجلسين والعودة إلى استفتاء الأمة من جديد بقوله : ... أن الأغلبية البرلأانية متعسبنة بالاستمرار على نفس الحطة السيامية التي جعلت القضية القومية (كذا) في خطر من جراء علاقتنا ببرطانيا العظمى ، واستشغلت الإدارة الداخلية في البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستفتاء الأمة في هذه الحطة السيامية قد أصبح ضرورة محتمة ، - ويؤكد زيور أن الدستور منحة من الملك له أن يستمر في منحه أو أن يحميها لفترة فقال : ... أن المحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لحر بلادنا ، فإن ذلك الدستور الذى جاءت عواطف جلالكم الأبرية بمنحه للبلاد هو خير حسن لحرينا ولرقيتنا ، (٣)

وقد الحق زيور بكتابه المشار إليه مرسوماً يقضى بحل مجلس النواب

(١) كتاب زيور إلى الملك عزله يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

ودعوة المجلس الجديد للانعتاد في ٦ مارس ١٩٢٥ ودعوة المنويين
 اللاحق لانعتاب النواب الجدد يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، وهذا معناه
 اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لاحكام قانون الانتخاب اقدم مع انه
 الذي واستبدل به قانون الانتخاب المباشر رقم ٤ لعام ١٩٢٤ في عهد
 وزارة سعد زغلول كما استصدرت وزارة زيور مرسوما لانتخاب جديد
 للمنويين الثلاثين مع ما يتضمنه ذلك من مخالفة للقانون القديم
 الذي نص على ان مدة للمنويين خمس سنوات (١) . ولعل وزارة زيور
 كانت تهدف الى ايجاد منويين لا يؤيدون الوفد الذي حصل على شعبية
 كاسحة . وعلى كل حال فقد صدر المرسوم بحل البرلمان في نفس يوم
 تقديمه للملك بعد أن وضع زيور الملك فؤاد أمام خيار كان يعرف
 نتيجته مقدما ، فقد عرض على الملك إما حل البرلمان أو قبول استقالة
 وزارته . وعلينا الآن أن نعرض لوقف القوى الوطنية من حل البرلمان
 والعبث بالمشور .

ان النظام المستوري وان كان يرتكز في وقتنا الحاضر على اساس
 فكرة سيادة الشعب وما يرتبه ذلك من انفراد هذا الأخير بوضع
 المشور ، بيد ان الامر لم يكن كذلك دائما . بل كان ثمة الصراع
 الذي قام بين الحاكم والحكوم (٢) . وذلك قول يؤيده واقع الأحداث
 فقد جرى صراع طويل بين الحاكم والحكومين حول الاستئثار بالسلطة
 مما جعل الحياة النيابية عرضة لهزات عنيفة تعرضت لها وكان الحاكم
 محركا لها . وكان الاعتداء على الحياة النيابية في تلك الفترة يرجع
 للملحين ، لولهما كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة في المجلس واجتماع
 الزعامة الشعبية ورئاسة الحكومة في يد رجل واحد ، وثانيهما ضيق
 اصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا في مدرسة الوظائف
 بالحياة النيابية (٣) . وتمثل هذا الضيق بالحياة النيابية في تصرفات
 وزارة زيور التي عمد مسلكها خروجها على طول الخط على أحكام المشور
 بل ان وجودها ذاته كان مغايرا لأحكام المشور ، فحتى اذا تجاوزنا عن

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، فقد نصت المادة ٢٤ من
 قانون الانتخاب الأول الصادر في ٣٠ ابريل ١٩٢٢ على ان مدة نيابة المنويين خمس
 سنوات .

(٢) نداء المطار : النظام السياسي والقانوني المستوري ، القاهرة ، دار النهضة
 العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٤٩٠ .

(٣) محمد حسين فريال : تاريخ النقابات المصرية البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ،
 القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ١٧٢ .

تمثل السلطة البريطانية هذا التمثل للزوى ، والتمسنا لها العذر بأنها سلطة احتلال أجنبية ، فلستنا نعرف كيف نلتصق العذر لفريق من الصريين يكون الحكم وهم يعرفون إلا سند لهم من الشعب ولا من البرلمان . وكانت هذه الظاهرة من أسوأ انقواص التي عجت بالانهيار الدستوري ، وزعمت إيمان الأمة ببطوى التصوص الصريحة القائلة بأن الأمة مصدر السلطات . وتفسير هذه الظاهرة التي بدت فى الحياة الصرية بوضوح أن عناصر عديدة من الشعب وحسوبة عليه لم تكن رافضة عن الحكم الدستوري أو متحمسة له ، إما من كره طبيعى لهذا النظام أو عن يأس من الانتفاع به بسبب انصراف الشعب عنهم (١) . فلم يعد الدستور وتطبيقه فى نظرهم وسيلة توصيلهم للحكم ، ولهذا كرهوا النظام الدستوري . وعلينا أن نوضح لذن ردود الفعل التي أثارها حل البرلمان لدى مختلف القوى السياسية فى البلاد .

كان موقف الانجيز فى ذلك الوقت يتم عن التشفى فى الوطنيين ، ولذلك اطلقوا عليهم السراى تنقيهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يتفق مع اتجاهها السياسى ، ووجد الانجيز فى هذه الحطة تحليفا لأغراضهم ، فهو جذيرة أن توقع البلاد فى حرب إعلانية ، وهى فى نفس الوقت تركز اهتمام الأحزاب والوطنيين فى المسألة الدستورية وتصرفهم - ولو لفترة من الوقت - عن قضيتهم الوطنية والمطالبة بإجلاء المحتلين (٢) . أما القصر فقد جيت خطته لهمم الوفد - المفو الأول له والتصدى لتصرفاته - على محاولة الصفاق النتائج التي ترتبت على الانذار البريطالى به ، والميل على حنقه داخليا بتشجيع حركة الاستغالات من الوفد وتأييد حزب موالى للعرش يستطيع به الملك فؤاد أن يستبد حكمه الإوتوقراطى . فلما كانت الاجراءات غير الدستورية التي اتخذتها وزارة زيور بتوجيهات من القصر - ومنها حل البرلمان - خطوات على الطريق الذي رسمه القصر للاستتار بالسلطة التي نازعه فيها الوطنيين عندما حاول استلاب حقوق الأمة الأصيلة التي برزت من خلال الصراع بين سيد والملك فؤاد وهو الصراع الذي انتهى لصالح الشعب ودستوره ، فإن ذلك الانقصار كان مثار نقمة فؤاد على سيد وعلى القوى الشعبية ، فلما واتته الفرصة لم يترد فى تنفيذ مخططة لاسترجاع القصر للأرض التي قللها بل ما يزيده عليها كثيرا . وقد عبر سيد (فلول

(١) سيد (ذكرى عبد القادر) : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) طيبة ، ص ٦١ .

من مواقف الوطنيين مما حدث حين صرح لمراسل جريدة «الأنشستر جارديان» بقوله «إن الحكومة ما كانت تستطيع أن تستخف بالمستور إلا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون» ولأن الذين يرتكبون هذه الأفعال يعتقدون أن البريطانيين سيحولهم من العقاب الذي يستحقونه، انكم لا تستطيعون الإفلات من العقاب» (١) .

بدأ التصر يهدد خطوته التالية التي تتيح له الاستيلاء على السلطة وتول مقاليد الأمور في البلاد بنفسه ، فأراد أن يخلق أحزابا سياسية جديدة تسند حكمه الأوتوقراطي وبدأ سمعاه بتأليف «حزب الاتحاد» ليخوض به معركة الانتخابات القادمة التي كان إسماعيل صدقي وزير الداخلية يمد لها بأساليبه الخاصة كل التدابير الممكنة لاسقاط الوفد ، وكان صدقي من أشد الحائزين على الوفد لطرده من عضويته ، فكانت هذه هي فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور ، كما استعان الملك فؤاد بشخصية أخرى من شخصيات الوفد لتأليف الحزب الجديد وهو حسن نشأت ، الذي كانت مسألة تعيينه وكيلا للديوان الملكي من أسباب الأزمة التي قامت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، وعند ذلك الوقت وهو نائم على سمه والوفد فكان يصل على حذمه بكل الطرق . وقد وجد نشأت الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتي من قوة ونشاط فأخذ يضم للحزب الجديد كل من استقال من الهيئة الوفدية وكل شئ مطع في الراتب السامية ممن لا يؤهلهم كفاءتهم إلى ارتقاءها وكل ضعيف الإرادة من الأهل ، مستغلا نفوذ بعض رجال الإدارة الذين وجدوا أمامهم السبيل إلى الرقي ، متوهمين بمؤازرة الملك لهذه الحركة التي تستهدف النضال ضد الحزب الشكوك في إخلاصه للعرش . وكان قد تردد في ذلك الوقت أن حزب الوفد تحيط به الشكوك في إخلاصه للملك ، وقد بنى المستقيلون من الهيئة الوفدية استقالتهم على هذا السبب واستغل حسن نشأت ذلك ليحسن استغلال عصبه تأليف الحزب الجديد (٢) .

كان نزول الملك فؤاد إلى الليدان بحزب عرف في الأوساط الشعبية بأنه «حزب الملك» (٣) مغامرة جسيمة من جالبيه فقد عرض نفسه بذلك

(١) الأهرام : ١٣ يناير ١٩٢٥ .

(٢) عهد العظيم رمضان : فريج السابق ص ٥٧٢ .

(٣) أطلق عليه سعد زغلول اسم «حزب النبطان» .

لاستفتاء شعبي ضده لو فاز الوفد في الانتخابات وقد حذرت الصحف المختلفة من متبة الوقوع في هذا الخطأ. ففي حقيقة الأمر إن تأليف حزب على قاعدة الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الإخلاص للبلاد والعرش في شيء ، فالعرش يجب أن يكون بعيدا عن الأحزاب وإن يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص ، لأن ذلك معناه التشبث في ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ، كما كان يعني في نفس الوقت إن العرش لم يكتسب محبة الشعب وولاءه (١) . وفي الحقيقة كان الهدف من تأليف هذا الحزب إن يكون القصر - لا المستور - هو مرجع الحكم وحده فلا كان لابد من نظام دستوري ، فليكن نظاما صوريا ، وهي محاولة لمودة الحكم المطلق ليضرب أخطاه في البلاد .

قوبل تأليف ذلك الحزب بالسخرية والازدراء من جانب القوى الوطنية لأنه يبيد كل أفعانها أفكار حزب الأمة القديم فيما يختص بالقضية الوطنية . وعلى العموم فقد كان تأليف الملك فؤاد لحزب جديد يخوض به معركة الانتخابات التي يود ألا تسفر عن فوز ساحق للوفد ، كان ذلك دليلا على أن الملك لا يثق في الأحرار الدستوريين ويعلم تماما مدى كراهيتهم للقصر وعداؤهم للتقليدي له ، هذا فضلا عن أنه إذا اعتمد عليهم واستمرت الانتخابات عن فوزهم فإن ذلك سيجهلهم يستأثرون بالسلطة كما فعل الوفديون من قبل وهو ما لا يريده الملك فؤاد ، وإن كان متشككا في إمكانية فوزهم مستندا في ذلك على نتيجة الانتخابات البرلمانية الأولى (٢) . كل ذلك لم يكن مشجعا للملك فؤاد كي يستعين بالأحرار الدستوريين فكان لابد أن يخوض التجربة مستندا على حزب من صنع يديه يدين بالولاء له وللعرش وهي تجربة أثبتت الأيام فشلها في الحياة السياسية المصرية .

وعلى كل حال فقد كان القصد من إنشاء هذا الحزب هو دعم سلطة الملك وإن يحكم ببراسم يدلا من الحكومات البرلمانية - ويبدو من الظروف التي نشأ فيها الحزب وأشخاص أعضائه ومواقف قوى الشعب منه أنه قد ولد ميتا ، وإن دل تأليفه على شيء فإنما يدل على مدى التزامات الأوتوقراطية التي كانت توجه القصر بعد الاستقلال (٣) . وعلى هذا وبعد أن أتم القصر مخططة للاطاحة بالوفد والقوى الشعبية دخل معركة

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٢) عبد السلام رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٦١ .

(٣) علي شامس : المرجع السابق ، ص ٨ .

الإسحاقيات تُعرف بين الأحزاب المصرية المختلفة وقد اطمأن إلى حد ما إلى نتائجها بعد تعيين صلي ورياً للداخلية . وكانت معركة الانتخابات التي أعاد لها صدي من أهم نصرك الانتخابية التي دارت في مصر لأنها تمت في ظروف تحديات قاسية واجهها الشعب المصري من جانب من أودوا أن يسلبوه حريته وثورة كفاحه ممثلة في دستوره . فسلخت الحكومة إجراءاتها الخاصة بترتيب عملية الانتخاب مستهتفة بذلك كل معنى ممكن للعمل على إنجاح مرشحينها ، فكان أول عمل لها في هذا الصدد أن ألغيت العمل بقانون الانتخاب المباشر - كما ذكرنا - ثم أعقبته بقرار من مجلس الوزراء في أول فبراير عام ١٩٢٥ يلغى بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة ، ففصل التعديل ١٠٦ دائرة من مجسوع الدوائر البالغ عددها ٢١٤ دائرة ، وكان من نتيجة هذا التعديل أن قررت فتح باب الترشيح في بعض الدوائر بعد أن انتهى موعد القانوني وقد اتخذت تلك الإجراءات بعد أن تأكد لديها أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيمياً يكفل له الفوز في الحركة (١) . وجعل اسماعيل صدقي الإدارة ومصلح الحكومة كافة أدوات للضغط على الناخبين في انتخاب للتدوين الثلاثينين - إلى الحشد الذي لم ينتخب فيه سعد زغلول مندوباً ثلاثينياً - والضبط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة لانجاح مرشحينها واستقطب نخسومهم بشتى الوسائل غير المشروعة بالتهديد تارة والافراء واقساد الأخلاق تارة أخرى . كما أخذت الحكومة تسوف في إجراء الانتخابات وأتت حدثت لإجرائها يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ . كما كان صدقي والأحرار أول من امتنوا سنة ترشيح الانتخابات وقد اتبعوها وحلفائهم على تعاقب السنين ، ومن مسخرة القدر أن يكون اتباع هذه السنة المفقودة على يد حزب الأحرار الدستوريين ، فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والمهث بالدستور . ولقد وقفوا من الدستور موقف التعدي المرة بعد المرة - كما مئري فيما بعد - فلا كانوا أحراراً ولا كانوا دستوريين - كما يذكر انراقى ، وكان الباحث لهم على ذلك الوصول إلى كراسي الحكم (٢) . فهم وقد أدركوا أنهم لن يصلوا إلى كراسي الحكم عن طريق الدستور ووفقاً لأحكامه حولوا على الوصول إليها عن طريق تعطيله والاعتداء عليه .

وقد أجريت الانتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريين

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

والحزب الوطني وحزب الاتحاد الجديد ، وتسلط الإدارة جهدا ما استطاعت ، فافترت الصمد وامموري البوليس ورجال الادارة وهددتهم وفصلتهم ، كما منعت الناس من دخول لجان الاقتراع ، ووضعت في جداول الناخبين أسماء لا وجود لها ، وعطلت في النتائج النهائية . وعلى كل حال فلم تدع الوزارة وسيلة ممكنة للوصول الى غرضها المتشود الا اصطنعتها ، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات وهذا الصف والتدكيل بالمجامير الشعبية فقد اظهرت نتيجة الانتخابات اقلية للوند وان كانت اقل مما حصل عليه عام ١٩٢٤ ، فقد حصل على ١١٦ مقعدا في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى الا على ٨٧ مقعدا بعد كل هذا الجهد الجهيد في تزيف الانتخابات (١) . وهنا في حد ذاته يوضح ان القوى المناوئة للمجامير رغم اتحادها في مواجهتها - برغم ما بينها من اختلاف في المصالح - الا انها لم تستطع ان تنال من ثقة المجامير بقيادة التي أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوزها ، والتي اخرجتها المجامير من بين صفوف المتأمرين عليها وعلى مصالحها متصدية يصلها هذا لأتوقراطية الصر وبطانته من المصريين الذين لا صلة لهم بالشعب ولا صلة للشعب بهم . ويرغم فوز الوند بالأقلية فقد أسفرت الوزارة بيانا في ١٣ مارس ١٩٢٥ أعلنت فيه ان الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات، وعلى ذلك قررت استمرارها في الحكم مع إجراء تعديل في تشكيل الوزارة يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء . وفي نفس اليوم رفع زيورة استقالة وزارته الى الملك فؤاد الذي عهد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة قائمها في اليوم نفسه (٢) . وقد تألفت هذه الوزارة من فريق من الأحرار الدستوريين والاتحاديين يحسبانهم بعض العناصر التي يدأف منها مجلس النواب الجديد . ولم يكن متوقفا أن يستمر هذا التحالف الجديد ، فقد كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل . بحيث اذا استقام الأمر للتصر وتخلص من ضغط القوى الوطنية عبد الى

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) تألفت هذه الوزارة من كل من : أحمد زيور لرئاسة الوزارة ، يحيى ابراهيم المالية ، مساهيل صفدي للشئون المالية ، اللواء موسى فاؤد للحرية والسياسة ، عبد الحزق فهمي للطاوية ، توفيق دوس للوزارة ، مساهيل سري للإقتصاد ، يوسف لطفي للدراسات على ماسر للشارف ، محمد علي علوي للأوقاف ، انظر الرئيس المرجع السابق . ص ٢١٦ .

التخلص من الأحرار الدستوريين وعبرهم ممن يبعون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطته ورغباته (١) .

وعلى الرغم من هذا التآلف بين الأحرار والاتحاديين ، فقد بدت نيات الوزارة ضد الدستور بعد ظهور نتيجة الانتخابات التي اكدت لتساغلي مناصبها ان الجماهير يسيدهم عنهم تماما ، فبيتوا النية على الاعتداء على الدستور ، وقد مهد عبد العزيز فهمي وزير الحفانية لذلك وهو عضو اللجنة التي وضعت الدستور وصاحب الخطابات الشهيرة التي تحذر من تعديل الدستور ، مهد لذلك حتى طعن على الدستور بقوله في ١٧ مارس ١٩٢٥ في غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف : لقد اشتغلت بلجنة الدستور ، وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر انه ثوب مضغاض ، وبالرغم من هذا الذي أظهره مستحافظ عليه ونزاعه ، (٢) . كما أعلن عبد العزيز فهمي - بعد ان كانت الأغلبية التي حصل عليها الوند لا تغارق مهيئته دون أن تعلم الجماهير بها - أعلن عن حق الملك في حل مجلس النواب كتهديد من جانبه للمخطوطة التالية التي مستندتها الحكومة ضد الحياة النيابية فقال : ... في هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس في كل وقت ومتى أراد ومتى رأى في ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه في سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت المراقيل امامنا فالتنا لن نلتبس من صاحب الجلالة الملك الا ان يستعمل حقه في حل المجلس ، (٣) .

كان هذا التصريح منغطة كبيرة من جانب عبد العزيز فهمي ، فقد أوضح ما تعاضبه الرجعية من حقد وضيق بالحياة النيابية التي اظهرت مدى حساسية الشعب المصري في اختيار نوابه ورغم كل الضغوط التي تعرض لها على ايدي جنلاويه من بين صفوفها ، فالرجعية تريد أن تحرم الأغلبية من حكم البلاد كحق من حقوقها الشرعية التي كفلها الدستور ، ولعل ما أعلنه عبد العزيز فهمي حول حق الملك في حل مجلس النواب كان محاولة لتهيئة الأذهان لهذا الاجراء ، وان كان عبد العزيز فهمي قد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد كما سنرى .

وفي يوم ٢٢ مارس ١٩٢٥ افتتح البرلمان بمجلسيه على هيئة مؤتمن برئاسة محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك فؤاد

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٣) تلي التلال .

حفل الافتتاح الذي تلا فيه زيور خطاب العرش ثم اقتضى المؤتمر ، واجتمع مجلس النواب في نفس اليوم وبدأ في انتخاب رئيسه . وكانت المنافسة على هذا المنصب قائمة بين سعد زغلول وعبد الحالق ثروت ، وقد أسفرت عملية الانتخاب عن فوز للوفد فنال سعد ١٢٢ صوتاً وثلاث ثروت ٨٥ صوتاً (١) . وبذلك اضحى ان نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزاً للوفد حيث حصل على الاغلبية خلافاً لما زعمت الحكومة في بيانها في ١٢ مارس الذي ذكرت فيه ان الأحزاب الأخرى نالت الاغلبية ، كما كانت تصريحات عبد العزيز فهمي عقب الانتخابات توضح أو تشير من طرف خفي الى نتائجها عندها طعن على الدستور وقرر حق الملك المطلق في حل مجلس النواب ، وكان انتخاب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب شربة قاصمة لوزارة زيور ، فقد ظهر انها لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، كما اصابها بخيبة أمل شديدة ، الا انها لم تلق بالسلاح ، فهي وان رسمت خطة صورية للاستقالة الا انها كانت بجوهر من القصر ويتأييد من الانجليز كانت اجراء غريباً للاطاحة بالحياة النيابية - كما سنرى .

وفي مساء نفس اليوم استأنف مجلس النواب اجتماعه لانتخاب وكيلين له ، فانتخب كلا من علي القمسي وريضا واصف وهما وفديان . وفي خلال الفترة الواقعة بين جلستى الصباح والمساء لمجلس النواب تقدم زيور باستقالته الى الملك فؤاد بعد انتخاب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ، وقد بنى استقالته على تملز التعاون بين حكومته والمجلس الجديد فقال « وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزارة الذي تقدمته خطاب العرش ، ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سبباً لتلك التكتلات التي لم تنته البلاد من معالجتها ، وقد بعث تلك الروح جلية في ان المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسة والممثل الأول عنها » . وبما ان هذا التصرف من نتيجته ان يحصل همتنا في القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيلة لهذا اتشرف برفع استقالتي واستقالة زملائي » (٢) .

ولكى تكتمل الحبكة المسرحية للرواية التي يقوم بتتمثيلها على مسرح السياسة المصرية لذلك فؤاد وصنائع القصر يتأييد من الانجليز - وقد كرهها جميعاً استطاع الفرصة لكثرة الجماهير كي توالى ظهورها على المسرح ،

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، الجزء الثاني ، كتاب الاستقالة لفرع من

سعد (زيور الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٢٥ ، المرقع ١٢٢٥ ، ملحق رقم ٢٢)

فقد رفض الملك فؤاد قبول استقالة زيور وتأثر عليها من حسن نصائح بما يفيد عرضها على الملك وعدم قبولها . وما يؤكد ان موضوع الاستقالة كان مسرحية ، انه في نفس الوقت الذي تقدم فيه زيور باستقالته ، تقدم بطلب حل مجلس النواب وذكر في خطابه بهذا اثنان رفض قبول استقالته وكأنه يعلم تماما ومقدما ان الاستقالة مرفوضة فذكر في خطابه الى الملك فؤاد ما يؤكد هذا المعنى فقال « ان ثقة جلالتيكم العالية التي شرفتموني وزملائي بها برفض قبول استقالتنا » . ثم اخذ يطالب بالخطوة التي رسمت منذ البداية بعد ان أسفرت الانتخابات عن رئاسة سعد وهو الاطاحة بالحياة النيابية بمرتها فقال في خطابه « لهذا وامام رغبة جلالتيكم السامية في المحافظة على سلامة البلاد وعلى قضيتها وتتميلكم لي ولخضرات زملائي بالبقاء في الحكم للوصول الى هذه الغاية ، لا ارى مندوحة من ان تعرض على جلالتيكم حل مجلس النواب » (١) .

وبينما كان مجلس النواب يوالى اجتماعه في المساء لاتخطب هيئة مكتبه اذ دخل زيور معه الوزراء فخطب الأعضاء قائلا : « أشرف باختيار المجلس ان الوزارة رفضت استقالتنا الى جلالته الملك فابي قبولها ، فأشارت على جلالته بحل المجلس ، فأصدر مرسوما يقضى بأغل وبدعوة للتصويتين لاجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ على ان يجتمع المجلس الجديد في اول يولية من نفس العام » (٢) . ويستمر ذلك المجلس اقصر المجالس النيابية عمرا في مصر بل ربما في العالم كله فلم يعمر سوى تسع ساعات وبعد الحركة للبيان ، فقد وضع ان القصر لا يريد الولد ولا زعيمه ، وفي عبارة موجزة لا يريد الدستور ولا البرلمان (٣) . وان دل هذا على شيء فانما يدل على ان سير الاحداث أكد للملك فؤاد ان المحاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستوري هي محاولة مضي عليها بالفشل وان الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة . كما أدرك انه لا يستطيع اشباع النزعة الأوتوقراطية لديه الا عن طريق ابطال النظام النيابي نفسه (٤) . وهذا ماحدث به الي ان يحل البرلمان للمرة الثانية لنفس السبب

(١) «ابر المراتل القومية : وثائق تاريخية» ، البرلمان ، كتاب سعد زيور وفيه الزيادة الى تلكه مزيد بطلب حل مجلس النواب بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، انظر التلاقي - ملحق رقم (٣) .

(٢) عهد الرحمن الرئاسي : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) عهد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٤) عهد الخليم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٠ .

التي حقه من اجله في المرة الاولى * وما سوال يصرح بهه وهو متى
دستوريه حل للجلسة للمرة الثانية *

كون هذا الاجراء يحل مجلس النواب الجديد يتضمن اعتداء جسيما
على الدستور فمن حيث حل البرلمان فالاصل أن المعاملة تملك حل البرلمان
أو حل الأقل مجلس النواب ، وقد أخذ الدستور بهذه القاعدة نصي على
أن ندمت من حل مجلس النواب ، على أن مجموع لا يعدم على أيدي هذه
الوسيلة إلا إذا احتتم الخلاف بينها وبين البرلمان ، وذلك بقصد الاحتكام
إلى امة بوصفها مصدر السلطات - وبأيضا لهذا المعنى الوجب الدستور
انه إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل للجلسة الجديد من أجل
ذلك الأمر * مادة ٨٨ من الدستور (١) * وقد قوبل حل للجلسة الجديد
بالعنفه وأدلم ، لانه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، إلا أن
الآخيرة باتفاقها مع السراي والانجليز استعملت الرسوم يحل المجلس
متهكة بذلك حرمة الدستور وإرادة الأمة ، وكان الباعث على هذا تعلق
بضعة نفر من الوصولين بكراسي الحكم (٢) * وعلى الرغم من حل للجلسة
فإن ذلك لم يكن ينوي أيضا كنفيل ما ورد في مرسوم الحل من اجراء
انتخابات جديدة في المرعة الذي نص عليه الدستور لأن مثل هذا اصل
كان يعتبر هينا ، فإن الوزارة سوف تضطر طبعاً الى حل للجلسة التي
ينتخب للمرة الثانية إذا هي لم تحصل على أغلبية فيه * وفي الحقيقة فإن
الوزارة استعملت مرسوماً في ٢٦ مارس ١٩٢٥ يقضى بوقف صلاحيات
الانتخاب بدعى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً
صحيحاً ، وأنها بصدد وضع قانون للانتخاب يكفل هذا التمثيل
الصحيح (٣) * والوزارة بهذا الذي أعلنت عنه تنفذ لإرادة المتمر والانجليز .
وتوضيح رغبة القصر في الإطاحة بالحياة النيابية برمتها حتى تستأثر بكل
السلطة في البلاد دون منازع *

استتب الأمر للقصر بعد أن تخلص من الوزارة الوفدية ثم من مجلس
النواب الوفدي للمرة الثانية ، ومن ثم شرع يتجه للتخلص من الأحرار
الدستوريين الذين استعان بهم زيور في وزارته . والذي كان التآلف
بينهم وبين الاتحاديين صعباً ، فقد كانت نظرة كل من الحزبين للآخرين
في الحكم تختلف عن نظرة الآخر للأمور . فإن آراء ومفاهيم كلا الحزبين

(١) مؤلف السطر : المرجع السابق ، ص ٥٥٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

(٣) محمد سعيد ميكل : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

- بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركها وهي تقويت نفوذ الوفد - كانت متباينة الحد لا يمكن معه دوام ائتلاف التي قام بينها + للاتحاديين يرون في الصراع ضد انوفه خطوة اولى نحو اعادة قيام الحكم الفردي في مصر ، وحيث هم يعيشون في كنف القصر فهم يسمون على تسليم حكمه لضبان استمرارهم في السلطة - والاحرار المستوريون لم يكن الغفال الدستور بالنسبة لهم سوى اجراء وقتي فرضته الظروف ، ولكن الدستور سوف يعود حتما عندما تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية - ولهذا فقد شاورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية(١) .

وفي الوقت الذي شاور الاحرار المستوريين القلق ، كان الملك فؤاد يتحين الفرص للخلاص منهم ، وقد مهد سبج الأحداث لتلك الخطوة ، فعندما استقبل نفوذ القصر العكس ذلك على حزب الاتحاد وأصابه فاعلق الحطام لهم ، وكان من نتيجة ذلك ان أخذ كثير من الاسرار المستوريين وبقريهم ينضمون الى حزب الاتحاد . فكان هذا بداية التقارب بين الاحرار وحزب الاتحاد بعد ان أخذ حزب الاحرار يتراجع الى الصف الثاني ، فبدأ الاحرار يفلتون في وجه الملك الحاصل بحزب الاتحاد بعد ان كانوا يؤيدونه في بداية تأليفه ، فهم يؤيدونه طالما ان ذلك ليس على حسابهم وعلى حساب حزيم . وبدأت جريدة الاحرار « السياسة » تنتقد السياسة الحالية التي كانت تتبعها الوزارة ، والتي كانت في يد رئيس حزب الاتحاد - ثم نعتت الصحيفة بشطة تعديل قانون الانتخاب التي تقوم بها الوزارة ، وتولعت لها الفضل ورحمتها بالرجعية ، لانها كانت ترمي الى تضيق حق الانتخاب بفرض شروط معينة للمناخب ، واستمرت الجريدة على خطتها في مهاجمة الوزارة وتصرفاتها بعد ان كانت من انشد المؤيدين لها ، ولعل ذلك كان احساسا من جانب حزب الاحراز بالقول نجم وزرارة داخل الوزارة وارتفاع نجم الوزراء الاتحاديين ، وقد أيقنت الجريدة ان الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرشدين ان لم يكن اليوم فعلا ، فبدأت تطالع عن حرية الصحافة ، وتماوض في تاسيل الانتخابات ، وتطالع عن الدستور وتعلن ان البلاد تنتظر عودة الحكم النيابي الى مجراه الطبيعي (٢) .

حدث ذلك في الوقت الذي طفت فيه مناشاة الخلافة الاسلامية على منظم الأحداث ، فبعد الفاء تركيا لذلك المنصب أخذ الملك فؤاد يرنو بعصره الياسا مستهدفا من وراء ذلك هدفين اولهما : ان يكتسب مهابة خليفة

(١) مارسيل كوروس : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٢ - ٨٣ .

المسلمين بين ملوك العالم الاسلامي وشعوبه ، وثانيهما أن يستفيد من هذا المركز الديني السامي في توطيد دعائم سلطته الزمنية في مصر على حساب الحكم الدستوري - وكان حسن ثقات يروج لهذه الفكرة بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر إلى الحد الذي تكونت فيه لجان للخلافة في بعض المدن المصرية للدعوة لهذه الفكرة (١) - وفي غمرة موجة الحماسة للتدخل في هذه الفكرة ظهر كتاب الشيخ علي عبد الرزاق « الإسلام وأصول الحكم » الذي ذهب فيه إلى أن الخلافة ليست نظاما دينيا ، كما ذكر أن الدين الإسلامي يرى من نظام الخلافة - فكان ذلك ذريعة أمام القصر كي يشتد في معاملة الشيخ علي عبد الرزاق خاصة وأنه قد سلفه أحلام الملك فؤاد في تولي منصب الخليفة ، فقرر محاكمته أمام هيئة كبار العلماء التي قضت بإخراجه من هيئة العلماء ، فكان ذلك الحكم بمثابة هجوم سافر من القصر على حزب الأحرار ، فعلى عبد الرزاق شقيق محمود باشا عبد الرزاق أحد زعماء الحزب ، كما أن أسرة عبد الرزاق من أساطين الحزب ، فكان ولا بد أن يصل الحزب على حماية أحد أفراد أسرة من كبار الأسر التي تنتمي إليه - وقد حاول عبد العزيز فهمي وزير الحفانية حمايته فهو للكلف بفصل علي عبد الرزاق من منصب القضاء الشرعي ، باعتبار أن ذلك من اختصاص وزارته (٢) .

وكان زيور مصطفى حينئذ في أوروبا ، فطلب يحيى إبراهيم - رئيس الوزراء بالنيابة - من عبد العزيز فهمي تنفيذ الحكم الصادر بفصل علي عبد الرزاق من منصبه ، ولكن عبد العزيز فهمي لم يستجب لذلك الطلب وأحال الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحفانية لتبدي رأيها في الموضوع - وعرض يحيى إبراهيم الأمر على القصر الذي رأى في موقف عبد العزيز فهمي مخالفة لرؤيته تستلزم إخراجه من الوزارة ، فصاحبه يحيى إبراهيم بالأمر بسبيل إلى التعاون معه وطلب إليه أن يستقيل ولكنه رفض ، فأصدر القصر في الفور مرسوماً بتكليف علي ماهر وزير المعارف بالقيام بأعمال وزارة الحفانية ، ومعنى هذا إزالة عبد العزيز فهمي من منصبه في سبتمبر ١٩٢٥ - وإن دل هذا على شيء فأنما يدل على مدى استقلال نفوذ القصر الذي استغل فرصة كتاب علمي للاطاحة بحزب الأحرار ليغرض على البلاد وزارة قصر حقيقية - فكان كتاب علي عبد الرزاق هو للملك الذي استند إليه القصر حتى يتخلص من وزراء حزب الأحرار .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٤٤ .

(٢) نفسه : ص ٥٤٦ .

وكانت اقالة عبد العزيز فهي نظيرا بانتهاء التآلف بين الاتحاديين والأحرار ، إذ تنضم الوزراء الدستوريون الآخرون باستقالتهم تقاسما مع رئيس حزبهم بل ان اسماعيل صقلي أرسل من أوروبا استقالته تقاسما معهم (١) . ولكن القصر لم يلق بالألوهة الاستقالات وانما سرعان ما عين نفي للقاصب التي غلبت رجالا معروفين بالولاء له ، وذلك حتى قبل ان يعود زيور من أوروبا لاختذ رأيه فبين سيعاون معه من الوزراء ، ووضح بذلك مدى ما يتمتع به القصر من حرية العمل كما يشاء ، فعين كلا من أحمد ذو الفقار ، ومحمد توفيق رنست ونخلة لطفي الذين انضموا لحزب الاتحاد ، وبذلك أصبحت الوزارة مؤلفة حيا ولحا من حزب الاتحاد . وهكذا وقف القصر ومعه هذه الحفظة الفضيحة من الوزراء في جانب ، ووقفت غالبية الشعب وقياداته الوطنية في الجانب الآخر (٢) . وقد أحدث طرد عبد العزيز فهي من الوزارة دويا حاقلا في الرأي العام السياسي وبخاصة في الدوائر الحزبية . وان كان قد استنار كثيرا من شحاتة الوفدين ، ولكنه - من ناحية أخرى - كشف عن شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أي شيء في سبيل تحقيق سطوتها . بحيث ظهرت الحاجة الى التآزر والتآلف لرد هذا الخطر التي لا يقل شناعة عن خطر الاحتلال (٣) . ولعل ذلك يدفعنا الى تعريف موقف القوى السياسية المختلفة من لوتوقراطية القصر التي ضربت أطنابها في البلاد وأصبحت تتهدد بخطر جسيم وبما قضى نهائيا على الحياة النيابية والدستور .

أدركت الأحزاب مدى خطورة مثل هذا الاتجاه بالنسبة الى المستقبل ، فانما كان القصر قد طرد وزيرا من وزارة تعمل بوحى من توجهاته وطوع بئان لذلك ، فإن ذلك مقدمة لحكم القصر المباشر متخطيا القوى السياسية الأخرى ومعتجها قوة الأمة التي نص الدستور على أنها مصدر السلطات ، فبرغم تنفي الوفد في الحزب الذي كان البائد بالاعتداء على الدستور ، والذى استخدم سلاحا خطيرا ضد الوطنيين ، فقد استخدم ذلك السلاح ضد الأحرار الدستوريين . ولو كانت أحكام الدستور سارية المفعول لما استطاع الملك أن يصول ويصول الى حد طرد أحد الوزراء كما لو كان موظفا صغيرا . وحيلة الأمر إن الوفد والحزب الوطنى إدركا خطورة

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٥٨ .

الموقف لمتناسي الجميع بضرورة التصاوين في مواجهة ذلك الخطر
الأوتوقراطي .

لما عن موقف الإنجليز من تلك الازمة ، فقد كان يتم عن اليقظة
الكاملة في متابعة تطور الأحداث داخل البلاد ، فالإنجليز يرون النسل
لنوع قيام وزارة زغلوية ، في الوقت الذي لا يؤيدون فيه الحكم المطلق
المتشغل في أوتوقراطية القصر ، ولكنهم يرضون عن قيام حكم يشترك فيه
حزبان على الأقل ، حيث يكون ميزان القوى متكافئا ، فلن تكون السلطة
في يد القصر ولا في يد الوفد ، وعلى كل حال ففي أعقابقالة عبد العزيز
فهو طالب المستر نيفل هندرسون القائل بأصال المنسوب السامي (إذ
لم يكن لورد لويد غيليفه النبي قد وصل بعد) لذلك فزاد ببقاء الأوضاع
كما هي ، أي ان تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه ، وعلى ذلك حاول القصر
إعادة الأمور إلى نصابها ، كما حاول ترضية الأحرار المستورين الذين
رفضوا هذه الترضية وأصرروا على موقفهم ، كما قرروا الاحتجاج على إقالة
رئيس حزبهم من الوزارة (١) . وكان ذلك الموقف من جانب الأحرار هو
ما تشعبه السياسة البريطانية ، فقه أخذت الأحزاب السياسية في
التقارب لمواجهة خطر الأوتوقراطية للتخفي في البلاد .

تبادلت وزارة زيور في اتخاذ مختلف الإجراءات لكبت الحريات
والتنكيل بمنصومها ، فكانت فرصة حيات للأحزاب أن تتقارب وتتعاون
ضمتها . فمن إجراءاتها أنها أوعزت إلى حكمتار القاهرة بإصدار منشور
إباحة فيه لقياس البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا في الطريق
أو راكبا عربة أو سيارة ليسأله ما شاعوا من الأسئلة ويسوقوه إلى
القسم إذا رواوا هذه البيانات غير كافية ، وإن يقتضوه تفقيشا دقيقا .
فكان هذا المنشور أمسا في الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم . كما
اشتدت الحكومة في عرقلة الاجتماعات التي اعتزمت الأحزاب للمعارضة
علفها فتمعت اجتماع الحزب الوطني في ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ . كما حوصر
« بيت الأمة » بالجنود وتمعت اجتماع الوفد في يوم ١٣ نوفمبر وهو عيد
الجهاد الوطني واعتدى البوليس على المجتمعين بالقوة والفرط (٢) . كما
أطلقت الوزارة يد الإنارة في السلف والتنكيل بمنصومها تهديدا لهم
وإرهابا لكي ينضموا إلى جانبها ويؤيدوها في سياستها . وهكذا استبيحت
الحريات وأهدرت الحقوق والحريات ، وكانت حادثة قرية « إخطاب »

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

بمديرية القهيلية أبرز المواقف التي وقعت في هذا العهد وأكثرها دلالة
على سياسة الوزارة الباقية (١) .

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الشديدة التي اتخذتها الوزارة ، فقد
استطاع الأحرار الدستوريين عقد اجتماع في تأديهم في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥
خطب فيه عبد الميزن فهمي فأعلن خطاه لقبول اشتراكه في الحكم وحمل
على حزب الاتحاد حملة شعواء ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور فقال
« ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل مقام يقطع النظر
عن كل اعتبار ، ان هذه الأمة لن تسكت عن حقها ، انها قديمة العهد في
طلب الدستور وحكم الدستور » (٢) . وكان ذلك تراجعا من جانب
عبد الميزن فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذي تمثلت في
تصرحاته المأيدة للدستور والحكم الدستوري بأدلة التحالف بين الأحزاب
لمواجهة الخطر الأتوكراتي للمعتمد بالرجسية - كما كان دليلا كافيا على ان
محاولة ذلك فؤاد أن يملك ويستكم دون مشاركة الأحزاب الجساميرية ،
الما هي محاولة فاشلة على طول الخط .

(١) عبد شامد يونس : قصة البلد في التكوين بأهل البلد للبطيرة لآرامهم
على ترك مجلس مع صورة الأثرى بأشأ لاله وفدى للزكوب الشايد من أصل الإبرام
ما كان مرفوع الاستفكار السليم . انظر عبد الرحمن الرافعي ، الفرج السابق ،
ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : الفرج السابق ، ص ٢٢٦ .

الفصل الثالث

الإئتلاف وعودة الحياة النيابية

كان طرد الأحرار الدستوريين من وزارة زيور بأداة ائتلاف بين الأحزاب السياسية المصرية اتقاء لخطر لوتوقراطية القصر الذي استشرى وخاصة على الحياة النيابية وعلى الدستور الذي يكفل حقوق الأمة ويحمي مكانتها في مواجهة القصر والانجليز ، فقد تراجع الأحرار الدستوريين عن تأييدهم لوزارة زيور ، وساورهم القلق منذ انقروا للمرة الثانية على حل البرلمان في ٢٣ مارس ١٩٢٥ . فأنضوا بعضهم من ائتلاف أدوكوا انه أكثر اضرارا بمصالح البلاد وبمصالح حزبهم ، ومن ثم أنضت جريدهم و السياسة ، تندد بصرفات وزارة زيور التي ترمى الى نقل مقاليد السلطة في البلاد الى القصر ، هذا فضلا عما يكتونه من عداء تقليدي للقصر . كما كانت تصرفات الوزارة التي تستهدف كبت الحريات دائما لهم ولنعمهم من الأحزاب السياسية للوقوف صفا واحدا في وجه تلك المحاولات والتصدي لها .

استصدرت وزارة زيور في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون عرف « بقانون الجمعيات والهيئات السياسية » ويقضى أن تقوم كل هيئة سياسية أو جماعة باخطار جهة الإدارة ببرنامجها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جسيما وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية ، وأن تنظر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث في كل هذه البيانات - وكل جمعية أو هيئة سياسية لا تغلظ عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس

الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المنعوية إلا للجمعيات التي يصادق على قانونها النظامي بمرسوم ملكي (١) .

ومن الواضح أن الوزارة باستصدارها ذلك المرسوم بقانون كانت تستعنف أن تجعل الأحزاب السياسية والهيئات والجمعيات تحت رحمتها ورحمن إرادتها ، فقد حولها ذلك القانون حق حل تلك الهيئات متى أرادت ، ولعله من المؤكد أن الوزارة كانت تهدف من وراء تطبيقه إلى القضاء على الأحزاب السياسية التي لا يرضى عنها القصر ، ولعل هذا أيضا كان مقدمة للأطاحة بأساليب الحكم الدستوري ، فبعد ما نفى القصر والوزارة على البرلمان يحلّه وتأجيله ، اتجهت أنظارهما للقضاء على الأحزاب السياسية الركيزة الثانية من ركائز الحكم الدستوري في البلاد . ومن الجدير بالذكر أن ذلك المرسوم بقانون قد أحضرت ردود فعل لدى الأحزاب السياسية القائمة . وإن كانت السمة الغالبة على تصرف تلك الأحزاب هو تجاهل ذلك القانون والإصرار على عدم الاستجابة لأحكامه .

ويرغم ما أبدته الأحزاب من تجاهل وإصرار على عدم الاستجابة لما نص عليه القانون ، فإنها رأت فيه محاولة جريئة لاضعافها إن لم يكن للقضاء عليها ، وسيطرة القصر على البلاد سيطرة تامة ، فاحتجّت عليه احتجاجا شديدا (٢) . ففي ٤ نوفمبر ١٩٢٥ اجتمع الوفد برئاسة سعد زغلول وأعلن أن ذلك المرسوم مخالف لنص المادة ٤١ من الدستور وأن تنفيذه يعدّ جرما كبيرا يقرر إبعاله وعدم الاستجابة لأحكامه . إما الحزب الوطني فقد اجتمعت لجنته الإدارية في ٣٠ أكتوبر وقررت عدم الرضوخ لذلك القانون الباطل غير مكتسب بما تفعله الحكومة كرد فعل من جانبها لموقف الأحزاب السياسية من قانونها (٣) . ونتيجة لهذا الموقف من جانب الأحزاب السياسية ، منعت الوزارة نشر ذلك القانون في الجريدة الرسمية كما أنها لم تعمل على تنفيذه ، فغير ذلك القانون الجائر لمجرد الموقف الذي وقفته الأحزاب منه ، فكان هذا دليلا على مدى ما تعانيه الوزارة من ضعف (٤) .

لما أحرزوا الدستور فقد دعاهم حزهم إلى اجتماع عام في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، خطب فيه عبد العزيز فهمي عقب إقالته فحمل حملة

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) محمد ركن عبد القادر : تاريخ السابق ، ص ٦١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ السابق ، ص ٢٢٣ .

(٤) محمد ركن عبد القادر : تاريخ السابق ، ص ٦٢ .

مسافرة على القصر ونزعته الأوتوقراطية ، ومطالب بمحوه الدستور والبرلمان بأى قانون من قوانين الانتخاب ، ثم ذكر ان القضية الوطنية لن تحرز تقسما الا عن طريق البرلمان ، والوزارة البرلمانية هي الأداة الوحيدة للدفاع عن القضية الوطنية . وعلى ذلك فقد برز الصدام التقليدى الذى يمكنه الأحرار للقصر ، ولعل هذا يوضح ان تعاون المصلحة بينهما باشتراكهما فى وزارة زيور كان تصاوفا مرصوتا بطروقه ، فالقصر كان يرى فى الاستمارة بهم محاولة منه للاطاحة بالوفد وانتقال مقاليد السلطة اليه ، بينما هم يرون أن يكون من نتيجة ذلك التعاون أن تنتقل السلطة اليهم ، فلما تأكد لهم ان القصر استخدمهم كأداة لتحقيق مآربه ، كان ذلك كافيا كى يبرز الصدام بينهما من جديد (١) .

وعلى كل حال ، وفى أعقاب طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبرغم تشلى الوفد فيهم لاشتراكهم فى تعطيل الحياة النيابية ، الا ان سياسته شهدت تغيرا ملحوظا حفظه انتقاد الحياة النيابية وإعادة الدستور ، فأتجه الى فكرة توحيد الصلوف وقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسية - بعد ان كان يرفض هذه الفكرة من قبل - اتقاء لخطر لوتوقراطية الملك - فزاد التنى فافت كل وصف ، كما سعى الى تحسين علاقته مع الانجليز لكسب حيادهم فى الحركة المائرة على الدستور ، او دفعهم للتدخل لمصلحة الحياة النيابية (٢) .

مقدمات الائتلاف :

أدرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما أدرك ان الأغلبية التى يستند اليها لا قيمة لها من الناحية الصلبة ما دامت الحياة الدستورية معطلة لهذا انتهزت فرصة طرد عبد العزيز فهمى من الوزارة ليضطلع الأحرار الدستوريين فى الائتلاف (٣) . ويذكر الدكتور هيكال موضحا ذلك بقوله : « ... وانى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتنتال ، اذ أقبل على حدى بك محمود شلقيق محمد يافدا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثا أثار بائسى الرأى عيبنى . وكان حطى فى ذلك الحين وقد بدأ من أنصار سمع زغلول ومن القريبين اليه . وقد بدأ حديثه بالثناء على ... ثم انه أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٢) عبد القادر رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(٣) نفسه ، ص ٥٩١ .

المستورين والوفد ، وبعد ان انحصم ما بين الاحرار المستورين والاتحاديين . قلت وقد تولتني النعشة : كيف وقد كنا الى اسابيع طست في خصومة اعتب المحسومة * . وقد علق هيكل موافقة الاحرار على هذا السعي من جانب الوفد نحو الائتلاف بقوله : « ونحن الآن ننظر عودة انخوانسا واصدقائنا الاحرار المستورين الذين سافروا الى اوروبا وهم عما قريب هائولون ويومئذ يكتيف الاحرار المستورين سياستهم على عدى مبادئهم » (١) .

وعلى كل حال فقد جرت الاتصالات بين الجانبين كي يتم الائتلاف ، ويدرعم من رفض عبد المزيه نفسه رئيس حزب الاحرار المستورين ان يندلي بسعد زغلول ، وان كان لم يرفض فكرة ائتلاف الأحزاب ، فقد كان محبدا محمود وكيل الحزب داعية الائتلاف ومؤيده ولعل اخاه حفي محمود افندي اليه بما دار بينه وبين هيكل باشا وذكر له ان في الاسكان اقتناع سدد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لاتخاذ المستور والحياة النيابية . وقد نقل ذلك بحمد محمود بدوره الى كل من عمل يكن وعبد الحائق ثروت وحافظ عفيفي فلقى منهم تأييدا لفكرة الائتلاف ، كما أيدحا اسماعيل صفدي بعد ان كان غير متحمس لها في البداية . فقد كان يرى اعادة العلاقات بين النضر والاحرار الى ما كانت عليه . وان كان تأييده صفدي يقتضد الحساسة (٢) . وعلى العموم فقد كان ذلك في حد ذاته كافيا لان تظهر بوادر الائتلاف بين الحزبين أولا ، فقد اخفت صحف الفريقين تنديد بصرفات الوزارة الاتحادية دون ان يتعرض ائى منها للآخر بما يعرفل نمو فكرة الائتلاف . وعلى ذلك فلم يبق سوى اعلان الائتلاف رسميا في اجتماع عام ، وقد تأجل ذلك بعض الوقت حتى تحدد يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ موعدا لعقد المؤتمر الوطني في فناء منزل محبدا محمود .

النعشة لعقد البرلمان من تلقاء نفسه :

وقد رأت صحف الوفد ان تدعو لعقد مؤتمر وطني عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . ولكن حله الفكرة سرعان ما انسحت الطريق لفكرة أخرى ثالث قدرا من النجاح ، ففي ٨ نوفمبر بدأ أمين الرافعي في كتابة سلسلة مقالات في جريدة « الاخبار » دعا فيها الى دجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر

(١) محبدا حبيد هيكل : لترح السليق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٢) نفسه ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

١٩٢٥ ، من غير حاجة إلى دعوة من الملك ، وذلك تنفيذا لإحكام الدستور، مستندا في ذلك على المادة ٩٦ من الدستور التي تنص بأن « يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع لذلك إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور » (١) . وقد واصل أمين الرافسي دعوته على صفحات جريدته عدة أيام متتالية ، حتى لقيت قبولا لدى كل الأحزاب (القائنة ، فاعتنقها جميعا ورحبت بها .

اختبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطني في ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمره باطلا وعرضي ، لنص قراره على أن « ٠٠ يدعو الحزب الوطني أعضائه في مجلس النواب والسيوخ وكل من يدعو نعوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال لشعب وحيال وطنهم وحيال دستور البلاد وحيال حزبهم وحيال مبادئهم » . نادا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فلبقوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العنوان الجديد ، وانشهوا المآلم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على السابطين حيثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد ٠٠ (وتعود) الحياة البرلمانية للبلاد » (٢) . كما وقع النواب والسيوخ الوفديون في ٢٠ نوفمبر احتجاجا إلى الرأي العام أعلنوا فيه تمسكهم بنبأيتهم عن الأمة ، وأنهم لا يقترعون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا إلى ذلك سبيلا . واجتمع حزب الأحرار الدستوريين في مساء ٢٠ نوفمبر ، وقرروا مثل هذا القرار (٣) .

أدركت الحكومة مدى خطورة الأمر فأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، كان أولها بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ جاء فيه « يظهر أن في نية بعض النواب السابطين لمجلس النواب التحلل بمقتضى الرسوم الصادر في ٢٥ مارس الماضي ، أن يجتمعوا يوم السبت ٢١ نوفمبر الجاري بدعوى أن الدستور يتخللهم هذا الحق . فترى الحكومة من واجبها أن تلقت تطرحهم إلى أن صلتهم النيابية قد زالت من يوم صدور مرسوم الحل ، وعلى هذا يكون كل اجتماع يتقوله غير مشروع » وترى الحكومة

(١) عبد الرحمن الرافسي : المرجع السابق ص ٣٢٠ ، طعة ٩٦ من المصحح .

(٢) نفس ، ص ٣٣٩ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٥ .

أيضا ان تخطر حضرات أعضاء مجلس الشيوخ بأنه في حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ . وعلى ذلك فكل اجتماع لمجلس الشيوخ قبل دعوة مجلس النواب الجديد يكون غير مشروع كذلك . وتنبه الحكومة بأن كل اجتماع للبرلمان يصعد في غير المكان المعلن له يكون هو أيضا غير مشروع . وتعلن أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في أي مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو الحكومة من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع . (١) وعلى كل حال فقد جتمع بلاغ رئاسة مجلس الوزراء بين عنصرى النصع والتهديد ، فهو ينصح النواب والشيوخ بعدم عقد اجتماع غير مشروع - من وجهة نظره - ويهددهم في نفس الوقت بأن صلة النيابة التي كانوا يتمتعون بها قد زالت وإن الحصانة البرلمانية التي تحميهم قد وفقت عنهم منذ صدور مرسوم حل المجلس ، وهي بذلك تهددهم باتخاذ إجراءات شديدة ضدهم .

لما البلاغ الثاني فكان بلاغ وزارة الداخلية الذي أشار في ديباجته إلى بلاغ رئاسة مجلس الوزراء فقال « تنفيذًا للقرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء اليوم ، والقاضي بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس للنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأي مكان آخر .. تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار والمحافظة على الأمن العام في سائر أنحاء المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة وليكن في علم الجمهور ان تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصعدوا أوامرهم بإطلاق الرصاص في احوال كثيرة منها التهاجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك ، وتقضى هذه التعليمات بالقاء القبض على كل مشاغب . وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمع ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك في أي اجتماع أو موكب أو مظاهرة وقد حوّل للبوليس الحق في القاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر . وقد صدرت الأوامر للمديرية بتنفيذ هذه التعليمات في جميع أنحاء القطر » (٢) . وبالإضافة إلى ما اتسم به بلاغ مجلس الوزراء من محاولة الوزارة رفع الحصانة البرلمانية من النواب ، فقد اتسم بلاغ الداخلية بتهديد الجماهير - كل

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) نفس المكان .

اجتماعي بما فيهم النواب وغيرهم ، وفي هذا البلاغ اوضح تسفير الحكومة من وجهها في معاداة الجماهير وتحدي لارادة الأمة * . لذلك فقد رأت الحكومة أيضا ان توجه بلاغا الى الطلبة تحذوهم فيه من منية الاشتراك في الموقف وهي بذلك تحاول عزلهم عن قوة الجماهير الشعبية ، في حين ان الطلبة هم دائما دعائم الحركة الوطنية وعندها في كفاها المستمر * فوجهت وزارة المعارف بلاغا خاصا بهم حذرتهم فيه وحثت مدرسيهم على اقتناعهم بالابتعاد عن الاشتراك في المسائل السياسية كما أنذرتهم بشديد الجزاء (١) .

وعقب صدور البلاغات الثلاثة سائلة الذكر ، عقد حليم عيسى وزير الداخلية عدة اجتماعات لمتشاورين وتدير للموقف مع كبار رجال الجيش والبوليس حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع هذه البلاغات موضع التنفيذ ، فاجتمع مع كل من علي باشا جمال الدين وفيل الداخلية ، ومحمود القيس باشا مدير الأمن العام ، واللواء سفنكس باشا مفتش عام الجيش المصري ، والمستر كني بوند مدير ادارة الأمن العام الأوربية ، ورسول باشا كمندار العاصمة * وصرح حليم عيسى بهذه الاجتماعات بأنه تقرر منع عقد البرلمان يوم السبت القادم ، وأنه تقرر اتخاذ احتياطات دقيقة واجراءات شديدة لتنفيذ هذا القرار ، وإن الرأي اشترى على أن تتولى قوة من الجيوش المصرية بقيادة سفنكس باشا الالتفاف حول دار البرلمان ومنع الطرق المؤدية اليه ، وعلى أن تتولى قوة كبيرة من رجال البوليس ويؤلف اخر الحافطة على النظم فتمنع كل تجمع ، وتمشيت كل مظاهرة وتلقى القبض على كل من يتظاهر (٢) * وعلى الرغم من اصدار الحكومة لبلاغاتها المختلفة ، وتصرجات الوزراء عن تقسدهم الحكومة في موقفها ، وانها مستعدة لمحاولة عقد البرلمان في داره لو في أي مكان آخر ، فإن النواب والقيوم هذا فضلا عن الجماهير الشعبية لم ترشح لهذا الأسلوب التهديدى ، ومن ثم اجتمع على ضرورة التنديد بالسلوب الحكم المطلق السافر في البلاد وما يتضمنه من تحط لارادة الأمة ، فقد أخذ النواب والقيوم القاطنون في الإكاليه يندون الى القاهرة استمندا للقيام بواجبهم الوطنى في اليوم الذى حدد لذلك (٣) .

وفي اليوم التالي لصدور تلك البلاغات خرجت الصحف المصرية

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) مصر ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ حديث لمحور الجريدة مع حليم عيسى وزير الداخلية

عقب الاجتماعات .

(٣) نفس المكان .

تهاجم الحكومة بشدة وتلمي تصرفات وزرائها ، فهاجست جريدة «الأخبار» الناطقة بلسان الحزب الوطني حلي عيسى وزير الداخلية وعلى ماسر وزير المعارف هجومًا عنيفًا وتحدثت بتصرفاتها ، كما أعلنت الجريدة أنه من الواجب على رئيس مجلس النواب والشيوخ أن يحتجوا لدى الوزارة بشدة على احتلال البرلمان بغرة مسلحة وأن يحملها مسئولية خرق المادة ١١٧ من الدستور (١) ، وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة فإن ذلك كان دافعا للنواب والشيوخ على أن يزداد إصرارهم على تنفيذ أحكام الدستور (٢) .

أما من موقف الوفد المصري من بلاغات الوزارة ، فقد وجه سعد زغلول نداء إلى الأمة في ١٦ نوفمبر جاء فيه « بني وطني أثبت بلاغ الوزارة أن القوة برهانهم القاطع وأن العنف أسلوبهم الصاغر ، وأنهم ما همون في إحراج الدستور واستفزاز الشعب ، فلا تهيجوا بهاجتهم ولا تتأثروا باناثرتهم وقابلوا الاستفزاز النبوي بالوقار العاقل ولكي لا ينظفوا من حياحكم حجة يقيمون بها ضلعهم ويبرروا عسفهم ، واعلموا أن القوة التي يضعون في طريق نوابكم صفونها ويقلدونها سيوفها ، ستكون أكبر مظاهرة تجلي فيها حكم المظلوم ويظهر باطلهم الفشوم وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية » (٣) .

كان نداء سعد إلى الأمة يتم من موقف عاقل من جانبهِ اتسم بالحيطة والاعتدال على تقدير الأمور ، ومحاولة لكي يفوت على الوزارة فرصتها في الاستطعام بالجماع وإساءة النعماء ، فهو مطالبة من جانبهِ للجماع كي يلتزم بالصبر والهدوء ، ورغم ما اتسم به نداء سعد من محاولة تهدئة الجماع ، فقد وصفته بعض الصحف البريطانية بأنه كان تشجيعا منه للقيام بالمظاهرات فقالت « وقد شجع زغلول باشا في السر أو في العلن جماعة من النسيان والفاكسين للصيغرة مستعدين للتسام بالمظاهرات » (٤) .

أما حزب الأحرار فقد اجتمع مجلس إدارته برئاسة عبد العزيز

(١) نص المادة ١١٧ من الدستور على « يجوز لأية قوة مسلحة التدخل في المجلس ولا الاستمرار على طرفة من إبراءه إلا بطلب من رئيسه » عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ص ٣٢٢ نص الدستور يلاحظ الكتاب .

(٢) الأخبار ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٣) كوكب الشرق ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ .

وكي الأحرار ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، للمرافعات خصوصية للأحرار ، جريدة النيل للبرلمان ، لندن في ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

فهمي وأصدر قراراً يوضح عدم استسلامهم لما اتتوه الحكومة من منح عقد البرلمان في ٢١ نوفمبر فجاء فيه : أن يحول هذا القرار (قرار الحكومة) دون أداء نواب البلاد وشيوخها وأجبيهم ويرحم بينهم ولو كلفهم ذلك ما كلفهم من تضحية ٠٠٠ ولا سيبل لانتقاء نتائج هذا التصرف من جانب الحكومة إلا أن تتجلى القوة المرابطة حول البرلمان كي يتجنب انضمامه في دائرة لأدائه وأجبيهم للفهم فقد اعتزمت الأمة واعتزم نوابها أن تعود الحياة النيابية باجتماع البرلمان الحاضر ، وخير نصر ومن فيها جميعاً أن تستمر هذه الحياة الدستورية » (١) .

وعلى الرغم من إجماع الأحزاب السياسية وإصرارها على ضرورة عقد البرلمان رغم تهديد الحكومة ووعيداتها ، فقد انتشرت قوات البوليس في صباح السبت ٢١ نوفمبر معسكرة في كل الطرق المؤدية إلى دار البرلمان بضربهم على متون الجياد وبضربهم أقتلهم السيارات ، كما كان ضباطهم مسلحين جميعاً . أما رجال الجيش فقد ساروا منذ يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر بمعداتهم في دار البرلمان ، لما أن جاء صباح يوم ٢١ نوفمبر حتى كانت دار البرلمان تتوج بالجنود شاكى السلاح على اعتقاد أسوارها ، كما صفت كتابتهم على مللخل الشوارع المؤدية إليها ، وكان يشرف على قوة الجيش اللواء سلفكس باشا ، وعلى قوة البوليس اللواء رسل باشا وفضلاً عن هذا الحصار التام لدار البرلمان فقد ارتقى بعض الجنود أسطح المنازل القريبة من دار البرلمان استطلاعاً للموقف وكانها معركة حربية (٢) .

كانت هذه هي حالة المنطقة الواقعة فيها دار البرلمان ، كذلك فقد فتحت الكبارى التي تصل ما بين القاهرة والجيزة والقليوبية فتح وصول الجامعين من حدين الإقليم إلى القاهرة كما أرسلت قوى احتياطية من بوليس القاهرة إلى كل من بنها والجيزة لتدعيم قواتها ، أما حركة المرور داخل مدينة القاهرة فلم تكن متنوعة إلا في الفارق المؤدية إلى دار البرلمان (٣) . وفي الصباح أصرب كثير من طلبة المدارس الثانوية والخاصة والعالية تأييداً لاجتماع شيوخ الأمة ونوابها واحتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية ، وكان بعض هؤلاء يسيرون وهم متصرفون من مدارسهم أمام قصر عابدين فهدفوا بحياة الملك وحياة الدستور ، فطاردهم قوة من البوليس كانت مرابطة أمام القصر . وفي الساعة التاسعة صباحاً توجه محمد فتح الله

(١) السياسة ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٣) نفس المكان .

بركات باشا الى بيت الأمة فتدفقت الجماهير امامه لتحية سعد زغلول عند خروجه ، فتصح لهم فتح الله بركات بان ينصرفوا تقاديا لاحتكاك نمت القوى بهم ، ولنتهم ظلوا يحتفلون لسعد وللمستور ، وعندما لم يستجيبوا لتصح فتح الله بركات ، لطل عليهم سعد زغلول وصاح بهم قائلا « ان كنتم تحبون سعدا فان سعدا يدعوكم ان تنصرفوا بسلام وان تدعوه بعمل لوطنه » (١) .

وكان ثلاثة وثلاثون عضوا من اعضاء النواب والشيوخ يقيمون في فندق الكونغرستال منذ يوم ٢٠ نوفمبر في انتظار بقية الاعضاء القادمين الى الفندق لينضموا منه جميعا الى دار البرلمان ، وقد ظل الشيوخ والنواب يقفون باسما حتى اكتمل عددهم بعد الساعة العاشرة مائة وسبعة وسبعون شيخا ونابا . كما توافد لثيف آخر من الزعماء يتقدمهم محمد حافظ رمضان ورئيس الحزب الوطني واشد بضى مندوبى الصحف المصرية والاجنبية ومراسلى وكالات الأنباء لماكنهم مع هؤلاء جميعا . وكانت قوة من رجال البوليس قد احتلت حديقة الأريكة في مواجهة الفندق وشملت الجبال على جانبي مدخله واصطفت خلفها قوة أخرى من الجنود بقيادة بيكر بك ومساعدته اليوزباشى محمد فهمى مصطفى معاون بوليس الموسكى . هنا عدا ثلاث سيارات كانت محملة بالجنود وقوة من فرسان البوليس وقوة أخرى من القضاة كانت عند مدخل الفندق تمتع الجماهير من الاحتشاد . ثم عبرت مواكب للطلبة والسيان نهضوا حفاضا عاليا للنواب (٢) . وعندما وصل سعد زغلول الى الفندق ، اقبل عليه النواب والشيوخ ، فلما أخذ مكانه اقبل عليه بعضهم وطلبوا اليه أن يذهبوا الى البرلمان فأبى ذلك وطلب عقد الاجتماع في الفندق حيث هم تقاديا للاستعداد بالقوة فاذعن الجميع لرأيه ، وأعلن انعقاد الجلسة فخرج من هم غير النواب والشيوخ ، وعقد المؤتمر من النواب والشيوخ (٣) .

تألف للجمهور في الوضع العالم واستعدوا قرارا يقضى بأنه « تنفيذيا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع اعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر) وأرادوا عقد المجلسين في دار البرلمان فمعتهم القوة من الوصول اليه وعمل ذلك اجتمعوا اليوم في فندق الكونغرستال وتكامل عددهم الثلاثون وبعد الثالثة في الحالة المأخرة قرروا بالاجماع ما يأتى :

(١) الأهرام . ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) هــهـ .

(٣) هــهـ .

أولاً - الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للمستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانياً - قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور .

ثالثاً - اعتبار دور الانقضاء موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الأعضاء .

رابعاً - نشر هذا القرار في جميع الصحف (١) .

وبعد أن أصدر المؤتمر قراراته شكل لجنة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات إلى الملك فؤاد ، فتألفت اللجنة من فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وبعد ذلك انصرف الشيوخ إلى قاعة أخرى ، وعقد سعد جلسة مجلس النواب ، ثم استكملت الإجراءات القانونية في الجلسة ، فأعلن سعد ذلك بقوله « نحن الآن متفقون انقضاء قانونياً ، فلنتنخب رئيساً للجلسة ووكيلين ثم لنتنخب السكرتيرين والمراقبين » . وعلى ذلك انتخب سعد رئيساً ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيلاً ، ثم استكملت انتخابات بقية هيئة المجلس (٢) . وبعد أن أتم مجلس النواب إجراءات الجلسة الأولى التي سبقت خطبة شكر فيها الأعضاء لانتخابه رئيساً للجلسة مؤكداً لهم جميعاً أنه ممثل للمستور في هذا المجلس لا ممثل لحزب من الأحزاب فقال « واني لعلي لحضراتكم جميعاً يأتي من هذه الساعة ليس لدى شعور حق ولا انتقام ولا تفصيل لو أخذ على الآخر فكلنا خدم للوطن يجب أن نتناضد ... » وأن تعهد أن تكون كلمة واحدة ، ومن خالف هذا العهد كان خائفاً ليلاته . وطالب سعد الأعضاء جميعاً بأن يقسموا قسمًا واحدًا يمثلون فيه التضحية بالنفس والمال في ميول الدستور فأقسم الأعضاء متهجين (٣) . ثم تحدث محمد محمود وكيل المجلس فأكد على ما قاله سعيد ثم قال « وأنا تعهد أمام الله والوطن أنا وأخواني بما أن نكف عن الدستور وأما أن نثور في ميبله » (٤) . وعند خروج سعد والنواب من خلفه متجهين إلى بيت الأمة تجلت الجبال في الحشدة على جانبي الطريق يحييك سعد وخلفه الدستور ، فجاء البوليس

(١) الأحرار ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه .

في طريق تلك المطالبة واعتقل بعض الطلبة الذين أودعوا مسجون عابدين (١) . وهكذا أسفر عنه البرلمان في فندق الكونتنتال عن إعلان الائتلاف بين الأحزاب في مواجهة خطر أرتوتقراطية القصر التي تستهدف الأفراد بالسلطة وسلب مكاسب الأمة التي كفلها الدستور ، وبذلك لمثل مسألة الصراع على الدستور وعودة الحياة النيابية مرحلة جديدة تلق فيها كل الأحزاب السياسية في جانب والقصر يساند الانجليز في جانب آخر .

وعقب ذلك الانتصار الذي أحرزته الأمة ضد وزارة زيور باجتماع برلمانها وأحياء حياتها النيابية ، خرجت جميع الصحف المعبرة عن رأى الأحزاب المؤلفة من قوة بنشوة النصر متحدة بتصرفات الوزارة . ولكن سمع زغلول من جانبه أخذ يؤكد على التزام الجوامع للهدوء فوجه شكره للأمة في ٢٢ نوفمبر على حسن تصرفها فقال « بنى وطني بالأسس انعمتتم العالم بها أيديتم من لطفه ، وما ليستم من وقار وما أظهروتم من حكمة واعتدال ، كشمتم بحسن نظامكم من صف الوزارة فاستمروا على هذه الحطة الرافضة تفوزوا بتحقيق الأمل وحسن العاقبة » (٢) .

وعلى الرغم من قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة ، فإنها ظلت تمارس مسئولية الحكم مخالفة بذلك نص المادة ٦٥ من الدستور التي تقضى بضرورة استقالة الوزارة في حالة عدم ثقة مجلس النواب بها ، فخرجت جريدة « كوكب الشرق » الوندية بمقال حاجت فيه الوزارة جاء فيه « وما كان للوزارة أن تصاحب الأمة في شغورها وتبقى في مراكزها على الرغم من كره الرأى العام لها وعدم ثقة البرلمان بها ما كان للوزارة ذلك أولا أنها تعتمد على ثقة الانجليز وقوة الاحتلال إذ يحوتها أداة سليمة أن الانكليز لا يستفيدون من تضيق الوزارة الحاضرة وإنما يتألم ضرر يبلغ ، أن الأمة تعلم أن الوزارة آلة في أيديهم فلا تركوها تخارب الدستور وتقاوم النواب بالقوة ، قالت الأمة بحق أن الانجليز يزبدون ألا يكون لهم دستور وكلما عاهدت الأمة بالسياسة الانجليزية وأقرافها تكثر يوم الوفاق بين مصر وانجلترا وزادت المشكلة المصرية تعقلا (٣) . ولعل الوفد بهذا كان يريد أن يستمر في حملته للفت الأنظار إليه محاولا تبصير المسئولين الانجليز بحقيقة الموقف والإعلان عن

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) كوكب الشرق ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٣) نفسه ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ .

ورغبته في تسوية المسألة المصرية مع إنجلترا على يديه بعد أن تعود الأمور سيرتها الأولى في البلاد وتعود الحياة الدستورية .

لما من موقف الإنجليز من الصراع الدائر بين الأحزاب للثقله وبين الوزارة والعصر ، فبروه لويد للمعروف السامي فيذكر انه احس بخلق بالغ لارتباط الأحزاب الثلاثة في قضية واحدة . على اعتبار ان سياسة إنجلترا التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، كانت تقضي منه التدخل بالقوة في حالة تطور الموقف الى صدام داخل خطير ، ولكنه تدرك ذلك الموقف وخشى أن يتأثر مركز إنجلترا في مصر ، إذا كان تدخله سيؤدى الى مواجهة جميع الأحزاب السياسية ، إذ من شأن ذلك أن يؤخر فرصة إنجلترا في إحراز تسوية سياسية مع زعماء تلك الأحزاب في المستقبل ولكن كانت يداه مفلولة كما يذكر هو فكان ولا بد من الانتهاء من المفاوضات المصرية الإيطالية حول الحدود الغربية - وقد انتهت هذه المفاوضات في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بتسليم واحة جديوب لإيطاليا ، وبذلك تخلص لويد من أفعاله وبدأ يعمل على إزالة أسباب ما حدث بالبلاد نتيجة لمحاولة حسن نشأت فرض أوتوقراطية القصر على البلاد ، فطلب الى الملك عزله وتم له ما أراد في ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ (١) .

كان عزل حسن نشأت حادثاً ارتجت له البلاد بالفرح ، لأن الرأي العام اعتبره تهديداً لعودة الحكم الدستوري ، ولكن غرض لويد الحقيقي من عزله كان محاولة من جانبه لتفسيخ ترضية للأحرار الدستوريين عما لحق بهم من مهانة على يد نشأت بطرد رئيسهم من الحكم ، وفي نفس الوقت مقصدة لسحبهم من الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، وإقناعهم بالاشتراك من جديد في وزارة زيور . ومن الاضاف للأحرار الدستوريين أن تذكر ان زيور كان لا يفتأ يعرض عليهم التناصب الوزارية ولكنهم تسكوا بالرفض (٢) . وهكذا كان موقف المسئولين الإنجليز من الأوضاع التي مرت بها البلاد في فترة الصراع ، فهم على الرغم من ادراكهم لخطورة وضع وزارة زيور وانها وزارة تصادر الأمة في عواطفها فقد سموا الى تدعيم مركزها بعودة الأحرار مرة أخرى الى صفوفها ، ولكن الأحزاب المصرية كابت قد أقسبت على الكفاح من أجل الدستور في اجتماع الكونغرس فكان ولا بد من الخس الى آخر الشروط مهما كانت التضحيات ومهما كانت الثغرات .

(١) عبد العظيم رمضان : الرجوع السابق ، ص ٥٩٧ .

(٢) نفسه ، ص ٥٩٨ .

وعلى طريق الكفاح من أجل المستور وعودة الحياة النيابية الى البلاد، سعى بعض زعماء البلاد لدى بعض الأمراء من الأسرة المالكة كي يتفقوا الى الملك يطلب إعادة الحياة النيابية ، وذلك نتيجة لما بذله حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني وبعض أسلافه من مساع لدى الأمير يوسف كمال والأمير عمر طوسون (١) . فكان ذلك اسلوبا جديدا لجأ اليه المؤتلفون لبذل كافة الجهود للوصول الى هدفهم في عودة الحياة النيابية وحياء العمل بالمستور ، فكانت عريضة الأمراء الى الملك (في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥) التي جاء فيها ما يلي : نتشرف نحن القوم على هذا أعضاء عائلة جلائكم ، لرفع التماسنا الى ذاتكم الجليلة ... يا صاحب الجلالة ، لما تراءى لنا ان الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغا من الخطورة وانه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا قلتمس من جلائكم إعادة النظام النيابي الى البلد طبقا لنص الدستور الذي تكرمتم بتمننا اياه ، هذا ما مع يليق بملك المقام الاعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام « (٢) . وكانت لعريضة الأمراء هذه التي ظهرت التواضع في موقفهم من الوزارة ، ردود فعل لدى الصحف الفرنسية التي اشارت الى ان استقالة زيور باتت محتملة في ظل هذا الاجماع على التتديد بوزارته (٣) .

وبرغم كل هذ التطورات والتحركات من جانب الوطنيين في مواجهة وزارة زيور في محاولة من جانبهم لاسقاطها ، لكنها أعلنت عن ضرورة إجراء انتخابات جديدة بعد أن تم تعديل قانون الانتخاب . ومعنى ذلك شيئا في خطتها الخاصة بتحدى ارادة الأمة بكل طوائفها وأحزابها (٤) . وفي ٨ ديسمبر ١٩٢٥ تمسبرت مرسوما بقانون الانتخاب المعدل .

موقف القوى السياسية عن قانون الانتخاب الجديد :

سبق ذلك القانون حق الانتخاب ، فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباح له بلع سن ٢٥ بشروط مالية وإدبية ، ومن يشأ أن

- (١) ديار الراي العربية ، والاتاق مايزين ، تقرير سياسية ، مذكرة جون تاروخ .
- (٢) سجلت هذه العريضة بوثيقة في من سر طوسون ، كمال الدين حسني .
- نصف على ، يوسف كمال ، استاهيل فاود ، عمر حطين ، منجد فاود ، سليمان فاود ، شوق (برهان) منجد طوسون ، حسن طوسون ، علي فاضل ، شفيق فاضل وفتاح ابراهيم سليم ، آخر فاضل ، مشق ريم (٤) ، عبد الرحمن الرافعي ، التجميع السابق ، ص ٢٤٥ .
- (٣) الامراء ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ ، المراسلات شخصية للأمراء باريس في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥ .
- (٤) المراسلات ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ .

يمون حائزا لشهادة دراسية ثانوية (البديورية) أو لشهادة سابعها . كما جعل الانتخاب على درجتين (١) * ومنذ بدأت الورقة بصدر هذا القانون ان تغير مدى استجوابها بانتخابات البرلمان في ٢١ نوفمبر ، ويعرض مجلس النواب يضم الثلث بها ، خاصة وأنه صدر بعد عقد اعماميه نسيم واحدة جنيوب (٢) * فكان ذلك من جانبها تحديا لارادة الامة * وقوبل ذلك القانون بمصافه من الاستنكار من جميع الأحزاب ، لتب صدره دعا حزب الوفد الأحزاب المختلفة الى عند اجتماع بالنادي السعدي يتشاورون فيه حول ما يجب عمله في مواجهة تصرفات الحكومة ومنها قانون الانتخاب فلبى معظم أعضائها تلك الدعوة ، وفي يوم ١١ ديسمبر اجتمع نحو مائتي فرد من الوفد والاشرار الدستوريين والحزب الوطني ، فالتقى فيهم سمع خطبة قال فيها : « وأبدي سروري خصوصا في القرارات التي أصدرتها الأحزاب المختلفة في موضوعين من أهم الموضوعات التي تمس كيان الأمة وحياتها ، وحما موضوع نزول الوزارة الزبورية عن جنيوب لايطاليا ، وموضوع قانون الانتخاب الذي استصدرته لكتابة في الدستور ، وكيدا للأمة ، ولابد أن يترتب على هذه القرارات أثرها للرغوب فيه » ثم تلاه محمد محمود فاشكر محمد على دعوته وأشد بالانحداد بين الأحزاب ثم تحدث بعده عبد الحميد سعيد (٣) * وهكذا أعلنت الأحزاب استنكارها لصدر ذلك القانون معلنة عدم التزامها به خاصة وأنه حرم الكثيرين من المصريين الذين بلغوا سن الرشد من حق الانتخاب * كذلك فإن الانجليز لم يكونوا راضين تماما عن إصداره ، فقد وصف لورد لويد إصداره بأنه عمل غير حكيم من زبور في تلك الأحوال السياسية ، كما ذكر انه أصدره رغم نصيبته (٤) *

وبعد صدور القانون شرعت وزارة الداخلية في ارسال الأوراق والدفاتر الخاصة بتتبعهم الى المديرات والمحاكمات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة التي نص عليها القانون والتي كان اعدادها يستغرق وقتا طويلا لتقسيم المواطنين الى الفئات الأدبية والمالية التي نص عليها القانون * وقد سرت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التي ستجرى على أساسها ، فقامت حركة موقفة بين كثير من العدد في مختلف المديرات

(١) عبد النسيم وطبان : المرجع السابق ، ص ٢١٨ *

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ *

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق ما بين - تقارير الأمن العام ، تحرير مري ديبس من حكيم مولييس مصر الى مدير الأمن العام بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٢٥ *

(٤) عبد القادر وطبان : المرجع السابق ، ص ٢١٩ *

للامتناع عن تنفيذه • وكان عهد • نلا • مديريه للتوفيقه اول من اعلنوا هذا الاضراب وارسلوا برقية بذلك الى وزارة الداخليه • وكانت حينه بالوزارة لا تزال بالاسكندريه • فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخليه الى الاسكندريه على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته في شأن هذا الاضراب بصفته وزيرا للداخلية أيضا • فخلعه بالتوجه الى مديريه للتوفيقه وتغيير موقفي هذه البرقية بين الصلح عن الاضراب أو العزل من العمودية فاصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قرار من الوزارة برمتهم • فقتضاهم منهم بقية عهد المركز واستقالوا من العمودية • واضرب كثير من العمدة في المديرية الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساس هذا القانون (١) • وخشيت الوزارة أن تسرى بين العمدة حركة الامتناع عن تنفيذ قانون الانتخاب • فقصت العهد المنتخبين إلى المحاكمة أمام محاكم الجنج • هذا فضلا عن انها عينت بعض العمدة بدلا من المضربين (٢) • كما احتجعت الامتناع على لجان من مسؤولي الادارة وبعض مصلحي المدارس الابتدائية والاستغناء عن العهد في هذا العمل • وإن كانت في نفس الوقت قد وجهت انذارا للعمدة الآخرين بتركها • أن فيما حلت عبرة بالفة للمقله من العهد والمساينج وجميع الأفراد للشويعين ببعض الأحزاب • (٣) •

وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة من اجراءات حيال العهد المضربين • انقد انتشرت حركة الاضراب عن تنفيذ القانون في معظم المديرية وارتفعت الأصوات تؤيد موقف هؤلاء العهد المضربين (٤) • وقد زادت الوزارة في تخطيطها وتخطيطها لاختصاصاتها فاصدرت الأوامر إلى النيابة العامة بإجراء التحقيق مع بعض الأرااد المستوربين بتهمة تحريض العهد على الاضراب • ومن هؤلاء أحمد عبد القفار ووجهة القفاضي وأبو حسين بك (٥) • ومن الواضح فضلا أن الأحزاب على اختلافها كانت هي المحرك الرئيسي لحركة الاضراب • وما يؤكد ذلك أن حسن يس رئيس لجنة الطلبة التنفيذية وهو ولفي • كان قد أرسل تحية باسم الطلبة إلى عهد البلاد المستقلين (٦) • كما أخطت الصحف تتند بصتصرفات الوزارة

- (١) عبدالرحمن الراسي : المرجع السابق • ص ٢٤٨ - ٢٤٩ •
 (٢) الامداد • ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ • حيث عينت عمودي بك ولفي صفة بنابية
 سائل الجزار • والنسخ أحمد مصطفى عهد بنابية لوزرة البلق مديريه للتوفيقه •
 (٣) الامداد • ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ •
 (٤) الامداد • ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ •
 (٥) الامداد • ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ •
 (٦) الامداد • ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ •

حيال العهد قائلة ، انه حتى ولو استطاعت الوزارة اجتياز عتبة تكوين لجان الانتخاب على أية صورة ، فلن تستطيع أن تضغط على أبناء الأمة لينزلوا الى ميدان الانتخاب رغم اراءهم (١) . وفي يوم ٢ يناير عام ١٩٢٦ ، صدر الحكم في قضية عهد تلا ، فحكم محمد توفيق رضوان القاضي المحكمة بتفريم سبعة من العهد مبلغ مائة قرش واثنين منهم مبلغ خمسين قرشا وتبرئة سبعة وعشرين منهم كانت وزارة البلطية قد عزلتهم من مناصبهم (٢)

كان لذلك الحكم رد فعل قوى وصل مداه الى الصحف الاجنبية التي حلفت عليه بقولها « ان النقطة المهمة في الحكم هي ان النيابة طلبت ان تطبق على العهد الذين امتنعوا عن تسليم ذقائر الانتخاب مادة من قانون العوالت بموجب محاكمة الموظف الذي يستقيل ويكون من شأن استقالته اخلال بالراحة العامة ، اصرح القاضي في الحكم بأن خطر الاخلال بالراحة العامة لم ينشأ من استقالة العهد بل من أن الحكومة حاولت تطبيق قانون الانتخاب ضد ارادة الأمة » (٣) كما كان ذلك الحكم دافعا للأمة كي تتمسك بموقفها في مقاطعة الانتخابات التي دعت اليها الوزارة (٤) . ويؤكد القضاء استقلاله مرة أخرى فيصدر في ٧ يناير ١٩٢٦ حكما من محكمة « بنى مزار » بتبرئة العهد والشايخ الذين أقسموا استقلالهم تقاديا لمخالفة الاجماع على مقاطعة الانتخاب (٥) .

استمرت الوزارة على خطتها في الاستخفاف بالائتلاف القائم ، ورغم اعلان مجلس النواب عدم الثقة بها ، فبطلت بذلك الأزمة الدستورية قائمة مما كان له أثره الواضح على الأوضاع البلطية للبلاد . فقد تأثرت مختلف الأوضاع بهذه الأزمة ، فمن الناحية الاقتصادية تدهورت أسعار القطن الى حد كبير ، مما اضطر الحكومة انقلبا للموقف الى أن تشمل سوق القطن مستترة ، ولكنها لم تنفل الا عند هبوط سعر القطن من ٣٥ الى ٣٠ ريالاً (٦) . كذلك عم الاضطراب البلاد ، وانتقل الى أوساط الطلبة ما أدى الى أن انقلبت وزارة المعارف منومتي الجزيرة الثانوية والسعيدية

(١) الدين ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) الأهرام ، ٤ يناير ١٩٢٦ .

(٣) الأهرام ، ٥ يناير ١٩٢٦ . للقرارات خصوصية للأمرام لندن في ٤ يناير ١٩٢٦ من جريدة « التيمس » .

(٤) كوكب الشرق ، ٥ يناير ١٩٢٦ .

(٥) الأنتار ، ٨ يناير ١٩٢٦ .

(٦) السياسة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ .

الثانوية في وجه طلابها ، كذلك أثر ذلك الاضطراب على الاسواق التجارية على اختلافها حتى شل الحركة الاقتصادية (١) .

ولقد الصحف المعيرة من الأحزاب المؤلفة مسئولية هذا الاضطراب الذي انت سر به البلاد على الحكومة الانجليزية لا على الوزارة الزيرية التي كانت تحارب الامة بسلاح مستعار وحق . مستعدة من امحل ، اد نولا تأييده لهذه الوزارة لاضطرت الى الاستقالة نزولا على ارادة الامة ، وأشارت الصحف الى عودة حالة البلاد الى ما كانت عليه قبل تسوب الحرب العالمية الأولى بسبب تجاهل وزارة زيور ان بالبلاد دستور وبرلمان (٢) . وقد اوضح سعد زغلول ذلك بقوله : « ان في مصر الآن قوتين تعمل كل منهما ضد الأخرى وهما قوة الشعب المصري وقوة الوزارة ، فلابد ان تستسلم احدهما للأخرى ، والا فلا طر من اسلمة احدهما ، على ان الشعب ليس هو الذي يستسلم ، ولا يستطيع ان اتكهن عن شكل الاسلمة » . ثم صير في حديثه عن مساندة بريطانيا للوزارة فقال : « ان مصر بدون حكومة دستورية منذ سنة ، ولا تجسر الوزارة ان تواجه البرلمان ولا ان تجري انتخابات قانونية ، وهي ليست سوى ديكتاتورية متكررة في شكل وزارة تسميها بريطانيا ، لقد قيل لنا ان مصر مستقلة ولكن من المستحيل ان تكون مستقلة وهي في الوقت ذاته مسئلة الى دولة اجنبية » (٣) .

وعلى كل حال فقد كانت الحكومة البريطانية منذ اقوى لوزارة زيور ، فعلى الرغم من انكسارها للنسب لموقفه المتشدد من وزارة سعد دون الرجوع اليها ، الا ان خلفه لورد لويك كان شخصية أكثر جرأة وفطرسة ومن غلاة الاستعماريين الانجليز . وقد أعلن قبل مجيئه الى مصر اعجابه بسياسة لورد كرومر واعماله ، فكان ذلك الإعلان من جانبه بمثابة الحقة التي ينوي سلوكها في مصر ، وهي التمثل في شئون البلاد ، وقد اوضحت تصرفاته بعد وصوله الى مصر ما أعلنه من قبل ، فقام بعدة زيارات للانكليم يتفقد فيها احوال البلاد والاهالي ، واستقبل استقبالاً رسمياً في كل مكان (٤) . كذلك فلم يعتبر نفسه مثلاً لعملة اجنبية عليه ان يقدم أوراق

(١) كوكب الشرق : ٢٥ ديسمبر ١٩١٥ .

(٢) كوكب .

(٣) الأهرام : ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ، التفارقات خصوصية للأهرام ، لندن في ٢٨ .

جريدة « لندن تايمز » .

(٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٠٢ .

اعتماده الى الملك فؤاد وظل دون تقديم هذه الأوراق طوال الفترة التي
بأثر فيها مهام منصبه (١) .

نهاية الأثرة الدستورية وعودة الحياة النيابية :

وبرغم قيام الائتلاف بين الأحزاب ، فقد اندرك المؤتلفون ان الامر
يبد يربطها خاصة وان الوزارة ماضية في تحديدها لارادة لامة بعد ان
أعلن النواب عدم ثقتهم بها ، ففي ذلك الوقت برز اتجاه من جانب الاحرار
المستورين وغيرهم يرمى الى تحسين العلاقات مع انجلترا على اعتبار ان
ذلك قد يؤدي الى خلاص البلاد من ازماتها . ومن هذا المنطلق أقام محمد
الشرفي وغيره حملة لتكريم لورد لويد في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ يشهد
الكونتنتال ، وقد ألقى فيها المنسوب السامي خطبة شكر فيها اعيان
المصريين على سخاوتهم به ، وأعرب عن وحيته الصادقة في ان يكون رسول
سلام بين مصر وانجلترا ، كما تعرض في خطابه للآزمة الدستورية فقال
« ومن الأمور التي أود ان تهموها ، اننا بعد الحيرة والتقاليد الطويلة
امسحتنا نؤمن بالحكم الدستوري والحكم الوطني للنظم والحكم العادل ...
مصدقوني اني اتمنى لحياتكم الدستورية كل نجاح ، وهذه الروح أقول
لكم سمعوا في حذر ، واحسدوا ان يولد الشقاق الحزبي العدا بينكم
ويشل تقدم بلادكم » (٢) .

ولم يكن لويد يفهم هذه التصريحات حتى خرجت الصحف اوندية
تطالبه بان يقيم القول العمل ، فقالت جريدة البلاغ « ... فاذا كان لويد
يريد حقيقة ان يكون عنه قوله ان الصداقة تثبت بالأعمال لا بالأقوال ،
فليقدم لنا هذا العمل ، وما هو الا ان تكف السياسة البريطانية عن المساعدة
على العبث بالدستور وتطيل الحياة النيابية ، اما اذا بقيت السياسة
الانجليزية تزيد في إلقاء العبث بالدستور فكل صداقة يدعيها الانجليز
للمصريين دعوة ينفىها العيان وينقضها البرهان » (٣) . وكان من رأى
لويد ان من التمس استمرار الحكم المطلق الذي يفرضه القصر على البلاد
وذلك بسبب المعارضة القوية التي كانت تواجهه ، كما فضل في اقتناع
الاحرار المستورين بالتعاون مع حكومة زيور تعميما لها كي تستمر

(١) الاخبار ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) كوكبر، الشرق ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقام بحركة خطاب للمنسوب السامي محمد
شوقي من موكب دار المنسوب السامي .

(٣) البلاغ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

تجربتها في الحكم ، وإشيرا فانه كان يرغب في ان يحول دون عودة لويده برئاسة سمد زغلول - الى الحكم مرة أخرى - وعلى هذا فقد فكر لويده في ان يقوم بالاتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسي بما يرضي الأطراف المتنازعة . الانجليز والنصر والاحزاب . فتباحث مع ممثل يكن الذي كان بدوره يتصل بسمد وبكتير من السياسيين للتشاور معهم - ومع ان رجال الاحزاب اظهروا في هذه المباحثات الكثير من التوروى والاعتساف . أملا في ان يسوى الخلاف بينهم وبين المنتخب السامى ومع أنهم ذهبوا في ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول في فندق الكونتنتال رغم الصيحات المطالبة باعتقاده ، فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره ، فلهذا أصرت الاحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انطه في الكونتنتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية بينما أمر اللورد لويده على اجراء انتخابات جديدة بعد ازالة القيود التى تقسمها قانون الانتخاب الجديد (١) .

وعلى اثر فشل المحادثات بين الاحزاب وبين المنتخب السامى ، عقد رؤساء الاحزاب اجتماعا ضم سمد زغلول وعطى ومحمد محمود بمنزل الأخير ، قرروا فيه التمسك بقرءر الاحزاب المؤتلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ (٢) . وقد حدث ذلك بعد ان أمر لويده على اجراء الانتخابات ، وعلى ذلك فشلت هذه الاتصالات وفشلت تجربة التوروى الى المنتخب السامى ، نتيجة لتشدد الاحزاب وتمسكها بموقفها في محاولة لايجاد تقاليد دستورية واسعة ، وبحيث يصبح قرارها بعدم الثقة بالوزارة محل احترام فاما ان تستقيل او يوحى اليها الانجليز بالاستقالة . وقد كان اصرار لويده على موقفه ، تعبيرا عن رغبته في ألا يسلم للاحزاب بمسألة الأمور التى تطالب بها ، فهى فوق ما تظهره من تفهم للانجليز امام الاحزاب ، فهى تتضمن طرد زيور من الحكم ، وقد عبر لويده عن ذلك بقوله « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا يعد نكرا لنا للجميع لا حمدا للصنيعة » (٣) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٢ .

(٢) وهى التيل ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٢ .

وقد جعل موقف لويد هذا الأحزاب تدرك تماما ان حل الأزمة الدستورية اما هو بأيديهم اذا ما استخدموا أساليب أخرى يمد فشكل الاتجاه الى تحسين العلاقات مع الانجليز .

ومن الواضح ان استمرار لويد على اجراء انتخابات جديدة ، كان محاولة من جانبه لتفويض دعائم الائتلاف القائم بين الأحزاب ، فمما تصادم مصالحهم ، وقد أدرك النواب هذه الحقيقة فمير أنهم من ذلك يقولون : « ... الحركة الانتخابية هي بمثابة تمزيق داخل ، فوق انها حزة عنيفة تزلزل كيان الأمة » (١) . ولجأت الأحزاب الى استخدام أسلوب آخر بعد فشل محاولتها تحسين العلاقات مع الانجليز . فترأت ان تستنفر الشعب للقيام بعمل حاسم يززع الوزارة ويضطرها الى النزول على ارادتها ، فخرجت بعض الصحف تؤكد ان حل الأزمة بأيدي المصريين وحدهم ، لو أنهم استخدموا سلاح المقاومة السلبية او عدم التعاون مع الوزارة ولكن تلك الحملة لم تؤت ثمرتها للرجوة فقد عجزت عن تحريك الجماهير الشعبية ضد الوزارة والقصر ، فترأت ان تتبع أسلوبا آخر .

ألفت الأحزاب المؤلفة في يناير ١٩٢٦ لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة بينها تدعيمها للائتلاف القائم (٢) . كما ألفت كلمة الأحزاب على عقد مؤتمر وطني يضم شيوخ الأمة ونوابها وفوى الرأي والمكانة فيها . هذا فضلا عن استمرارها على مقاطعة الانتخابات - وأصدرت الأحزاب المؤلفة بيانا في هذا الشأن جاء فيه : « تجاز البلاد في الوقت الحاضر دورا من الأدوار الحسنية في حياتها السياسية ، انها جاءت ما جاءت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها ... غير انها ما كانت ترمخ فيها قسم الحكم النيابى حتى امتعت اليها يد الاستبداد تعبت بدستورها ... تلكأت الحكومة في عقد مجلس النواب وامتنعت عن دعوتها وانظفى الميعاد المحدد في الدستور لانهائه ... وسارع نواب البلاد الى الاجتماع في

(١) الأبرام ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ . من مقال لويد الجديد للنخ نائب ميت ابر خاك الرولى بالقاهرة .

(٢) خدمت هذه اللجنة كل من : فتح الله بركات - على القيسى - على الجزار وريسا وأصاب من الرنة - حافظ رمضان - أحمد لطفى - عبد الحميد سعيد - محمد زكى على وأحمد وجدى من الحزب الوطنى - محمد محمود - محمود عبد الرزاق - حافظ طهلى وأحمد عبد القادر من الأحرار الدستوريين .

٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم ٠٠٠٠ وجدوا يمينهم باحترام الدستور والنزاهة النيابية . ولكن قد طُعن على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة في طريقها مقبلة على خطتها غير مكتونة بإرادة الشعب ولا متعلقة باجماع نوابه ولا حافلة بأرائهم . بل هي مصرة على الاستمرار في انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة . وازده هذه الحالة الخطيرة ٠٠٠ فقد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على :

أولاً - على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التي تلقتها الأمة بكل تأييد ، فامتنع كثير من عضلها ونوابها عن الاشتراك في مهزلة الانتخابات .

ثانياً - على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوي الرأي والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقدير ما يراه مناسباً للخروج منها ، ومشرى الحكومة ان هي استمرت قسوة ذلك الاجماع ، (١) .

وفي ظل تلك الأوضاع السائفة . رأيت الأحزاب قبل انعقاد المؤتمر المقترح ان تتقدم بأمر ورقة لديها في محاولة للخروج من الأزمة القائمة ، فقدمت بلسان ٧٢ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ اقتراحاً جديداً لحل الموقف ، يقضي بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد . ثم تميد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بمقتضى برلمان الكونغرسال ، ولما باجراه انتخابات جديدة . بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، الذي صدر في عهد وزارة سعد ، والذي نص على حق الانتخاب المباشر . على أن يكون ذلك بطريقة تطمين اليها البلاد (٢) .

كان ذلك الاقتراح من جانب الشيوخ ينطوي على بعض التراجع . وربما كان محاولة لمساواة وجهة نظر للشعوب السامي مع الاقباء على بعض ماء الوجه . فهو يقل على مدى استعمالهم للتنازل عن برلمان الكونغرسال وقبول الفسول في الانتخابات بعد أن أعلنت الأحزاب رفضها لحوض بحركتها ، وربما كان في ذلك مرونة ،ارستيا قيادة تلك الأحزاب كي تصل الى هدفها في عودة الحياة النيابية عن أي طريق مهما كان . وهي تعلم تماماً ان دخول الانتخابات طبقاً لأي قانون من قوانينها سيمنحظ عن نتائج في صالحها . وعمل الرغم مما أبداه الشيوخ من تنازلات إلا ان زيور رفض الاقتراحهم لأنه يؤدي قطعاً الى انتهاء حكمه ، كما عزم على منع

(١) عبد الرحمن الرافعي . للرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٥٣ .

(٢) عبد القادر رشاد : للرجع السابق ، ص ٦٠٤ .

انقياد المؤتمر بالثورة • على أن التلورد لويه عندما وجد الأمور مستتورة الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفر من التدخل لدى زيور بدور هذا الحل الوسط ، فنصحه بقبول الاقتراح الشيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون الانتخاب ١٩٢٤ • وبناء على هذه النصيحة التي وضع لها زيور ، أصدرت الوزارة في مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٢٦ بلاغا رسميا أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الانتخاب للعدل ، وتجري انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (١) •

وقبلت وزارة زيور الأخذ بنصيحة المندوب السامي الخاصة بقبول الاقتراح الشيوخ ، وليس هذا من جانب المندوب السامي والحكومة الانجليزية اقتصارا للحياة الدستورية في البلاد ضد استبداد الحكومة والقصر ، ولكنها سياسة رسمتها حكومة المحافظين في إنجلترا تلافيا لموت أزمة خطيرة في مصر وقد لحس لويده تلك السياسة قبل مجيئه الى مصر بقوله انه يريد أن يخلص مصر من الملكية المستبدة والوطنية المتطرفة (٢) •

وعلى كل حال ، ففي مساء ١٨ فبراير أرسل زيور خطابا الى الشيوخ يعلنهم فيه بموافقة مجلس الوزراء على اقتراحهم فقال • ... بأنه توخيا لحطة الوفاق التي سلكتها الحكومة الحاضرة في أعمالها على النوم ، واجتهاد التمجيل باجتماع البرلمان ، قرر مجلس الوزراء في مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق يوقف العمل بقانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٣) • وأحدثت موافقة الوزارة على اقتراح الشيوخ ردود فعل قوية لدى الأحزاب الثلاثة وأحدثت بينها انقسامات فيما يختص بموضوع الانتخابات وقبول التدخل في معركتها ، وكان صفوف المرسوم الملكي باجرائها محاولة من جانب الوزارة والمندوب السامي لتجريد المؤتمر الوطني للزمع عظمه في ١٩ فبراير بسنزل محمد محمود من أنيابه ، فكانت مسألة الانتخابات من الموضوعات الهامة التي كان عليها للمؤتمر أن يبحثها ويقرر فيها قراره النهائي •

وفي ظل هذا التضارب في الآراء حول مسألة الانتخابات ، أخذ الوفد يميني المناخ المناسب الذي يسوده الهدوء لعقد المؤتمر • فعل الرغم

(١) عبد العظيم رشاد : لفرج السابق ، ص ٦٠٥ •

(٢) مؤرخ ، ٨ يناير ١٩٢٦ •

(٣) الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٢٦ •

من أن الاتجاه كان قائماً للقيام بطشاعرات في حالة منع الوزارة عنه المؤتمر ، فقد رأى الوفد من جانب أنه يجب أن يسود الهدوء من جانب الحكومة أيضاً فوجهت سكرتاريته نداء إلى الطلبة في ١٨ فبراير تحثهم فيه على التزام الهدوء والسكينة بقولها « ترجو سكرتارية الوفد من حضرات طلبة المدارس عموماً أن يحتلوا إلى الهدوء والسكينة اخلاصاً تاماً إبان انعقاد المؤتمر . وإن ينتموا من محل انعقاده ، وألا يسعوا في مقابلة أحد من حضرات أعضائه وإن يتركوا المصلحين لمصلحة الوطن يعملون في جو هادئ . » وللوفد في حكمة الطلبة وصادق وطنيتهم وبعد نظرهم ما يحق درجاء فيهم ويضمن انقضاء مدة انعقاد المؤتمر في سلام وأطمئنان » (١)

وفي حقيقة الأمر ، فإن لويد يشنطه على الوزارة لقبول اقتراح الشيوخ كان يأمل في ايقاع الخلاف في المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين لأن الأحرار كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذي صدر سنة ١٩٢٤ . ولكن تمسكوا ببقاء مجلس ١٩٢٥ . أما رجال الحزب الوطني ومنهم أمين الرافعي صاحب فكرة اجتماع الكونستانتال فقد تقبضوا ببركان ١٩٢٥ . ولهذا كان لويد يتوقع أن يتقلب المؤتمر حرباً بين الأحزاب . وعلى كل حال فقد أوقع الاقتراح الشيوخ الأحزاب في تناقض ، نهجهم أمين الرافعي الشيوخ (٢) . وفي ظل هذا الجو الكهربي والوسى باتخاذ الخلاف بدأ المؤتمر جلساته .

عقد المؤتمر في حديفة منزل محمد محمود في ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، وقد دعي إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس إدارة الأحزاب الثلاثة ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون . ويذكر الرافعي أن عدد الحاضرين بلغ ١٠٩٧ عضواً ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، ١٩٢ من نواب مجلس ١٩٢٥ ، ٦٥ من أعضاء المجلس السابق ، ٧٥٠ من أعضاء الهيئات الأخرى (٣) . بينما تذكر مصادر أخرى أن عدد الحاضرين لهذا المؤتمر بلغ ١٢٠٠ من نواب الأمة وشيوخها وغيرهم ، فلبى الدعوة ١١٦٦ وأرسل المتخلفون لأطوار قهرياً بقرقيات اعتذار (٤) . وبهذا يكن عدد الحاضرين ونوحياتهم فإن المؤتمر كان

(١) الأهرام . ١٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) عبد العظيم رشاد : المرجع السابق ص ٦٠٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٤) الأهرام . ٢٠ فبراير ١٩٢٦ .

تبعيا عن روح أمة أرادت الانتصار لحقوقها للتصبة في ظل الحكم
الاولوقراطي . بدأ المؤتمر جلساته وجرى مناقشات حول دخول الأحزاب
معركة الانتخابات ، وانقسم المؤتمر الى فرقتين ، اسعها مزيد
والآخر معارض ومتمسك بقرارات البرلمان الكونغرس والقرار الاحزاب
بمقاطعة الانتخابات ، وقد تحدث المعارضون من رجال الحزب الوطني في
بداية الجلسة فقال سعيد طليعات بك « ان مجلس النواب انعقد يوم
٢١ نوفمبر وقرر ان مجلس النواب قائم واجتماعه صحيح وبعد ذلك
تألفت الأحزاب وانطلقت على مقاطعة الانتخابات واصدرت بياناً ، بعد ذلك
لا ا لهم معنى للدخول في الانتخابات » (١) . ثم تحدث أمين الرافعي فقال
« نحن اجتماعنا اليوم لانقاذ الدستور واني اعتبر الدخول في الانتخابات
الآن ثورة على الدستور . وتشارك الحكومة في جريمة الانتهاك على الدستور.
وقد قررتم ايها النواب والتقيؤ عزم دخول الانتخابات وان المجلس قائم.
وهذه سابقة فاذنا قبلنا الآن الدخول في الانتخابات فاننا نقر الوزارة على
ان حاشا للمجلس الثنائي صحيح وممناه ان الاجماع الذي تم في
٢١ نوفمبر باملا » (٢) .

ولما هذا الرفض من جانب رجال الحزب الوطني لدخول الانتخابات،
وقد سعد زغلول وطلب من المجتمع أن يكون كل منهم كشفاً الأول
بالموافقين على دخول الانتخابات ، والثاني بالمعارضين وبقلمنا للجنة التي
تشكل لهذا الغرض لفحصها والفصل فيهما في الجلسة التالية . وقد
لقيت هذه الفكرة معارضة من البعض وتأيداً من البعض الآخر . فقد ايدها
كل من مكرم عبيد وابراهيم الهياوي وأحمد عنبية وسعد زغلول . وقد
تحدث مكرم فقال « انا اريد الدخول في الانتخابات لأخلص من زيور .
وما نحن برجال ثورة ولكن يجب أن نشور لوجود زيور ، وأن ندخل
الانتخابات لنحل السلاسل التي نحن مقيدون بها للحصول على قانون
الانتخابات الاصلاحى للحصول على الدستور ، وقد ذكنا مراة الانقسام
في عهد زيور ولم نجد سبيلا لتصرة الأمة ببرلمان فلم يكن امامنا
الا سبيل واحد وهو دخول الانتخابات » (٣) . ثم تحدث الهياوي مؤكداً
لكرة دخول الانتخابات لاحياء الدستور ، ثم تحدث سعد زغلول فقال

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقرير الأمن العام ، تقرير سرى ميسر
من حكتور بوليس مصر الى كبير الادلاء بالقصر الملكي بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) نفس التقرير السابق .

(٣) نفس التقرير السابق .

• كنت من اللذين لا اجتماع الكونغرس والرجو أن تسمحوا لي بأن أعمل شيئاً في هذا الموضوع ، أنا شافيت ان للمحولات التي ابتدعها حضرات الهلباوي بك ومكرم عبيد بك هي جذيرة بالانتخابات فيما يتعلق بالسجون في الانتخابات التي ستحصل ، لأن الحالة الأولى كانت انتخابات داخلية بالنقانون الذي أصدره زيور باشا بعد سقوط الوزارة السمدييه • والذي لفت فكري بل ذلك هو مقال مصطفى باشا (١) • واتسأ نريد أن ننقل الدستور من أيدي المباشين به والطريقة هي ان نعمل في حركة الانتخابات • (٢) • ثم تحدث أحمد خشية باشا فأكد على أهمية وفائدة دخول الانتخابات على مقتضى قانون انتخاب ١٩٢٤ (٣) • وبالرغم من هذا الانقسام الهادي في جلسة المؤتمر الأولى حول مسألة الانتخابات ، فقد رأى المؤتمر في ختام جلسته أن يحيل كل الاقتراحات الى اللجنة التي شكلها من بين أعضائه لدراسة هذه الاقتراحات (٤) • وقد تكونت هذه اللجنة من كل من : عبد الحائق ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالي ، مصطفى النحاس ، محمد علي علوية ، وصفا واصف ، علي التميمي ، حافظ عفيفي ، أحمد عبد القفار ، عبد الحميد سعيد ، أحمد لطفى ، محمد زكي علي ، أحمد وجدي • وقد انتهت اللجنة من دراسة هذه المسألة وأصدر المؤتمر قراراته وهي تأليف وزارة موقوت بها من الأمة الى أن يتمدد البرلمان ، ولقب أي اجراء تشريعي ووقف النظر في الميزانية ، دعوة الأمة الى المتول في الانتخابات ، وأن يهتم كل موظف وكل فرد في القيام بواجبه في اتمام هذه الانتخابات للتسجيل بمدة الحياة النيابية للبلاد التي حرمت منها طويلا (٥) •

وعلى الرغم مما أبداه رجال الحزب الوطني من تمسك بموقفهم الخاص بعدم دخول الانتخابات ، فقد استطاع الوفد والأحرار الدستوريون التأثير عليهم حتى عدلوا عن موقفهم وقد سبب ذلك أزمة للحزب الوطني كما يشير أحد تقارير الأمن العام الذي جاء فيه ما يلي : « ان الحزب الوطني

(١) سمي اسماعيل مصطفى كاتبة سيد زلفور في بيت الأمة وتم اللقب بباشا في ١٦ فبراير ١٩٢٦ ومن المؤكد ان يكون ما ذكره سيد عن موضوع الانتخابات قد تم في هذا اللقاء • تكوين القرب • ١٧ فبراير ١٩٢٦ •

(٢) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقرير الأمن العام • تقرير سري سياسي من مكتب بوليس مصر الى كليه الامن بالقصر الملكي بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ •

(٣) نفس التقرير السابق •

(٤) نفس التقرير السابق •

(٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ •

قرر العمل باخلاص مع الحزبين الآخرين وانه كانت هناك تأثيرات خفية من قبل السعديين (هكلنا) والاحرار على كل من حافظ بك ومصطفى وعبد الحميد بك سعيد حتى عدلا خطتهما واعتدلا . وان الحزب الوطني كان قد ارسل الى الجهات تعليمات بالعمل على مناوأة الانتخاب وبت الدعوة بين الاعلمين . ولما عاد الحزب الوطني واعتدل وارسل بقراره الثنائي الى الجهات فكانت النتيجة ان اغلب المتطرفين تلحروا وظهروا استيائهم الشديد وقرروا العمل مستقلين عن الحزب وزعمائه . . . وقررت لجنة الحزب بالاسكندرية الانشقاق على الحزب « (١) » وفي صبيحة اليوم التالي للمؤتمر خرجت الصحف معبرة عن فرحتها لاجراء الانتخابات بمقتضى قانون سنة ١٩٢٤ ، وفي نفس الوقت عبرت عن عدم اطمئنانها لان تجرى وزارة زيور الانتخابات فقالت « . . . وبقاء هذه الوزارة مترتبة في كراسي الحكم لا يمكن معه الامة ان تطمئن الى اجراء الانتخابات في منزل عن كل تأثير . ان هذه الوزارة تقدمت في الانتخابات الماضية على تسخير قوى رجال الادارة جميعا لحزمة حزب الاتحاد . . . فلما جرت الانتخابات الجديدة في عهدنا استحال علينا الاطمئنان اليها ونخشينا عليها من تسفل رجال الادارة جميعا لحزمة حزب الاتحاد . . . فلما جرت الانتخابات الجديدة في عهدنا استحال علينا الاطمئنان اليها ونخشينا من تسفل رجال الادارة وكان قد برز الى السطح في ذلك الوقت اقتراح يقضى باستقالة وزارة زيور واجراء الانتخابات في ظل وزارة تؤلف من الأحزاب المؤتلفة (٣) . ولكن ذلك الاقتراح لم ير النور .

وفي ٢٢ فبراير اصدرت وزارة زيور مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر ، وفي اول ابريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢٢ مايو موعدا لاجراء الانتخابات لمجلس النواب (٤) . وعلى اثر تحديد موعد الانتخاب تقدم كل حزب من الأحزاب الثلاثة المؤتلفة بقائمة مرشحيه للجنة المؤتمر التنفيذية . وقد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على عدم التنافس في الانتخابات صوتا للوحدة وجمعا للكلمة ومعنا لأسباب القربة والالتسام ، فاتفقت على توزيع الدوائر فيما بينها ، وان يتعهد كل

(١) دار الوثائق القومية : وثائق ماكين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كريد الادعاء بالقدس للملكى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) تكوين الشرق ، ٢٠ فبراير ١٩٢٦ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق ماكين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كريد الادعاء بالقدس للملكى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ السليمان ، ص ٢٥٨ .

حزب بالا يروشاح أحد من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره وقد
 نشرت بياناً بذلك الاتفاق في ٣ أبريل ١٩٢٦ وقام زعماء الأحزاب المؤلفة
 وخصص فيه ١٦٠ دائرة للوفد ، ٤٥ دائرة للأحرار ، ٩ دوائر للحزب
 الوطني على أن يسمح له بمناقشة الوفد في ثلاث دوائر أخرى (١) .
 وأجبرت وزارة زيور الانتخابات في موعدها وأسفرت عن فوز الوفد
 بـ ١٦٥ مقعداً والأحرار ٢٩ مقعداً ، والحزب الوطني بمئة مقعد .
 وعقدت مقاعد للمستقلين ، وخمسة لحزب الاتحاد (٢) . وعلى الرغم من
 أن الدستور نص على أن يتولى الحكم زعيم الأغلبية البرلمانية ، إلا أن لوي
 والحكومة البريطانية تمسرا على عدم عودة سعد زغلول إلى الحكم مرة أخرى .
 وقد دار صراع طويل حول هذه المسألة الدستورية ، استمر طوال الفترة
 السابقة من حكم زيور إلى أن تشارك سعد الأمر بحكمته وأثر مصلحة
 الوطن ، فتنازل عن حقه في تأليف الوزارة بعد أن كانت يرأسه أحمد ماهر
 ومحمود فهمي النقراشي في قضية مقتل السردار خاقا لتتسكك بحقه
 الدستوري في تأليفها . ومن الواضح أن الوفد في ذلك الوقت قد سلك
 خطة الاعتدال والهدوء والتعريف والتضييق حتى يكفل عودة الدستور
 والحياة النيابية إلى البلاد وأن يقوى أواصر الائتلاف القائم ، فقيل أن
 يدور على يكن تأليف الوزارة ، فالتفت من الوفدين والأحرار الدستوريين
 ورفض للحزب الوطني الاشتراك فيها .

ومعها يكن الأمر حول تنازل سعد عن تولي الوزارة ، فقد أعلن أن
 تنحيه عن قبول تأليف الوزارة راجع إلى أن صحته لا تتحمل متاعب
 المنصب ، وفي ٧ يونيو ١٩٢٦ قدم زيور استقالته وعهد الملك في نفس
 اليوم إلى عدلي تاليف الوزارة . واجتمع البرلمان في ١٠ يونيو برئاسة
 حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح ،
 وألقى عدلي خطاباً العرش فنوه بعودة الحياة الدستورية قائلاً : اعتزمت
 حكومتني أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ،
 كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستوري وتثبيت أصوله وتوطيد
 تقاليدته . كذلك اجتمع مجلس النواب وانتخب سعد رئيساً ، ومصطفى
 النحاس وديسا وامين وكيلين (٣) . وهكذا عادت الحياة النيابية إلى
 البلاد في ظل ائتلاف الأحزاب ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول

(١) عبد الرزاق الراعي : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

(٢) نفسه ، ص ٣١٠ .

(٣) نفسه ، ص ٣١٢ - ٣١٤ .

في شهر نوفمبر ١٩٢٤ ، إذ لا يمكن اعتبار برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ عودة للحياة النيابية (١) .

وقد صور الشعر فرجة الأمة بتوحيد الصانوف واتصال المستور فقال شوقي في قصيدته بهذه المناسبة :

مرح على الوادي المبارك ضاحي

مظلمر الاعلام والأرضاح

يتهازل الاستبداد حول عراضه

مثل انهيار الشرك حول (صلاح)

(١) جند صديق عيكل : المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٣ .

الفصل الرابع

تصدع الائتلاف ، إنقلاب محمد محمود

ظل الائتلاف بين الأحزاب المصرية هو طابع الحياة السياسية في البلاد ، منذ انتهاء انقلاب زيور على الدستور وعودة الحياة النيابية عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذي شهد تصدع ذلك الائتلاف ، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المؤلفة فإن ضرورات الوضع في مصر جعلتها تجتمع على ضرورة قيام الائتلاف بينها ورغم ما بينها من خلافات حول أسلوب مواجهة استبداد القصر وعلى لحد الاستعماري .

كانت صيغة الائتلاف هي انسحاب الصيغ بالنسبة للأحزاب المؤلفة وكان القول أن تستطیع البلاد إحراز بعض التقدم والمكاسب للقضية الوطنية في ظل توحيد الصلوف ، كما كان ذلك الائتلاف يجنب البلاد مغبة الدخول في المهاترات والمنازعات والانقسام . وعلى كل حال ورغم عدم تحقيقه ما كان مأمولاً منه ، إلا أن البلاد استعادت في ظله بعض الاستقرار والهدوء .

وعلى الرغم مما تعرض له الائتلاف من أزمات منذ البداية ، فإن حكمة الزعماء اقتضت تدخل هذه الأزمات وإظهار الكثير من المرونة والتروى في معالجة الأمور إبقاء للوحدة والائتلاف . وكانت أول هذه الأزمات متصلة بحول سمس رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، باعتباره رئيس الأقلية البرلمانية، كما كانت الأزمات التي تعرضت لها وزارة عدل مبردا لغضب الائتلاف

وكذلك الحال بالنسبة إلى وفاة سعد زغلول - داعية الائتلاف والمدافع عن بقائه - في عهد وزارة عبد الحفيظ ثروت - هذا إلى بعض الإزمات التي تعرض لها ثروت في علاقاته بالإنجليز وفشل مفاوضاته مع أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا ، ورغم أن هذه العوامل والأزمات كانت كافية بالقضاء على الائتلاف ، إلا أنه كان أفضل صيغة لمواجهة لوضع البلاد في ذلك الوقت .

وبعد استقالة عبد الحفيظ ثروت تولى مصطفى النحاس زعيم الوفد وخليفة سعد زغلول تأليف الوزارة وذلك محافظة على طابع الائتلاف . وكان الإنجليز منذ فشل مفاوضات ثروت - تشمبرلن يرون العمل على فض الائتلاف القائم بين الأحزاب إذ لم يحقق لهم بقيتهم في عقد معاهدة تحدد علاقة مصر بإنجلترا . كذلك فإن الأحرار الدستوريين كانوا يرون في وفاة سعد زغلول داعية الائتلاف فرصة كي يستأثروا بالحكم وحطموا لتآمرهم مع الإنجليز والتصر على الحياة النيابية مرة أخرى رغبة منهم في الحكم والمناصب . ولعل هذا يفرض عدة تساؤلات ، منها ، إلى أي حد كان الاتفاق قائما بين القوى السياسية المختلفة (الإنجليز - الثصر - الأحرار الدستوريين) على فض الائتلاف ، وما هي الدوافع التي حمت بكل منهم إلى التآمر ضد الدستور والحياة النيابية؟ لعل الصفحات التالية تجيب على هذه التساؤلات .

كانت وزارة عدلي يكن عام ١٩٢٦ أولى الوزارات الائتلافية التي تشكلت في أعقاب فشل تجربة زيور ، وقد شمت كلا من الوفديين والأحرار الدستوريين ورفض الحزب الوطني الاشتراكي في عضويتها . وقد استمرت تلك الوزارة في الحكم دون أن يكون لها برنامج معين ، وإن كانت قد اتخذت بعض الإجراءات التي أزيلت بها ما ارتكبهت وزارة زيور من أخطاء دستورية . وفي أثناء جلسة مجلس النواب في ١٧ إبريل عام ١٩٢٧ اجتمعت عدلي عدم ثقة للجلسة في وزارته فتقدم باستقالته في ١٩ إبريل بعد أن كان قد اتفق مع وزرائه على ألا يرأس أحدهم الوزارة التالية أو يشترك فيها .

وفي ذلك الوقت تعرض الائتلاف لهزة عنيفة ، ولكن عشفا بلغ سعد زغلول لها استقالة عدلي سارع بالعودة إلى القاهرة - وكان بمنزلة « مسجده وصيف » - ليحاول معالجة الأمر ، ولكن عدلي أمر على استقالته وعلى الاتفاق الذي أبرمه مع وزرائه . ولكن وإن استطاع سعد القناع عدلي وثروت بأن يحول الأخير رئاسة الوزارة إبقاء على الائتلاف الذي لا يقاء

للحياة النيابية إلا في طه ، وبذلك أحل على ثروت والوزراء جميعا من اقتصاصهم منه ، فألف ثروت الوزارة الجديدة من زملائه في وزارة عدل باستثناء عدل ذاته (١) .

وفي بداية عهد وزارة عبد الحفيظ ثروت تعرضت لازمة حادة مع إنجلترا عرفت بأزمة الجيش ، فعند نظر ميزانية الدولة عن عام ١٩٢٧/١٩٢٨ بمجلس النواب ، وكل إلى لجان المجلس المختلفة إبداء ملاحظاتها على مشروع الميزانية - وكللت لجنة الحرية بدراسة ميزانية وزارة الحرية ، لتقدمت لجنة فرعية متفرعة عن اللجنة الأصلية بعقدت مقترحات منها إلغاء منصب سردار الجيش المصري ، وتحسين أسلحة الجيش المصري وسدائه ، وترقية التعليم في الخدمة المدنية ، وإخراج مفتش عام الجيش (وهو إنجليزي) من عضوية مجلس الجيش . وقد نما إلى علم المنسوب السامي والصحف البريطانية خبر هذه المقترحات ، فكان أن أخذت الحكومة البريطانية موقفا متشددا وأرسلت بمذكرة شديدة اللهجة إلى ثروت ، واتهمت ذلك بإرسال ثلاث برامج حرية إلى ميداني الاستكبرية وبور سعيد كنوع من التهديد ، واعتبرت ذلك عملا عدائيا ضدها ، فما كان من ثروت إلا أن استسلم لكل ما جاء بمذكرة الحكومة البريطانية ، وأمر بـ عمله في أن تسود سياسة حسن التفاهم بين الطرفين (٢) . وهكذا سلت حكومة ثروت بأن تكون للإنجليز اليد الطولى في الجيش المصري .

وكانت استجابة ثروت لمطالب الحكومة البريطانية ملقحة بالمفاوضات التي جرت بين حكومة الائتلاف وبين الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية ، فعندما سافر ثروت في شية ذلك فزاد إلى أوروبا في رحلته الرسمية في صيف عام ١٩٢٧ ، اعتقد ثروت أن الفرصة مناسبة للاتصال مباشرة برجال السياسة الإنجليز وكسب ثقتهم ، وعلى كل حال فقد بدأت المباحثات بينه وبين أوستن تشمبرلين وزير الخارجية بتأييد من سعد ، ولكن وفاته سعد زغلول في ذلك الوقت أحدثت أزمة داخلية حول من يتولى زعامة الوفد خلفا له ، وقد حسنت بتولي النحاس منصب الزعامة . وكان لورد لويد جيري أن وفاته سعد والأوضاع الداخلية في مصر لا تسمح على استمرار المباحثات ، بينما كانت الوزارة البريطانية ترى عكس ذلك ، وعلى كل حال فقد أسفرت تلك المحادثات عن مشروع معاهدة بين الطرفين .

(١) محمد حسن ميكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .

رأت الحكومة البريطانية أن يعرضه ثروت على زملائه الوزراء وأن يباشر
توقيعه ، وهددت في حالة الرفض بأن تشدد الحكومة البريطانية وتنفذ
فيما احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١) . وطالبت
الحكومة البريطانية مراراً بسرعة التصديق على مشروع المعاهدة وتوقيعه .

وذلك رغم إدراكها للضباب التي كانت تعترض ثروت في سبيل توقيع
مشروع معاهدة غير كاملة ، ورغم عدم اقتناع ثروت بالمشروع وعدم رغبته
في أن يطلق اسمه عليه إلا أن ضغط النحاس باشا والوزراء عليه لكي
يعرضه عليهم ، أدى به إلى دفع وثائق المشروع إلى النحاس باشا يوم
٨ فبراير ١٩٢٨ ، ولخبر اللورد لويد بذلك في نفس اليوم (٢) .

وفي ذلك الوقت جرت اتصالات بين النحاس وعبدل وثروت انتهى
فيها الرأي إلى رفض للمشروع . وحين أحال ثروت المشروع إلى النحاس
أدركت الحكومة البريطانية « من أين تأتي الرياح » وتأكد لديها أن الموقف
في يد النحاس رئيس الأقلية البرلانية ، فسعت للتعامل معه مباشرة
فطلب لويد لقائه في ٢٦ فبراير ١٩٢٨ ، فلما التقيا أوضح لويد للنحاس
المطروحة التي ستجني عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التي
تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأقلية ، فصرح له النحاس بأن المشروع
مكتوب للآمال وأمر على الرفض ، وكان قد اتفق مع ثروت على عرضه على
مجلس الوزراء ورفضه ، وأن يعرضه النحاس على الوفد ليتولى رفضه
أيضاً . وعرض ثروت للمشروع على مجلس الوزراء وإن لم ينصح بقبوله
بل قال إنه غاية ما استطاع أن يحققه ، فرفضه المجلس لأنه من وجهة
نظره لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال البريطاني أحر مشروعاً ،
كما كان الوفد قد رفضه أيضاً . فلما علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه
مجلس الوزراء من عدم قبول المشروع ، عملت إلى استخدام أسلوب التهديد
فارسلت دلاً التلويح السامي مذكرة إلى وزارة ثروت في ٤ مارس ١٩٢٨
« استباحث لنفسها فيها التمثل في التشريع الداخل بحجة أن المفاوضات
قد فشلت ... وقد جاء في المذكرة ما يلي : « ولكن لا كانت المحادثات مع
الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك
البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسؤولياتها الناشئة عن
تصريح ٢٨ فبراير للمخطر ... » لتحتفل لنفسها بالحق في اتخاذ أي إجراء

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٤٦ .

(٢) نفس المكان .

مرى في نظرها ان الحالة تقتضي « (١) - ولكن قبل وصول تلك المذكرة كان ثروت قد تقدم باستقالة وزارته الى الملك في ٤ مارس ١٩٢٨ بعد ان ابلغ الحكومة البريطانية برفض قبول المشروع - وقد عهد الملك لوزار الى النحاس تأليف الوزارة وبقي الائتلاف قائما رغم ما تعرض له من أزمات في أواخر عهد وزارة ثروت (٢) -

ألف النحاس وزارته من الوفد والأحرار الدستوريين ودخلها وزراء جدد لأول مرة - وقوبل تأليفها من الأمة بالقبطة والانتهاج ، وقد أعلن النحاس انه يستند أكثر ما يستند على ثقة البرلمان الذي يمثل الأمة وعلى تأييد الرأي العام ، وفي جلسة ٢٠ مارس انتخب مجلس النواب وحسا واصف رئيسا له خلقا لمسطكى النحاس - وعلى الرغم مما قوبلت به وزارة النحاس من القبطة والسرد من جانب الأمة ، فان الانجليز كانوا قد يبتوا النية على التصدي لها ووضع الرافيل في وجهها بعد أن اتضح لهم موقف الوفد من المشروع - وهكذا انتقلت لزمة عدم قبول المشروع الى وزارة النحاس اذ قد وصل رد الحكومة البريطانية وكانت وزارة ثروت في حكم المستقيلة - فكان على وزارة النحاس ان تتالج الأزمة (٣) - وقد تولى النحاس الرد على مذكرة الحكومة البريطانية بطلب ارسله يوم ٢٠ مارس ١٩٢٨ الى المستوب السامي قال فيه : أشرف بإسطة فخطتكم علما بانني اطلعت على مذكرة سلمتموها الى سلفي عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان ولا يسع الحكومة المصرية في الجواب على هذه المذكرة الا أن تبعا بالأعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التي لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة في تنمية وتوثيق صلات الصداقة التي يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر - فان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي ، اذ ان هذا التدخل لا يجوز للدولة للتدخل حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى يضاق الى ما تقدم ان هناء المذكرة المقار اليها تهيب السبيل لتفشل مستمر في اعادة شئون البلاد الداخلية ، مما يشغل سلطة البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تسلا لو انها سلمت بمبداه

(١) عهد الرسن الراسي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٢) محمد حسن ميكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٨٤ .

(٣) عهد الرسن الراسي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٢ .

لا سلمت ذاتها وأكثرت وجودها ، بل إنها كحكومة مستقلة ذات سيادة
تدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات « (١) » .

وعلى الرغم مما حواه رد النحاس على المذكرة البريطانية من تشدد
واضح تجاه التدخل البريطاني في شئون مصر المحلية ، فإن الحكومة
البريطانية لم تكن تتوقع ذلك من خليفة سمر ، إلا أن ذلك الموقف والمواقف
التالية ستؤكد لهم مدى صلابة النحاس وتشده . فكان أن بيّنت الحكومة
البريطانية ومسلطانها في مصر بالاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين
الإطاحة بوزارته وبالاتلاف القائم ، وعلى العموم وبعد أن تلقى المنسوب
السامي رد النحاس على المذكرة اتصل بحكومته وأبلغها بحوى الرد ،
فكلفت بالرد على خطاب النحاس ، فرد عليه المنسوب السامي في ٤ أبريل
١٩٢٨ وجاء في رده ما يل : « ٠٠٠ وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة الملك
لا تستطيع أن تعد مذكرة دولكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين
بريطانيا العظمى ومصر » . وقد أكد الرد البريطاني على تصريح ٢٨ فبراير
والسائل المحتفظ بها فيه فقال « أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها
على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك » (٢) . ولم يكثر النحاس
برد الحكومة البريطانية وإنما عرض الأمر على مجلس النواب في جلسة
٥ أبريل ١٩٢٨ وشرح الموقف كله للمجلس ، وأكد تمسك حكومته بوجهة
نظرها ، فلقى ذلك تأييدا من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين . فقد
تحدث عبد الحميد سعيد في الجلسة قائلا « إن الحزب الوطنى ليؤيد الحكومة
في خطتها تلك الخطوة الملزمة ، خطة الدفاع عن استقلال مصر وسوداتها ٠٠٠
واليوم لا توجد هيئات سياسية ولا أحزاب . بل إن الأمة المصرية جميعها
تؤيد الحكومة فيما تفعله لمصلحة البلاد » ثم تحدث عبد الحميد إبراهيم صالح
عن الأحرار الدستوريين مؤيدا موقف الحكومة فقال « أنا كحزب دستوري
أفهم بنورى عظيم الفسك للحكومة على خطتها الملزمة حزما وعزما
وأستطيع أن أقول بأعلى صوته من فوق هذا المنبر أن جميع الأمة المصرية
كشخص واحد تؤيد الحكومة في هذه الخطوة . واليوم يوم مصر لا يوم
الأحزاب » (٣) .

(١) عهد الرحمن الرافى : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٢ - ٢٥ .

(٢) نفسه ، ص ٢٦ .

(٣) صحاح مجلس النواب عام ١٩٢٥ ، طبعة الطبعة الثالثة والأربعين ، ص ٢٢٦ .

٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص ٢٢٦ .

لزمة قانون الاجتماعات :

وعلى الرغم من تأييد الأحزاب للأزمة للنحاس في موقفه ، فإن الحكومة البريطانية لم تلق السلاح بل أصرت على موقفها - ففي ٢٩ أبريل أرسلت دار اللندون السامي بمذكرة جديدة إلى النحاس تتضمن إلزاماً من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانوناً (١) - بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، وطلبت أن يصلها الرد بسلام الاستمرار في نظر المشروع قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فإن لم يفعل فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه - وقد كشف المستر هنترسون عن هذا العمل في أثناء المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني (عقب طرد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر أن اللورد لويد كان قد أشار على حكومته بطرد النحاس من الحكم وحل البرلمان إذا لم يسحب قانون الاجتماعات من البرلمان (٢) - ورأت وزارة النحاس تقليدياً للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل النحاس إلى اللندون السامي رده على الإنذار البريطاني في الموعد الذي حددته الحكومة البريطانية وقد جاء في هذا الرد ما يلي : «...ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجباتها في حماية حقوق البلاد كاملة والمحافظة على

(١) كانت وزارة يحيى إبراهيم التي أصبحت المستور ، قد أصدرت قانوناً ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات في نحو يعمل أرمها يده السلطة التنفيذية ، تسمح بها قد شاعت ونفسها بسلام الأمن والنظام إذ شاعت - وكان الانجليز يصرسون على إلغاء هذا القانون ويريدون فيه ضماناً لحماية الأجانب التي هي إحدى المسائل للتحقق لهم بها في صريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ - وقد عين سعد زقزلوق قبل توليه الوزارة على هذا القانون لجنة الحكم ، ورأى فيه حداً من حرية التعبير في الجهر شعوره بطريقة سليمة ، واستمر يضمن عليه ويراد دليلاً على ميلو رجعية تمكنت في الوزارة التي أسسوها - وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان في أول اجتماعه ، وكان النواب والسياسيون الورديون يرون التماس ، أو تعديله على الأقل لتدقيق يكفل حرية الاجتماع على أوسع صوره - وفي وزارة سعد أصدر النواب قراراً في هذا الشأن ، فلما حل للجلسة الأولى ، لم حل للجلسة الثاني يوم الثلاثاء ، ثم قامت وزارة زيور ، لم يقرر أحد في إلغاء القانون أو تعديله لأن اللجنة التشريعية لم تكن قائمة ، فلما أصبح برلمان الائتلاف وانتخب سعد برئاسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد - ولا قول النحاس رئاسة الوزارة ، بدأت لجنة التسيخ المختصة-تنظر القانون تمهيداً لرفضه على للجلسة وكان الكثير الجاهل فيها مهلاً وإفلاحة - هناك ممثل الانجليز باسم حماية الأجانب ، وأسروا على طم القانون - انظر محمد حسين نيكول : المرجع السابق ص ٢٨٦ - ٨٧ (٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ -

دستورها أن تسلم بما تضمنه الاتفاق البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ارتكازاً على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد ، وقد قصت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصلة وقد كان لي الشرف أن أوضح لفخامتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أن ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تعبت بالبدء المستورى القاضي بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معها فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلا غرة تتعرض بالشكل سلطت عرشاً ، ثم سمحت لنفسي أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص ، وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ، ومناقشات المجلسين المكتوبة في مضابط جلساتها لا يعرض أمن الأجانب لخطر بل يرمي إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة (١) . وحاول النحاس في رده أن يؤكد استمراره على رفض ما جاء بالاتفاق الأخير فقال « ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الاتفاق فتحيث بحق مصر الأزل عينا خطراً بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبني اذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وحسب طويتها . ولذلك فإن الحكومة المصرية مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسالمة التي كانت على الدوام رائعا قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهي تأمل أن تتلهم الحكومة البريطانية الحيلة الودية » (٢) .

اعتبرت الحكومة البريطانية رد النحاس كاتياً وذلك رغم عدم ارتياحها للاتفاق الذي لم يحقق بقيتها في عقد المعاهدة وإن لم يكن لورد لويد قد اعتبره خروجاً على مطالب بريطانيا . كما أنها لم ترتج كثيراً لوزارة النحاس فرغم استجابة النحاس لمطالبها بشكل أو آخر ، فإنه حاول أكثر من مرة أن يؤكد استقلال مصر وعدم السماح بالتدخل في شئونها والمفاظ على دستورها ، كما أنها حصلت على مسئولية فصل مفاوضاتها مع ثروت ورفض مشروع المعاهدة . لهذا كله سمحت الحكومة البريطانية إلى الاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين على العمل على نفس الاتفاق وطرد

(١) عبد الرحمن النحاس : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٠ .

(٢) كفة ج ٢ ، ص ٤٦ .

التحساس من الحكم - فتمند رفض قبول مشروع معاهدة ثروت - تسميرلن
 نجدها تصل على صدرع الائتلاف القائم ، برئاسة التحساس الذي لمست في
 موافقه تشييدا وانخسا - ومن ثم مطالبة لويده لحكومته باقالة التحساس وحل
 البرلمان في حالة رفض سحب قانون الاجتماعات من البرلمان المصري - ولعل
 ذلك يوضح ان الحكومة البريطانية ساندت قيام الائتلاف بين الأحزاب اعلا
 في عقد معاهدة تحدد العلاقات بينها وبين مصر وتنظيها ، فلما لم تحقق
 يلبتها سمعت الى انتهاء الائتلاف حتى تصبح يدعا مطلقة تنصرف في أمور
 البلاد كما تفاء في ظل انقلاب دستوري آخر - وهكذا نجدها تنطق يد
 القصر من جديد للاطاحة بالائتلاف أولا ، ثم بالحياة النيابية مستغفلة هذه
 المرة الأحرار الدستوريين - أما القصر فكان يرى أن بقاء الائتلاف يكلل
 استمرار الحياة النيابية سليمة والدستور واحكامه مطبقة مما يحول دون
 تدخله المباشر في الحكم وانفراد به ، فكان يترقب القصر للاطاحة
 بالائتلاف والدستور أو على الأقل تعطيله ، وهو يعلم تمام العلم أن الحكومة
 البريطانية لا تترش على تصرفه في هذا الشأن (١) .

وأما الأحرار الدستوريون فقد كانوا يرون أن موت سعد زغلول قد
 أزال من أمامهم خصما لا يقهر - فالأمة ، في رأيهم ، لم تكتف حول الوفد
 الا بسبب عبادتها لشخص سعد ، وبالتالي فانهم توقعوا القضاءهم عن
 الوفد بعد موت سعد وخصوصا اذا صبحت في شخص خليفته (٢) . وعلى
 هذا الأساس فقد سعى الأحرار الدستوريون بالاشتراك مع الانجليز والقصر
 الى حياكة السائس ضد وزارة التحساس بهدف القضاء على الائتلاف ، ولهذا
 كانوا هم أبطال الانقلاب الثاني على الدستور .

وعلى الرغم من أن لزمة قانون الاجتماعات قد تأجلت ، فإن رد
 التحساس على الحكومة البريطانية لم يجد قبولا لدى لويده الذي اعتبره
 انكارا لتصريح ٢٨ فبراير ونهريا من المطالب التي تضمنتها الاقرار
 البريطاني ، لهذا كتب الى حكومته موصيا بضرورة ارفاع التحساس على
 تقديم تمهد كتابي بأن القانون لن ينظر في أثناء توليه منصبه - على أن
 الحكومة البريطانية قدمت برد التحساس ولو وضعت للمتنحوب السامي انها
 توتر ترك المستقبل لتروقه . ولم يفتح لويده بهذا الرد بل ازداد اقتناعا

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ .

بالخفي في خطته المتطرفة - طرد النحاس وحل البرلمان - ولكن تشمبرلان لم يوافق وأذعن لويد لوزير خارجيته الى حيث (١) .

ورغم ان موقف النحاس من لزمة قانون الاجتماعات قد عزز مركزه في البلاد - الا ان الاحرار المستورين لم يسيجهم تصرفه هذا فغضبوا عليه جملة عذبة واصلح موقفه من الازمة بالصف ومتظاهرين بالتطرف ، ففي ٣ مايو في صباح اليوم التالي لرد النحاس على الانذار البريطاني ، قدم محمد محمود وكيل حزب الاحرار المستورين استقالته من الوزارة ، ولكن النحاس استطاع اقناعه بالبدول عنها حرصا على بقاء الائتلاف (٢) . ورغم حرص النحاس على بقاء الائتلاف ، فقد شهدت الأيام التالية لمحاولة محمد محمود الاستقالة مصادم صحفية شاذية بين صحف الوفد وصحف الاحرار المستورين مؤذنة بانتهاء الائتلاف ، ثم انتقلت المعركة من الصحف الى مجلس النواب حيث استطاع الاحرار المستوريون ضم الحزب الوطني اليهم في مهاجمة الوفد داخل المجلس ، فكان ذلك دليلا جليدا على ان الائتلاف منتهى لا محالة خاصة وان صحف الفريقين قد اشتكت في موقفها مما لم يبق معه امل في لم الشمل مرة أخرى . وعلى كل حال فقد أصبحت الأطراف المختلفة على نفس الائتلاف .

وبدا القصر يمهّد لحادث الازمة ، فمطل توقيح الراسيم الخاصة بالحركة الانتخابية ، ولكي تتم للامرة تقسّم محمد محمود وزير المالية باستقالته في ١٧ يولية ١٩٢٨ ، ثم تقسم جعفر ولي وزير المالية - وهو من الاحرار المستورين - هو الآخر في ١٩ يولية باستقالته (٣) . ثم جاءت استقالة أحمد محمد خشبة وزير الخزانة - وكان لا يزال وفديا في ٢١ يولية بمثابة صدمة كبيرة للوزارة لانها انطلت حجة ضد الوزارة لوفديته ، وفي ٢٤ يولية استقال ابراهيم فهمي كريم وزير الأشغال وكان مستقلا . وكانت حركة الاستقالات هذه كافية بغض الائتلاف ، في الوقت الذي أثبت فيه قضية أخرى اريد بها التشهير والطمع في شرف وزعامة النحاس وبغض الوفديين الآخرين . ففي الوقت الذي قدست فيه استقالات الوزراء ، ظهرت على صفحات الصحف في أواخر يولية ١٩٢٨ عبور « زكرياوية » محرره لاتفاق على الانسحاب في قضية الأمير أحمد سيف الدين . وكان مصطفى النحاس ووجهاً واسعاً وجعفر فخري

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٧٣ - ٧٤ .

(٢) نفسه : ص ٦٧٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٤٦ .

الحامين قد عقدوا اتفاقاً في فبراير عام ١٩٢٧ للدفاع عن الأمير لرفع الحجب عن أملاكه ، ومن الواضح ان هذا العقد قد تم قبل تولي النحاس رئاسة الوزارة بفترة طويلة وفي وقت لم يكن متوقفاً أبداً انه سيتولاهما . وقد اشارت الصحف الى ان الاتعاب في هذه القضية بلغت ١١٧ ألف جنيه ، واتهمت النحاس بالمبالغة في الاتعاب ومحاولة استغلال سلطته كرئيس للوزراء ووجهت اليه اتداع الاتعاب والشتائم ، واتهمته بالسرقة والنصب وغيرهما (١) . ولعل هذه الحملة الضخامية من جانب حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني توضح المدى الذي وصلت اليه الأمور ، فقد أرادوا النيل من كرامة النحاس وكرامة الوفد كحزب جدير بالاحترام يحظى بثقة الجماهير ، خاصة بعد المارك التي خاضها النحاس ضد السلطات والحكومة البريطانية وخرج منها مؤكداً للجميع انه هو المدافع عن حقوق البلاد في مواجهة الانجليز والتصر - وعلى الرغم من ثبوت براءة النحاس وزميليه في العام التالي ، فقد واصلت المعارضة بمخططاتها لاقالة النحاس . الذي كان عليه ان يتقدم باستقالة وزارته في أعقاب استقالة الوزراء حتى لا يترك الأمور تتطور الى ما وصلت اليه . ومهما يكن الأمر فقد امتدحت كل هذه المسائل دعوة لفض الاشتغال ، وبالتالي لاقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، وفي مساء نفس اليوم كان مجلس النواب مجتمعاً برئاسة وصفاً واصف ، فتوجه مصطفى النحاس الى المجلس وبصحبه واصف غالي وزير الخارجية وعلى الشامي وزير المعارف ومحمد نجيب الفرايبي وزير الأوقاف ومكرم عبيد وزير المواصلات - فعلا الأمر الملكي رقم ٣٧ بأقالة الوزارة ثم عقب عليه بحيد الله على ان الاقالة جاءت ونحن سائزون لتفقه ممثل الأمة (٢) . وفي نفس اليوم خرجت الصحف الوندية « البلاغ » و « كوكب الشرق » كما لو كانت على علم بما سيكون عليه مصير الوزارة ، فقد كتب عباس محمود العقاد مقالاً في جريدة « البلاغ » هاجم فيه محمد محمود وصديقي وحافظ رمضان ودافع عن النحاس وزميليه وفند ما نسب اليهم من اتهام في القضية الثلاثي (٣) .

(١) الاخبار ، ٢٧ يونيو ١٩٢٨ - نشرت جريدة الأحرار الدستوريين مقالاً بعنوان « مصطفى النحاس ووصفاً واصف وجعفر لغري ينتهزون فرصة شطب الأمير سيف الدين والأمر له » - ويسمون كما يسمى أحد الائتلاف لا يزال أمراً هذا الأمير (البرازيل) « السياسة ٢٤ يونيو ١٩٢٦ » .

(٢) صابغ مجلس النواب عام ١٩٢٨ - الهيئة الثانية الثالثة ، ص ١٥٥٧ .

(٣) البلاغ - ٢٥ يوليو عام ١٩٢٨ ، وكانت هذه القضية قد اطلق عليها قضية الثلاثي .

إما جريدة كوكب الشرق فقد أدركت أن الموقف ليس في صالح الوفد تماماً ، فهاجست أحزاب الأقلية لموقفها المهادني ودافعت عن النحاس ، كما حاولت استرضاء القصر واستمداه على تلك « الأحزاب التي تتكلم مع المحتل » ، ونشر في نفس الجريدة مقال بعنوان « اضطلاح الأغلبية بأعباء الحكم فيه صيانة الدستور وسير الأمور في مجراها الطبيعي » ، ذيل بتهمة إيل للملك وإلى ممثل بريطانيا لحل الأزمة الدستورية التي كانت تلوح في الأفق . ومن الطبيعي أن تفشل تلك المحاولات التي بذلتها صحف الوفد لتجنب الإقالة والدفاع عن النحاس وزميليه إذ لم يكن ثمة ما يثنى القصر عن تنفيذ الخطة المحكمة التي دبرها لإقالة الوزارة . وفي مساء يوم الإقالة وبعد انتهاء جلسة مجلس النواب اجتمعت هيئة الوفد المصري في بيت الأمة برئاسة مصطفى النحاس ووجهت نداء إلى الأمة جاء فيه ما يلي : « اذكروا وقد اتسروا بالمستور فمطلوه علماً ونضاً عام ١٩٠٠ اذكروهم وقد اختلفت الأحزاب ونحى الوفد ما نحى في سبيل هذا الاختلاف ١٩٠٠ رفض الوفد والأمة معه مشروع معاهدة ثروت باشا التي أريد فرضها على البلاد فرضاً ، ومن ذلك اليوم بيتوا النية على عدم الوفد ونفى الاختلاف » (١) . كما خرجت بعض الصحف المصرية بحملة عنيفة تددت فيها بإقالة الوزارة ، فذكرت جريدة الأهرام « أن جمهور الاسكندرية يمتد لنيا الإقالة وإن أحداً لم يكن يتوقع الإقالة بسبب صدق « الاختلاف » لأن الاختلاف ليس مفروضاً على السلطة النيابية التي تمثل الشعب ، ويظهر أن أوراق قضية الأمير سيف الدين التي سرقت وبيعت واستمرت لتكون سلاحاً في الحملة الشخصية على حضرات رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وجعفر فخري بك من نواب الاسكندرية ١٩٠٠ ولكن هذا لا يليق أن يكون سبباً لأزمة سياسية في قطر كهذا تضره الأزمات السياسية أيها ضرر ١٩٠٠ ولا يطع زعيم الوفد أن تسقط وزارته الحالية ، وإنما الضير يصيب البلاد من كثرة تماثلت الوزارات » (٢) . كما نعتت صحف الوفد بإقالة الوزارة وأكثت أن اليه الانجليزية وراء هذا الإجراء وقد كتب عباس العقاد في ذلك ما يلي : « كل قوة غير دستورية في مصر هي قوة انجليزية بلا جدال فما يتم في هذا البلد على غير سنة الدستور وإرادة

(١) البلاغ ، ٢٨ يولي ١٩٢٨ .

(٢) الأهرام ، ٢٦ يولي ١٩٢٨ ، الاسكندرية في ٢٥ يولي - لراسل الأهرام الناس

الرأي العام إنما يتم بإرادة الإنجليزية صرح الانجليز أو لم يصرحوا وظهروا
باصبهم فيه أو لم يظهروا » (١) .

وفي اليوم التالي للإقالة لحث معظم الصحف إلى أن ذلك مقسمة
للإطاحة بالحياة النيابية وتمطيل الدستور (٢) ، وغير البيض الآخر عن
أن الإقالة كانت متوقفة « لا من يوم وقوع الخلاف بين الوفد والأحرار
المستورين ، والخلاف مع الأحرار المستورين اتخذ حجة فقط ، بل من
يوم اشتدت الأزمة بين إنجلترا ومصر بشأن مشروع المعاهدة الذي نجم عن
رفض الاحتجاج على قانون الإحصاءات ... ولقد عرفنا من صحف لندن
ومن أقال مراسليها منذ أسبوعين أن بعضهم أفتى أو ارتأى جواز إقالة
الوزارة بعد انقضاء عرى الائتلاف » (٣) . وراث المقطم إن تأليف وزارة
جديدة من غير حزب الأغلبية لن يثقل ثقة مجلس النواب ، فاما أن تستقيل
ولما أن محل البرلمان ، وهو الأرجح (٤) .

أما الصحف البريطانية ، فقد انقسمت إزاء الإقالة إلى فريقين أحدهما
معارض لما حدث ومستنكر لحرمان حزب حاز على أكثرية ساحقة في مجلس
النواب من تحمل مسئولية حكم البلاد (٥) . أما الفريق الآخر فقد حاول
أن يتفنى تسخيل إنجلترا فيما حدث وإن الأزمة التي كانت تبتلعها مصر
إنما هي « مسألة مصرية داخلية » ، « وقد كان للساسة المصريين في الأشهر
القليلة الماضية وقت كاف للتبصر فيما أظهروه من التهور والتسرع في
رفض أفضل شروط عرضتها الحكومة البريطانية على ثروت باشا » وأن
السياسة الوحيدة التي يجب أن تتبعها مصر هي سياسة الولاء نحو
بريطانيا (٦) . كذلك أعرب ذلك الفريق المؤيد للإقالة الوزارة عن رأيه
في النقاس ورثاسته للوزارة وعن رغبته فيما يكون عليه خلفه فقال
« ولا يمكن أن يقال إن النقاس باشا نجح نجاحا ظاهرا في رئاسة الوزارة ،
نعم أنه كان حائزا على تأييد تام من الوفد ، وهو التأييد الذي لا تكون
السلطة السياسية بدونه إلا ضئيلة جدا ، ولكنه أظهر أنه غير حائز

(١) البلاغ ، ٢٦ يولية ١٩٢٨ .

(٢) على ميثاق : كوكب الشرق ، ٢٦ يولية ، ٢٧ يولية ١٩٢٨ .

(٣) الأهرام ، ٢٦ يولية ١٩٢٨ .

(٤) المقطم ، ٢٧ يولية ١٩٢٨ .

(٥) الأهرام ، ٢٧ يولية ١٩٢٨ ، لندن في ٢٦ يولية ، القوقاز جريدة « يومئذهم
يوسه » .

(٦) نفسه ، ٢٧ يولية ١٩٢٨ ، لندن في ٢٦ يولية ، القوقاز جريدة طوفان يوسه

على مقدرة زغلزل باشا . وشاع انه لم يحصل أو لم يستطع أن يحصل على ثقة جلالة الملك التامة ، وقد احتفل بتسليمه منصب الحكم بتعدي بريطانيا في مشروع قانون الاجتماعات . فالسياسة التي اتبعها في هذا السند قلما تعد على انها صادرة عن دهاء أو حسن تدبير للأمر . وزاد الطين بلة توجيه تهم خطيره ضد نزاهته السياسية ٠٠٠٠ ومن المستحب أيضا أن تكون الوزارة التي تخلف وزارة النحاس باشا قلده على الإعراب عن التبدل الأخير في الشعور السياسي نحو بريطانيا وإن تصرف جهدها إلى استبقاء الحكم الجيد الذي كان ثمرة الحكم البريطاني « (١) » .

وعلى الرغم من المورد الذي قام به محمد محمود لنفي الائتلاف وإقالة وزارة النحاس فقد تردد أن التصريح كان لميل إلى تولية اسماعيل صدقي رئاسة الوزارة خلفا للنحاس ، قبيحا أعد صدقي خطابا للصحف إلى أوروبا وتوجه إلى القصر ليستأذن ، تلقى تعليمات من القصر بأن ينتظر قليلا . ولكن واقع الأحداث التالية أكد أن اليد الطولى كانت لبريطانيا في هذا المجال ، فقد استطاع لويد أن يرضى محمد محمود ليتولى رئاسة الوزارة بدلا من اسماعيل صدقي الذي وشحه القصر من قبل - وقد أيد صدقي نفسه في مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم ، كما أنه كان قد فرغ من إعداد أسماء أعضاء وزارته « (٢) » . وعلى العموم فقد وجهه الملك فؤاد - في نفس يوم إقالة النحاس - خطابا إلى محمد محمود يكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة . ولكن المشاورات التي جرت لتأليف الوزارة استغرقت يومين وتم تشكيلها يوم ٢٧ يونية . وفي ذلك الوقت كان مجلس النواب قد افتتح في انتظار تأليف الوزارة الجديدة ولما لم يتم تأليفها وقع جلسته لليوم التالي . ويصف أحد تقارير الأمن العام هذه الجلسة قائلا : « وكان موجودا بشرقه الزائرين بمجلس النواب نحو أربعين طالبا من الطلبة الوفدين ، وعند انصرافهم من دار البرلمان قابلهم نحو مئتين طالبا من الطلبة للتحين للحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين والجمعية الشبان المسلمين » . فهدف كل فريق بحياة زعمائه فتدخل البوليس وفرقهم بالحسين « (٣) » . وفي يوم ٢٧ يونية عرض محمد محمود على الملك فؤاد قائمة بأشخاص وزارته ، وقد ضمت تلك

(١) الأهرام ، ٢٧ يونية ١٩٢٥ ، لندن في ٢٦ يونية ، القرائ جريدة طوقان بوسنة

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٦٨٠ - ٦٨١ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق ما بين - تقارير الأمن العام ، تقرير سرى من مكتبه بوليس مصر إلى كبر الأمانة بالقصر الملكي بتاريخ ٢٦ يونية ١٩٢٥ .

القائمة أسماء كل من أحمد محمد خشية وإبراهيم فهمي كريم ، وهما اللذان استقلا من وزارة النحاس فكافأهم محمد محمود وأشركهم في وزارته تقديرًا منه للدور الذي لعباه في الإطاحة بالانقلاب . وقال محمد محمود في خطابته إلى الملك : « ... وسيكون رائدنا أن يظل الدستور في حضي جلالتكم ركن الحكم الركين وعصاه التين ، وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحياة البلاد وأمانها » . كذلك سيكون نصيب أعيننا السعي في تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام ، وسنحرص في هذا السبيل على توثيق حسن التفاهم مع الدولة الإنجليزية وسائر الدول الأجنبية^(١) . ولعل في قول محمد محمود توثيق حسن التفاهم مع الدولة الإنجليزية ما يتناهى مع السبب الذي بني عليه استقالته من الوزارة ، وهو أن يعفى النحاس في رفض الانذار البريطاني في لزمة قانون الاجتماعات . وعلى كل حال فقد صدر المرسوم الملكي بتأليف الوزارة في ٢٧ يولية ١٩٢٨ .

كان التشغل الشاغل للجامع - بعدقالة الوزارة النحاسية وفرض الانقلاب - الخوف على الدستور والحياة النيابية ، ففي أعقاب إقالة النحاس انطد الوغد بطش التذخيرات في حالة حل البرلمان أو تأجيله كما يشير إلى ذلك أحد تقارير الأمن العام الذي جاء فيه ما على : « علمنا أن الطلبة سيتوجهون مساء اليوم للبرلمان ، فلذا ما حلت الوزارة أو أجلته فسيقومون بعمل مظاهرة » (٢) . وفي مساء يوم ٢٨ يولية عقد مجلس النواب برئاسة وصفا واصف ، وعند حضور النحاس ومكرم عبيد إلى دار المجلس قابلهم الأعضاء والطلبة بالهتاف لهما وللوفد ، ثم وقف زكريا مهنا وحف بحياة الدستور عدة مرات ثم قال : « لمتة لقد على من يعتنى على الدستور » فردد الطلبة والأعضاء هتافه ، ثم شرع رئيس المجلس في تلاوة المراسيم ، وفي ذلك الوقت أراد عبد العزيز السوفاتي أن يتكلم فرفض رئيس المجلس وحددت مضادة بينهما ، فأمر رئيس المجلس بإخراجه من الجلسة ، ولكن توسل بعض الأعضاء وانتهى الخلاف ، فقرأ وصفا واصف المرسومين ، الأول بتشكيل الوزارة والأخر بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ولما حاول حسن يسر ويوسف الجندى الكلام منهم رئيس المجلس وأنهى الجلسة معلنا انعقاد المجلس يوم السبت ٢٨ يوليى من تلقاء نفسه (٣) . ولم يكن موضوع

(١) لأحمد كريم : المصدر السابق : ص ٦٠٠ .

(٢) حد شرفاء القومية : ولقاء عابدين : تقرير الأمن العام ، تقرير من حكومة بولس نصر إلى كبير الأئمة بالقدس الملكي بتاريخ ٢٨ يولية ١٩٢٨ .

(٣) خطاب مجلس النواب يوم ١٩٢٨ : الحياة النيابية الثالثة : ص ١٥٧ .

تاجيل البرلمان كقائمة للأطلاعة بالحياة النيابية وتسهيل الدستور لينتجى
 على المصريين الذين مسبق أن توقعوه كما تكلمت به بعض الصحف
 البريطانية فقالت « وسيستعمل لذلك حق الدستور فيؤجل انعقاد
 البرلمان شهرا » وقد حدث إجراء شبيه بذلك في وزارة زيور باشا عام
 ١٩٢٤ وتبع ذلك حل المجلس إذ لم يتحسن الجو السياسي ، وعلى مسلك
 الولدين يتوقف مصير الأمور ، فاما أن يتكرر ما حدث في سنة ١٩٢٤
 ليعيد التاريخ نفسه ، واما أن يتغلب العقل والرؤية « (١) » وهكذا بدأ
 الانقلاب الثاني على الدستور وهو الانقلاب الذي كان الأحرار الدستوريون
 هم أبطاله ومنفذوه فأنحدروا بذلك إلى منحدر شديد الخطورة ، وعادت
 البلاد الكهفوى بعد أن جريت حياة الدستور والحريّة .

(١) السياسة ، ٢٨ ربيع ١٩٢٨ : لندن في ٢٧ ربيع لرئيس السياسة الخامس .

الفصل الخامس

مقاومة الانقلاب وعودة الحياة النيابية

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحل البرلمان وتعطيل أحكام الدستور وحكم البلاد براسم ملكية لها قوة القوانين ، فقبل انقضاء الشهور الذي حلفه مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ، استصدرت الحكومة مرسوما ملكيا آخر حل البرلمان في ١٦ يوليو ١٩٢٨ . كما نص المرسوم على تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات . ومنذ تولت وزارة محمد محمود الحكم ، اتبع حزب الوفد تيجانها أسلوبا عنيفا ، ردت عليه الوزارة بمسورة اعتف مما نطع على الوزارة اسم وزارة « اليد الحديدية » فقد اتخذت اجراءات ضيقت على الجمهور وحرمتها من التعبير عن رأيها . وأدى ذلك الى ازدياد الإصرار على مواصلة الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية ، فقد شهدت تلك الفترة صراعا مستميتا بين الوزارة وحزب الوفد ، انتهى بانتصار ارادة الأمة - ممثلة في حزب الوفد - وعودة العمل بالدستور ونسأل الملك فؤاد في محاولته الثانية لإقامة حكم القصر الأوتوقراطي .

أحدث تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ردود فعل داخلية وخارجية ، فقد انقسمت حياله الصحف البريطانية الى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض . والفريق المؤيد أعطاه على شخصية محمد محمود ولقى ان لبريطانيا دخل فيها اتخذته الوزارة من اجراءات فقال « تحافظ المقامات الرسمية في لندن كل المحافظة على موقف حيادي دقيق بازاء الحوادث الحالية بصر وبسعة مسألة داخلية بحة » على انه يلوح انها تنظر نظرة

ودية إلى الوزارة الجديدة ، لأن محمد محمود باشا معروف شخصيا في لندن بخلاف النحاس باشا ، لذلك يستطيع أن يعتمد على عطف شخص عليه في قيامه بمهمته ، (١) . كذلك عبرت صحيفة أخرى عن هذا المعنى فقالت : إن المقامات الرسمية تنتظر إلى الوزارة المصرية الجديدة بعين الاستحسان ، وما ذلك إلا لأنه يرجى منها أن تبرز التعاون بين بريطانيا ومصر ، (٢) . وإلى جانب ما أظهره ذلك الفريق للزيد من عطف على محمد محمود وثباته على اختيار الملك له لرياسة الوزارة ، فقد شن هجومًا على شخص النحاس ووصفه بأنه لا يملك من الحكمة السياسية والإدارية ما كان يملكه من قبله سعد زغلول (٣) . وألقى أن الإنجليز هم الذين اختاروا محمد محمود بل فرضوه على الملك فؤاد ، وإن استمر الإنجليز يذهبون إلى أن كل ما يحدث في مصر لا دخل لهم به وأنه لا يزيد عن كونه مسألة داخلية ، وقد أكد مستر تسميران وزير الخارجية البريطانية ذلك عندما توجه إليه مستر « مالون » مسؤول في مجلس العموم البريطاني حول الموقف في مصر عقب تأجيل انعقاد البرلمان . فأجاب بأنه ليس لديه ما يقوله عن الحوادث الأخيرة في مصر فلم يكن للحكومة البريطانية دخل فيها (٤) .

لما الفريق للمعارض - وهو من حزب العمال - فقد حمل البعثا مسؤولية ما حدث بمصر وذهب إلى أن « نشر الوثائق المتعلقة بقضية سيف الدين وإقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان لمزمع كلها حركات مديرة في حيلة منظمة لسياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها . ويسهل كل السهولة إدراك هذه السياسة التي ترمي إلى إحباط الحركة الوطنية وإلحاق الهزيمة بالمصريين إن لا أحد يجزؤ على معارضة بريطانيا ويضمن له أن يأتيهم أو يأتي بلادهم بغيره . وإن الذين يمارضون البعثا يهدمون عمدا ، أما الذين يتزلفون إليها فيولون أجورهم بغير حساب . . . » على أنه إذا لم يكن هناك سوى إرقام مصر على قبول الديكتاتورية البريطانية ، فإن السير أوستن تسميران واللورد لويد يكونان من الحاضرين في الفور التي يلعبانه فاتها يطمسان البعثا في

(١) الأهرام ، ٢٦ يولية ١٩٢٨ ، لندن - ترانس الأهرام الخاص .

(٢) نفسه ، ٢٩ يولية ١٩٢٨ ، أفريل جريدته « سكسان » لندن في ٢٨ يولية .

(٣) نفسه ٣٠ يولية ، والد يوليو ١٩٢٨ ، أفريل جريدته « شيلده » ديمسلة « أريكلان وودك » .

(٤) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في ٤ يوليو - ترانس الأهرام الخاص .

حصر على حزاب ، (١) . ولعل هذا الموقف من جانب حزب العمل يتصل مع محاولته زحزحة المحافظين عن الحكم حتى يتولى هو مقاليد الأمور في إنجلترا . وقبلما حدث ذلك في العام التالي - وإن لم يستمر حزب العمال على هذا الموقف عند توليه الحكم -

لما عن الموقف الداخل في البلاد ، فقد احتز كيان الوفد الى حد كبير ، وظهرت الأحزاب الأخرى بمظهر العداء له وربما حدث اختلاف فيما بين تلك الأحزاب في مواجهته الى الحد الذي سفحت فيه تضامه من أجل الدستور والحياة النيابية ، وقد عبر الحزب الوطني عن ذلك فقال : ونحن وإن كنا نأسف لانصراف الأغلبية الى الحرص على الدستور والمنفعة عنه دون الحرص على القضية الكبرى بهذا المعنى ، فإننا نرى ان الحياة النيابية وسيلة لا غاية أو هي بعض الغاية المنشودة ، ونرى الى جانب ذلك ان الانجليز أوشكوا ان تنجح سياستهم في تحويل التيار الوطني الى نزاع حول الحياة البرلمانية وما يستتبعها من قبض على زمام الحكم وتمتع بمزايا النيابة وأجتها وكفى وما حلت القضية المصرية ملقة وما دام للانجليز سلطان ولهم تدخل وإشراف ظلم ونغى فإن الحياة النيابية لن تكون - كما يجب ان تكون - (٢) . وعلى السوم فقد كثرت المظاهرات بين الوفد وبين خصومه خاصة وأنه كان يترك تماما ان الاقلية انتزعت حقه في الحكم ، فكانت حالة شديدة ضد خصومه وتصديه لهم عنيفا . وفي وسط ذلك الجو للتهب وجد محمد محمود نفسه حائرا لا يعرف طريقه وماذا يفعل بعد انقضاء مهلة الشهر التي أجل خلالها اعتماد البرلمان - لهذا حاول ان يستميل الوفد ويستغلب بعض نفسه تقاديا لحدوث أزمات عنيفة لا تستطيع وزارته التي لا تستند الى أي سند شعبي مواجهتها . فعرض على الوفد الاشتراك في وزارته بأربعة وزراء ولكن الوفد - وقد فقد الثقة بهم - رفض ذلك العرض بحسب أن تأكيد لديه ان الأحرار الدستوريين لا يؤمن جانبهم ، فهم سبق لهم ان لعبوا الدور الأكبر في الاعتداء على الدستور ، ثم ما هم الآن يسيرون الكرة . وتقدم محمد محمود بعرض آخر وهو ان يتقدم البرلمان في النوع الذي أجل اليه (٢٨ يوليو) دون أن تتقدم الوزارة اليه ببرنامجه ودون أن تطرح مسألة الثقة بها حتى تنتهي الدورة الثالثة (٣) . ورفض الوفد العرض الجديد متسككا بموقفه ورايه في وزارة محمد محمود ، وقرر مقاطعة

(١) لآرام ٢ يوليو ١٩٢٨ . لندن في أول يوليو - الموقف الجديد مستلزم ودراسة

(٢) الأخبار ، ٣٠ يونيو ١٩٢٨ .

(٣) الأوامر ، ١٠ يوليو ١٩٢٨ .

خطته في مهاجمتها وانتصفتي لتصرفاتها حتى يرحلها عن حكم البلاد
ويعيد الدستور والحياة النيابية .

كانت محاولة محمد محمود ضمن الوفدين الى وزارته معروفة
استأنج ، ومن المؤكد انه كان يحرف ذلك تماما . ولكنه قدح يرفض
الوفد لكي يواصل تنفيذ المخطط الذي رسمه هو والنصر والانتيجيز ، ففي
١٨ يوليو وقبل أن تنتهي مدة تأجيل انعقاد البرلمان - تقدم الى الملك فؤاد
بطلب حل مجلسي البرلمان ، موضحا ان ما دفعه الى ذلك هو رفض الاغلبية
التعاون معه ، مما اوجبه انقسامه خطيرا في البلاد ، امتدت آثاره الى دوائر
الحكومة وإلى أفراد الأمة مما أدى الى اضطراب العلاقات بين الطرفين . كما
أشار محمد محمود الى ان حكومته قد حاولت تلافي أسباب هذا الانقسام
والعمل على معالجته فلم تجد لذلك سبيلا الا أن تطلب تعطيل الحياة النيابية
لمدة ثلاث سنوات وحل مجلسي البرلمان بحجة ان وجودهما لا يهيئ للوزارة
العودة بالبلاد الى حالتها الطبيعية ، وتأجيل الانتخابات حتى تتضح ارادة
الأمة على وجهها الصحيح وتعديل قانون الانتخاب (١) . وحاولت الوزارة
تبرير مطالبتها بحل البرلمان وتأجيل الانتخابات رغبة منها في التخلص من
الوضع القائم ، والحاجة الى نظام ثابت مرض يعيد للبلاد وحدتها ويهيئ
لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يخلق كامل امانها (٢) .
وحررت الوزارة عرضة بهذا المعنى حصلت توقيعات من كان موجودا من
الوزراء بالخاصة . أما من كان متقنيا منهم بأوروبا فقد تقدم بطلب الى
الملك فؤاد يؤيد مسلك الوزارة في حل البرلمان ، فتقدم نضلة الطيبي وزير
الزراعة وحافظ عفيفي وزير الخارجية بمعه عودتهما من أوروبا بمناه
المطالبات الى الملك (٣) . وهكذا أجمع الوزراء على حل مجلسي البرلمان
وتعطيل الحياة النيابية بالبلاد لمدة ثلاث سنوات . وفي ١٦ يوليو صدر
الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسي النواب والشيوخ وإيقاف
تطبيق بقدر مواد الدستور وجاء فيه : « . . . يحل مجلسا النواب والشيوخ

(١) دار الوثائق القومية : وثائق ما بين الدستور . كتاب على من وثيقة محمد

محمود بتاريخ الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلسي البرلمان بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٨
انظر امر الكتاب الاسمي باللائحة . ملحق رقم (٥) .

(٢) نفس الكتاب السابق .

(٣) دار الوثائق القومية ، وثائق ما بين الدستور . خطابان خطيان من كل من
نضلة الطيبي وحافظ عفيفي الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٨ ، انظر الملحق
ملحق رقم (٦) ، ملحق رقم (٧)

ويرتبط تطبيق المادتين ٨٩ ، ١٥٥ من الدستور ، (١) • وبناء على ذلك ،
يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المنتخبين في مجلس الشيوخ
مدة ثلاث سنين من تاريخ امرنا هذا • وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر
في الحالة لتقرير إجراء الانتخابات والنسب المذكورين أو تأجيلهما زعماً
آخر • أما السلطة التشريعية في فترة السنتين الثلاث المذكورة أو في أي
فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فيستتبعها طبقاً لحكم المادة ٤٨ من
الدستور وذلك بإرسيم تكون لها قوة القانون (٢) •

موقف القوى السياسية والشعبية من الانقلاب

● موقف الوفد :

عمل الوفد جاهدا منذ اقالة وزارة النحاس وما أشيع حوله شخصيا
وحول بعض زعمائه من اتهامات على تأكيد ثقة جماهيره به وبزعيمه ، فبدل
بهودا لدى النواب والشيوخ وأوصى اليهم باستكتاب عرائض في دوائرهم
الانتخابية تدبر عن قتلهم بالوفد وبزعيمه - وقد زعم هذه الحركة لاستعادة
ثقة الجماهير يوقفا كل من أحمد ماهر والنقراشي (٣) • كما لجأ الوفد
الى أسلوب آخر غير الاكثار من أسلوب عراقشي الثقة ، فقد أوعز الى
رؤسائه لجأته بالتعامر والتمائم بالاكتار من عمل جلسات التكريم للنحاس ،
هذا فضلا عن أن هذه الملفات ستكون فرصة لالقاء خطاب حماسية ضد
وزارة محمد محمود في القلب أنحاء البلاد لاثارة الرأي العام ضلعا (٤) •
كما حاول الوفد ترويض فكرة أن الانجليز لا يلبثون أن يغفروا موقفهم من
الوزارة فيقبلون لها ظهر للجن كما فعلوا مع وزارة زيور من قبل (٥) •
وهكذا دأب الوفد على محاولة استعادة ثقة جماهيره التي زعمتها الى حد
كبير وثائق قضية سيف الدين ، وأن يؤكد لها أنه لن يعتمد عن الميدان
طويلا ، ولم يحسم وسيلة للتنديد بوزارة محمد محمود والتصدى لها •

(١) تنص هذه المواد على ضرورة إبراء الانتخابات خلال شهرين على الأكثر في حالة
حل مجلس النواب وبأنه لا يجوز تعليق حكم من أحكام الدستور إلا في زمن الحرب •
أو تعليق العمل بالبرلمان متى توفرت شروط التعليق •

(٢) الوثائق المصرية • ج ٦٤ ط ١ طبع في يناير ١٩٢٨

(٣) « الوثائق المصرية : وثائق مايندين » ، تقرير الأمن العام ، تقارير سياسية ،

تقرير بتاريخ ٢ يوليو ١٩٢٨ •

(٤) نفس : وثائق مايندين ، تقرير الأمن العام ، تقرير من حكيم إبراهيم عن

مدير عموم الأمن العام بتاريخ ٣ يوليو ١٩٢٨ •

(٥) نفس المصدر : تقرير سري سياسي من حكيم إبراهيم عن مدير ألي كبري الإمداد

بالقصر الملكي بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٨ •

وقد نجحت محاولات الوفد هذه وأقبلت الوفود على بيت الأمة لإعلان نيتها بمصطفى النحاسي زعيم الوفد ولأبيها للجزب في سياسته ، وأبانت روح التضحية والإخلاص في سبيل صيانة الدستور من عبث المايجين ، فجات وفود من الاسكندرية وبنى سويف والدقهلية خطب فيهم مصطفى النحاس منددا بتصرفات وزارة محمد محمود التي لا تمثل الأمة - في رأيه - بحال من الأحوال وبالتالي لا تهتم بالحياة النيابية ولا بالدستور ، وإنما تعمل على العبث بها (١) . وعندما استوتق الوفد من استرجاعه لسطا كبيرا من ثقة جماهيره اشتد في مهاجمة الوزارة وخاصة بعد حل البرلمان . بعد قليل تعطيل الدستور وحل البرلمان بالسخط والاستنكار في كافة أرجاء البلاد باعتباره سريانا للأمة من حقوقها التي اكتسبتها بعد نضال مرير . وكان الوفد أول من عبر عن مظالم الاحتجاج والاستنكار لما حدث فوجه النحاس نداء الى الأمة في ٢٢ يوليو دعاها فيه الى النضال من أجل دستورها وحررتها وحياتها النيابية ، وحاول استئثاره حساسة جماهيرها لافهار تبسكهم بالدستور وقد جاء في النداء ما يلي : « إن الدستور قائم طالما انكم تريدونه ، محترم لذا كنتم أنتم تحترمونه ، فكونوا واثقين من حنكم لتفكم من انفسكم ، ذاكرين دروس نهضتكم فليست هذه اللجنة مهما اشتدت بانفس ما رأيتم في أيام الأحكام العرفية الانجليزية » . كما حاول الوفد في ندائه أن يستعيد التلاحم الذي كان قائما بينه وبين الجماهير . فذهب الى أن « وقدكم الذين زعموه فئة قليلة ، وخصصوا مع ذلك لمخارجه سنوات طويلة ، إنما هو رمز لارتدكم ، وصوت نهضتكم فلو جهتم أبدا وإن تألبت عليه قواتهم إذ الوفد أمة لا نفاذ لرجائها وسيتقى الوفد دائما علم الجهاد كما فعله سعد من قبل عاليا ظهورا ، فما كفاح اليوم الا ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتطليص الدستور من أيدي الرجعيين » (٢) . وهكذا اتقى الوفد الكفاز في وجه وزارة محمد محمود وسمى الى إقارة الجماهير ضلعا .

● موقف الحزب الوطني :

لم يسع الحزب الوطني رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة الا الاحتجاج على تعطيل الدستور . فاصدر في ٢٦ يوليو بياناً صعباً جاء فيه : « لم يكن الدستور منحة فتمتد وقد بدلت فيه الأمة أنهار النماء والمال وجاءت الأمة لاسترجاعه الأعرام الطوال . فكم يكون حكم التاريخ قاسياً على إين من أبناء هذه الأمة مد يده يسوء الى ذلك

(١) الأعرام : ١٧ يوليو ١٩٢٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ج ٢ ص ٨٨ - ٦٠ .

المستور ، (١) • وختم الحزب بيانته بدعوة الأمة المصرية الى جمع كلمتها وتوحيد صفاتها والعمل على استخلاص دستورهما (٢) •

● موقف الإنجليز :

لما الحكومة البريطانية فرغم ما صرحت به مرارا من انها لا دخل لها بما حدث في مصر ، فقد اتفق تسميرلن وزير خارجيتها بتصريح في مجلس العموم دل على اقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب فقال و لمس جعل الدستور يمتنضى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصري ، وعندما تسلمت بريطانيا لا رأت عزم الحكومة منصرفا الى اجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تحتسب الا على هذا التصريح أيضا ٠٠٠٠ لن تسمح لأي سلطة سواء كان هناك دستور لم لم يكن هناك دستور أن نهمل التحفظات التي اشار اليها التصريح ٠٠٠٠ فمهما كان نوع الحكومة التي يختارها الملك وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا في حسابهم هذه التحفظات ، ويسفوا بشأنها الترضيات اللازمة الى أن يضمن الوقت الذي يستمدون فيه لأن يعقدوا صلحاً مع إنجلترا ، (٣) • وجرى محاولة لنفي لتسليم إنجلترا في الأمر على اعتبار انها لا تهتم بقى سوى الحفاظ على التحفظات الأربعة وقد عبرت إحدى الصحف عن ذلك بقولها • • • • على انه لا هم الحكومة البريطانية سواء من الوجهة القانونية أو الرسمية اذا كان الدستور المصري قد انتهكت حرمة ولا يحسب لأية غاية انتهك ٠٠٠٠٠٠ وان الحكومة البريطانية لا تهتم بالتجربة التي يقوم بها محمد محمود باشا الا اذا مسست هذه التجربة في وقت من الأوقات تحفظاً من التحفظات الأربعة • وتوجد في دور الحكومة رغبة صادقة في علم الاشتراك في أي رأى يتعلق بالأمر ، (٤) • وتعلق الجريدة على ذلك الوقت من جانب الحكومة البريطانية بقولها • • • • ومع ذلك من دواعي النعشة أن ترضى الحكومة بالتسك بموقفها الرسمي وعدم الاكتراث يشتون مصر الداخلية ، لانه ما دام الولد متمتعا بالأقلبية وما دامت الحياة النيابية معطلة في مصر ، فان التأثيرات السياسية تميل الى اتباع طرق العنف والقسمة ، والواقع انه لا يتوقع أحد من يؤمنون بالحقائق أن يتقبل الولد في صمت وسكون

(١) عهد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٤ - ٥٧ •

(٢) نفسه ، ص ٥٧

(٣) نفسه ، ص ٥٣ •

(٤) الامام • ٢١ يناير ١٩٢٨ تسكن في ٢٠ يوليو الزوال جريدة • والامام

شكلاً من أشكال الحكم اللبري مدة ثلاث سنوات « (١) . ومن الواضح أن تلك الصحيفة تنص على الحكومة البريطانية موقتها وكذلك كتابة مقبلاً بوقف الوفد . ولم تكن تلك الجريدة وحدها هي التي تنبأت بوقف الوفد ، بل أجمعت معظم الصحف البريطانية على ذلك وتنبأ بعضها بأن الوفد سيأتي بما يخل بالنظام (٢) . ورأى البعض الآخر إقرار الانقلاب الذي حدث مستنداً في ذلك على أن الوفد عندما يكون في المعارضة لا في الحكم فإنه يكون « قوة مدمرة » في البلاد . وهكذا فإن « القرار الخاص بحكم البلاد من دون برلمان أمر يكاد يكون لا مناس منه لانه متى حبطت الوسائل الدستورية المعتادة ، فإن الحكم المطلق يصير البديل الوحيد للوضي » (٣) . عبرت الصحف الفرنسية عن رايها في حل البرلمان ، فنيهت الى خطورة الحالة الناجمة عن هذا الاجراء ملحة الى الاسباب الكامنة وراءه من حيث أن محمد محمود لم يتمكن من نزع سلاح المعارضة الوطنية فوجد نفسه في مأزق لا مخرج له ، لأن مجلس النواب سيتعرض ضده حتماً اذا تقم اليه . ومن هنا لم ير الملك وسيلة غير حل البرلمان . كما لحت الى أن المعلومات السياسية وجمت في الانقلاب « مقدمة لمشاكل جديدة تحول دون استمرار الأمة في مسيرها السلمي نحو الاستقلال » (٤) . وقد القبت الصحف الفرنسية الى فريقين أحدهما مؤيد للانقلاب على الدستور ومقرراً حدث من اجراءات تمطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات والآخر معارض ويحل بريطانيا الدستورية .

وزارة محمد محمود والحريات :

وليت وزارة محمد محمود للحكم وهي تذكر تماماً انها غير مسئلة للأمة ولا هي وليدة ارادتها ، فاعتزمت أن تطي في الحكم رغم ارادة الشعب ، وفي سبيل ذلك عطلت الدستور ، وولت الى سياسة الاضطهاد واحقاد الحريات تثبيت مركزها المتهدي ، مما أطلق عليه أنصارها اسم « اليد الحديدية » ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة (٥) . وعندما أرادت حكومة محمد محمود التصديق للوند ، قامت بضمه في الهيئات

(١) الأحرار ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .

(٢) نفسه ، ٢٦ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في ٢٠ أيلول جريدة « التايم اكسپريس » .

(٣) نفسه ، لندن في ٢٠ أيلول جريدة « سكسبان » .

(٤) نفسه ، باريس في ٢٠ أيلول جريدة « البني باريزيان » .

(٥) عبد الرحمن الرافعي : الفرج السابق ج ٢ ، ص ٧٠ .

والطبقات التي تؤيده . فقد أصدرت أوامرها إلى لوطفني بعدم الاشتغال بالسياسة في محاولة من جانبها ليزلهم عن الحركة الوطنية ، ومن خالف أوامرها كان عرضة للعزل من وظيفته (١) . كما حاولت الوزارة عزل الطلبة عن الحركة الوطنية فأصدرت في ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بحفظ النظام في معاهد التعليم ، يعاقب على دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى التيلم بمظاهرات أو الامتناع عن تلقي الدروس أو معارضة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها ، أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها أو إلى حضور اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك بأية طريقة في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية (٢) . كما أصدرت الوزارة قانونا جديدا لتأديب المعلمين ووسمت من سلطات المديرين والمحافظين وحكامداري البوليس ، وأبلغتهم أنهم غير مسئولين عن أعمالهم إلا أمامها (٣) . وأعدت العمل بقانون المطبوعات الصادر في عام ١٨٨١ ، والذي يجيز تعطيل الصحف والناسخا إداريا . واستنادا إلى هذا القانون ألغت رخص مائة صحيفة وعطلت كثيرا من صحف المعارضة ، فطلعت جريدة « البلاغ » وعجلة « روز اليوسف » أربعة أشهر ، وجريدة « والي النيل » تعطيلًا نهائيًا وألغيت جريدة « الأهرام » وجريدة « لا باتري » الفرنسية وجريدة « كوكب الشرق » ثم عطلت نهائيًا « كوكب الشرق » و « الوطن » و « الأكتار » و « روز اليوسف » (٤) . كما أصدرت القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات بما لم يكن يحلّم به الانجليز أنفسهم وذلك قضيبًا لحق الاجتماع ، واستخدمت أساليب الضرب والسحب والإيذاء في قمع حركات المقاومة (٥) . وقد أسفرت هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عن اشتداد الجماهير في التصدي لها ومقاومتها والكفاح من أجل الدستور والحياة النيابية .

(١) عبد الرحمن الرافعي في المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٢) ص ٧٦ - ٧٢ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٤ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .

منع الحكومة انقضاء البرلمان وإصرار النواب على عهده :

وعندما تلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر في جلسة مجلس النواب في ٢٨ يولية ١٩٢٨ جاء في قرار المجلس انه « يؤجل انعقاد المجلس شهرا على أن يتخذ من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من مساء يوم السبت ٢٨ يوليو » (١) . ولا كان النواب والشيوخ يعتبرون مرسوم حل البرلمان باطلا فقد اجتمعوا عقد البرلمان في داره في الموعد المحدد ، وقد قرروا ذلك في اجتماع عقدوه بالنسبة السمتى يوم ٢٤ يوليو ، وقد جاء بقرارهم « ومن حيث ان هذا القرار ما زال قائما ولا يؤثر فيه ما تقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلس وتعطيل بعض مواد الدستور لان ذلك ياتل بطلانا اصليا لمخالفته لدستور البلاد » ومن حيث أننا اقمنا البين على احترام الدستور الذي هو حق الأمة المقدس ، لذلك سيجتمع المجلسان في يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنقيلا لاحكام الدستور » (٢) . وقد وقع معظم النواب والشيوخ ذلك القرار وأعلنوه للأمة ، وقرروا الوصول الى غايتهم سلميا دون حدوث صدامات بينهم هم وجناحهم وبين سلطة الوزارة ، خاصة وان تلك الرغبة في عقد البرلمان كان يحول دونها انقلاق الحكومة ايواب قاعتي مجلس النواب والشيوخ التي ختمت بالجمع الأحمر وتسلمها مفاتيحها . فاتفق في اجتماع ٢٤ يوليو على أن يطلب وصفا واصف باعتباره رئيس مجلس النواب ، ومحمود بسيوني باعتباره وكيل مجلس الشيوخ - لا يبقى منصب رئيس المجلس شاغرا بعد وفاة حسين وهدي - الى محمد محمود باعتباره وزير الداخلية أن يسلمها مفاتيح البرلمان ونفى الجمع عن ايوابه وقد كتب كل منها خطابا له بهذا المعنى (٣) .

وكان رد وزارة محمد محمود على طلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ ، ان حصلت قوات البوليس والجيش واتخذت جميع التدابير التي تكفل عدم اجتماع مجلس البرلمان في دورعها فقد اقلقت جميع الطرق المؤدية الى دار البرلمان ، ثم بثت العيون والارصاد لتتجسس على المكان الذي يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لئلا

(١) مضامير مجلس النواب عام ١٩٢٨ . جلسة ٢٨ يونيو ١٩٢٨ . ص ١٥٧٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرحب السابق - ج ٢ ص ٦٠ .

(٣) نفسه ص ٦٠ - ٦١ .

ولكنهم تهته اليه (١) . وعندنا لم ترد الحكومة على الخطابين مسالتي الذكر ، توقع النواب والشميرخ ان تحي الوزارة في خطتها متعديه لوقتهم فتعمل على منع الاجتماع بالقوة . وانظر النواب قرارا بضرورة سلوك خطة سلمية تتيج لهم عقد البرلمان دون الاصطدام بقوى الحكومة . فانتخب أعضاء مجلس النواب الوفدين نائباً عن كل مديرية أسروا اليه بأن مكان الاجتماع سيكون دار مراد الشريسي (٢) . وفي هذه الحالة أمكن النواب أن يفلتوا على الحكومة خطتها الخاصة بمقاومة عقد البرلمان وظل أمر مكان الاجتماع سرا لدى عدد قليل من النواب ، واستطاع كل منهم أن يصطحب معه نواب مديريته إلى دار الشريسي وإن لم يكن عدد النواب الذين حضروا كبيرا ، وذلك بسبب الطريقة التي اتبعت في ابلاغ النواب بمكان الاجتماع وما أنيط به من سرية تامة . هذا فضلا عن أن وزارة اليد الحديدية ، قد بذلت الكثير من المجهود لاجباط فكرة اجتماع البرلمان في أي مكان ، خاصة وأن محمد محمود كان أحد أبطال اجتماع الكونتنتال عام ١٩٢٥ فكان على علم ببعض التدابير التي تتخذ في تلك الأحوال . وعلى العموم فإن هذه العوامل مجتمعة لم تساعد على أن يحضر الاجتماع عدد كبير من النواب . ويشير أحد التقارير إلى أن عدد الحاضرين كان سبعة نوابا (٣) . وفي نفس الوقت يشير إلى النواب أنفسهم ذكروا عقب الاجتماع أن منهم كان ١٧٥ نائبا (٤) . وعلى الرغم من التفاوت الهائل بين الرقمين فمن الواضح ان كاتب التقرير يحاول تبسيط الأمور والاستهانة بشأن الاجتماع فيذكر ان عدد النواب لم يشكل أغلبية . في حين ان النواب أنفسهم يشيرون إلى انهم أقلية المجلس . وبهذا يكن عدد النواب ، فقد كان ذلك الاجتماع تاريخيا مما أعاد إلى الأذهان تجربة الكونتنتال عام ١٩٢٥ ، فقد اجتمع مجلس النواب برئاسة وهسا واصف وسكرتارية يوسف الجندي وعبد الرحمن عزلم . وقرر النواب ان البرلمان قائم وإن الوزارة تآثرت على الدستور وأعلنوا عدم تقبلهم بها واستدروا بذلك قرارا تاريخيا يتم عن تمسك الوطنيين بحقوقهم وحقوق الأمة جاء فيه : « نظرا لأن الحكومة حالت بقوة الجيش والبوليس دون

(١) عبد الرحمن الرافعي ، الرجوع السابق ، ص ٦٣ .

(٢) دار التوقيات القومية : وثائق ما بين ، تقرير الأمن العام ، تقرير رقم ٩١٢

بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) نفس التقرير السابق .

(٤) نفس التقرير السابق .

اجتماع البرلمان في دافره . اجتمع كل من مجلس الشيوخ والنواب بعد
 آل التبريحي ومصدق كل منهما على ما يأتي : لقد جاهد الشعب المصري
 من نصف قرن مضى في سبيل الدستور الذي هو حقه الفطري حتى
 ناله وبينما ظل السلام يرغرف على الأمة لا يهضمه أشخاص
 هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون في ١٩ يوليو ١٩٢٨ بشورة على
 دستورها وأعطيتها ويحدثون انقلابا خطيرا في حياتها السياسية
 والاجتماعية فسطوا على الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات
 التي كفلها الدستور وانقصوا سلطة التشريع وأعلنوا في البلاد حكم
 ارجاس واستبعاد وحالوا بين البرلمان وبين الانتفاذ في دافره (١) . كما
 أشار القرار الى عدم دستورية حل المجلسين واعتبر أمر حله باطلا بطلانا
 أصليا وذلك لأن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من
 الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا الا اذا كان الأمر
 الصادر بحله شتملا حتما على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة
 في ميعاد لا يتجاوز شهرين . كما أشار القرار الى أن تعطيل البرلمان
 مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور .
 وفي ختام القرار قرر المجلس ما يأتي :

أولا - ان البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور .

ثانيا - يقرر المجلس ان هذه الوزارة تالفة على الدستور ويعطى
 عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم .

ثالثا - ان كل تشريع تستخدمه هذه الوزارة يقع باطلا .

رابعا - ان كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقيات السياسية أو
 التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها يعتبر باطلا وغير ملزم
 للأمة .

خامسا - يؤجل للمجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت
 الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ (٢) .

والخط مجلس الشيوخ نفس القرار وإن لم ينص على عدم الثقة
 بالوزارة التي هي من اختصاص مجلس النواب وحده ، وإنما نص على
 عدم تأييد المجلس للوزارة . وفي نهاية جلسة المجلسين أقيم النواب

(١) عبد الرحمن الرافعي : الموجع السابق ج ٢ ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦٦ .

والشيوخ الذين على أن يحافظ كل منهم على المستوى وينافع عنه بل،
ما أوتي من جهد وعزم (١) . فكان ذلك أول الخطوات التي اتخذها
الوطنيون للدفاع عن دستورهم والتصلي لوزارة « اليد الحديدية » .

سفارة الوفد إلى أوروبا :

منذ بداية انقلاب محمد محمود والوفد يسمى لمناوة الوزارة في كل
مكان ، فبعد أن استرد ثقة جماهيره به ، عمل على أن يكسب الرأي العام
الأوروبي عامة والبريطاني خاصة إلى صف قضية الديمقراطية في البلاد .
فال جانب الدكتور حامد محمود الذي كان موجودا في إنجلترا في ذلك
الوقت ، قرر الوفد أن يرسل بعض أعضائه للحاق به للقيام بدعاية واسعة
النطاق والثبديد بتصرفات المتعوب السامي جورج لويد توطئه لاستبداله
على اعتبار أن جميع الأزمات التي مرت بها البلاد - وعلى رأسها استقلاله
وزارة النحاس وتعطيل البرلمان - كانت بفعل تدبيره (٢) .

ركز الوفد أهمية كبرى على التماسك الداخلي له في أوروبا ،
فمنذ كان الدكتور حامد محمود يلتزم زوده الوفد ببالغ كبره من المال
للقيام بدعاية كبيرة هناك . ولكنه لم يستطع النشر في الصحف البريطانية
ولهذا قرر نقل نشاطه إلى باريس (٣) . ولم يفت ذلك الموقف من جانب
الصحافة البريطانية في عهد الوفد فقرر إيفاد مكرم عبيد سكرتيره
العام ليلحق بالدكتور حامد محمود في لندن ويشارك معه في القيام
بحملة دعائية واسعة النطاق وقد سافر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس
١٩٢٨ ولكنه لم يصل إلى إنجلترا إلا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف
الحياة النيابية في مصر قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد
هناك في شهر أغسطس (٤) . وكانت مصر قد قررت الاشتراك في ذلك
المؤتمر قبل حدوث الانقلاب ، ولكن عندما تقرر افتتاحه كان الدستور
معلقا ورغم ذلك فقد قرر ممثلو مجلس النواب للمنحل ومجلس الشيوخ

(١) عبد الرحمن الرافعي ، التاريخ السابق ج ٢ ، ص ٦٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق حادين ، تقرير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي
من حكمار يوليى مصر إلى كبر الإسماء بالحضر الملكي بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسي من حكمار يوليى مصر إلى كبر الإسماء بالحضر
الملكى بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٢٨ .

(٤) عبد العظيم رمضان : التاريخ السابق ، ص ٦٧٣ .

المعطل حضوره ، فحضره عن التواب وبعثا واصف رئيس المجلس ومكرم عبيد ومحمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عرض ، وحضره عن الشيوخ مراد الفريسي وكامل صدقي وعلاوى الجزائر والدكتور عبد الحميد فهمي ، فدافعوا عن حق الأمة في الدستور (١) . وقد ألقى مكرم عبيد خطبة طويلة في المؤتمر ضمنها اقتراحاً ليوافق عليه المؤتمر يقضى « باستنكار الديكتاتورية التي تحمها الحراب البريطانية في مصر » ، وقرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعي يرمي إلى إيقاف النظام البرلماني » ، وإن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله إلا إذا كان جارياً طبقاً للقواعد التي يقرها نفس دستور البلاد » (٢) . ومن الواضح أن صعود هذا القرار هو بمثابة الإذانة المالية للانقلاب واستنكار حضوره ، وإن لم يشر إلى الحراب البريطانية رغم أن التشهير ببريطانيا قد وقع فعلاً في أوسع المجالات المالية .

وعلى أي حال فقد وصل مكرم عبيد إلى إنجلترا ليقود حملة دعائية نشطة استهدفت:

أولاً - الدفاع عن الحياة النيابية ، وتنفيذ الحجة التي ساقها محمد محمود لتعطيلها .

ثانياً - التشهير والتخديد بحكومة محمد محمود أمام الرأي العام البريطاني .

ثالثاً - انتاع هذا الرأي العام البريطاني بمسئوليته عن قيام الحكم الأوتوقراطي في مصر .

وأخيراً - إزالة أي شك تبادر إلى الأذهان في تطرق الخسف إلى الوند . بهذه وثقة محمد زغلول وانتاع الرأي العام البريطاني بأن تجاهل الوند سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة .

ختاماً - قطع الطريق أمام محمد محمود حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصري (٣) . وفي لندن قد اتبع مكرم عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف منها الكتابة في الصحف ، والتقاء الحطب في الاجتماعات التي تعقد لهذا الغرض ، والاتصال بأعضاء مجلس

(١) عبد الرحمن الراعي ، التريخ السابق ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٢) عبد الحليم وحيد ، التريخ السابق ، ص ٦٧٢ .

(٣) نفس ، ص ٦٩٤ .

المصوم البريطاني ثم القيام بالمظاهرات المنظمة في لندن • وفي هذه الأساليب لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية وإنما كانت محاولات لإقناع الرأي العام البريطاني وتحويله للضغط على حكومته كي تتدخل عن الحكم القائم في مصر • وتمهدت محاولات مكرم لامتياز الرأي العام فكتب مقالاً لند فيه بتصريحات وزارة محمد محمود والتي بالمستولية على عائق الحكومة البريطانية فقال « إن الشعب المصري يعتقد إن جانباً كبيراً من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عائق انجلترا ، لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على أحداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكبة على تأييد القوات البريطانية ، وكل انسان في مصر يعرف ذلك » • ومن ثم أكد مكرم على استحالة حكم الوفد وندد بالسياسة التي لا تحقق الا الضغينة واليخفاء وتزيد حل المسألة المصرية بصعوبة (١) • ومن ناحية أخرى شرع مكرم يجرى اتصالات بأعضاء البرلمان البريطاني وعلى الأخص أعضاء حزب العمال المستقل ، مما يدل على أمل المصريين في أن يحصلوا من حزب العمال على شيء يرغم سابق تجربتهم معه في وزارة سعد • وعلى المصوم استطاع مكرم أن يحضر اجتماعاً عقدته فرع الحزب في لندن وخطب فيه مدافعاً عن مصر • ثم أعقب ذلك الاجتماع توجيه عدة أسئلة في مجلس المصوم من جانب المعارضة إلى وزير الخارجية كي يحل للمجلس بيان عن دور بريطانيا في الانقلاب الأخير في مصر • وكان من نتيجة ذلك أن تالفت لجنة تدخل مجلس المصوم من جميع الأحزاب برئاسة اللورد بنتك Bentinck للتعاطي بالمسألة المصرية (٢) •

وهكذا استطاع وفد التعاطي في أوروبا عامة وفي لندن خاصة أن يحقق كسباً للقضية الوطنية فقد أثار قطاعاً من الرأي العام البريطاني لا يستهان به ضد الحكومة البريطانية وتجهل ذلك في مناقشات مجلس المصوم البريطاني التي بلغت حد توجيه الاتهام للحكومة البريطانية بأنها مسئولة عن الديكتاتورية الثالثة في مصر • كما استطاع الوفد أن يسعى إلى تدبير المظاهرات في لندن ، ففي أثناء زيارة الملك لوزاد ومحمد محمود لها • دبر عقد اجتماع لثلاثين عضواً مصرياً في بريطانيا والبلاد الأوربية تقرر فيه رفع عريضة إلى الملك يطلب إعادة الحياة النيابية ، ثم خرج المخرجون وعددهم ٨٧ وركبوا عتداً من السيارات سارت بهم في شوارع لندن الرئيسية في شكل مظاهرة إلى القوضية المصرية يحملون

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩١ - ٦٩٥ •

(٢) كسب • ص ٦٩٥ •

لافتات كتب عليها « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » و « وزارة محمد محمود لا تمثل الشعب » . ثم قدم مندوبوا جمعيتي لندن وباريس المريضة إلى رجال المارشوية لتفديدها إلى الملك (١) . وعلى العموم فقد نجحت سفارة الوفد إلى أوروبا مما شجعه على تنظيم حركة في جميع القريبات لإرسال وفود إلى الاسكندرية لاستقبال المائتين من أوروبا الذين حضروا تمثيل مصر في المؤتمر البرلماني الدولي (٢) . كذلك أعلن الوفد عن تنظيمه لحفله كبيرى تقام في مدينة الاسكندرية بعد وصولهم مباشرة احتفاء بهم وتعبيراً عن فرحة الوفد ومن خلفه الجماهير بهذا النصر الذى حققه لصالح قضية الديمقراطية وصيانة الحياة البرلمانية .

وفي الداخل لجأت الصحف الوفد إلى وسيلة فعالة لمناوئة وزارة محمد محمود فندعت الجماهير وعامة الشعب للامتناع عن دفع الضرائب (٣) . ونتيجة لما اتخذته الحكومة من إجراءات ضد الصحافة وتعطيلها وضد حرية الاجتماع وكبت الحريات انتشرت الاضطرابات السرية وتفشى طبع المنشورات الثورية التى كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها (٤) . وفى نفس الوقت الذى ساد فيه التشال السرى ضد وزارة محمد محمود ، لجأ الوفد إلى وسيلة أخرى علنية ، فقد حاول استخدام جرائده بعض الدول العربية بعد تكليم اقواء الصحافة في مصر ، فقام بدعاية واسعة النطاق في جرائده لبنان وفلسطين وسوريا ضد وزارة محمد محمود . وقد كان لصحف تلك البلاد مراسلون في القاهرة استطاع كتاب الوفد أن يتصلوا بهم ليرسلوا إلى مصحفهم ما يرى الوفد نشره ضد الوزارة . كذلك حاول الوفد - بعد تعطيل جرائده اليومية نهائياً - إصدار جريدة يومية أخرى كانت متوقفة عن الصدور ، وقد حاول كل من توفيق دياب ومحمود عزمى إصدارها ولكن تبين لهما أن وزارة الداخلية قد ألقت رخص كل الجرائد اليومية التى لا تصدر بانتظام (٥) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق مائتين - تقارير الأمن العام ، تقرير مدى سياسى من حكومتى باريس مصر إلى كير الألمان بالقصر الملكي بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ .
(٣) الأهرام ، ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، نقى في ٢١ = من حديث محمد محمود لمراسل جريدة « النهار » بالاسكندرية .

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٩٢ - ٦٩٣ .

(٥) دار الوثائق القومية : وثائق مائتين - تقارير الأمن العام ، تقرير مدى سياسى من حكومتى باريس مصر إلى كير الألمان بالقصر الملكي بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٢٨ .

ولم يقتصر تكريم أقواء الصحف على الصحف المصرية بل امتد الى بعض الصحف الأوربية ، ويشعر الى ذلك أحد تقارير المفوضية الملكية المصرية بجنيف مؤكدا ما حاولته الحكومة بكل أجهزتها من عدم التعرض للانقلاب الذي حدث أو التهديد به داخليا وخارجيا فقال التقرير « ... إما الحالة بعد صدور الأمر الملكي بتأجيل البرلمان ، فاني صلت كل اللزوم هنا مع جميع الجرائد بأن تكون في حيز الاعتدال وفعلا حصل ما دعوته ولم يحصل لي شيء مطلقا يحقق أي معنى يراد منه تغيير الحقيقة ، أو يحقق أي فرض يراد منه بيان أن التأجيل في غير محله (١) » . وربما أشار ذلك التقرير الى بعض المحاولات التي بذلت للنشر في جرائد جنيف لمهاجمة الانقلاب ، وعن المحتمل أن تكون سفارة الوفد الى أوروبا قد حاولت وتصدت لها للمفوضية الملكية المصرية بجنيف . وعلى السوم فإن محاولة الوزارة إخفاء مغالبتها امتدت الى خارج مصر ، وإن كنت أعتقد انها لم تحقق نجاحا يذكر في هذا الشأن فحرية الصحافة مكفولة في أوروبا . ولكنني أعتقد انها نجحت في فرض سياسة الارعاب والنفاد المعارضين بالشفة والحزم أكثر مما يتطلبه الموقف .

الوفد والقصر :

وحين انقضت الجهود التي بذلها الوفد في مختلف المجالات لجأ الى التقرب من القصر . فمنذ بداية الانقلاب والوفد وجميعه يرون ضرورة الرجوع الى القصر للاستنكار والإحتجاج على تعطيل الحياة النيابية في محاولة منه لتخفيف حدة التوتر القائم بينها (٢) . وذلك رغم ما بين الطرفين من علاقات سيئة . وقد أكد فتح الله بركات - أحد أقطاب الوفد على أيام سعد زغلول - على ضرورة تحسين العلاقة بالقصر فقال « والرأي عندى إن الوفد لا تقوم له قائمة ما لم يحسن صلته بالعرش ويزيل الأثر السيء الذى تركه بعض الآراء المتطرفة في مهاجمة صاحب التاج الذى يجب أن يكون مقدسا » . ولمست رأيي حاجة الى التذليل بالعائلة الكبرى التي يجنبها الشعب من انخراطه للسدة الملكية « (٣) » . وعلى كل

(١) « الوثائق القومية » ، تقرير سياسية ، تقرير من جنيف دون ترجمة بطريق

٢ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٢) عبد السلام رشيد : المرجع السابق ص ٦٨٨ .

(٣) « الوثائق القومية » وثائق حامين ، « تقرير الأمن العام » ، تقرير بدون ترجمة بطريق ١٧ يناير ١٩٢٩ . ويرى في نص حديث فتح الله بركات مع عراسل جريدة « الشهاب » الى قصر في جنيف .

حال فسواء كانت تلك رغبة الوفد أم أن فتح الله يركات كان يعبر عن وجهة نظره هو ، فإن واقع الأحداث التالية يوضح أن الوفد لما إلى هذا الأسلوب دون انتاع كامل من جانبه مما يوضح أن الوفد لم يترك سيلا لمناواة الوزارة والدفاع عن قضية الحياة النيابية والمستور إلا واتخذته .

وما يوضح أن الوفد كان يبدل مساهميه لدى القصر على كره منه هذه الواقعة التي يرويها أحد التقارير . فقد ظهرت فكرة التوجه إلى ساحة الملك من جانب بعض النواب الوفديين بطلب عودة الحياة النيابية ، ولكن تلك الفكرة لقيت معارضة من التحاس باشا زعيم الوفد - ويصور هذا التقرير ذلك بقوله « منذ ثلاثة أسابيع اجتمع كل من يوسف رشاد باشا وعشرة من أعضاء الوفد والنواب والشيوخ السابقين لدى دولة مصطفى التحاس باشا في بيت الأمة ، وقد اقترح رشاد باشا أن يؤلف وفد من الشيوخ والنواب يحمل عريضة لحضرة صاحب الجلالة الملك موقعة من سائر النواب والشيوخ والوزراء الوفديين السابقين يلتصقون من جلالتهم إعادة النظر في مرسوم حل البرلمان والنظر في إعادة الحياة النيابية ... » وإن الذين يوقعون على هذه العريضة هم من رعايا جلالتهم المخلصين وانهم إذا كانوا قد تحدثوا مرسوم الحل باجتماعهم مرتين فانما كان تحديهم موجها للوزارة التي أشارت على جلالتهم بتسجيل الحياة النيابية » (١) . وقد أحدث ذلك الاقتراح الذي تقدم به يوسف رشاد انقساماً في الرأي ، فقد أيده البعض وعارضه البعض الآخر (٢) . فقد عارضه التحاس على أساس أن « عملاً كهذا يمد طرذ زعيم الوفد وزملائه من الحكم ، وما جرى حتى الآن لا يمكن بعده أن يتوجه الوفديون نحو القصر ، الذي لم يكلف حتى مدير التربية بتنزيهه في وفاة والدته » . وبعد نهاية الاجتماع توجه التحاس إلى الناحي السعدي حيث التقى بعدد من النواب والشيوخ فأبطنهم بما دار بينه وبين يوسف رشاد الذي كان قد أصر على عرض الأمر على « أم المصريين » السيدة صفية زغلول ،

(١) دار الوثائق المصرية ، وثائق عاهدين ، تقارير الأمن تقرير بدون تربيته بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٢) كان المؤيدون كل من يوسف رشاد ، اللواء علي فهمي ، الشيخ أحمد أبو مديرة والشيخ محمد نصر وكان المعارضون كل من فخري عبد النور ومحمد مديري أبو عام والفراسي دواعب استنكر وعبد السيد البنا .

فأخبرته ان من راجعاً إلا يظهر الوفد يظهر العناء للتصريح (١) . ورغم الانقسام الذي أحدثه هذا الاقتراح في صفوف الوفد ، فإنه لم يؤثر على تضامه خاصة وقد تجلت براءة زعيمه النحاس باشا وزميليه في قضية الوثائق .

الوفد وحكم البراءة في قضية الوثائق :

كانت وزارة محمد محمود قد اتفقت في ٨ ديسمبر ١٩٢٨ على إحالة مصطفى النحاس ووصفا واصف وجعفر لطفى إلى مجلس تاديب المحامين ، بدعوى اختلالهم بشرف مهنتهم لانتفاهم في ١٧ فبراير ١٩٢٧ مع والدته أحمد سيف الدين على انتساب باعظة لرفع الحجر عنه وتسليم أملاكه ، واتهمتهم الحكومة بالمبالغة في الانتساب ، وإن الاتفاقى دوى فيه ما لهم من المراكز السياسية وما لهم من النفوذ . وعلى كل حال فقد نظرت القضية أمام مجلس التاديب وكان مؤلفا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف وعضوية كل من محمود سامى ، وهبى الدين بركات ، وعبد الحكيم عسكر المستشارين بالمحكمة وعبد الحائق عطية المحامى متدعياً عن نقابة المحامين . وقد تراءى عن النحاس وزميليه كل من مكرم عبيد ، حسن صبرى ، محمد نجيب الفرايلى ، محمود بسيونى ، سلامة ميخائيل ، محمد يوسف وكامل مصطفى . وأصدر المجلس حكمه ببراءة النحاس وزميليه في ٧ فبراير ١٩٢٩ وأثبت المجلس فى أسباب حكمه تزيف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلاً بالتركية ، وتصعيد الشهود فى القضية ليشهدوا زوراً لصالح الاتهام (٢) .

أثار ذلك الحكم قلق الوزارة على مصيرها فقد كان ادانة لها على تصرفاتها وعلى مبررات قيام حكمها ، وكان من نتيجة أن استعاد الوفديون ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم بهم مما أدى إلى استئذانهم فى موقفهم من تلك الوزارة . وعلى المصوم فقد أثار ذلك الحكم غضب الوزارة وقتلها فاستدعت فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ مرسوماً بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة ، لتبطل محاكمة المحامين من اختصاصات محكمة النقض والابرام بصلة مجلس تاديب بدلاً من هيئة التاديب التى كانت مؤلفة

(١) هذه الوثائق العربية : وثائق عابدين ، تقرير الأمن العام ، تقرير بدون توجيه

ولا توجيه بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٧٥ - ٧٩ .

بموجب اللائحة القديمة . والتي كان يتوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين ، فخص للرسم الجديد على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض والائرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل في هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية (١) . وقد أثار ذلك الإجراء الذي اتخذته الحكومة دعشه للمحامين في مصر ، ففي أعقاب صدور حكم البراءة استنكر المحامون تقديمهم للمحاكمة ، وعبر أحد المحامين عن ذلك بقوله « ٠٠٠ لأول مرة في تاريخ المحاماة في مصر تقدم قضية تأديبية عن أتعاب المحاماة وواجبات المحامين بالشكل الذي ظهر في تقرير الاتهام في تلك القضية ، ولذلك نظر المحامون المصريون جميعا إلى هذه القضية نظرة أخرى ، لأن الفصل فيها يعتبر دستورا أو تقاليد للمحاماة في مصر ، وخاصة وأن حكم المجلس قد تضمن أن للمحامي الحق في أن يقدم لنفسه ما يشاء من الاتهام ٠٠ الخ » (٢) . وملخص الأمر أن حكم البراءة كان بمثابة عودة الروح للوفد ، فقد تأكد لديه أن ذلك الحكم سيكون له رد فعله المباشر لدى الدوائر السياسية في لندن ، وأنه سيكون فاتحة عهد جديد تغير فيه انجلترا سياستها . وساد هذا الاعتقاد لدى الوفد إلى الحد الذي جعله يلح في إقناع مكرم عبيد في سفارة أخرى إلى انجلترا ليقيم بالدعابة هناك لصالح الوفد والحياة النيابية (٣) . وأن لم يكن للحكم تأثير على السياسة البريطانية ولا على موقف القصر من الوفد ، فالإتفاق بينها قائم والمصالح مشتركة في تطيل الحياة النيابية . ولم يكن ينتظر من بريطانيا أن تتدخل عن تأييدها لمحمد محمود دون أن يكون لذلك ما يبرره (٤) .

وفي أعقاب صدور حكم البراءة لجأ الوفد إلى الأسلوب الذي رفضه النحاس من قبل ، فبدأ في التوجه إلى القصر الملكي بطلب إعادة الحياة النيابية إلى البلاد ، وأخذ يعد العرائض التي كان من المتوخى أن تقدم بها مختلف القطاعات التي تؤيده في الشعب المصري ، وقد أعد الوفد صيغة موحدة للعريضة جاء فيها « يتعرف المواطنون على هذا من أفراد شعبكم الشاغل برشكم الكريم بأن يلزموا إلى مساعدكم العملية مما نزل بالبلاد بسبب تطيل الحياة النيابية تطيلا فظيلا أدى إلى حرمانها من

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٢) الأهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق ماهرين ، تقرير الأمن العام ، تقرير سرى من

حكومتهم بوليس مصر إلى كليه الأمانة بالقصر الملكي بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٢٦ .

(٤) نفسه : تقرير سرى من حكومتهم بوليس مصر إلى كليه الأمانة بالقصر الملكي

بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٦ .

حرياتها لنفسه ، وإلى تصرف الوزارة في شئون الأمة المحبوبة من غير رقابة مثليها ٠٠٠٠ لذلك نلتبس من جلاتكم أن تصدروا أمركم الكريم بعودة الحياة النيابية فعلا إلى البلاد » (١) . كما أوعز الوفد إلى النواب والفيوض من أعضائه بإرسال برقيات إلى الملك يلتصون منه إعادة الحياة النيابية (٢) . وفي نفس الوقت أوعز إلى لجسائه المركزية بإقسام القضاة بكتابة عرائض إلى القصر تتضمن الإشارة إلى حكم البراءة وأثره . وأن تتضمن العرائض أيضا مطالبة الملك بإقالة وزارة محمد محمود . وعيّر أحد تقارير الأمن العام إلى ذلك بقوله : « وبما أن وزارة دولة النحاس باشا أقيمت عندما نسب إليها أمور متفشية بالشرف عقب ظهور وثائق قضية الأمير سيف الدين ، وبما أن القضاء أظهر براءة دولة النحاس باشا وشهد لهم بالنزاهة والشرف ، فقد انتهى سبب الإقالة بمجرد حكم القضاء ، ولذلك (فمقتضى) العريضة يلتصبون من جلالة الملك إعادة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن وإقالة الوزارة الحالية التي لا تمثل البلاد والتي تحكم على غير إرادة الأمة » . وقد ترك الوفد لكل لجنة من لجانه أن تكتب العريضة بالصيغة التي تراها على ألا تخرج عن هذا المرسوم . ثم تلحظ وفودها إلى سراي عابدين لتقديمها ، وقد طالب الوفد بإسراع خطى حركة تقديم العرائض إلى القصر حيث اعتقد أنها هي السبيل لإعادة الحياة النيابية (٣) . وحدد لبدأتها يوم ٢١ فبراير على أن يتوالى تقديم العرائض تباعا بهدف لفت نظر القصر إلى أن الوفد أصبح حينئذ أقوى مما كان عليه قبل إقالة النحاس .

وأخذت الوفود تتتابع على القصر منذ يوم ٢١ فبراير لتقديم عرائضها ، وكان أول تلك الوفود ، وفد مديرية الغربية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام هذه الحركة فيقول : « ٠٠٠ وقد كلف النحاسيون كل واحد من النواب والفيوض السابقين وأصحاب الحركة والكلفة النافذة في بلادهم أن يؤلفوا وفودا ويذهبوا بها إلى سراي عابدين ، حيث يتقدمون العرائض ملتصقين من صاحب الجلالة للملك إصدار الأمر بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها ، وعلمت أن من نتائج هذه الحركة أن ولما

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى حسن توجيه وسراق به نص العريضة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٢٩ ، البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .
 (٢) نفسه : تقرير سرى سيمى من حكمدار بوليس مصر إلى كبري الأئمة بالقصر الملكي بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ .
 (٣) نفسه : تقرير سرى سيمى من حكمدار بوليس مصر إلى كبري الأئمة بالقصر الملكي بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٩ .

من مديرية الغربية سيقتصد الى سرقي عابدين العامرة غدا ، (١) . كذلك حضرت وفود الى بيت الامة من الجزيرة والحوامدية وبنلاق ، وكان النحاس وبني اعضاء الوفد في استقبالهم وكان أهم تلك الوفود وفد عمال شركة السكر بالحوامدية وقد حاولت الحكومة منع ذلك الوفد من الحضور الى بيت الامة ، فاصدر مأمور مركز الجزيرة أمره الى مدير المصنع بمنعهم ، وقد انذر المدير العمال وهدد من يلحظ منهم بالمقاب والرقت ، ولكن العمال تحسبوا ابرائة المدير ولم ينفع معهم التهديد ، وقد وقف النحاس فيهم خطيبا فرسب بهم واشاد بجهادهم وحثهم على التماس طلب إعادة الحياة النيابية من الملك (٢) . كذلك حضرت وفود من السيدة زينب ومن مديرية الشرقية .

ورأت الحكومة ان تصدى لهذه الحركة التي نظمتها الوفد فتحول بين الوفود وبين تقديم عرائضها وقد استعملت في هذا السبيل قواتها المسلحة ، فتصدى رجال البوليس لجميع الوفود وألقى القبض على بعض اراحمهم ، فعندما حاول وفد مديرية الشرقية تقديم عريضته منه البوليس نصاح اقرانه قائلين « اقتبسوا علينا جميعا فلا بد من تقديم مثلتنا فتداول قادة قوة البوليس في الأمر وكانت مشكلة من كل من الثاقم فريرز والبكباشي محمود كامل وحسن والصاغ رضا عظمة ، ولكن يبدو ان رأى قادة البوليس استقر على ضرورة الحيلولة بينهم وبين مقصدهم ، فانذروهم البكباشي محمود كامل بان امامهم مهلة خمس دقائق يفرقون فيها فان لم ينسحبوا فسيطلق جنوده النار عليهم . فتهف افراد الوفد قائلين « ثبوت في ساحة مليكتنا ولا لنسحب الا بعد تقديم عرائضنا » فقبض البوليس على بعض قادتهم (٣) . وبعد ان جيل بين الوفود وبين تحقيق هدفها لجأت الى وسيلة أخرى تمكنتها من تقديم عرائضها ، فأرسلت برقيات الى الديوان الملكي توضح فيها ما اتخذه البوليس حيالها ، ومن هذه البرقيات برقية أرسلها الدكتور حسن كامل عن وفد الغربية قال فيها « يتصرف وفد الغربية المألّف من شيوخ ونواب واتيان ومجاهدين وأطباء بأن يبلثوا محاليتكم بأن الوفد أراد

(١) د. الوراق الغربية . تقرير سرى سبيل من سكرتير بوليس صدر الى كيب الامة

بالقصر الملكي بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) نفسه . تقرير الأمان العام . تقرير من سكرتير بوليس صدر الى كيب الامة

بالقصر الملكي بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٦ .

(٣) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٦ .

التشرف برفع مطالبه لجلالة عليك البلاد بإعادة الحياة النيابية ، فسمته الوزارة بقوة البوليس من دخول السراى للكلية فترجوا أن ترفعوا للاعتبار للكلية خلاصتنا من الحيلولة بين جلالة الملك وشعبه « (١) . كذلك جسام برقيات من الزقازيق يتأييد وفد الشرقية في مساهم لاعادة الحياة النيابية الى البلاد ، باعتباره المعبر عن رأى المديرية (٢) .

حشد الوفد لحركته أن تكون في أيام ٢١ ، ٢٦ فبراير ويوم ١٥ مارس ، وعلى الرغم مما اتخذته الحكومة من اجراءات في يوم ٢١ فبراير ، فقد قررت وفود من العباسية والجبالية والوايلي أن تتوجه في يوم ٢٦ الى القصر برئاسة ، ولكن الوزارة أرادت أن تقوت على هؤلاء فرصتهم ، وكانت العرائض التي سيتقدمون بها معقدة بكتيب أحد ائمة الحاشي وكان قد نما الى علم بوليس قسم الوايلي ذلك فاستصدر أمرا من النيابة بمصادرة تلك العرائض ونقلتمت مصادرتها (٣) . كما حاول وفد من مديرية القهيلية التقدم بمرضيته فتصدى له البوليس واعتدى على أفرادهم وأهين أعيانه وحدثت معركة بين الوفد وبين البوليس أصيب فيها بعض الشرطة ، ولعل هذا يوضح مدى شراسة تصرفات الحكومة ضد وفود ٢٦ فبراير (٤) . وعلى الرغم مما تعرضت له وفود يومى ٢٦ ، ٢٦ فبراير فقد واصل الوفد الحركة ، وفي يوم ١٥ مارس جاءت وفود من عابدين والبحيرة والشرقية ، ويصور أحد تقارير الأمن العلم ذلك بقوله « ... اجتمع بعض الأشخاص من مديريات مختلفة ومن مدينة القاهرة ، أكثرهم من مديرية البحيرة في جوامع اللتح . والشمسية وعابدين قبل صلاة الجمعة ٠٠٠٠٠ . وفي الساعة الواحدة خرج من في الجوامع والضم اليهم من كانوا خارجها واجتمعوا في شوارع البستان وعيد المنتم وعيدان للدبولى وعندنا أرائدا اختراق هالكردوناته من العساكر قاصدين الوصول الى سراى عابدين ولكن لم تمكنهم من ذلك ، فأمرناهم بالانصراف فهتفوا بحيات جلالة الملك والحياة النيابية وحياة مصطفى النحاس باشا ، ولما كررنا عليهم الأمر بالانصراف لم

(١) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٢) البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية ، تقرير الأمن العام ، تقرير من سكرتير بوليس مصر لى كيب الامنة بالقصر الملكى بتاريخ ٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٢٩ وكذلك مذكرة اسوال قسم الوايلي رقم ١١٠ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٩ .

(٤) نفسه ، تقرير الأمن العام ، تقرير من سكرتير بوليس بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٩ .

يدعونا ، ووجدنا انهم مجتمعين بهيئة مظاهرة وان وجودهم هنا يحدث اختلالا بالأمن العام أرنا المساكين يتفرغون وأحدثوا بهم الإصابات . وتمكنا من القبض على للمتظاهرين » (١) . كما حرر البوليس لهم محاضر جنح وتولى حسين محمد وكيل النيابة التحقيق معهم (٢) .

وفي الوقت الذي حاولت فيه الوفود تقديم عرائضها الى القصر الملكي ، كان الوفد يقوم بنشر نداءات وبيانات الى المواطنين ، يندد فيها بتصرفات وزارة محمد محمود ، ومن ذلك النداء الذي وجهته اللجنة السعدية للسيدات ، للمواطنين ونددت فيه بتصرفات الوزارة واهدائها لحقوق الأمة وتعطيل دستورها (٣) . كذلك شاركت تلك اللجنة في حركة المرافض فتقدمت الى القصر الملكي باحتجاج على تصرفات الوزارة ضد الوفود التي جاءت الى القصر الملكي (٤) وهكذا شاركت المرأة في الكفاح من أجل عودة الحياة النيابية .

محاولات الوزارة تثبيت دعائم حكمها التتامي :

اشتد ضغط الأمة على حكومة محمد محمود التي أدركت ان النظام الذي إصطنعته أخذ يتهدى فعملت على تثبيته بإبتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت في ٢٠ مارس ١٩٢٦ مرسوما بقانون يقرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذي قضى بتعطيل الحياة الدستورية) أو على الإزدراء به . واستصدرت في اليوم نفسه مرسوما آخر بقانون

(٢٠١) : « الزنااتق القرية . تحرير سري سياسي من سكرتار بوليس مصر الى كير الأنداء بالقصر الملكي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٦ . ويرفق به تقرير مفصّل قسم عابدين الذي يوضح ان للقبوض عليهم على كل من المذبح «شاهن الغدادي نائب سابق ، حسن يس نائب سابق، زكريا مهنا نائب سابق ومن الزقلايق ، لطفى السلسلي المحامي ، نصي السلسلي ، خليل محمود ، سليمان أحمد اللطفي أمين أيوب ، حسين محمد أيوب ، علي علي بلنشا . ومن حديا تراقق السلفاري ، حسن علي دافى المديح علي حنوت . ومن بابليس عبد العزيز بك الزواحد نائب بابليس وأنتونن حم دافى مصطفى دافى تاجر ، عبد الحميد الألسفر . عبد الحميد حنكسوي ، محمود سموت وأحمد إير الدور تاجر بيوز سعيد » .

(٢) لنفسه ، «تقرير الأمن العام ، تقرير سري سياسي من سكرتار بوليس مصر الى كير الأنداء بالقصر الملكي بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢٦ .

(٤) لنفسه «تقرير من سكرتار بوليس مصر الى كير الأنداء بالقصر الملكي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٦ ويرفق صورة الاحتجاج - انظر للاحق - ملحق رقم (٨) » .

بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتطبيق من حق إقامة أي اجتماع (١).
وقد أصدرت تلك القوانين ردود فعل قوية لدى الجماهير فأصدر الوفد
نداء إلى الأمة ندد فيه بتصرفات الحكومة وبهم دستور القوانين التي
أصدرتها ، وأنها فيه بمحاولة قلب نظام الحكم وذلك بتعطيلها الحياة
النسيابية (٢) . كما وجهت اللجنة السمعية للسيدات نداء للمواطنين
تحثهم فيه على استمرار النضال ضد تلك الوزارة المتتدية على دستور
البلاد وعلى حريتها . وقد أكد ذلك النداء للمواطنين أن مصير البلاد
بأيديهم لا بيد الوزارة (٣) . كذلك فإن أحد تقارير الأمن العام يشير إلى
أن الوفد كان قد أعد للأمر عدته ، فشكل من بين أعضائه عدة كوادر
حزبية ، فإذا تم القبض على مجموعة منهم حلت محلها مجموعة أخرى
- وليس ذلك الأسلوب بجديد على الوفد - وكان ذلك من وجهة نظر
الوفد أن القبض على بعضهم ومحاكمتهم سيكون فرصة لاسقاط الضمب
في البلاد مما يجعل الحكومة البريطانية والعالم يشعرون بأن البلاد غير
راضية عن الحالة وانها تؤيد الوفد (٤) . ورغم أن حركة العرائض
والنداءات التي وجهها الوفد إلى الأمة نجحت إلى حد ما في لفت نظر
الحكومة البريطانية ، فانها لم تكن هي التي دفعتها إلى التخلي عن مناصرة
وزارة محمد محمود وإنما جاء هذا التخلي كنتيجة للمفاوضات التي دارت
بين الوزارة وبين الحكومة البريطانية بهدف الوصول إلى تسوية للمسألة
المصرية .

مفاوضات محمد محمود - هنكوسون :

أخذت الظروف الداخلية في إنجلترا تتطور لصالح مصر ، فعد
جرت الانتخابات العامة في أواخر مايو عام ١٩٢٦ ، وأسفرت عن حصول
العمال على الأغلبية ، فألف مكنونالد زعيم حزب العمال الوزارة . ولم
تلك حكومة العمال تتولى الحكم حتى قامت بالقضاء اللورد لويد عن منصبه

(١) عبد الرحمن الرامي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٢) حان الزلال القزمية : وثائق حايدين . تقارير الأمن العام ، تقرير مدى سياسي
من سكرتير بوليس مصر إلى كبير الأبناء بالقصر الملكي بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٦ .

(٣) نفسه ، تقرير مدى سياسي من سكرتير بوليس مصر إلى كبير الأبناء بالقصر
الملكى بتاريخ أول أبريل ١٩٢٦ ، انظر للتأني . ملحق رقم (٦) .

(٤) نفسه ، تقرير مدى سياسي من سكرتير بوليس مصر إلى كبير الأبناء بالقصر
الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٦ .

وقد أوضح هندرسون وزير الخارجية سبب إقالته في بيان ألقاه في مجلس العموم البريطاني ذكر فيه أن فضحه للمكالمات التي تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح أن الموقف الذي اتخذ لويد كان بعيداً عن التمشي مع سياسة المستر تشمبرلين الخاصة بالأقل من التدخل في الشؤون المصرية الخاصة إلى أقصى حد . ولذلك أرسل إليه هندرسون برقية في يوليو ١٩٢٩ أنزلها في قالب يلهم منه أنه يدعو للاستقالة (١) . ويقضاء لويد عن منصبه تمهيد السبيل لسقوط نظام محمد محمود - وقد صرح هندرسون بذلك للمجلس بأشأ أثناء مفاوضاته معه سنة ١٩٣٠ (٢) .

كان محمد محمود لا يرى التدخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن المسألة المصرية حتى لا يكون ذلك مقدمة لسقوط وزارته ، خاصة وأنه يعلم تماماً أنه ليس بملفوره عقد معاهدة مع إنجلترا بسبب انتقاده للسنة القمعية ، هذا بالإضافة إلى عدم إمكان إقرار المعاهدة إلا إذا صادق عليها البرلمان - ومعنى عودة البرلمان انتهاء حكمه . لذلك ظل محمد محمود لا يرى ضرورة التدخل في مفاوضات وإن تكن الأحداث قد فرضت عليه التفاوض مع هندرسون وزير خارجيه إنجلترا .

سافر محمد محمود إلى لندن في صيف عام ١٩٢٩ لحضور حفل الذي أقامته جامعة أكسفورد لتقليعه لقب دكتور في القانون . وكان يرى أن يحادث الحكومة البريطانية بشأن أمور ثلاث هي الامتيازات ودخول مصر في عصبة الأمم والسودان ، ولكن حكومة العمال كانت رافية في معالجة المسألة المصرية برمتها . وقد صرح محمد محمود للدكتور هيكل الذي كان موجوداً بلندن بأنه لا يمكنه تجاهل العرض البريطاني وأنها فرصة تهافت له يتالج فيها ما استحق على غيره ، وخاصة وأن العرض غير ممكن ، وعلى هذا فلم يكن في استطاعة محمد محمود أن يرفض طلب الإنجليز ويظل رئيساً للوزراء ، كما لم يكن يستطاع أن يتفاوض ويظل رئيساً للوزراء بعد الاتفاق ، ومعنى هذا أن مصر وزارته قد تجد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض في المسألة المصرية (٣) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٧ - ٦٩٨ .

(٢) نفسه ، ص ٦٩٨ .

(٣) نفسه ، ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

أزيجت الولد فكرة تفاوض الحكومة المالية مع محمد محمود ، فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٩ لتلتفت نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أي صفة تفوله حق التفاوض عن مصر » وأرسلت تلتزقات بذلك الى رئيس مجلس النواب البريطاني والمستر مكنونالد رئيس الوزراء والمستر هندرسون وزير الخارجية . وفي الوقت نفسه كان مكرم عبيد في إنجلترا يستج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الشعب ويؤكد ان أي برلماني مصري لابد أن يرفض هذه التسوية . وسرعان ما دبر مكرم عبيد اجتماع المؤتمر المصري للجمعيات الأوروبية التي قام أعضاؤها بمظاهرة أثناء وجود الملك ومحمد محمود في لندن ، وكان من بين اللوحات الست عشرة التي حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها « الصداقة بين مصر وإنجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » وأخرى تعلن ان « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصري » (١) .

وعلى أي حال فقد دارت المحادثات بين محمد محمود ومستر هندرسون وتوصل الطرفان الى عدة مقترحات حققت تقسما في بعض المسائل وخاصة فيما يتعلق بالتصويص العسكرية التي أقرت انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، واعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها هي المسئولة منذ ذلك الوقت عن ارواح الأجانب وأموالهم الى جانب عدة أمور أخرى خاصة بالجيش والسودان . ورغم ما أحرزه محمد محمود من تقدم فقد عاد الى مصر في ٣ أغسطس ١٩٢٩ وهو مقتنع بأن المقترحات التي توصل اليها هي أقصى ما يمكن للمستمر حنه دسمون ان يشير على حكومته بقبوله ، ولكن كانت العقبة التي واجهته هي امكانية التصديق على تلك المقترحات في مصر . فقد رفض الولد بلسان محطة ويلسان رئيسه أنه أن يمل رأيه في المقترحات ، الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا . لأن مناقشة هذه المقترحات في ظل الديكتاتورية تضليل وقلة وقتية ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة . . وقد أكد أنه ، لا يمكن ان تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة منطلعت هذه الوزارة قائمة ، فيجب ان تزول الذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية . . وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقرير

(١) عبد الشكور وحيدان : المرجع السابق ، ص ٧٠٢ .

مصر الأمة وهي متهورة في الداخل مهددة حقوقها وحريتها « (١) . ولا
 اندرك محمد محمود ان الموقف يثلث من يده . راح يدعو الى ائتلاف ،
 ولكن الولد رفض الدعوة فقال النحاس في الاحتفال بذكرى وفاة سعد «
 » يتخلى محمد محمود باشا اليوم بسيارات التضامن والتلويح بضمن
 الزيتون لاعادة الائتلاف ... » فبالها من دعوة جريئة يوجهها الى الأمة
 وانظاره لا تزال ناشية في عتقا ويده لا تزال تظفر من دماء حريتها « .
 كذلك لمست صحف الولد دعوة محمد محمود على أنها الحرص من
 جانبه على الحكم وتثبيت دعائم وزارته . ومن ثم فإن إصرار الولد على
 «دفعه» من مشروع المعاهدة كان دليلا على ان وزارة محمد محمود مستقلة
 لا محالة (٢) .

أما عن مواقف الحكومة البريطانية من المقترحات ، فانها قد أوضحت
 لمحمد محمود في مناسبات متعددة أصرارها على أن يكون الائتلاف مع
 حكومة نياية . وقد صرح مستر هنترسون والدكتور دلتون وكيل وزارة
 الخارجية البريطانية البريطاني بأن هذه المقترحات التي انتهت اليها
 المحادثات إنما قصد بها أن تعرض على الشعب المصري لتكون أساسا
 لمعاهدة تنظم بين الدولتين وتنتاولها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة
 من كل قيد وعرضها البرلمان تأييدا لا شك فيه ، وقد فهم من هذا التصريح
 أن وزارة محمد محمود قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة أخرى
 تجري الانتخابات تهيئا لعودة الولد الى الحكم (٣) .

أما عن موقف القصر من الوزارة ، فلم تكن العلاقة بين محمد محمود
 والملك على مايرام في ذلك الوقت ويذكر اللورد لويد ان الملك فؤاد كان
 يعمل على الاستغناء في اقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ،
 ونفس ميزان القوى الى الذين لم يكونوا يخلصون إيمانهم بالحكومة
 الأتوقراطية ومنهم على ماير وزير المالية وبعض الوزراء الآخرين .
 وكانت العلاقات داخل الوزارة سيئة بين محمد محمود وعلى ماير ،
 ويعلم ان على ماير كان وراء سوء العلاقات بين الملك ومحمد محمود ،
 ويعبر أحد تقارير الأمن العام الى ذلك بقوله « ... ان دولة محمد
 محمود باشا طلب اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه للمصاريف السرية لأن
 المصاريف السرية التي كانت مفرقة منذ أن تولت هذه الوزارة الحكم قد

(١) جيه العليده رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٠٥ .

(٢) مجلة ، ص ٧٠٦ .

(٣) نفس المجلد .

تفلتت عن آخرها فلم يوافق على ماهر على اعتماد هذا المبلغ ، ثم انه قابل
 جلالة الملك وعرض عليه الأمر وألهم جلالته بأن دولة محمد محمود باشا
 يأخذ هذه المبالغ ويصرفها في الدعاية عن نفسه وان المصاريف السرية
 السابق اعتمادها سرلت جميعها في زيارات دولته للندريات وعمل
 الزيارات الفخمة التي كانت تقام لقولته . فلم يوافق جلالته على اعتماد
 هذا المبلغ ، (١) كما أخذت العلاقات بين الملك فؤاد ومحمد محمود
 تزداد سوءا ، ففي أثناء تواجدهما في أوروبا اتجهت نية الملك فؤاد الى
 تعديل الدستور . وكان ذلك التعديل كما يذكر الدكتور هيكل يرمي
 الى قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة
 مقصورة على مرة واحدة في مستهل الدورة البرلمانية . وقد ناشد
 الدكتور هيكل محمد محمود عندما مرض عليه رغبة الملك في التعديل
 ألا يفكر في هذا الأمر ، إذ ان كل تعديل في الدستور في هذا الظرف
 لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة في
 الدستور (٢) . وعلى ذلك فقد رفض محمد محمود اجراء أي تعديل في
 الدستور خشية على مشروع مهادته . وقد أعقب ذلك زيادة الجفوة بين
 الملك فؤاد ومحمد محمود .

وهكذا كانت الحوادث منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر تدل
 كل يوم على حرج مركز وزارته — ورغم ما بذلته حكومته من جهود مضنية
 لكسب الرأي العام الى صف مشروع المهادنة الى حد تأليفها « جماعة
 التشبيب الحر أخصار المهادنة » للترويج لها ففشل البلاد (٣) . الا انها
 لم تستطع أن تكسب شيئا طلالا كان الوفد رافضا نظر المشروع الا تحت
 قبة البرلمان . وعلى كل حال فقد عانت وزارة محمد محمود في اواخر
 أيامها من ضعف شديد ، جعلها لا تستطيع مواجهة الحملة الشديدة التي
 شنتها عليها الوفد الذي أشارت صحفها الى انه اذا لم تستقل الوزارة
 فلتكن اقالة . ولا أدرك الأحرار الدستوريون ان كرامتهم أصبحت في
 كفة الميزان فلم محمد محمود استقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ، فقبلها
 الملك في اليوم نفسه . وكان قد تردد أن الملك سيجهد الى على ماهر

دار الوثائق القومية : وثائق ماهرين . تقرير الأمن العام . تقرير من حكمدار
 پوليس استكشافية الى مدير عام الأمن العام بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٢٩ . انظر للتأليف .
 ملحق رقم (١٠) .

(١) محمد صبيح هيكل : المرجع السابق . ص ٢٠٤ .

(٢) علي نصير : المرجع السابق . ص ٣٧ .

تأليف الوزارة (١) . ولكنه عهد الى عدلي يكن في ٢ أكتوبر تأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية .

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النجاشي باشا لمكاتب التأييم اذ اشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية . ويبدو انه اشترط هذه الخطوة في المقابلة التي جرت بينه وبين السيد برسي لورين - خليفة لورد لويد - قبل استقالة محمد محمود باشا . فبعد هذه المقابلة بأيام قدم محمد محمود استقالته . وهكذا انتهت هذه المحنة الدستورية التي كان قد قدر لاستمرارها ثلاثة اعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث جعلتها لا تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا (٧) . وعلى ذلك انتهت تجربة محمد محمود بالشلل .

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٢٦ تصدعت وزارة عدلي يكن بخطاب الى الملك فؤاد يطلب البقاء في اجراءات الانتخابات بعد ان أعلنت الأمر عدته فقالت في خطابها « مولاي منذ تفضلتم بجلالتكم باصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من اعادة الحياة الدستورية وفقا لارادتكم السامية ، ولقد تأبى في اعداد البعثة لاجراء الانتخابات لمجلس النواب . فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقا لنتائج الاحصاء الأخير ، ثم تمت بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر فرعية . والان وقد أرغمت الوزارة من هذا العمل تستطيع ان تستأنف بجلالتكم في التصريح في الاجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم في نهاية السنة الحاضرة وليمكن عقد البرلمان في صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة . فاذ وافق ذلك بجلالتكم تفضلتم باصدار أمركم الكريم مؤذنا باتخاذ احكام الدستور وبالبقاء في اجراء الانتخابات » (٨) . وفي نفس اليوم الذي طلبت فيه الوزارة اجراء الانتخابات ، صدر الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٦ ونصه « بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام

(١) دكر الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام . تقرير شكري في موقع بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٢٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان : تاريخ السابق ص ٧٠٨ .

(٣) نفسه ، المصنوع ، كتاب الوزارة الى الملك فؤاد لاجراء الانتخابات بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٢٦ - وثيقة خطية ، انظر الملاحق . مطبوع رقم (١١) .

دستوري للدولة وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٦ يولية ١٩٢٨ وعلى
كتاب الوزارة المذكور أيضا بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ أمرنا بما هو آت:

مادة ١ : يعمل بالمواد ١٥ ، ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ من الدستور .

مادة ٢ : يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين للانتخاب أعضاء
مجلس النواب وينص الى الاجتماع في ١١ يناير ١٩٣٠ مجلس النواب
الذي ينتج هذا الانتخاب ، ومجلس الشيوخ الذي كان قائما في تاريخ
اصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ للتقسم ذكره » (١) .

وفي ٢ نوفمبر استصدرت الوزارة مرسوما آخر بتحديد يوم
٢١ ديسمبر ١٩٢٩ لإجراء الانتخابات و ٢٩ منه للاعادة وبمعرفة البرلمان
للاستعداد يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠ . كما قامت وزارة عمل في
٢ نوفمبر بنقل الأنعام التي كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ
يولية ١٩٢٨ وسلمت مفااتيحه الى مسكرتير مجلس الشيوخ (٢) . ثم
أسفرت الانتخابات عن فوز كبير للوفد ورغم امتناع الأحرار الدستوريين
عن دخولها ، وبعد أن أتمت وزارة عمل مهمتها قدم عدل استقالته في
٣١ ديسمبر ١٩٢٩ فاستند الملك الى النحاس زعيم الأغلبية تكليف الوزارة
في أول يناير ١٩٣٠ وبذلك منيت تجربة مجيد محمود في الائتلاء على
المستور بفشل ذريع .

(١) - المراسلات الحكومية : المراسلات المصورة ع ٩٧ في المجلد بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٩

(٢) - عبد الرحمن الرافعي : المربع السابق ، ص ٩٧ .

ملاحق القسم الأول

وتتم ١١ ملحقا وليسيا

مودة عامة للهارب ملوكنا العظم

مسوولان

ما قبلت مسرلة الغيرة ليرة بعلت كرامة اول عماد معرفت على
تعب بغير اسمي المرسوم الذي صدر في ٢٠ ربيع الثاني بتأجيل مدة اطلاق
اللعنة سنة شهر

وإذ لهذا التأجيل الذي لا يهتز قراره طابعاً عاماً المطابقة للمادة ٢٩ من الدستور
تدبره السلطات المختصة.

[illegible]

فمنذ قدسة التوبة السابعة استغفرتني عن ذنوبي فمعلني بغيره
 بعد انقضاء منسختها وانما قدسة التوبة الثامنة وسبيل توبتي الباطل من شياطين
 افرى (نظر كتاب الاستغفار للقرن الثامن ١٢ و ١٣ عرض)

ولما قيلت في تلك الساعة البصينة عا. فكم استأخذ يافع الرزاق لذكركم فكم عا. وما
في قلبك العزيب ما عا. ولما عانيت ما عا. استرتموه من القوم العزيب ما عا. ثم حملوا ما عا. لهم
استعملوا ما عا. لهم.

وكان الحائز من هذه الجائزة شريف ، والتمتع بمحبة ، والكلام جدير بمحبة أم
رجلة اعادة صفة ، وموافاة مع تلك المعونة في غير سياس ، بالمشترية ، والامانة ، والصدق
الفرقة .

۱. احوال نامہ کے تصنیف میں اس شخص نے اپنے علمی، ادبی اور فاضلانہ رجحانوں کا اظہار کیا ہے۔
۲. اس شخص نے اپنے علمی، ادبی اور فاضلانہ رجحانوں کا اظہار کیا ہے۔
۳. اس شخص نے اپنے علمی، ادبی اور فاضلانہ رجحانوں کا اظہار کیا ہے۔
۴. اس شخص نے اپنے علمی، ادبی اور فاضلانہ رجحانوں کا اظہار کیا ہے۔
۵. اس شخص نے اپنے علمی، ادبی اور فاضلانہ رجحانوں کا اظہار کیا ہے۔

و از استشرق و تافهات قبرستان : قسمه الطیوف طایف فرما سوره نوحی طویر
قرینه ای که مالک : سیاسی استخوان : ریخته السیاق فرود : از اهل الاشکال .
فغانه : از دین و اسی در واجب زبده طوفان : از الله و دفع الاشکال علیه و بعض
استخدمه صبی : از اعتبار تفریح : از آنکه منحل و صفا امام مملکتکم و امام السیور استند
السیاسی : قطره : انشائه : مالک .
از لطفه : از آب و زمین و در تعداد : در بیان : به و تصویر : مختار .
و مع ذلک : که از آن : از سر : به مستصحب : انقسم : از انجلیس : للحصول : علی : موافقه : بما
و منقرها .

فقد كانت العلاقات مع الحكومة البريطانية تتقدم فضاء حسنا الفتاح مع بقاءنا في حدود
سلطاننا اذنا اننا نحن على تخفيف يده في الشريعة التي فرضت على مصر وعلى اهلها
مما لا يراه في الدستور. وقد اعلنت الجوارك واعيدت العلاقات مع الحكومة البريطانية.
وحيثما كان يتقدم على سبيل استعادة مقعده في الدولة وتخفيف ما عليه
عليها من التكاليف فبينا اننا نحن نلبيها في السعي في الحكومة التي اجبت في العهد
الاضيق.

وأما الصفة السياسية المستقلة التي لم تكن لنا وصلة لنا في الفترة الحرة التي كانت
الربا أعمالنا الملوك والأشخاص بشدة الانعطاف التي تعوضت لها البلاد والشعوب
التي تلتها البلاد أجمعين ولا يزال هذا الجهد في الترويج مع هذه الحركة في الانعطاف
العشرين وأعمال العنف والتاريخ الداخلي جيداً في العمل - كل هذا لا يجب أن ننسى
بمستوى انعطافاً في الزاوية البرلمانية .

فیران نالکلمی بدست
 ان اغلبی اعضا الزامه قرار نداشتند و ما و قریه به الاغیوط نالوا و از معبر
 من سایر مقدمان سیاست الحکومت غیره گفتند که ما بقایای و اشیای سیاسی و ما بجز اصل
 استقامت بران الحکومتان اولیة قبل سالی و ما را و حرمه و توانمندان ما
 و دست یافتند اغلبی از اجداد و هم برانستند رئیس مجلس الزام و وکیل مجلس الشیوخ
 و ما را از انصاف و حرمه بران اولیة الزام و ما را از انصاف و حرمه بران اولیة الزام و ما را از انصاف و حرمه
 فیران نالکلمی بدست
 ان اغلبی اعضا الزامه قرار نداشتند و ما و قریه به الاغیوط نالوا و از معبر
 من سایر مقدمان سیاست الحکومت غیره گفتند که ما بقایای و اشیای سیاسی و ما بجز اصل
 استقامت بران الحکومتان اولیة قبل سالی و ما را و حرمه و توانمندان ما
 و دست یافتند اغلبی از اجداد و هم برانستند رئیس مجلس الزام و وکیل مجلس الشیوخ
 و ما را از انصاف و حرمه بران اولیة الزام و ما را از انصاف و حرمه بران اولیة الزام و ما را از انصاف و حرمه

وهذه أقدم امتدادات مجلس الشورى، بطريق غير دستوري، حالة فصوله بعد لجنة
الوزارة والمبررات، ثم تم تكليف الوزارة بماذا على مستوى دعوة المبررات إلى الانضمام
ولجنة الفصول لا يمكن فقط الاستقالة الوزارة أو مجلس الشورى. وفي ما لا
عليه من الحرية والاستقلال في مجلس شورى أو في مجلس سياسي مثل ذلك من حرية فهم أنفسهم للجنة والفرقة.

في تقرير استغاثي لمرامه في استطلاع احوال ارجنتين الشعبية وانما يرجع من ذلك ان
 العمل قدما عليه
 ولكن لابد من ان الامر شخصي . فانه لا فائدة من استشارة استغاثي على نفسه في كل
 السبب التي جعلت القضية القومية في خطر من جراء عملنا في ايطاليا العنصر ورسالة لادارة
 الداخلية في ايلول لعل حزب من الحزاب .
 فاستثناء الالة في هذه الالة السياسية قد أصبح ضروريا محتمل .

مؤلف

ان الالة القومية ليست رفقا على حزب من الحزاب بل هي من املنا ونسب من املنا
 الشريفة في نفوسنا ونفوس المصريين جميعا
 ان المرء انما على المستوي لعموم الشعب علينا وعلى كل من يحب لبلده فانه ذلك
 اليسيرة التي جازيت مرافق يدرككم الامم في بحر لبلده هو خير من جبهتنا ورفيقنا الذي
 على ان يحب لبلده من هم الذين يترفعون على الالة القومية ورسالة المستوية
 وانما حركاتنا ورفيقنا ، ذلك الملك المشاع الذي لا يقبل التفرقة .
 ولنا على الثقة ان الالة الانتخابية ستشعر شعورنا بما به مستقبل الالة يترقب على اننا
 لمسبها في الوقت الحاضر

ان السيرة القاسية المستمدة من المرات الاخرة وانما على نظام الالة التي نضعها
 المظان السياسية والحرية على اعظم المسائل الميرة التي تهر نظام بلانا القومية ورفيقنا
 الفكرية والعنصرية من تعطيل ملها بسبب لعدا الصانع سيد الحزاب ، كل ذلك لا ينبغي ان يهين
 القومية في السيرة لبلدنا العربية سلوك في كل الالة .

وانما نرجو ونشوق ان نرى الالة القومية الالة انما ستقلد الا يمكن تشبيهه في يوم
 بل هو خير مما يذك من المهر على مدى سنه مصرية ويقدم على حسن تعبنا الذي ذلك الى الذي
 هو صعدا كسبنا تدريجا ما نتماج الى الامم القومية في الفترة والفترة ، وانما لبلانا تشبهه بالالة
 وهم الذين يعرفون من جوارهم لالة ما جازم من قهر الحزب ورجعنا ، وطرد نفوسه لبلد الالة
 ثمه ، يدركون ما به علمهم في نداءهم من جوارهم لالة العادة من الالة والناش ، لبلدنا جميعا
 على انتخاب ملكية منى فبها وانما من يجمع ان يترفعوا على مستقبل هذه الالة لبلدنا بالالة
 والشهر .

وفي هذا الشعور انشرف باء امرنا باسم بلدين لبلدنا على كتاب لبلدنا المرسوم
 المسمى بهذا الذي يقضي بل مجلس الحزاب ودراسة المجلس لبلدنا الامم .
 ولاننا في لبلدنا العبد في اضع الطبع والالام المخلص المصير

يسير بلبلدنا

(المنهج)

خمسواستادالشيخ عليكا المصطفى

مجلس

لما عرض مولاي باصدار لمره لي بتشكيل وراي الاول وليه وجوب حفظ الامه لسي
عنان السياسة التي جرت على البلد تلك النكبات والكوارث والتي افرصها بمجره من القسام
بسمته وان استقاله غير وجه لوقايه البلاد من هجمات اخرى - تعرض على مولاي حسن
مجلس النواب ولمر جلالتهم بذلك - وقد حصلت الانتخابات الجديده على اثرها قدست استالتي
لميجري جلالتكم بتشكيل ورايه بولانيه تفككتها من يداي الذين تولوا مع امها العكسي .
ويجوز انعقاد المجلس الجدي - قبل بحث برامج الوزارة الذي تشهه خطاب المرحوم طم حوت
في المجلس يوم عدايه تدل على الاسوار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي
لما تنه البلاد من مكالمتها وقد بدت تلك النهج جليه لي . ان المجلس لغاياتها وتسميم
تلك السياسة والمثل الاول منها .

وما ان هذا التصرف من نتيجته ان يجعل مهتبا في القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيله
وليس لي وسعنا ان نأخذ على فائتنا بانه مجره من الضرر العظيمه بسلامه البلاد ونقبتها .
لهذا انتصر في يوم استالتي واستقاله يداي واجبا من مولاي النور بتوليها
بوازله لمولاي المهد الفاضل والطير والفاد المفضل الاين

أحمد زيسور

الثامه لي ٢٨ شعبان ١٣٢٢

٢٢ مارس ١٩٢٥ ر

ثامره رئيسه حضرة صاحب الدواه الأيسر الى حضرة صاحب الجلاله الملك العظيم تفضل
جلالتهم بتوليها

حسن نقاش

١٩٢٥ / ٣ / ٢٢

الراجح مجلس النواب في مصر
جنوب مباحث الدولة العامة الممثلة
مجلس

ان تده جالنتكم العاليه التي عرفتكم وبنات بها بونفرتبول انكالتا بوجعطينا
الثاني في ادنا ووجعنا القدس نحو جالنتكم ونحو البلاد . على اننا كما تشرقت بالمعبر
لولا في كتاب انكالتا لا يكتنا العمل مع مجلس النواب الجده الذي ظهر لاول وعلمه
ماهل على امراوه على تلك السياسة التي جرت على البلاد نكبات وحكبات لم يحجم زعيمها
ان يقر بها في كتاب استقلاله ومع ان الظروف التي قست تلك الاختلاف هو وحل مجلس
النواب تكاد لا تزال باقية كما هي . وحيث ان هذا يدل على ان حضرات النواب الذين ظهروا
بهذا الطرح لم يتبعوا حلله البلد في الوقت المصعب الذي تهرله ولا تملك يظنا في اسر
الناخبين ما قصدوا ان يودوا بالبلاد الى مثل ما تودي اليه هذه الحق التي أثرت الاغصيات
على الملحة العامة لهذا ولما وفيه جالنتكم السنيه في الحانظه على سانه البلاد وحسب
ففيها وتضيقكم في وحدها وتلك بالينا في الحكم للوصول الى هذه الغايه لا يحدوه
من ان تمضي على جالنتكم حل مجلس النواب

راني ما زلت السيد الفاضل الطبع والقدام المجلس الاعلى

احمد لبيب

القاهرة في ٢٨ شعبان ١٢١٢ - ٢٢ مارس ١٩٢٥

هذه أوقات العزلة منك في أثناء الماضرة خمس وجوه الصعود لها علم بعد ذلك جيلوا
أمرهم على تحقيق مبدء من ذلك المرات العظيمة كما نشره المؤملون السبعة الطبيعيين . ولهم
نصره ، المؤملون إلى تلك السبعة أنما علم الناس عناني المؤمل . وكشفت لهم أسباب التفرج
والمسافر كيف لا بد من تقاسم مصطنعنا لصناعة تلك الفضة ، الخليل . ولم يزل لهم اليهود مرفقا
بشأن . كذلك ليقتل المؤمل إلى أنرا ، أنرا ، فليس المؤملون مالا بد من تقاسم من مبدء المؤمل
والتشجيع بالمال فأنشأوا أنه يبدوا آيادهم في غير مرج . والمؤمل أنشد الجميع أنه المؤمل العائد
ومصالح المؤمل يجرى المؤمل فيها بالحق والعدل .

ولكن المؤملات العظيمة إنما أنشدت بعبود إلى الله . بالحق شمسنا منكم أن تطلع أسبيل
في الوقت الضيق . على أنه المؤمل . ترجو أنه يؤمل ثوب منية لافقة في هذا المسيل .
كذلك بد تطلع أسبيل مع بقاء المؤمل إلى سوت قياما وكشفت لها العزة والموت .
لولا أنه المؤمل في هذه الماضرة مؤشبه على المؤمل إلى الله الطبيعي . إنما شوقه إلى
العبود وجب أن يؤمل من ناحية أخرى عقبة لا يسيل إلا أنه بأسباب المؤمل .
لذلك المؤمل المؤمل بآية من على الجميع وأنجيل المؤملات إلى الوقت المؤمل في
أنه يتجلى إدارة المؤمل على وجهها الصحيح .

كذلك بد المؤمل أنه يتجلى في خافرة المؤمل . وما يتجلى به مبدء العلم المؤمل المؤمل ما
في كبره . في تفرج الصعود المؤمل إلى سوت وصفا . على أنه المتكلم فياني والمؤمل المؤمل
منه بسبب الصعود مالا بد المؤمل .

وما كانت المؤملة تتقدم على وجهها الصحيح وأنجيل المؤملات المؤملة والمؤملة ولكن
يجبوا إلى ذلك الملاء ضرورية الصعود من هذه الماضرة . والملاء إلى تقاسم ثوب مني .
يقيم الصعود من مبدءا ويؤملها لتأصيل ملاءة تفضي استعدوا على وجهها الصحيح لائقا ملاء .
والمؤملة شديدة المؤمل بالحق نفسه . في ذلك من ملاءات المؤمل المؤملة والملاءة إلى المؤمل
فيها .

وهذا المؤمل المؤمل أنه تأخذ تقسما في إدارة المؤمل المؤمل في تفضل الإدارة المؤمل .
بإدارة المؤمل . وجميع المؤملة في غير تجزئة أو حزية . وبأية الملاءة في مبدء المؤمل .
وتنفيذ الصعود في الملاءة المؤمل . المؤمل على المؤمل أنه المؤمل . والملاءة المؤمل إلى
الملاءة لم في كل عطف المؤمل . وتفضل تأية المؤمل .

عاقبة ملاءة المؤملات المؤملة في مبدءا من مبدءكم تفضلها بأمركم المؤمل المؤمل
المؤمل والملاءة والملاءة المؤمل ١٠٠ ١٠٠ والملاءة المؤمل من الملاءة ١٠٠

والله اعلم بدينه والله اعلم بدينه
والله اعلم بدينه والله اعلم بدينه

١٨ جلد ١٩٩٥
مکتبہ اسلامیہ
پیشوا
پیشوا

مملوكة

الملك علي هبة ابنه وضع زملعي انا خيري منه ابله عبيته
 ت من اجلكم اصدار اركم اكرم جل الهبة وانما ف المزار ٨٩ و١٠٥٥
 والبره الاخر منه المارة ١٥ من المرسور واثني اشرف باذ ارضه اليه
 هبة ابنه زكاه هبة جا خيرة صادرا لانا انت خيرة من نبيته
 لم عا طوي . وزكاه فانت اوافقه من جميعه . واربعة اشرف على ملككم
 باعتباريه صرية لور على سفاهت سلم في ارضك هبة . جلا ونفيل
 واثني لبلهكم هبة . ان ارضه المطيع والارم المنصه الهبة في
 موزية المزار

عالم المطم بجله

١٩٢٨
 ٢٨ بيلتي

نحوه

المجلدات على الكتاب الذي رقم زملوكم اثنان خيالي عن الملوك
مفحين في سنة جلوسكم احضار اسمكم والكريم محمد المجلدين
وامتياز الملوك ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والجزء الوحيد من الكاد
١٥ من المستور وانما اشرف بان ارفع الماسدكم العلية
ان ذلك الكتاب جاد تعبيرا حادقا لما كانت تميز به
نفسه ويتجلى له خاشره ولذلك غاي اوراقه على جميع اجاده
واجره ان تتفضل جلوسكم باعتبار مزيد زملوكم متفان
معهم في ذلك الكتاب شقة وتصلو
وانى جلوسكم العبد الخاضع الخاضع والخدام المذنب الذي من
٨٩ بوليته ١٣٥٥

محافظه سرادار الفيلذاري ب . التلم المخصوص

تقرير سري سياسي رقم ٥٦٦ في ١٩/١٢/١٩٦٩

حضرة صاحب السعالي كير التنا* لحضرة صاحب الجلالة الملك

تشرفتم بان تقرير محالكم في باننا طنا بان اللجنة المندبة للسيدات اجتمعت ليس
وقررت على الاحتجاج لا مجاله للمصحف تشرفه وترسل لمحالكم مع هذا صورة الاحتجاج
مخكدة اربوليس مصر

١٠ جوير شينو

تحريراً في ١٩ مارس ١٩٦٩

صورة الاحتجاج

تتقدم لجنة السيدات المندبة واعمد على التنا* والولا* لجلاله بانيك البلاد ولعزفه القلدي
مقدمه الى ذات العلية وسدته البايك وعلظه الرجعية يراخ فكاتبنا من جزا* ما ألم بغممه
الكوم ورفقه المصوب في عهد هذه الوزارة وفي حكبا المستند على حضرا افرادها اللازم
على مجرد اشغطها *

باصحاب الجلالة

لم يكن لابنا* شعبة من رجا* سري القصد الى بانيك ولم يتوجه الى رجا* في العالم
كله سري رجا* ولم يقدروا الى جناب عظيم بعد الله القدير سري جنابك ليستدوا بانيك
الرجعية حياتهم وشكلوا بذاتك الرجعية ذاتهم قاصدين الى سنا* سدتك متجبرين بارواحهم
واجلسهم الى جسد كسيتك لوقت يتيم بين ساحتك وزارة ارصدت لهم جنودها وصحة على
جبايتهم جديدة * وداسد على كراتيو بتيك خلبا* وظللك ولبا* وديت تبا رجم الجادل
بناك لبنا* وألقت على التراب دماهم وكادت لولا* عاله الله ورجا* جلالتك شرق املاتهم
وتطير من غبار الجحيم لقاتلهم واسدائهم بما لم يتحدث به هذه القنون الغليرة ولم تجر بنفسيهم
الطالم الجائرة بعد تصبح محالي كير الاتنا* الذي طابنا الناس على حقها واربع القلوب
بانيكنا وأبعد الشاكر في مستقرها وحقق رجا* الله في شيكها وقرى عمورها في الله والولا*

لمالك مرقيا وزارت مجد ها ياتي حنا رجا* وناظم دستورها

باصحاب الجلالة

ان اللجنة بحضر رجا* قد احدثت رغودها الى صاحب الحق وتوجهت بانيكنا الى
مر من العلق واقلت بمادق شعورها لا استداد دستورها من اليه مرجعها ولي رجا* رقم
عدليا يتقر بمرها ولبا* اما كان لهذه الوزارة ان تبدل سلبا حيا وجعل لبنا*
كرا وشغل لبنا* القود بين جمهورها الشنق وصلحت صلبا الفللفة وديها القاسية على كايه
الكيا* وغلغلا الناس المزل* وتتخذ من رجا* الملك القلدي مغللا تحول بين الجمهور ورجاها
وتقرقون الدولة وعلبها سته * في ذلك كل حق مشرع وقانون عادل يستند الى حواب
القاصد عد لبنا* الله الكايله واختلالها القلدي دستورها المخطوط نالي جلالة الملك تراج لجنة
السيدات احتجاجها وألغيا الصان من جور هذا الحكم على كل الامم وراجه اصدق الربا*
في حكم ذلكم رد البقاء البايك الى الله الصبي تميزا لجدة الكايله التي اياكم الله ملكها
وأبعد بعيد جلالتكم مجد ها وقرى بمرنكم وغلغلا الشعب بنفشتها ود شعورها *

ان لجنة السيدات المندبة تشاكر الاله الصبي ولا ها لجلالتكم ويد حقها السلوب

يَا ذَا فَتَايَكَ سَلِّطْهُ اللَّهُ تَعَالَى تَطْعِمًا مَشِيئًا لِي دَوَائِكَ هَئِذَا لِي عِيْدُكَ مَقْدَهُ بِمَعْدِ
نَعْرِ اللَّهِ إِلَى دَعَلِ جَهَنَّمَ وَكَيْفَ مَمْرَتَكُمْ لِيهِ جَلَالَهُ الْمَلِكِ وَبِهِ الدَّخِيرُ وَتَحْتَهُ
الْحَمْدُ الْغَالِيَةُ

عشرة صاحب السمو . و يعتبر عام ١٩١٠ من العام

٢٠ ابتداء من ابلغ سعادتك طياتي .

يخبرك انك حين من وقت الوزارة يظلون فيها حتى انهم انه اصبح حرجا جدا في
جلالة الملك اصبح لا يخلو ان تكون الوزارة الحالية باقية من الحكم . وان اندر اوجدا هذا
الخلل هو على وزير المالية على باشا . باهر والميت هو ان دولة محمد باشا معقود
طلب الخطر على ثمانية التي جتبه المصاريف السنية لان المصاريف التي كانت مستمرة عند
ان دولت هذه الوزارة الحكم قد تفتت من اقربها . فلم يوافق على باشا باهر على اصدار
هذا المبلغ . ثم انه قابل جلالة الملك وقرض عليه الامر وانهم بذلك بان دولة محمد
مصدق باشا بالمقد هذه المبالغ وقرضها في الدعاية عن نفسه . وان المصاريف للسنة
السابقة اصدارها صرفت جميعها في زيادة دولته الشخصية وبيع الثروات الثمينة التي
كانت م لدولته . وكان حالها من جور الشعب وعن في الحقيقة من المصاريف
السنية ولذلك ثانيا غدت جميعها سرقة . وان دولته طلب الان اصدار مبلغ آخر
تلم يوافق جلالة الملك على اصدار هذا المبلغ .

كما انه اليهم جلالتهم ايضا بأنه ليس في لا يرضى الوزارة ان عمل على ما يقوم به
الاتي دولة محمد باشا مصود . وذكر جلالتهم بان وزارة الخلف له محمد باشا تمت
المصاريف السنية . ولم تعتمد على ميزانيتها .

ومن هنا الامر على في باهر باشا صدر جلالة الملك واما في دولة محمد باشا
مصدق جد جلالتهم فاصح دولته يعمل في الوزارة بدون استقلال جلالة الملك مستندا
في لعملة الخدوش السلي .

ومن اجل ذلك يقال ان وزارة دولة تقبل اسم باشا لدولة محمد باشا مصود في
مكتبه بالوزارة وكنت معه مدة طويلة كان لا حل سبب يتعلق بهذا الموضوع .
انفسر سعادتك بذلك . وشغلوا تقطع وانما الاحكام

بكذا رتوس
الاسكندرية

٢١ مارس سنة ١٩٢٩

عمر القذافي

١٠. من تعظم جهودكم إمام الحرمين بأنبياء الملة لم تقل عاصدا على خلقه ما أنقذه على انفسوا من العدا
والهبة المستعينة منقادكم مناجاة - حاشا ربنا في إمام العدا بوزراء الوفاقين لمحسن الملة - بربنا
تجديد دماء الوفاقية المبركة طبقا لآفاق ما وعدنا الأخير ثم تمت بتيسير هذه الامور الى دوائر فريضة - والله
مرفرف الملة منكم اجمع شيعي اذ قد تأخر جهودكم في المرفوع في الامور ذات المرسوم لكونها لا تقابل
لكن في نهاية اجرة المظنون والمحقق عند المرافعة في حصة انتم المبدأ القادر من العدا.

خاندان دینی و ملت پرور گم تقاضای جامه، آرم و تمبر بر سر خود را اختیار اعلام کردند و باینجه و سایر افتخارات
 راجعاً در محتاج بعضی از افراد - به غیر از کتاب و سند تئیه - استحقاقات - و بعضی اشخاص متشکلا کلاً و بعضی حدود
 دوزخ و ملک کافراً و غیره ۱۹ مهر سنه ۱۳۳۵

[illegible]

wie war ~~es~~ ~~das~~ ~~der~~ ~~die~~

پیشکش

القِسْمُ الثَّانِي

إنقلاب اسماعيل صدقي

١٩٣٥ - ١٩٣٠

إعداد

مصطفى النحاس جبر

الفصل الأول الانقلاب ومغزاه السياسي والاجتماعي

تولت وزارة مصطفى النحاس - الثانية (١) الحكم في أول يناير ١٩٣٠ بعد انتخابات اكتسح الوفد فيها خصومه اكتساحاً وبعد أن ظلت البلاد ترزح تحت حكم وقف العمل بال دستور لمدة ثلاث سنوات (٢) ولكنه لم يستطع أن يستمر هذه المدة تحت ضغط المعارضة الشعبية - وكان حل المسألة الوطنية - من وجهة نظر الوفد المصري - يقتضي تمكنه من إرساء قواعد الدستور حتى يستطيع مواجهة الإنجليز مدعياً بحق الأمة .

والواقع أن الإنجليز قد فشلوا في محاولة إبرام « معاهدة » هندرسون - محمد محمود (٣) لأن الأخير لم يكن يستند إلى الأغلبية الشعبية، وبالتالي فهو لم يكن مستعداً إلى أي نوع من الحكم الدستوري . لذلك فإن الإنجليز اضطروا إلى التخلي عن « اليد الحديدية » (٤) لمحمد محمود في أخريات ١٩٢٩ وبالتالي إلى إجراء انتخابات جديدة في البلاد بإشراف وزارة محايدة يرأسها عدل يكن . ويؤيد الوفد إلى الحكم في يناير ١٩٣٠

(١) أول مصطفى النحاس الحكم لأول مرة عام ١٩٢٨ .

(٢) تولي محمد محمود الحكم بعد وفاة وزارة مصطفى النحاس الأول في يوليو ١٩٢٨ وأعلن حل البرلمان ووقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات .
(٣) أطلق محمد محمود على زوجته ١٩٢٨ اسم « اليد الحديدية » .
(٤) «

وقد أعلن عزمه على مواجهة خصومه وخاصة السراي وأن من أغراض حكمه الأولى ، العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه (١) واعتزلم الوفد هذا ، كان جزءاً لا يتجزأ من سياسته الوطنية كما قلعتنا لقد كان من الصعب عليه - باعتباره صاحب الأغلبية الضمنية - أن يكافح ويحتجر في ظهره سواء من جانب السراي وأشياعها أو الإنجليز وحلفائهم . ولست قد تأسيباً على ذلك أن نصلب الوفد في مطلوبات هندرسون - النحاس بشأن السودان ، إنما كان تكتلاً لجولة جديدة مع الإنجليز ، فأراد الوفد أولاً أن يدعم نفسه في المناخل من الوجهة الديمقراطية في سبيل إرساء وحماية الدستور .

وليس خطوات الوفد في هذا الاتجاه منذ مجيئه إلى الحكم في يناير ١٩٣٠ لفضلاً عن إعلانه عن برنامج حكمه للتقدم ذكره ، فقد تقدم مصطفى النحاس بمشروع قانون يحتوي على « الضمانات التكميلية التي تحول دون حل البرلمان القائم لذا جعل إيقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للحزل » (٢) ولقد تضمن المشروع « محاكمة الوزراء الذين يتقلبون على الدستور أو يبدعون أموال الدولة العامة » (٣) وكان ذلك « كثيراً على الملك الذي أبى الموافقة » على المشروع « فتطور الخلاف وضادت شقته حتى أصبح صراعاً بين العرش والوفد » (٤) .

على أن الصراع بين القصر والوفد كان يمتد إلى عمدة خطوات ديمقراطية أخرى فقد وضعت وزارة الوفد « مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والأبرام في صيغته النهائية وقد رفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالة آل الأبرامان ، فتعطل في السراي » (٥) . كذلك « قام الخلاف بين الوزارة والسراي على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرفة » فقد وضعت السراي أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم

(١) مجموعة القوانين والرسوم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٠ ، طبعة النهرية .
بالطبعة = ١٩٣٢ ، ص ١٢ .

(٢) بـجـ المبرد : ص ٥ - ترجمة راشد الرياض - طبعة الإسكندرية ، القاهرة .
ص ١٣٧ - ١٢٨ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة - الجزء الثاني - الطبعة الأولى الطبعة .
لنصرة ١٩٤١ ، ص ١٠٧ .

(٤) بـجـ المبرد : المرجع السابق ذكره ص ١٣٧ - ١٢٨ .
(٥) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، المصدر السابق ذكره ص ١٠٣ .

الوزارة « (١) ولا كانت تلك الخطوات من شأنها أن تعزز الحكم الديفغرافي في البلاد وتقلل من سلطة الملك ، فقد لجأ هذا الأخير إلى التخلص سريعا من الحكم البرلماني - وما أن وافته الفرصة حتى أسرع - بتأييد من القوى الحادية للديمقراطية الوطنية - بالإطاحة بحكومة الوفد - لما هذه الفرصة فقد كانت قطع مفادشات هنترسون - لحساس لعدم قبول الوفد - مشروع هنترسون بمخالفته « (٢) فوقع « الاحرار الدستوريين » عريضة إلى الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٢٠ مليئة بالمطاعن التي كالوها لوزارة الوفد وختموها بالضمانة إلى الملك « أن يتلافى الأمر بحسبته » - وقد استجابت السراى لهذه العريضة وأعلنت تعطيل أعمال الوزارة البرلمانية ونمتنع عن أعضاء المراسيم لتشغل عملها وتضطرها إلى الاستقالة « (٣) - على أن خطة القدر في حزب الوفد كانت موشغوه من قبل أن يتولى الحساس الحكم وذلك وتحتل تشدد الوفد إذا ما حدث - فقد تمت توقيف دوس « باشا » - وهو صنيعة للقصر وقطع مسابق في حزب الأحرار الدستوريين ولاحق في حزب «الاتحاد» الذي أنشأته السراى سنة ١٩٢٥ - بعد اعتقال إلى والد على لتجربته في ٨ نوفمبر ١٩٢٩ قال فيه «وفي استطاعت أن أؤكد لكم أن المستقبل ليس على مايراه المستر « يارنت » - وهو مراسل هذه الجريدة في مصر - من الظلام فإن الوفديين الذين كنت على الدوام خصما لهم قد تعلموا كثيرا من الماضي - ول - أي لتوفيق دوس - ما سرر هذا الاعتقاد - والمرجو أنهم سيبدكون حينما يعودون إلى الحكم أن يصبر الحيلة البرلمانية في أيديهم أو صوف على المطعنة - وعلى ذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة غير من الصورة التي اتبعوها في الحكم فإذا لم ينتجوا سيكون الشعب المصري نفسه ، لا الملك فؤاد ، هو الذي سيسقط نظام هذا الحكم طالبا ما تسمونه « الدكتاتورية العادلة الحسنة » وسيكون من أشد يراحت الأسف أن نرى الدستور يزول ولكن ذلك يفيد فقط أن مصر دلت على عدم صلاحيتها لهذا الحكم في الوقت الحاضر « (٤) -

نستطيع أن نلمس من هذا التقاء مصالح السراى والانجليز عند نقطة أساسية وهي ضرورة كسر صلاحية الوفد واكتسابه للنظر المطلوب

(١) صر المصدر ١٠٧ -

(٢) نفسه -

(٣) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ -

(٤) جريدة « كوكب الشرق » ٢٩ يوليو ١٩٢٠ -

هو من ناحية البراءة عدم تمسك الوفد بالديمقراطية والتعرض لسلطة
 ذلك . ومن ناحية الانجليز قبول الوفد للمساعدة بمداخيلها حتى تكسب
 بها استقرارا لحاصلها في مصر والسودان . لذلك تميل كثيرا الى الاعتقاد
 بأن الانجليز ياركوا عملية الانتقام من حكومة الوفد « بواسطة العناصر
 والسلطات المحلية المصرية عقابا لها - أي لحكومة الوفد - على عدم قبول
 المشروع مرته ، مثلما كان للوقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانية
 - وهي وزارة الوفد أيضا - سنة ١٩٢٨ مشروع تشجيرين » (١) .

حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد :

على الرغم من أن مصطفى النحاس تكلم بعد قطع مفاوضاته مع
 انجلترا من كسب مسألة الانجليز ! - وهو كلام رده خصومه والحقايق
 عليه لبقولوا من مكانة الوفد بين الجماهير الا ان الانجليز كانوا يعرفون
 جيدا ما هي خطة الوفد وموقف مصطفى النحاس . حقيقة ان فشل
 مفاوضات هندرسون - النحاس كان بسبب السودان ولكن مطالب
 « البامطة » حسب تعبير جريدة « ديلي ميل » التي قسمها الوفد بخصوص
 السودان كان يتوقع رفضها وأنه - أي الوفد - لم يكن يزمع امضاء
 المساعدة ، التي راوا - أي الوفد يون - فيها قضاء على أعمالهم كمحرضين
 وطنيين . (٢) ونحن نعتقد تماما بصحة الرأي الذي اضافته نفس الجريدة
 بأن الوندسين قد عادوا الى مصر ليقولوا « لقد رفضنا ما عرضته علينا
 بريطانيا وبذلك احتفظنا بحقوق مصر وفي الوقت نفسه حصلنا على بعض
 مزايا جديدة وقد دومت هذه المزايا وستبقى كنقطة ابتداء لاية مفاوضات
 جديدة بين انجلترا ومصر قد تحدث في المستقبل » (٣) .

لذلك فالوفد في نظر المحافظين الانجليز الذين تمسكهم « الديلي ميل »
 قد اتخذ من تمسكه في مفاوضات النحاس - هندرسون ومن تملكه
 بمسألة السودان ذريعة لعدم توقيع المساعدة التي كان لا يراها وقتئذ
 في صالح الوطنيين . وأنه اتخذ من آخر بند في المساعدة - أو التفاوض -
 نقطة ارتكاز لونية وطنية جديدة كان يد لها بحماية مكانته في السلطة
 والحكم لانه خصومه في الداخل وخاصة الملك . ولقد الرى السابق
 ما ذهب اليه بعض الانجليز من أن صلك حكومة الوفد بعد قطع

(١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ .

(٢) جريدة « الامراء » ١٤ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

المفاوضات لا يبدو أن يكون « القيم بمثابة بحيث تلقى في مركز منبع لا تمكن مهاجمة ويمكنها أن تباشر شئون حصر الداخلية بما فيه قائلتها الخاصة وأن تنتهز كل فرصة لتقطيع أوصال النفوذ البريطاني شيئاً فشيئاً » (١) .

على أن الأزمة السياسية الخاصة بالمفاوضات بين الانجليز والوفد لم تكن هي المشكلة الوحيدة بينهما ، وإنما كانت تتمثل كذلك في سياسة الوفد الاحتجاجة والاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والمحلية فكان مما قصت منه هذه الدوائر الانجليزية - مشروع وزارة التماس الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعي وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية (٢) ، فقه رأت الدوائر المالية الأجنبية أو المقصورة في مشروع قانون إنشاء بنك التسليف الزراعي ما يتلخص فيها من استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية ، فانضمت هذه الدوائر إلى الساعين لاستقاط الوزارة (٣) .

والواقع أن الأزمة الاقتصادية المالية التي بددت في أواخر العشرينات وبدأ انعكاسها على حصر كانت مما أثار مخاوف الانجليز بجانب السياسة الوطنية للوفد - فقد لاحظت إنجلترا « أن الأزمة الاقتصادية والمالية ليست مما يسهل الأمور في هذه الحالة » ويفضون بذلك تسهيل الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني - لقد أثار مشروع بنك التسليف الزراعي مخاوف المصالح الاستعمارية ، وأكد هذه المخاوف أن الوفد كان يسعى إلى تأمين سلطانه إزاء الرجعية والملك والانجليز - ولقد أشارت جريدة « التايمز » إلى قانون محاكمة الوزراء الذين يعتمدون على الدستور - والذي عزم الوفد على إصداره وعطله الملك - بقولها - 'يس في النظم الدستورية الحاضرة ما يقبضه العقوبات الوحشية التي تفرضها هذه المقترحات إلا أن يكون نظام روسيا السوفيتية (٤) - وكانت « التايمز » وغيرها هذا لا تعني أخافة أصحاب المصالح الرجعية في حصر فحسب ، بل تعني كذلك حماية المصالح الاستعمارية - فقد اعتبرت « التير إيست » للمشروع « عرقلة لإدارة البلاد لكي تصدر أحكام إجرامية على المصريين

(١) نفس المصدر

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٠٣ .

(٤) جريدة « الأهرام » ١٨ يوليو ١٩٢٠ .

الذين يحاولون إغلاء مصالح بلادهم حسب معتقداتهم * (١) غير أن
معرفة إدارة البلاد التي يزعمونها لا تعنى في الواقع الوطني إلا معرفة
الإدارة الاستعمارية .

وإذن فما دام الوفد سائرا في طريق التشدد وما دام يريد تأكيد
ذلك التشدد بإجراءات اقتصادية يزيد من خطرها تأمين سلطاته بأصدار
قوانين دستورية تقل أيدي المصالح الرجعية ولذلك في حصر عن العمل ...
ما دام الوفد ينتهج مثل هذا السبيل فإن ثمة خطرا كبيرا يهدد مصالح
انجلترا خاصة وأن الوفد في نظر هذه المصالح جميعا يمارس سياسته
من خلال نفوذه على الجماهير ومن خلال نفوذ الجماهير عليه .

تلك هي حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد التي شجعت لذلك نفوذ
على الإطاحة بالنحاس . ولكن الانجليز ادعوا في ذلك الحين « الحياذ وأن
دار المنعوب السامي والحكومة الانجليزية بوغتنا بالأزمة » على أن جرائه
الوفد (٢) تفسير وقتها إلى أداة الانجليز وتشجيعهم للانقلاب . فعلى
المنعوب السامي كانت تعلم أن مشروع قانون محاكمة الوزراء قسم إلى
القصر الملكي وأعمل توقيمه ، ولابد أنها ولغت وزارة الخارجية بذلك في
حينه ، فمن غير المقبول وما لا تستسيغه العقول ، ألا تكون قد توقعنا
حدوث أزمة بسببه ، وإذن فلو أنها أرادت تجنب حدوثها وبعبارة
أصح ، لو لم يكن حدوث الأزمة ما يتوافق ومآزرها وغاياتها ، لكأننا
الاشارة البسيطة أو الإيماء المتواضعة ، حاكلا دون وقوعها (٣) .

إن جوهر الأزمة إذن هو أنها تعبير عن إحدى مراحل الصراع بين
الوفد كممثل للقوى الوطنية وبين الاستعمار الانجليزي ، وكانت أزمة
الصراع بين الوفد وبين كل القوى الرجعية حول الديمقراطية أساسا
هي الدافع إلى استقلال هذه القوى للصراع الوطني الانجليزي : ...
لقد حاولت كل القوى المادية للوفد أن تحصله بين شقي الراس - وسجن فضل
الوفد سياسة المواجهة مع السراى فإن الانجليز قد تركوه يسقط إن لم
يكونوا قد ساعدوا على تضييق هذه الأزمة التي أدت إلى استقالة مصطفى
النحاس في ١٧ يونيو ١٩٣٠ - ولكنه كان قد سجل في استقالته عبارة
تعنى أداة لأعدائه - فقال مصطفى النحاس في خطاب الاستقالة : « نظرا

(١) جريدة الأهرام ، ٤ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ٢٨ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذي قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه « (١) موجهاً يهله المبادرة بأن الإنجليز والسراي والرجعي جميعاً هم أولئك الذين حالوا بيننا وبين تنفيذ هذا البرنامج ».

لجنة تأجيل البرلمان :

قدم مصطفى النحاس استقالته للشار إليها وهو يدرك أنه يتدخل بذلك حركة أخرى أشد حساسة مما سبقها . وكان اسراع الملك في قبول الاستقالة في ١٩ يونيو ١٩٢٠ ثم تكليف اسماعيل صدقي بتشكيل وزارة جديدة دليلاً على أن السراي قد أعلنت جيداً للانقلاب فقد كان صدقي من أوائل المنتهكين للامتناع في عهد وزارة أحمد زور ١٩٢٥ . ولما كان اسماعيل صدقي ممن لا يستندون إلى أية قوة سياسية حقيقية في البلاد ، فقد بدا أن الأمور تتجه بوضوح إلى إطلاق يد السراي . وهكذا سارع الملك لاعتبار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهراً . ولما كان الوفد يعلم أن طريق تعطيل الدستور يبدأ بتأجيل اجتماع البرلمان فقد قرر أن يتدخل للحركة منذ بدايتها .

ولت أغلبية البرلمان ضرورة عرض مرسوم تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه ٥٥٠ وكان لذلك سابقة في عام ١٩٢٨ حين تأجل البرلمان بعد انقلاب محمد محمود (٢) وقد دلت حكومة اسماعيل صدقي أن توافق شرط ألا يمتنع الأمر ثلاثة لرسومين . وقالت الحكومة في خطاب رسمي وجهته إلى رئيس مجلس النواب ، أنها لا تشاطر النواب رأيهم في وجوب عرض المرسومين على المجلس ولكنها لا تمتنع . إلا كانت التقاليد التي يراد اتباعها هي عين ما اتبع في سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت في مضطربة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب ، فان الاجتماع لمجرد الثلاثة يكون مسورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذاً معدوماً به منذ نشره بالجريدة الرسمية ، (٣) وأضافت الحكومة في كتابها قولها أنها علمت بأن رأي رئيس مجلس النواب أنه عقب ثلاثة مرسوم تشكيل الوزارة قد يطلب أحد الأعضاء الكلام وعندها ليس في وسع الرئيس

(١) لؤي كرم « المظاهرات والوزارات المصرية » القاهرة مركز وثائق وتاريخ مصر لطبع ١٩٦٩ ص ٣٦٢ .

(٢) انظر الفصل الثالث .

(٣) برقية الأوامر ٢٤ يونيو ١٩٢٠ : نص خطاب اسماعيل صدقي إلى رئيس مجلس النواب في ٢٢ يونيو ١٩٢٠ .

عدم اجابة طلبه ، ثم قالت الحكومة كذلك انه يسرها ، تأكيد من حضرتكم
- ان من رئيس مجلس النواب - بان الجلسة لن تتضمن الا ثلاثة
المسومين وانكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيهما لو في شأن آخر ،
ونماذى المطلب الرسمى للحكومة يعبر عن تدخلها في استقلالية المجلس
فطلبت من رئيس مجلس النواب ان يصلها التأكيد المطلوب قبل لسانة
الواحدة من اليوم الذى وجهت فيه هذا المطلب - ٢٣ يونيو ١٩٣٠ -
بل وهددت بان توفر للمسومين لللكي « ما يجب له من الطاعة والاحترام
وان تمتد لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » (١) .

على ان « ريسا واصف » رئيس مجلس النواب - وهو واحد من
الرعيين الأول للحركة الوطنية وعضو الوفد المصرى - اجاب الحكومة
بالرفض وقال « بانه ليس من حق الحكومة ان توجه الى رئيس مجلس
النواب مثل هذا المطلب لا فيه من تدخل السلطة التنفيذية في ادارة
جلسات المجلس التى هي من اختصاص رئيس الجلسة دون سواء » (٢)
وحاول اسماعيل صدقى مرة أخرى ان يثنى من عزم النواب فافضل
يوزى ريسا واصف تليفونيا وقال « انه يكتفى منه بان يمد شفويا انه لن
يمنح الكلمة لشو يريد الخطاب او اثارة المناقشات عقب ثلاثة المراسيم »
ولكن ريسا واصف اجابة « بانه لا يستطيع ذلك » (٣) وعلى ذلك نفذ
أصدرت الحكومة أوامرها لبوليسها « بحقل أبواب البرلمان مع عدم التعرض
للأعضاء بحال من الأحوال » (٤) كما عبر البلاغ الرسمى لها .

تعطيل سلاسل البرلمان :

أصدرت حكومة صدقى على تحدى البرلمان ومنع اجتماعه ، وعجلت
الى القبة العسكرية تنفيذ ذلك ، وظهرت طلائع القوة فى ميدان قصر
الذيل حيث تحرق جمهور من جنود البوليس ووقف كل واحد منهم
مرتكبا الى بندقيته . وابتداء من شارع قصر العيني وقلت جماعات أخرى
مسلمة ماضي القصيرة ورابط على منزل سراى الاسماعيليه جماعة من
البوليس راكبي للاتوسيكلات « - أما القوة بمظهرها المنيق فقد طوقت

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر رد رئيس مجلس النواب على رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقى

فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة « الإصرام » ٢٤ يونيو ١٩٣٠ بلاغ الحكومة الرسمى .

(٤) نفس المصدر .

دار البرلمان والإشغال والصحة فوقعت على المدخلين الشرقي والشمالي
مظلة شارع الشيخ يوسف والشيخ ربحان . وتقدم هذه القوة رجال
من البوليس المصري مقيعون بالمحذرات القولاذية الى جانبهم جماعة من
الضباط المصريين وبعض الضباط الإنكليز مشاة وارسانا (١) .

وتضيف جريدة « الأهرام » التي قصت وصف الإرعاب الحكومي
في ذلك اليوم أن هذه القوة لم تعترض « النواب والسيوخ وكتاب
الصحف من اختراق صف الجنود الواقف على معمل شارع الشيخ يوسف
فتجهروا على الباب القليل لمجلس النواب وكان هذا الباب مثل بقية
أبواب السراي مغلقة مريوطا بالسلاسل الحديدية من الداخل فدخلت بذلك
— أي الحكومة — على أنها تمنع الجمهور فقط (٢) .

على أن « الأهرام » في ذلك الوصف لا تشير الى عدم اعتراض
القوة للنواب والسيوخ الا من ناحية شارع الشيخ يوسف كما تقدم .
ولا تشير الى بقية المداخل الأخرى . ومهما يكن من أمر رواية « الأهرام »
التي اعتمدنا عليها لظفر حياتها .. الا أن الواضح أن هذه القوة لمعت
الكثير من أعضاء السيوخ بسفلة خاصة فضلا عن أن الكثيرين قد حبل بينهم
وبين الوصول الى البرلمان فذكر علوي الجزار — الذي ترأس مجلس
السيوخ — أن عددا كبيرا من الأعضاء قد حال البوليس بينهم وبين الدخول
الى المجلس (٣) .

والذي حدث أن النواب والسيوخ كانوا مصممين على اجتماع
البرلمان فاختارت سيارة مصطفى النحاس — رئيس الوفد — تساق
البوليس واخترقه معه عدد من النواب وتمالت الهتافات للمستور وسلطة
الأمة ومنفوخة مصطفى المستور . ورغم نجاح الكثير من النواب والسيوخ في
اختراق تظاهرات البوليس بعيدا عن البرلمان وفي الطريق اليه فقد وجدوا
أبواب البرلمان مغلقة بالسلاسل الحديدية .

فكر البعض من النواب في تسلق الأسوار وعدد آخرون بالاحتكام
أبواب البرلمان بالقوة وعندما حضر مصطفى النحاس أشار بقوله « نحن
هنا في انتظار رئيس مجلس النواب حتى اذا جاء كان له أن يأمر بوليس
البرلمان بأن يفتحوا هذه المداخل بما له عليهم من حق السلطة التي

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة الأهرام ٢١ يوليو ١٩٣٠ .

لا تنازعه فيها الحكومة بحال وذلك من معلوم لأن بوليس البرلمان لا يتلقى أوامره إلا من رئيس مجلس النواب أو الشيوخ أما الحكومة فلا سبيل لها عليه « (١) وحضر معه ذلك « وعصا واصف « رئيس النواب وبعد مداولة قصيرة بينه وبين مصطفى النحاس نادى رئيس قوة البرلمان وسأله عن معنى إقفال الأبواب بالسلاسل فقال انه لا دخل له في ذلك فقال رئيس النواب اني أمرت بفتح هذا الباب فقال انه مغلق بالسلاسل فأمره رئيس النواب بتعطيلها فامتثل قائده الحرس واستدعى بوليس الحريق بالبرلمان ثم حضر مع رجاله وطلقوا يكسرون السلاسل والأغلال ويحطمونها بعجلات وقواديم حديدية (٢) »

دخل النواب والشيوخ في أعقاب ذلك حيث انعقدت جلستنا النواب والشيوخ التاريخيتين وفي مجلس النواب رأس وعصا واصف الجلسة وكلا مرسوم تأليف الوزارة فتعالى «التهاتف ضده « (٣) ثم نهض مصطفى النحاس رئيس الوفد وقائب سمندود وقال « نظرا للظروف التي تجتازها البلاد الآن ولا بد من يوازر الاعتناء على الدستور اطلب من حضراتكم أن تقسموا معي وأنتم وقوف القسم الآتي ، كما أطلب الى كل حضري أن يقسم هذا القسم بينه وبين الله : أقسم بالله العظيم أن أكون وفيًا للقسم الذي قدسته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة وعال وتضحية « (٤) وردد الأعضاء القسم ثم تالت التهاتفات مرة أخرى عند تلاوة مرسوم تأجيل البرلمان . أما في مجلس الشيوخ فقد عقدت الجلسة برئاسة علوي الجزار لأن عدل يكن رئيس المجلس لزم مكتبه (٥) »

وكان واضحا تحدى النواب للمرسوم الملكي وتمالي التهاتفات ضده ثم اقتحام البرلمان وتهديد بعض النواب بسحق رأس الملك (٦) ، كذلك كان واضحا من الجو العام ، أن الوفد مدرك لنقل عبء المعركة القادمة وأنه يدخلها بكل ثقته ويعهد صريح للملك ودفاع مخلص عن الدستور — كما سنلاف وكما سيتضح . والواقع أن السراي واسماعيل عسدي

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر .

(٦) قال عباس محمود العقاد في هذه الجلسة إن النواب مستعدون لسحق أكبر رأس اعتدى على الدستور وعلمته لذلك صفي حزي « الإعتاد » و « الإصرار الدستوريين »

بسلوكهما الارهابي والمهادي لتقاليد الدستور قد ارضا قنات واسعة - حتى من بعض المعتدلين - على الاحتجاج والتلتمس . وقد شجع البعض من هؤلاء « للمعتدلين » على اتخاذ موقف الاحتجاج ان الولد قد اتخذ موقفا حاسما في التصدي القوي للاعتداء على الدستور .

ومصادقا لذلك نجد ان « عمل يكن » رئيس مجلس الشيوخ - ومؤسس حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ - اضطر للاحتجاج على دخول قوات مسلحة الى البرلمان وعلى اغلاق ابوابه (١) وهو ما لا يتفق مع موقف حزب الاحرار الدستوريين باعتباره مؤسسه السابق ... ورغم انه هو نفسه كان قد صرح لاسماعيل صعبي باله ان يؤخذ لاحد من الشيوخ في الجلسة بالكلام (٢) .

ففي دور انعقاد البرلمان :

أبانت القوى المادية للديمقراطية اسماعيل صعبي في خطراته . وكان لذلك بطبيعة الحال من وراءه صعبي كما ان الصحافة الانجليزية والاستعمارية كانت تؤيد ذلك . وكان حزب الاحرار الدستوريين من القوى الاساسية التي أبانت صعبي مبررة ذلك بأن اسماعيل صعبي لم يعتد على الدستور وأنه لم يفعل الا ما هو حق للملك من تأجيل البرلمان (٣) وقد دلت الأحداث على ان الاحرار الدستوريين كانوا يبلون ما يفعلون إذ أنهم ساروا في هذا التأييد حتى فوق صعبي بالبرلمان . وكما توقع الرشد المصري فقد أسرع صعبي بنفس دور انعقاد البرلمان في ١٢ يوليو ١٩٣٠ وقبل ان ينتهي اجل التأجيل ودل ذلك على ان السراى والقوى المادية للديمقراطية كانت تمهدة للحكم المطلق .

تمثل اسماعيل صعبي في الكتاب الذى رفعه الى الملك بطلب نفي دور انعقاد البرلمان بأن الدستور نفسه يبيح هذا - وكانت حجته إثني اسلفه عليها ان المادة ٩٦ من دستور ١٩٢٣ تحدد ذلك (٤) ومع ان المادة

(١) جريدة كوكب الشرق ٢٥ يوليو ١٩٣٠ : خطاب على يكن رئيس مجلس الشيوخ لى اسماعيل صعبي رئيس مجلس الوزراء - وانظر أيضا جريدة الاحرام .

(٢) جريدة كوكب الشرق لتصدر السابق : كتاب رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صعبي الى رئيس الشيوخ دنا على الخطاب السابق .

(٣) داجم جريدة السياسة ٤ يوليو ١٩٣٠

(٤) كتاب اسماعيل صعبي الى الملك بشأن نفس دور انعقاد البرلمان في ١٢ يوليو ١٩٣٠ وثيقة خطية مركز ترويج مصر للانس - انظر ملحق المجلد .

١٤٠ من نفس الدستور كانت تشترط لجواز رفض دور الانعقاد ان يكون البرلمان قد فرغ من تقرير ميزانية الدولة كما جاء في كتاب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب (١) ردا على صفحي وأن المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد أجرت على ميزانية المعاهد الدينية أحكام الدستور الخاصة بميزانية الدولة - وكان البرلمان لم يفرغ بعد من تقرير تلك الميزانية - ولكن اسماعيل صمغى لم يعترف في كتابه الى الملك بأن القانون الأخير يجرى مجرى الدستور ، وأشار الى الملك - نظرا للمسئوليات الخطيرة التي أخذتها الحكومة على نفسها - فانها بحاجة شديدة للتفرغ للأعمال الكبرى ، الخ - - وذلك يفضى دور الانعقاد (٢) واستجاب الملك فوراً لطلب رئيس وزرائه وأصدر مرسوماً بذلك في نفس اليوم (٣) ١٢ يوليو ١٩٣٠ ولم يسكت النواب على هذا الاعتداء الجديد على الدستور ورفضت الأغلبية المطلقة للنواب كتاباً الى الملك ألهمت فيه ، الحكم القائم في مصر ، بأنه أوتوكرامى جنائى مع نص المادة ٢٢ من الدستور التي نصت على أن جميع السلطات مصدرها الأمة (٤) وعلقت مظالم الاعتداء على الدستور .

ولم تكن البلاد غائلة عن الخطر ، بسبب عن الصراع الدائر . بل ان الاسراع من جانب الملك وصمغى يفضى دور البرلمان كان ناجماً عن الهلع الذى أصابهما من مقاومة الجماهير الشعبية من أول يوليو ١٩٣٠ - كما سيأتى - وخشية تطور الحادث فقد ردت الحكومة على عريضة النواب فى ٢٠ يوليو ١٩٣٠ بطلب عقد البرلمان دورة غير عادية بالرفض ثم الحقته ببلاغ رسمى أعلنت فيه أنها ستمنع دخول الشيوخ والنواب الى البرلمان بالقوة المسلحة فى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى تنتهى فيه فترة التجايل وكان المجلسان قد حدداه لانعقاد - وقد طلبت الحكومة الى رئيس البرلمان أن يخل مكانه لقوات الحكومة فلما أبى انضمت الحكومة عليه وانزجته عنوة من مقره واستولت على المسجل الذى

(١) مريدة : الأغلبية الدائمة لمجلس النواب : مريدة ٢٠ يوليو ١٩٢٠ وثيقة خطية - مركز التاريخ - مصر للتحرير وثائق عابدين - وانظر أيضاً : جريدة الأحرار ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .
(٢) مركز التاريخ - مصر للتحرير كتابه اسماعيل صمغى - يخلل فى دورة الانعقاد الصادر السابق ذكره .

(٣) الوثائق المصرية بعد ٦٧ غير منشورة فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) مركز التاريخ - مصر للتحرير - مريدة : الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

دون فيه رئيس القوة هذا الاعتداء ثم كسرت أبواب غرف البرلمان واستقرت فيه (١) .

وكان مطلب النواب الخاص بطله دورة غير عادية للبرلمان مؤمسا على أن استجواب الحكومة امر ضروري بعد الاحداث التي وقعت في البلاد ... كما أنه من الضروري الاقتراع على الثقة بها وحدها لذلك الانقضاء الغير عادي جلسة ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

والواضح ان تغيير موعد انعقاد البرلمان من ٢٦ يوليو الى ٢٦ يوليو راجع الى أن النواب أرادوا اكتساب أسبوع يمكنهم فيه ان يسيروا تنظيم الصفوف بعد ما اتخذته الحكومة من اجراءات مباينة وقبضت على حرس البرلمان . كما أن الحوادث السابقة دلت على استهتار الحكومة ببناء المواطنين ، ولم يكن من المستبعد والأمر كذلك ومع التعجيل في عقد جلسة البرلمان أن ترتكب الحكومة حوادث جديدة قد تؤدي الى حرب اهلية .

وقد ادعى اسماعيل صفدي في بيانته التي غارض فيها عبد الدودة غير العادية للبرلمان المصري أن طلب النواب هو في حد ذاته « الرغبة في ممارسة حق الملك في ذلك الفضي » (٢) وذهب صفدي في بيانه الى محاولة طمأنة القوى المدنية للستور في الداخل والخارج بقوله : ان الادلة ستتوافر في اقرب الاوقات على ما لسياستها - في الحكومة - الحازمة التي تستوحى اصبح الحواشي واصفها (كذا) وتسترشده بأصبع المقاصد وأتبل الفايات غير البلاد واسمادها من احسن الآثار « (٣) وإزاء ما اتخذته الحكومة بعد ظهر ٢٠ يوليو ١٩٣٠ من حصار لدار البرلمان بالجيش والبوليس واحتلاله من الداخل بيلوك الحرس والقبض على حرمه (٤) فقد كتب عظمى يكن رئيس القميوخ محتجا على تكرار مخالفة احكام الدستور ... وكتب وكيل مجلس النواب في نفس الوقت احتجاجا مماثلا . ولما اعضاء البرلمان أنفسهم قام بجدها مغرا عن الاجتماع

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر دلائل حاشين : بيان عن الحكومة في ٢٢ يوليو ١٩٣٠ بشأن طلب النواب هذه البرلمان دورة غير عادية ...

(٣) نفس المصدر .

(٤) جريدة السياسة ٢٢ يوليو ١٩٣٠ كتب من عظمى يكن رئيس مجلس القميوخ الى رئيس مجلس الوزراء وكبير من وكيل النواب الى الامم في ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

خارج مبنى البرلمان ، مكرمين حادثي ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ حتى اجتمع البرلمان في الكونغرس والوفد المصري (١) فاجتمعوا في مبنى الدندي السعدي ، الخامس بالوفد المصري في يوم ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

فقد اجتمع النواب برئاسة عبد السلام فهمي جمعة وكيل المجلس وفرروا باجتماع الحاضرين وهم ١٤٦ نائباً علم الثقة بالحكومة لخالفتها للمادتين ٤٠ ، ١٥٥ من الدستور حتى رفضت دعوة البرلمان للانقضاء (٢) أما مجلس الشيوخ فقد اجتمع برئاسة محمد فتح الله يركات لنياب الرئيس - عدن يكن - ووكيل المجلس وقرر مجلس الشيوخ الاحتجاج على عدم استجابة الحكومة لمقتضى البرلمان واحتلاله ثم قرر المجلس رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانوني (٣) على أن نجاح الوفد في عقد جلسة النواب بالنادي السعدي وإعلان النحاس بطلان رفض عقد البرلمان وإعلان المجلس كذلك تنه الثقة بالحكومة مما يدل على عجز الحكومة عن منح البرلمان من الاجتماع الا بقوة الجيش المسلحة التي احتلته مما دعا النحاس الى أن يعلن أن عقد جلسة النواب بالنادي السعدي ان هي الا تجليب البلاد الحرب الأهلية (٤) .

وجلت الخطوة الثالثة لنواب الأمة بعد الخطوات الأولى - وهما اقتحام البرلمان للحاضر في ٢٣ يونيو ١٩٣٠ واجتماع النادي السعدي - في شكل عريضة جديدة للأطلبية المطلقة لمجلس النواب مزودة ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ . وقد طلبت العريضة الجديدة عقد اجتماع غير عادي للبرلمان للنظر فيما اعترضته الحكومة من تعديل لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٥) وهو قانون الانتخاب المباشر - وجلت العريضة على الحكومة حلة شديدة واهتمتها بأنها لم تحفل بإرادة الشعب وضمت في حكم البلاد حكماً أوتوقراطياً لا تستند فيه الى سلطة الأمة - كما أضافتها بأنها أطلقت الأيدي في الحريات العامة للضياء عليها وبأنها زادت من وطأة الأزمة الاقتصادية ودعت البلاد الى طريق الهوان في قيود الاستبداد المرفعة ، وكذلك أضافت العريضة حكومة صلتى بأنها

(١) انظر الفصل الثاني والثالث .

(٢) جريدة « الأحرار » ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة الأحرار ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) مركز تاريخ مصر للتأليف ولألف خاضعين .. عريضة غلبة ، رفوعة بتوقيعات

الأطلبية المطلقة لمجلس النواب في ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ - ملحق رقم (١) .

قد دلت جيوش البلاد ليكون حرباً على دستور البلاد - مشبعة إلى الأحرار،
والقنصل الذين قام بهما الجيش في حوادث يوليو ١٩٢٠ كما
سيأتي - وقد صعدت عريضة النواب خطه الحكومة في تعديل قانون
الانتخاب بقولها : أنه « يسهل عليهما تلقف كتشوف الناخبين والعبث
بعمليات الانتخاب وتعالجه وتهد به لأساليب سنة ١٩٢٥ التي كلفت
عنها حوادث « الخطب » و « المحلة الكبرى » وغيرهما (١) وبوضعت
العريضة كذلك أن الطريق الدستوري لتعديل قانون الانتخاب لا يكون
إلا عن طريق التشريع العادي ، وهذا لا يكون إلا بإشراك البرلمان طبقاً
لنص المادة ٢٤ من الدستور ، وعن طريق التشريع الاستثنائي الذي
يكون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان وذلك إذا قامت حالة « لا تحتمل
التأخير كعائلة وياه أو غرق أو حرب » أو « دعوة البرلمان فوراً إلى انعقاد
غير عادي وعرض مثل هذا التشريع عليه في أول اجتماع له حتى إذا لم
يعرض أو لم يقروا أحد المجلسين زال ما كان له من قوة القانون (٢)
وانتهت عريضة النواب إلى أن للحكومة ليس في تيتها دعوة البرلمان وإنما
هي تنجبه إلى حله وسلب ما للأمة من حق الانتخاب المباشر (٣) .

وقد برهنت خطوة الحكومة التالية على صلف حاسم النواب - فلم
يحفل صفتي بسلامات البرلمان ولا بمقاومة الجماهير وتقدم على تعديل كل
الأمة بصعود الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٢٠ بحل البرلمان ووضع
دستور جديد .

معنى الدستور الجديد :

وما لا شك فيه أن الجماهير - وكان يقدمها الوفد المصري - كان
لديها ما يدفعها إلى مقاومة الانقلاب الملكي - الصلبي - وأهم تلك الأسباب
في رأينا أن الجماهير كانت تتسكع بدستور ١٩٢٣ وخاصة بعد أن
عدل قانون الانتخاب في عهد وزارة سعد زغلول فجعل مباشرة ما جعل
الجماهير أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطي . ولا شك أن الجماهير في
الانتخاب المباشر تكون أكثر قدرة على المشاركة الديمقراطية من الجماهير

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز لدراسات مصر المعاصرة : عريضة خطية بترميمات الأقلية للخطة لتعريب

في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٠

(٣) نفس المصدر .

المزولة في الانتخاب ذي الدرجتين، ومهما كانت صليبيات المشاركة الجماهيرية للباشنة إلا أن هذه الوسيلة هي التي يمكن أن نكتسب بها وعيها السياسي بسرعة وأما طريق فرض الوصاية عليها فلا يستفيد به إلا من أطلق عليهم في التاريخ المصري « أصحاب المصالح الحثيلية » أو مجبوعة المائلات المضمومة من كبار ملاك الأرض من الأرستقراطية المصرية وكبار الصناعيين المرتبطين بالمصالح الأجنبية .

لقد تمكنت تلك المصالح من التزوير والتلفيق في ظل قانون الانتخاب غير المباشر الذي فرض عام ١٩٢٥ ثم حين استطاعت القوى الديمقراطية إعادة حق الانتخاب المباشر عام ١٩٢٦ فإنه كفل لها فوزا كبيرا في ذلك العام ثم فوزا ساحقا كذلك عام ١٩٢٩ . وكما كان لأعداء دستور ١٩٢٣ والانتخاب المباشر ما يفهمهم إلى تلك الماداة انطلاقا من اتجاه آخر ينادي بمصالح الجماهير - فقد كان عليهم إيقاف هذه القوى الديمقراطية التي يحمل في النهاية أضرارا بمصالحهم ومصالح حلفائهم .

لقد عارضت القوى الماداة لتطور البلاد دستور ١٩٢٣ بحجة أنه لم يحقق في رأيهم « إقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى خير النيات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » (١) وكان هؤلاء يقصدون « بالصالحين القادرين » النخبة الممتازة من المائلات الكبيرة وأن يعمل المستورد بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوفها « (٢) بمعنى إبعاد المستورد عن التأثير الجماهيري الذي حدث في ثورة ١٩١٩ .

ورغم أن هذه القوى الماداة للمستورد لم تستطع في ظل قانون الانتخاب ذي الدرجتين أن تحقق نجاحا يذكر بل حققت فشلا ذريعا في انتخاب ١٩٢٣ وفشلا ملحوظا في انتخاب ١٩٢٥ . ورغم أنها كذلك منيت بالهزيمة المتكررة في انتخابات ١٩٢٦ ثم ١٩٢٩ المباشرة . إلا أنها تبيحت بأن سكرم القوى الوطنية للنبثق عن تلك الانتخابات جميعا أن هو إلا « طغيان فئة قليلة التجلت من الرعب التي تشرية بين الناخبين والوواب جميعا . مسييا للحكم والتحكم » (٣) بل أن هذه القوى - وهي

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق تاريخية - بيان مطبوع لمكوكبة اسماعيل مدني.
عن التعديلات التي يراء اقتالها على المستورد وقانون الانتخاب - ص ١ - ٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق تاريخية - بيان مطبوع لمكوكبة مدني المصدر السابق ذكره ص ١ - ٤ .

رجعية بطبيعة العدل - ثلثت في تبجحها فرغم أنها هي التي كانت تنادي بحكم الأقلية وتطبيق نطاق الانتخابات إلا أنها زعمت في جرة غريبة بأن الفوز الساحق لفریق - تقصده الوفد - قد أسس « من ذلك اليوم - في عند تطبيق دستور ١٩٣٢ - في مصر أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية » (١) (كنا) *

إن ما يمكن استخلاصه من ذلك كله أن هذه القوى قد عجزت بوسائلها التقليدية - وهي فرعي القوانين الرجعية - عن الحصول على الاستمرار المطلوب لصلتها * فرغم أنها أجرت انتخابات ١٩٢٥ بقانونها هي وبأسلوب انشائي سمته التفتيق والتزوير وازعاج التاجيح، إلا أنها اضطرت إلى حل البرلمان بعد ثلثي ساعات من عهده ولجأت إلى انتخابات أخرى أكثر انشالا في التفتيق ثم لجأت مرة أخرى في عام ١٩٢٨ إلى تعطيل الدستور وإعلان حكم ما يسمى « باليد الحديدية » (٢) *

غير أن هذه الرجعية لم تكن تخشى من النتائج السياسية لصلية الانتخابات المباشرة فحسب بل كانت تخشى كذلك من نتائجها الاجتماعية ويقول مدني في بيان حكومته في هذا الصدد : أنها « طرق لم تألفها البلاد من قبيل ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة في شسرة الانتخابات (٣) » وكان مدني راجيا في أن لا يكون « الانتخابات معمة تستعمل فيها وسائل التضايل المختلفة » (٤) *

على أن الرجعية المصرية في عام ١٩٣٠ كانت أكثر حيلما من الحقوقي التي كفلها دستور ١٩٣٢ منها في السنوات السابقة ذلك أنها إدركت من واقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة تغيير الدستور من أساسه * فقد شهدت السنوات من ١٩٢٧ - ١٩٣٠ تطورا في وعي ونمو الحركة العمالية حتى أن لذلك فزاد « نزولا على رغبة المستعمرين » الذين « ثارت ثائرتهم » نتيجة حركة الطبقة العاملة وعضائها « وتغلغل للذهب الاشتراكي في مصر » توجه إلى مكتب العمل الدولي في جنيف سنة ١٩٢٩

(١) انظر المصدر ص ٦ - ٧ *

(٢) انظر الفصل الثالث *

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ولؤاي هادي : بيان مشروع الحكومة إسماعيل مدني عن التعديلات التي يريدها لثالثا على الدستور .. المصدر السابق ص *

(٤) انظر المصدر ص ٨ *

لاستقاء النظم العمالية التي يمكن تطبيقها في مصر « (١) وقد يكون في حركة الملك فؤاد ما ينبغي من خوف التخصي بدرجة كبيرة إلا أن ظهور اتحاد المصانع ومكتب العمل كان تبعاً آخر عن خوف مصالح «طبقية» الرجعية ومعنى بذلك خوف رأس المال من العمل (٢) . ولست متحمساً لدور كديك بأن الخوف من العمال في تلك الفترة كان يحمل معه خوفاً آخر من الفلاحين والجماعير الفقيرة . فقد عكست الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك آثارها على مصر واضطرت فئراء الفلاحين وصغار الملاك إلى الإفلاس ، وكان في هذا وذلك ما يدفع الرجعية المصرية إلى الخوف والهلع من أن تستطيع تلك الجماعير - المرحلة والتي تتطور كل يوم - من واقع تلك الظروف - أن تفسخ إرادتها على الوجود المصري عن طريق الديمقراطية ٠٠٠ ولنا في التغيرات التي استطاعت الجماعير إحداثها في السنوات السابقة دليلاً على ذلك - فالانتخابات المرة عام ١٩٢٦ كانت مجالاً لتنافس الحركة العمالية ومجالاً أيضاً للتشريع لصالح العمال نتيجة لزيادة التفاف العمال واتتماشه (٣) .

وعلماً أيضاً أنتمت المصالح الرجعية من ضرورة وقف النشاط الديمقراطي في البلاد بحرب دستور ١٩٢٣ في الأساس . لذلك فإن البيان الذي رفعتته حكومة صدقي ١٩٣٠ تطلب فيه تعديل الدستور وقانون الانتخاب إنما كان في جوهره إلغاء كافة الحقوق الديمقراطية الأساسية التي كفلتها دستور ١٩٢٣ ، وكان إعلاء سلطة الملك والقوى الجعبة المتمثلة في السلطة التنفيذية واضحاً - إذ تضمن بيان حكومة صدقي المقار إليه مجلة شديدة على التوسع في عدد النواب تبعاً لزيادة عدد السكان وإشراك الزن مثله لم يكن يحدث في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية (٤) مع أن هذين المجلسين كانا صورة مشوهة تماماً للديمقراطية وكأناً من وضع المستعمرين الذين قضوا على المجلس النيابي الذي أنشئ

(١) سليمان النابلي (الدكتور) الحركة العمالية في مصر وموقف السلطة والسلطة المصرية منها من سنة ١٨٨٢ - ١٩٥٢ اتحاد العلم للعلماء ج ٢ - الطبعة الأولى ١٩٦٧ ص ٩٠ - ٩١ .

(٢) نفس المرجع : - الفصل الأول .

(٣) نفس المرجع ، وراجع كذلك عبد السلام النازلي : تاريخ الحركة النقابية ١٨٩١ - ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ١٩٦٨ ص ١٩٦٣ .

(٤) مركز تاريخ مصر للعلماء ولأفاق مائة - بيان حكومة صدقي بشأن التعديلات - الفصل السابق ذكره ص ٩٠ - ٩١ .

قبل احتلال البلاد عام ١٨٨٢ - وتضمن بيان حكومة صديقي كذلك المناقشة بأن يقتصر انتخاب الدرجة الثانية على الذين يجوزون تصادبا ماليا أو تمليسيا كما استحسن البيان أن يكون مجلس الشيوخ مينا كله وإن اكتفى البيان بأن تكون نسبة للمعينين « ثلاثة أشخاص الإخصاء » (١) وكانوا من قبل خمسين فقط . وكانت « ديمقراطية » الدستور الجديد المقترح تعتمد على نماذج فاشستية فاستشهد بإيطاليا واليابان على أنهما من « أرقى البلاد » (٢) وإلى اتجاه إعلاء سلطة الملك ذهبت حكومة صديقي مقترحاتها إلى أن يكون تعيين الشيوخ في يده وحده وكان في دستور ١٩٢٣ عن طريق وزرائه . لقد نادى بيان حكومة صديقي باختصار بأن « يحى للأغني بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد » (٣) وأصدر الملك ترتيبا على بيان حكومته ثمرا يوضع نظام دستوري للدولة وإبطال العمل بدستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور جديد وحل البرلمان . كما تضمن أن يتولى الملك جميع السلطات التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء في تعطيل الصحف (٤) وقد جاء الدستور « الجديد منحة من الملك إذ أنه هو الذي ألغى دستورا وأصدر دستورا جديدا مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعاقده بين الملك والأمة ، ولا يملك فسخه ، وهذا التعاقده قد سجل في وثيقة رسمية ، وهي الميثاق التي أقرها الملك علنا أمام البرلمان باحترام الدستور » (٥) .

وقضلا عن ذلك فقد جاء دستور ١٩٢٠ في شكل انقلابي فقد نص دستور ١٩٢٣ على عدم جواز تعديل الا بقرار من مجلس البرلمان . على أن خرق هذا النص كان يمكن أن يكون شكليا أما أن ينص (الدستور) الجديد على نصوص كثيرة تمل من كفة السلطة التنفيذية على حساب البرلمان فمعنى ذلك أن الانقلاب كان كاملا شكلا وموضوعا فقد جاء في (الدستور)

(١) نفس المصدر ص ١٤ - ١٥ .

(٢) نفس المصدر ص ١٤ - ١٥ .

(٣) مركز تاريخ مصر العاصر وثائق عابدين - كتاب وزارة استعابيل صديقي هلال الدستور الجديد - وثيقة خطية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٢٠ - انظر فلاح ، صديق رقم (١)

(٤) مركز تاريخ مصر العاصر وثائق عابدين - أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٢٠ يوضع نظام دستوري للدولة لقرينة .

(٥) عبد الرحمن المرزوقي : تاريخ السابق ذكره ص ١٣٣ - ١٣٤ .

الجديد أن ثلاثة أسماس الشيوخ يكونون بالتعيين وأن اقتراح القوانين المالية يكون من حق الحكومة وحدها . ثم إن «الدستور الجديد قد ضيق من حق مجلس النواب في الاقتراح على عدم الثقة بالوزارة فانضمه لبعض القيود والاجراءات (١) كما منح الملك حق حل مجلس النواب دون تحديد موعد اجراء الانتخابات الجديدة ومنح السلطة التنفيذية حق التشريع وتقرير اعتمادات مالية جديدة في غيبة البرلمان التي أصبحت سبعة أشهر في السنة كما جعل للملك كذلك حق إصدار قانون يقره البرلمان ويكفي لذلك عدم تصديقه لمدة شهرين كما منح للملك حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين . وبالإضافة إلى ذلك فإنه شجّب حق المجلسين في دعوة البرلمان غير العادية متى طلب أحدهما ذلك وقرر أن البرلمان لا يملك في دعوة غير عادية إلا عند الضرورة التي يحددها الملك بالتأني (٢) ومعنى ذلك أن انقلاب ١٩٣٠ المهادى للمستور قد قضى على جميع الجوانب الإيجابية والديمقراطية في دستور ١٩٢٣ وعزز في نفس الوقت سلطة الملك الرجعية فضلا عن دعم نفوذه بالسيطرة على رجال الدين . لما نسيا يتعلق بقانون الانتخابات فقد جاء أكثر رجسية من القانون الأول ذي المرجعيتين - فقد قرر القانون الأول الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٢٣ أن للتعبوع يتوب عن ثلاثين نائبا أما قانون صنفى فقد جعل للتعبوع يتوب عن خمسين نائبا كما رفع سن الناخب إلى ٢٥ سنة بعد أن كانت ٢١ (٣) وبذلك ضيق القانون كثيرا في المنازعة المدنية الديمقراطية وفي هذا الاتجاه فإنه يشترط في للتعبوع أن يكون مالكا لأموال ثابتة مريوطا عليها شربية عقارية أو ساكنا في منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثني عشر جنيها (٤) غير أن ما جاء بقانون الانتخاب من منح حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول إحدى المهن الحرة في بلد غير القاهرة كان من أكثر مبادئ خطيرة إذ أنه بذلك قد حرم الأطباء والمحامين والمصطفين والمهندسين والتجار للقيمين في النمسور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان ، في حين أنه أباح للعلماء وعشائخ البلاد علمه

(١) شليلق: مجلة تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد علي - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ص ٢٩ .
(٢) عهد الرحمن الرافعي الصادر كالتالي: حكمه من ١٣٥ - ١٣٧ .
(٣) نفس المرجع ١٣٧ - ١٣٨ .
(٤) نفس المصدر .

المضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم (١) . والخلاصة إن فرض دستور ١٩٣٠ الرجعي الانقلابي كان خاتمة « قانونية » لإرهاب شنته القوى الرجعية والاستعمار بناءً منذ محاولة تطبيق الديمقراطية في مصر وانتهى في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ .

(١) انظر المصدر ص ١٧٨ .

الفصل الثاني القوى التي اعتمد عليها الانقلاب

كان الانقلاب صليبي - كما سبق القول - انقلابا تلاقت فيه مصالح السراي والإنجليز فقد رغب الإنجليز بأن يطيح القصر بالوفد الذي لم يقر معاهدة هندوسون - النحاس ، ولا شك أيضا أن الاستعمار الإنجليزي لم يكن رافيا في التتبعات التي أراد الوفد إحداثها بالنسبة للمسيحية . وعمل أية حال فإن الانقلاب الذي صنعه القصر وتلقاه صليبي لم يكن ممكنا أن يمضي في خطواته الا بتأييد الإنجليز . لقد كان الإنجليز راغبين في الحد من مطالب الوطنيين التي تجلت قبل وأثناء وبعد مفاوضات هندوسون - النحاس ، وقد عبر جورج لويدي عن ذلك فقال : « مهما تكن المساعي التي بذلت لاسكات حسب الساتحين باعطائهم النجح فإن النتيجة واحدة دائما ، وهي زيادة الصياح وزيادة للتناهب من كل وجه ، فالملح ليست هي العلاج دائما وإنما العلاج في إيجاد حكومة حازمة عادلة حرة » (١) (كذا) كذلك فإن النبل أكسبريس قد أكدت ذلك بأن لادنت بوجستوب « أن تكون هناك يد حازمة من الاسكتندرية ال سلفافورة » (٢) أما « مانتسستر جارديان » فقد ذهبت في ابتداء مقالها

(١) جريدة الامرام ٢٩ يوليو ١٩٣٠ عظيم « لويدي » في نظرية السوية للقرات في لندن عن الوضع في مصر والهند .

(٢) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

من نمو الديمقراطية في مصر إلى القول بأنه إذا لم يحدث تمثيل أجنيبي فإن الولد يربح للمركة (١) فالمشكلة الآن عند الاستعماريين هي ضرورة وقف تقدم الديمقراطية في البلاد ... فتقدم الديمقراطية يعني زيادة الصياح وزيادة الكناصب ، أي يهدد بنمو القوى الوطنية في البلاد وزيادة خطرهما .

• • •

ولحق أن الدوائر الحاكمة في لندن لم تعترف بتأييدها للانقلاب ، ولم يكن أحد ينتظر منها ذلك علانية . ولكننا نلاحظ تأييدا واضحا للانقلاب تفصح عنه صحافة الاستعمار البريطاني في ذلك الحين ، هذا التأييد الذي كان ينشر أحيانا على أنه رأى « الثقافة » (٢) في الشئون المصرية . أما الدوائر المستوفى فقد كانت تعلن « حيادها » أو تنهبر من الإفصاح عن رأيها . فقد تكررت أجابة « هندرسون » وزير الخارجية ردا على سؤالين من نائبين يجلس الموم - أحدهما عمال والثاني من حزب الأحرار - عن تمثيل إنجلترا في شأن المستور المصري وكانت أجابة هندرسون بأنه كان يجب إخطاره بهذا السؤال قبل ذلك الوقت (٣) .

على أن « الرافعي » يؤكد أن وزارة صمقي قد عرضت خفية أمر هذا المستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره ، وأطلعت وزارة الخارجية الخارجية البريطانية على تصوعه ، وكانت حذرة على علم باليوم المحدد لصعوده . ثم يضيف « الرافعي » أن الوزارة كنست أمر إلغاء دستور ١٩٢٣ عن الجبيع « عدا الانجليز الرسميين » وأن « العمل ميل » قد أشارت إلى ذلك وعلمت عليه بقولها « أنه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في الشئون المصرية ، فبا حامت بريطانيا واضحة جنودها في القاهرة ، وأسطولها على مقربة من الاسكندرية فإن عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السلمي » (٤) .

وإذا كانت بعض الصحافة الاستعمارية قد ذهبت في أسلوب تأييدها إلى تبرير الانقلاب فزعمت بأنه لم يقع حتى ذلك الوقت - منتصف يوليو ١٩٣٠ - اعتداء على المستور كما أنه لا يمكن القول بأن

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر والمعلومات الأخرى يونيو ١٩٢٠ .

(٣) جريدة مصر ٧ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة للرجح السابق ذكره ص ١٩٢ - ١٩١

الطرق التي يسلكها الملك فؤاد غير دستورية حتى حتى شهر نوفمبر القادم (١) فإنها عادت فحيرت عن رأيها أو توجيهها لما يجب أن يحدث في مصر فثالث « سكوتسمان » و « الثالث » - أي ثالث الطرق التي أمام الملك - أن يحاول تعديل الدستور بحيث يحرم عدد من سكان المدن من حق الانتخاب وبذلك يضمن غالبية برلمانية ضد الوفد .

والطريق الأخير هو المحتمل (٢) وإذا لم تراودنا الأوهام فإن « سكوتسمان » لم تكن ترجح بالغيث أو تنبأ - فإن الذي حدث فعلا كان أحد التعديلات الرئيسية في الدستور التي أصدره صليبي لقد حرم عددا من سكان المدن من حق الانتخاب فحسب بل حرمهم حق الترشيح كذلك . وعلى أية حال فإن الإنجليز وإن لم يصلحوا انقلاب صليبي فقد باركوه .

القوى الاجتماعية للانقلاب :

والواقع أن مشكلة الانقلاب الحقيقية كانت هي القوى الاجتماعية التي يجب أن يستند عليها . فقد قضى « دستور » صليبي بمنح حق الترشيح لعضوية البرلمان من كل من يزول إحدى المهن المرة في بلد غير القاهرة . وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصنفيين والهندسين والتجار القسيسين في النجدة والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان في حين أنه أباح هذه العضوية للمندوبين ومشايخ البلاد وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم .

كان هذا الاتجاه يعني أولا عزل البرجوازية في المدن عن ممارسة نفوذها السياسي والبرلماني وعلم البرجوازية التي تضم الفئات السابقة هي عماد البرجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار وكان عزلها لمصلحة الإنجليز والقصر يعني أيضا اعتماد الانقلاب على فئات اجتماعية أخرى - ولما كانت الأزمة الاقتصادية في مصر - وهي الأب الصريح للانقلاب - قد انعكست آثارها أكثر ما تكون على الرعيه فإن حكما دكتاتوريا كان يستطيع حل هذه الأزمة لصالح كبار الملاك وعلى حساب الفقراء وصغار متوسطي الفلاحين . ويحرب محمد حسين هيكل

(١) جريدة « الأهرام » ١٢ يوليو ١٩٢٠ .

(٢) صليبي المصدر .

(باشا) - قطب الأحرار الدستوريين - عن ذلك بأن الأعيان الذين يؤيدون حزب الأحرار الدستوريين كانوا يرحبون بصفتي . كما يفسر حسين هيكل سلوك الحزب في البداية حين أيد صدقي بأنه كان عن خوف من انزال الإعيان عنه بقوله « ونحن لو عارضناها - أي الحكومة - أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لفسد الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للتضياع ، ولارتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بليضا » (١) .

وقد كان الأحرار الدستوريين الذين رفعوا إلى الملك عريضة يطلبون فيها الإطاحة بالوفد في مايو ١٩٣٠ ، هم أيضا أول من أيد انقلاب الصدر وصفتي - وكان أول من جدد موقف الدستوريين حين تأجيل البرلمان الذي اعتبروه لا يتعارض مع الدستور ولم يناقشوا خطورة الخطوة التي منعت بها حكومة صدقي النواب والسنيوخ من الاجتماع لتلاوة مرسومي تأجيل البرلمان وتأييف الوزارة الجديدة بل ولم يعترضوا على تدخل الجيش وعلى إرهاب الحكومة وأكثر من ذلك عندما حاصرت من اقتحام النواب وكسر الحلال البرلمان « عزرا » وسفالة واتهموا الوفد بأنه يدير ثورة على العرش وأن اقتصار قسم الانحلال على الدستور وحده دون الملك نزوع إلى الثورة على الملك (٢) كما أنهم قد سخروا من احتجاج عدل يكن (باشا) رئيس مجلس الشيوخ الذي رأى في اتفاق الحكومة لأرباب البرلمان ودخول القوات المسلحة إلى حرمة اغتسله على الدستور . وقد استمر تأييد الأحرار الدستوريين للانقلاب ومناخسة خطط المقاومة ضده حتى أنهم اتهموا الوفد بأنه « عصابة مجرمة » وذلك إشارة إلى قيادته لمقاومة الاسكندرية التي ذهب شغبتها مثلث من الأحمال بين قتل وجرح نتيجة اعتداء قوات الجيش والبوليس عليهم ، بل إن الأحرار الدستوريين في هذه الجزية ذهبوا إلى انتقاد الحكومة ليس لبريستها ولكن لأنها لم تعد المنة لجابية لعل الاسكندرية وقالوا « بأن الجيش كان يجب أن يسكر ويجوس للمدينة والحكومة تظهر بظهر الكوة وتضرب الفوضى بيده من حذبه » (٣) فلهذا يكون مقبولا من « الدستوريين » أنهم برروا تأييد الحكومة في البداية ولم يعارضوها بحجة

(١) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكراته في السياسة طبع ١٩٥١ من ٣٥١ .

(٢) جريدة « السياسة » ٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٣٠ .

(٣) حرفة « السياسة » ١٦ فبراير ١٩٣٠ .

أنها لم تفعل سوى تأجيل البرلمان ، أما حين أضحت الحكومة الدورية البرلمانية قبل تنفيذ موعده التأجيل ، وحين ارتكبت حوادث القتل والارهاب وتعطيل الصحف بالمجلة (١) فقد كان تأييد الأحرار الدستوريين لها تدعيماً واضحاً للثقل.

والواقع أن «الدستوريين» كانوا يعتبرون حكومة صديقي تهديداً لحكمهم - بهم يتحركها تحرث الأرض حتى يستعيدوا بشايعها - بعد كانوا يريدون أن يكون صديقي أداة لتفكيك نظام الوحد وعلوا في أن يستطيع صديقي أن يحرم الوحد من الحصول على الأغلبية البرلمانية عن طريق الارهاب وعن طريق تشريع القوانين الرجعية . لقد ظنوا بذلك ، وانه في يد أن اسماعيل صديقي يعمل لحسابهم ، ولمله أوعيمهم بذلك ، وأنه سيغير الانتخابات على طريقة تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في الحكم » (٢) ويعترف محمد حسين هيكل (باشا) بمصالح الأحرار الدستوريين في هذا التأييد بقوله « أما وصديقي باشا مناوي صريح للوحد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى يطعمون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفدين . وصرحت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو صكوتهم عن معارضتها » (٣) ويضيف هيكل إلى ذلك بأن « السياسة » جريدة الحزب « لم تبخل على صديقي باشا في الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل » (٤) فالنظام الجديد قد اعتمد الآن من الناحية السياسية على تأييد السلطة ممثلة في القصر والإنجليز واعتمد اجتماعياً وطبقياً على الأعيان وكبار البلاد . ومصدقا للحقيقة الأخيرة فإن للدستوريين كانوا يملكون وقتها أن أي معارضة للدكتاتورية الصديقية كانت تجعلهم يشعرون أنصارهم الأعيان « الذين يخشون على

(١) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ نشرت في هذا العدد تعليق صفيح « كوكب الشرق » و « الملاح » و « أوروبا » لخطاب باشا وأصدرت في تأييد الحكومة بل أن مجلس إدارة حزب الدستوريين قد اجتمع في ١٩ يوليو ١٩٣٠ وأصدر قراراً باستمرار تأييده .

(٢) محمد زكي عبد القادر : « مجلة المصور ١٩٣٣ - ١٩٥٢ » القاهرة روز اليوسف ١٩٥٥ ص ٧١ .

(٣) محمد حسين هيكل (المذكرات) : مذكرات في السياسة ص ٣٦٥ .

(٤) نفس المصدر ص ٣٦٦ .

جامعهم ومصالحهم » • وكان صديقي يعلم هذه الخليفة كما كان موقف من تأييد كبير الملك » حرصا على جامعهم ومصالحهم » (١) وهل النوف هكذا بين النظام الجديد وبين الدستوريين - فصديقي موثق من تأييد الطبقة التي يضمها حزب الأجزاء الدستوريين ويوصل على مهادته جهازها وهو الحزب حتى ضمن تأييده استيعابا ، واحرب من تأييد أخرى حتى أن صديقي يهدد له الأرض ويهدد للحكم • كانت سياسة الحزب لا يبعد صديقي وفي نفس الوقت أن يحتفظ بتأييد طبقته من الأعيان ومن يستمر كذلك في تضليل الرأي العام في كل بيان يعلن فيه تأييده للحكومة فيدعي بالتقول « أنه يتمسك بأسس الدستور » (٢) دون أن يخرج هذا القول إلى الفعل خاصة وأن الانقلاب كان يسير بخطى سريعة إلى إهدار الدستور والحياة الديمقراطية • وقد سالت سياسة الأحرار الدستوريين « الانتهازية » حزبهم إلى الوقوع فريسة في براثن صديقي فقد أبى ألا يكتفى بتعديل الدستور كما أرادوا هم ، بل التنازل ووضع دستوراً جديداً •

كان « الدستوريون » مع التعديل في الدستور الذي ضمن لهم مصالحهم ، ولا يمل كثيرا من سلطة الملك - يتضح لنا ذلك فيما رواه محمد حسين هيكل من أن محمد محمود (باشا) رئيس الحزب أثناء آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق مع « هندرسون » قد تكلم معه عن تعديل الدستور فقال « ولما كان في تعديل الدستور مصلحة ، فهل نلجئ من تحقيقها للبلاد لجرد الخوف من الناس » (٣) وقد دارت في عهد صديقي محادثات بينه وبين الدستوريين حول تعديل الدستور وعرض عليهم الأول نسخة من مشروع الدستور وحتى هم « هيكل » بالكلام استوقفه محمد محمود بقوله « خير ألا ننتظر مناقشة الآن ، وإن ننتظر للمشروع الذي عرضه علينا صديقي باشا وتدوره • ولننظر لكذلك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة • ومتى أتمناها عدنا إلى الاجتماع لبحث أوجه الوسائل التي تؤدي إلى تقاضى اتفاق » (٤) •

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٢٦٨ •

(٢) نفس المرجع ص ٢٦٢ • نقل محمد محمود بتسريع قال فيه بعد انقلاب صديقي « أنه يتمسك بأسس الدستور » ولم يزد على ذلك شيئا وكانت بيانات الحزب تعان ذلك مع تأييد الحكومة •

(٣) نفس المرجع ص ٢٠٥ •

(٤) نفس المرجع ص ٢٢٠ •

لقد اتفق صديقي مع الأحرار الدستوريين حول تعديل الدستور ، واختلف الطرفان حول الأسلوب . فقد قابل صديقي ميكل يوما فظلم « أنه يرى أن يكون صاحب العرش - ووسع سلطانا ما يبيزه الدستور القائم » فرد ميكل « أولا ترى دولتكم من الخير أن تجري الانتخابات فافلا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصا على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه » (١) وهذا إنما يعني رفض الدستوريين لأن يكون لذلك صاحب الكلمة العليا وأن ما يروونه هو تعديل الدستور عن طريق انتخابات تتم وفقا للقانون جديد يضمن لهم الغلبة فيمدلون الدستور بما يوائم مصالحهم : ولم يكن الدستوريين مطالبون بأن تتم هذه الانتخابات وفق القانون القديم المبطل ، إذ لا معنى لهذا مستوى - دور الولد على الأغلبية خاصة وأنهم يطلبون أن تبار الولد « كان جارنا في ذلك الجنب » .

إن محور الخلاف بين الدستوريين وصديقي هو أنهم كانوا يرون تعديل قانون الانتخاب أولا ... واقترح قرار الحزب في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ عن ذلك فقال إن حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس الدستور الذي أوتقته الأمة منذ سنة ١٩٢٤ وعلى أن لا يبدل منه شيء . إلا ما يتصل بقانون الانتخاب (٢) .

لقد ظل الدستوريون يهادنون صديقي وصديقي يهادنهم حتى انتهى الأمر - يتمكن الأخير من دقة الأمور فأبلغهم « انذارا نهائيا بأنه اتفق مع جلالة الملك على إصدار الدستور صبح القد ، وأنه لم يبق له بتسوية طاعة ، وأنه غير مستعد ليثير ويبدل كلمة ولا حرفا مما أبلغناه إياه » (٣) وعاد الدستوريون بعد هذا وقد انقطع ما بينهم وبين صديقي وانطلقوا إلى صلب المعارضة (٤) بعد أن ثبتوا من وجود الانقلاب وبعد أن كسب صديقي من بين صفوفهم رجلا كعاطف عليكي أشاركه معه في الوزارة من البداية ثم كسب صديقي من بينه الكثيرين وكانوا إركان حزبه وبرلمانه الزائفين .

(١) نفس المرجع ص ٣٦٦ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٣) محمد حنين ميكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٦٠ - ٣٦٦ .

(٤) نفس المرجع ص ٣٦٠ - ٣٦٦ .

لقد اعتمد الانقلاب على التأييد الطبقي للمستورين ، ولكنه لم يشأ :
 أن يعتمد في حكمه على الحزب . وكان في ذلك الأسلوب ما يعضم القصر
 الذي يتناقض مع المستورين - فالتلك يريد أن يحكم بمفرده وهم يريدون
 مشاركته هذا الحكم .

الحزب الوطني والانقلاب :

وإذا انتقلنا إلى موقف « الحزب الوطني » فافتنا نجد أنه وقف موقفا
 سلبيا باستثناء اعلانه في أغريات يوليو ١٩٣٠ ، أن الحكم النيابي لحدّة
 في أيدي الأمة وأن البطش به ليس طريقا للإصلاح ، (١) .

غير أن « الحزب الوطني » اتخذ موقفا آخر أكثر وضوحا بعد صدور
 « الدستور » الجديد بأيام قلائل فاجتمع بالجنّة النظرية في ٢٤
 أكتوبر ١٩٣٠ واصطلح قرار بإدانة جميع الأحزاب بما فيها الوفد بتهمته
 العبث بالدستور طيلة السبع سنين الماضية ثم أدان الحكومة الصديقية في
 نفس الوقت باعتبارها قد « أصفرت دستورا جديدا مسموحا قام على
 فكرة أن الدستور ليس حقا مكتوبا بل منحة تعطى وتسلب دون أكرات
 بإرادة الأمة وخرقها » (٢) .

ومناقضة موقف الحزب الوطني تكشف عن التناقض الغريب بين
 ماضية وحاضرة فالحزب كان أيام « مصطفى كامل » هو حزب الفضال من
 أجل الدستور واستمرار مطالبة الحزب بعد ذلك .. بجمعية ولجنة
 تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه « (٣) سنع على نفس الاتجاه .
 غير أن ذلك لا يعني - وإن اختلف الحزب حول طريقة وضع الدستور بعد
 ثورة ١٩١٩ فقد كان الوفد مختلفا كذلك - أعمال المكاسب والديموقراطية
 التي حصل عليها المصريون في دستور ١٩٢٣ وخاصة بعد تعديل قانون
 الانتخاب إلى الانتخاب المباشر وبالتالي الدفاع عن تلك المكاسب .. والموقف
 من الحزب الوطني يعتبر غريبا إذا ما أدان « العبث بالدستور طيلة السبع
 سنين الماضية » وإن يشارك الوفد في هذه الإدانة في نفس الوقت وهو
 الحزب الوحيد الذي كان له شرف الدفاع عن الدستور وليس العبث به .
 هل أن الأعجب في موقف الحزب الوطني هو معاشته لذلك الانتهاك ليس
 حرمة الدستور بحسب بل لكل القوانين في الفترة بين يوليو وأكتوبر ١٩٣٠

(١) جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) : جريدة ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

دون أن يتخذ موقف المعارضة الصادقة على الأقل لذلك الانتهاء . إن أداة الكل وعدم تحديد الموقف هو في واقع الأمر محاولة من جانب الحزب الوطني لبليلة الجاسمير وبالتالي لدعم حكم صدقي ورغم أننا يمكن أن نختلف في جدوى الأداة التي أعلنها الحزب لصدقي والآخرين بعد تمام الانقلاب . إلا أن الموقف الصليبي في المحك للحكم دون الاختلاف على صنف هذا الموقف أو زيفة . لقد اضطر حزب الأحرار الدستوريين بعد إعلان صدقي لمستوره أن يشهر معارضته التسيحية له ولأي انتخابات تجري على أساسه وأن يعتبر أي اشتراك للحزب في « أي عمل من أعمال الانتخابات التي يقتضيها نفاذ الدستور وتوقيع اليها نصومه يعتبر اشتراكاً مع الوزارة في الاعتداء على حقوق البلاد » (١) الخ . أما الحزب الوطني فقد شارك - رغم احتجاج لجنة الإدارية بعد صدور « الدستور » - في الانتخابات الصيفية التي جرت في ١٩٣٦ وقاطعتها البلاد بأسرها - وأكثر من ذلك فقد شارك الحزب الوطني في تزيف إرادة الناخبين بإعلانه قبول الاشتراك في انتخابات زائفة وفي برلمان زائف هو نتاج لها . على أن من اضطر الأمور التي شارك فيها الحزب هو تقنين نظام صدقي الذي اعتمد على حزبين ادعوا أولهما « حزب الاتحاد » الذي أنشأه القصر في عام ١٩٢٥ وثانيهما « حزب الشعب » الذي كوّنته عناصر من كبار ملاك الموظفين ورجال الإدارة الصيفية بمباركة القصر . والذي جُمعت تبرعاته وأشباه الرجال فيه تحت ارحاب السلطة وعسكها . ومعنى ذلك انتقاد صدقي والقصر ونظامهما إلى مساندة أي حزب سياسي حقيقي في بلاد وكان اشتراك الحزب الوطني في انتخابات صدقي وبرلمانه هو بمثابة التقيين ومحاولة إضفاء الشرعية على هذا النظام . لقد أدان « عبد الرحمن الرافعي » - وهو أحد قادة الحزب - موقف الحزب من نظام صدقي وقال بأن صدقي التقيط بقرار الحزب الوطني دخول الانتخابات . لأنه رأى في دخوله اقتراراً لمستوره الذي على أساسه جرت تلك الانتخابات واعتبر الحزب مؤيداً للنظام الذي أضطلعه . وكان يزعم في إحدائه بأن هذا مؤيد من ثلاثة أحزاب وهي حزب الاقتصاد ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني ، (٢)

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة للرجع السابق يذكره ص ١٤١ - ١٤٢
٦ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ قرار حزب الأحرار الدستوريين في اجتماع ويقر الرافعي بمسند هذا الموقف « إن اللجنة الإدارية للحزب قد اكتسبت بهانه - فكانت الأولية (وكنت هنا) إلى جانب المعارضة ولكن العملية أثبتت عدم الفاعلية » .

وإذا اعتبرنا موقف الحزب الوطني - قبل اشتراكه في البرلمان
 الصلبي - موقف تردد وضبط يخاف سطوة الكتلة الشعبية المثلثة في
 الورقة ويستحي أن يكون نصيبها ظاهرا للمراءى والحكم الاستبدادي ، (١)
 فإن الحزب قد اثنان نفسه علانية وكشف عن سياسته الحقيقية حتى
 الانفصاح حين تكلم عن بيان ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ الذي اثنان فيه دستور
 صديقي بعوله ، وزعمت الحكومة تسويها لصلها انها تقصد اصلاح مساوي
 الماضي ولقد اثنان الحزب الوطني أكثر من مرة أن اصلاح هذه المساوي يأتي
 عن طريق الجهاد القومي الصحيح وتنبيه الأمة الى واجباتها وأن هذا
 الاصلاح لا يأتي بحال عن طريق اللباس بالمستور ، (٢) ذلك هو ما اعلنوه
 فمادة دستور صديقي لما في أول يوليو ١٩٢١ وفي الجلسة الخامسة
 لمجلس النواب الصلبي فقد اعلنوا كلاما آخر .. ولذا علمنا أنه من
 أكتوبر ١٩٢٠ حتى يوليو ١٩٢١ لم يكن هناك من جديد الا تنفيذ الدستور
 الذي عارضه الحزب الوطني والا اجراء الانتخابات الزائفة على أساسه
 وأساس قانون الانتخابات الرجعي .. ولذا علمنا بذلك فاثنا نقول أن
 بيان ٢٥ أكتوبر لم يكن الا تقريبا زائفا من الرئي العام . وأما موقف الحزب
 في جلسة أول يوليو ١٩٢١ فهو - الموقف الحقيقي الذي صرح فيه صديقي
 الشوربجي بالحامي - وعضو اللجنة الإدارية للحزب واحد موثق بيان ٢٥
 أكتوبر بما يلي « أرى اثنا في مبدأ الحياة الدستورية رغم اثنا بذاتها في
 سنة ١٩٢٤ وإثنا الآن في دور التجربة . لذا يصح أن نرى اليوم خطا
 نمثل عنه هوذا الى الصواب والعكس . لا أستطيع القول أن هذه التعديلات
 انقصت حقوق الأمة أو أن أقول أنها مؤدية بنا الى أسوأ أو احسن ما
 كنا فيها » لقد كنا في مرض ، بل في شدة من سوء الحال (٣) واستمر
 « الشوربجي » في تأييد الانقلاب فذكر أن « قانون الانتخاب المعدل هو
 الذي أبعد هؤلاء (يقصد ممثل الحياة النيابية السابقة) عن الكراسي التي
 تجلسون عليها اليوم » (٤) هذا الموقف المسافر دفع عبد العزيز
 الصوفاني - عضو اللجنة الإدارية للحزب - الى الاحتجاج على كلام
 الشوربجي فقال بأنه لا يوافق على هجوم الشوربجي على المجالس النيابية
 السابقة بل العكس يقرر « أن تلك الهيئات كانت مثالا حسنا ، ثم حاجم

(١) محمد زكي عبد القادر : سنة الدستور لترح السابق ذكره ص ٧٢ .

(٢) جريدة السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ .

(٣) مسودة مسافر دور الانقاذ الصلبي الأول مجلس النواب ١٩٢١ مطهر الجلسة

الجلسة أول يوليو ١٩٢١ ص ٥٠ - ٥١ .

(٤) نفس المصدر .

كلام الثوريين كذلك بالنسبة لإقراره ما حدث من التعديلات في الدستور
 وهاجم تبريره « بأن يترك للثواروف للمستقبل القرار أو انتقاد هذا
 النظام » ثم أعلن الصوفاني « أن مبدئي الحزبي لا يمكن أن يتجزأ ، وإذا
 نطقت به فانهي أطلق به صريحا ، أننا لننكر كل اعتداء يقع من أية
 هيئة كانت على سلطة هذه الأمة » (١) كان صوت «الصوفاني» في المجلس
 آخر صفى من أسسوات الحزب الوطنى الذى أسسه كامل و فريد ، فقد
 غادر القاعة على الفور - وعقب دفاع الصوفاني عن سلطة الأمة - نواب
 الحزب الوطنى وبينهم رئيس الحزب « جافظ رمضان » حتى اكتملت
 المهزلة بمنع الصوفاني من الكلام ، وعاد « عبد الحميد سعيد » أحد
 المبرزين في قيادة الحزب إلى الجلسة ليعلم « بأن الحزب الوطنى لا يوافق
 على ماقاله حضرة عبد العزيز الصوفاني الفندى « وليصفى المجلس تصليفا
 حادا متواسلا » (٢) على أن الأصعب من ذلك أن تنتهى تلك الجلسة بسواطة
 المجلس بالإجماع على الثقة بحكومة صفى والموافقة على خطاب
 العرش (٣) رغم ادعاء الحزب الوطنى بأنه حزب معارضة .

الانتخابات التشريعية والأحزاب :

سار صفى في طريقه معتمدا على تلك القوى الاجتماعية الرجعية
 وعلى تلك الجماعات السياسية للقويحة الوطنية وعلى أروابه الثقيل .
 وكان أرواب صفى أكثر ما شهفت البلاد من قبل فابتدأ من يونيو ١٩٢٠
 وحتى إجراء الانتخابات سعى الجيش لحصار البرلمان مرتين وسقط عشرات
 من القتلى ومئات من الجرحى في شوارع بلبيس والمنصورة والاسكندرية
 والقاهرة وبور سعيد والسويس وغيرها وكانت وسائل النشر تحارب كما
 لم تحارب في ظل المعتمدين البريطانيين . ولم يمض كثير من الوقت حتى
 كانت أغلب الصحف قد عطلت أو ألغيت فقد عطلت نحو من ثلاثين صحيفة
 في بحر شهرين (٤) وكان للراء يستطيع أن يطالع أبناء تطيل أو انذار
 الصحف في كل يوم يطالع النشرة الجوية . وسرى أمر مصادرة الحريات
 إلى وسائلها المختلفة فاجتاع الجمعية السومية للمعلمين يمنع وتستخدم في
 منعه القوة المسلحة حتى قيل أن مثل ذلك الإجراء « لم يقع مثله حتى أيام

(١) نفس المصدر السابق ص ٥٢ .

(٢) نفس المصدر ص ٥٤ .

(٣) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٢٠ .

(٤) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٢٠ .

الأحكام العرفية ، إيلم إن كانت السلطة العسكرية تطارد الاجتماعات « (١) كذلك تمتت الحكومة احتفال المصريين بعيد الجهاد الوطني الذي دأب الوطنيون على الاحتفال به منذ ثورة ١٩١٩ .

وإذا كانت حكومة صغرى قد عملت على صنادقة حرية الأبرياء - ومهاجمة للنازل فاتها قد عملت أيضا على صنادقة حرية العمل والروى - فمزلت القضاء والعمد وكبار الموظفين (٢) وحتى لا يغت الوطنيون من ذوى المهن الحرة من صنفها ، ولكى تضطروهم الى اللل والاستكانة . والاضطمام الى صنفها ، لم تتورع عن اقلال المالح والصانع لأسباب منعفة للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم . كذلك اختصت الوزارة أنصارها والمتفذين لدراستها الارهابية بالزايا والترقيات الاستثنائية وزلخت عز ذلك منح بعض صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما مسمى استبدلا جزر - من مصادمهم ، خولفت فيها اللوائح والقوانين . وشجيت فيها مصالح العملة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين « (٣) وبذلك الوسائل غسنت الحكومة الأنصار سواء من الأيمان أو العمدة أو الموظفين ورجال الشرطة والجيش . وهؤلاء جميعا هم من اعتمدت عليهم فى القضاء « حزب الشعب » الذى رأسه اسماعيل صغرى ، وهو الحزب الذى ولد ميتا كزعيمه «حزب الاتحاد» الذى لم يست أن يكون لافتة فى أرض مهجورة من الجماعير .

هكذا وهذه الوسائل أو تلك مهد صغرى لانتخابات القاعة صعيدا على طبقة اجتماعية رجسية فى الرف وعتما أيضا على كبار الراساليين الذين يشاركون الراس مال الاستعمارى أمثال أحمد عيود ، الذى دنب على تأييد الانقلاب فى الخارج والداخل وعبد الرحمن البيل رجل الرنسمية المصرية الكبيرة ، وظاهر اللوزى وغيرهم من الذين أيضا ودعوا الانقلاب أو اشتركوا فى يرلانه الزائف - ومصلمة الرنسمية لمصرية الكبيرة ومنها صغرى نفسه كانت من المصالح الأساسية فى الانقلاب الذى يكفل لها تعامللا مستقرا مع رأس المال الاستعمارى فى استغلال الجماعير وضرب العمال - فكان قانون صغرى الانتخابى يستلزم فى المقرب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها خريبة عقارية أو ساكتا فى منزل لا يقل

(١) جريدة المسيلة ١ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٢) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٢٠ والفر أيضا عبد الرحمن الرافى لصدر السابق ص ١٧٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ .

ايجاره السنوي عن اثني عشر جنيها ، أو مستأجرا لأرض زراعية لا تقل قيمتها عن جنيهين مستويا ، أو حائزا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها .

ومؤلا للفدويون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان ٠٠٠ وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء البرلمان (١) ولم يكتف صفاي حماية لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة بعزل العمال عن انتخاب أعضاء البرلمان بل سعى إلى القضاء على نشاطهم وتركهم لرؤسة لرأس المال فاسرعت حكومته إلى الغلق دار الاتحاد العام للمعمال في ١٥ مارس ١٩٣٠ « وشملت على النقابيين حريا في إزاقهم فكانت تصلهم ، وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر ، وتزوج بهم في سجون بمختلف أنحاء القاهرة » (٢) .

ومكثا مهد صفاي لانتخابات مايو ١٩٣٦ ، وطمى في تفليلها وطم مقاومة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين إلى هذه المقاطعة ورغم « احتجاج رفعة رؤساء الوزارات والوزراء السابقون » فقد كان صفاي معتصما في انتخاباته على السلطة والإرهاب وحكما صديقا لقول « الجود » وإن أي رئيس وزارة في مصر ، إذا تواثر له الحزم والمزم قادر على أن يفعل مايشاء مادامت في يده لثة الإدارة والجيش والشرطة » (٣) .

وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة نامة ، أشبهت في روحها واتساع مدتها مقاطعة الأمة للجنة ملتر في عام ١٩١٩ . بل إن تضحيات البلاد من القتل والجرحى في هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها في مقاطعة لجنة ملتر . وقد عمقت الحكومة إلى تزوير عملية الانتخابات ، فأوعزت إلى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وذكورا « (٤) .

ويصعد ما جرى في الانتخابات صفاي من تزوير فمن المهم أن ننقل بعض ما كتبه « جارفيس » - بك - في كتابه « الصحراء والدلتا » سائرا من عملية تفتيق هذه الانتخابات - قال « وفي مدة تلك الانتخابات كلها

(١) رؤوف مهابي الحركة السالبة في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكتاب العربي ١٩٦٨ ص ٨٩ .

(٢) نفس المرجع ص ٩٤ .

(٣) ج-ج- الجود ٠٠ للرجع السابق ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٤) عهد الرمن الرمن : في أعقاب الثورة مصدر الشائعات ص ١٥٠ .

كانت ترد على سيناء الأنبياء من القاهرة وسواها بما لا يصدق من الأرقام فإن بنادر ومديریات كانت وفدية عن فكرة آبیها اقترعت « شعبية » - نسبة الى حزب الشعب - « بأرقام دلت على أن ٩٠ فی المئة من الناخبین سجلوا أصواتهم » * ویضی جارفیس - فی مخرجه بقوله : « وقد زعموا أنه فی إحدى الدوائر التي كانت تتولی الانتخابات فیها حیلة لفیطة أقل الانتخاب فیها فی الوقت الكافی لمنح الحصول علی أكثرية ١٠٥ فی المئة من غیر عد أصوات الأموات فإن الانتخابات سنة ١٩٢٦ اشتهرت بهذا الأمر وهو أن كل رجل مات فی السنوات الخمس المسابقة للانتخابات یست من لحده فی الوقت اللازم لیقتصر ضد الوفاء « أما کیف حدث ذلك الانتخاب الغریب الناجع فلیسوف یبقی لغزا وسرا كاتباً * فقد یصدق للمرء لذا شاء أن الناخبین الذین قاطعوا الانتخاب اتهمتهم ضما نهم فی آخر ساعة فلاحقوا علی صنادیق الانتخاب بضائر صالحة ، أو قد یصدق اشاعات مختلفة ووشایات فیها ما فیها من التمیة وهي أن صنادیق الانتخاب ملئت بثنایك الانتخاب اللازمة قبل إرسالها الى الدوائر الانتخابية أو أن الملاحظ أو المدير كلف حكماة البولیس فی محافظته أو مديريته وأمراته أن یبتلوا وسائل الاقتناع للحصول علی النتائج الرضیة « (١) * وكان ما سهل للحكومة التیام بمتل هذه العمليات أن أجهزة الدولة كانت قد هیأت لذلك « فاعتاد المواطنون فی عهد سديقی باشا التلیق والتزویر فی الأوراق الرسمية « وألف « المواطنون الانداریون التزویر وفساد الفصح واعتاد رجال البولیس والجیش التکیل بكل معارض للحكومة دون مراعاة للمصل والمقانون وأبیح لهم القتل وسفك الدماء فی هذا السبیل « (٢) لذلك فإن المقاومة الجماهيرية التي واجهت تلك الانتخابات قد قوبلت من الجیش والبولیس بمتنهى القسوة والعنف وإطلاق الرصاص ویلغ عدد القتلى فی تلك المقاومة فی القاهرة وحدها طبقا لبلاغ الحكومة الرسمي ثلاثة عشر قتیلا وفی الدقهلیة كان الضحايا صبعة عشر وعدد آخر من القتلى فی مینت غمر وشبیل القناطر وطوان كما حدثت مصاصحات جدویة فی بعض القرى * ورغم أن « الوفاء » قد قدم بلافا الى النائب العام مؤیةا بالوثائق لا ارتكب فی تلك الانتخابات فإن الأخير لم

(١) جريدة المصرى ٢ سبتمبر ١٩٢٨ ویقول الشیوخ المصورون لانتخابات صدقی الى الحكومة كانت تقوم باستعمار الضاحی والفسیوح من القسم البولیس لیقوموا بالقصوت * * وإن هذه الفیلة قد ضامها نواب من حزب الصالح البریطانی والصحافة الاجنبية *

(٢) عهد الرسن الرافی : المصدر السابق ذكره ص ١٧٤ *

يكثرث . وأكثر من ذلك فقد كانت الحكومة الذين اجترکوا في الارهاب والتزوير (١) بل ان صدقي قد اذاع عقب الانتخابات تصريحاً د بان الانتخابات جرت على خير وجه . وفي جو من الهدوء والسكينة ، وان الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أي انتخاب سبق ، (٢) وكأمثلة للاحصاءات الرسمية بشأن تلك الانتخابات فان بعض أحياء القاهرة الشعبية التي شهدت مقاومة شعبية دعوية ضد الانتخابات كحي بولاق قد أعطيت نسبة ٢٨٥ ٪ لعدد الناخبين الذين حضروا كذلك أعطى لمي السيدة زينب نسبة ٣٩٥ ٪ وكانت النسبة في حي الخليفة ٦٢٤ ٪ والجملية ٤٨٩ ٪ وباب الشعيرة ٥٨٥ ٪ أما النسب في مدينة الاسكندرية التي شهدت المقاومة المبكرة ضد صدقي فكانت أكثر ارتفاعاً في التليفق فهي ٧٨ ٪ في حي المطارين مثلاً و ٨٧ ٪ في مينا البصل . الا انه في النتائج العامة لم يستطع صدقي أن يحقق بوساطته بالنسبة لنسب المدن كالقاهرة ، والاسكندرية وبور سعيد والسويس ودمياط أكثر من ٥٠ ٪ وكان مما حبط بتلك النتائج فشل الارهاب الحكومي في مدينة بور سعيد بالذات التي بلغت نسبتها طبقاً للاحصاء الحكومي ٣٩٨ ٪ (٣) .

على أن صدقي قد استطاع الحصول على نتائج أفضل في التزوير في مناطق الصعيد حيث الاجراءات تكون بعيدة عن عيون المراقبين الأجانب مثلاً فضلاً عن ضعف وقلة العناصر الثقلة . بالإضافة إلى قوة الاقطاع هناك ما كان يضيف إلى سطوة الحكومة قوة كبيرة فكانت النسبة العامة في بلاد الصعيد هي ٧٢٫٧ ٪ بينما كانت حصة النسبة أقل في الوجه البحري بنحو ١٢ ٪ (٤) .

ومما يمكن من أمر فان النسبة العامة في القطر وهي ٦٦٫٨ ٪ (٥)

(١) لى لىصدر في ١٥١ .

(٢) محمد حسين حيكى : المصدر السابق ذكره في ٢٤٥ .

(٣) مركز البزخ سر الأسر - وثائق مابين - وزارة الداخلية - قسم الأمانة - لقم الانتخابات كلف بيان نتيجة الانتخابات العامة للمندوبين عن الاقسام القسبية لسلطات الانتخاب في سنة ١٩٢٦ مطبعة الداخلية ١٩٢٦ - انظر الملاحق - .

(٤) لى لىصدر وكانت النسبة في الوجه البحري في ٢١١٫٣٩ .

(٥) لى لىصدر : ويلاحظ أننا اعتمدنا هنا على الوثائق الرسمية ولم نلجأ إلى ما جاء من نسب في المراجع الأخرى فقد ذكر محمد حسين حيكى مذكرات في السياسة - المرح السابق ٢٤٥ - أن النسبة العامة في القطر كانت ٢٧٦ ٪ .

دلت على التزوير الصارخ لفضلا عما بيناه بما يؤكد تزوير الانتخاب فإن الحكومة عمدة الانتخاب كانت في رعب بالغ من الجماهير حتى اضطرت إلى إصدار مرسوم بقانون تاريخه ١٨ يولية ١٩٣٦ إلى بعد الانتخاب بنحو الشهر - ينفي المجلس والسجن عن التعبير بواسطة الكتابة أو القول الخ - إذا تضمن هذا طعنا في الملك أو قلب نظام الحكومة أو كراهية أو تحييد مبادئ الدستور أو تحريض الجند على عدم الطاعة أو العيب في حق رئيس دولة أجنبية أو مثلها أو تقلد الحكومة بمباراة مؤذية لولتج اكتتاب أو الإعلان عنه بقصد التعويض من الفرائض أو المصاريف .. وقله سرت أحكام هذا القانون إلى تعطيل وإغلاق ومحاربة كتاب وأصحاب الصحف (١) لقد عجز الانقلاب عن الحصول على أي سند شعبي أو جماهيري وكانت محاولاته في سبيل الحصول على التأييد فاشلة إما بسبب اعتياده على الإرهاب الحكومي المقتن أو لأن القصر والانجليز وحما دعائمه الأساسيتان كانا مكروحين تسليما من الجماهير .. كذلك فإن قاعدته الاجتماعية من كبار ملاك الأرض كانت واعية فهي فضسلا عن تناقضها مع الجماهير وخاصة الفلاحين فإنها كانت متفلسة على نفسها مما اضطرها إلى أن تعلن - مثلة في حزب الأحرار الدستوريين - مبادئها للانقلاب بسبب المرجة الشعبية الطاغية من كراهية الانقلاب .

(١) مجرمة القومية والراسم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٦ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦ للجنة الإدارة بالقاهرة ١٩٣٦ ع ٥٤٦ - ٥٥٩ .

الفصل الثالث

مقاومة الانقلاب

حولوا التيل واحجروا الفسوف عتا
واملاوا البحر ، ان اردتم ، صفيثا
واقيموا للصف في كل شهر
انتا لن تعول عن عهد مصر
وامسوا التجم واحرمونا التسيما
واملاوا الجو ، ان اردتم ، نجوما
(كونستبل) بالسوط يفرى الاديما
او ترونا في الترب عظمنا رعيما
(الشاعر : حنيفة ابراهيم)

تصلى « الوفد » لمناهضة انقلاب اسماعيل صليبي ، وتوج في ذلك
اساليب التضال المختلفة ، استند في بعضها الى الحقوق الدستورية واستند
في الأخرى الى مواجهة اساليب الانقلاب بما يتفق معها ، فهو يلجأ في
الاجتماع الذي فرضه على الحكومة بمقتضى البرلمان في ٢٣ يونيو ١٩٣٠ الى
حقوقه الدستورية لزاء اغلاق الحكومة للبرلمان بالقوة ، ثم يتطور بهذا
الأسلوب الذي يشهد فيه المقاومة الجماهيرية الى التهديد لما يشبه اعلان
العصيان المدني بعدم شرعية الحكومة فيعقد مؤتمرا وطنيا يحضره النواب
والشيوخ وأعضاء مجالس المديرية في ٢٦ يونيو ١٩٣٠ (١) « بالنادي
السمطي » - نادي الوفد المصري - حيث يقترح « النحاس » « خطة عدم
التعاون » كخطة عملية لمقاومة الاعتداء على الدستور ، وفي المؤتمر ناقش
« مصطفى النحاس » حق الملك والمطلق في تعيين وإقالة الوزراء فقال انه

(١) مركز تاريخ مصر للشارح - وفاق هاردين - قرار الوفد المصري في ٢٦ يوليو
١٩٣٠ « بيان مطبوع بالمعروف واسم آخرى بالاستسليمه (انظر للتفصيل) ملحق رقم (٢)

مرحون بنصوص الدستور الذي ينص على أن «الوزراء مسئولون بالتضامن أمام البرلمان وعلى أن أوامر الملك شفاعة أو كتابة لا تخفى الوزراء من المسئولية فإذا قرر النواب عدم الثقة بالوزراء وجب عليها أن تستقيل فوراً» (١) وقد أقر المؤتمر اقتراح «النحاس» واتخذ في هذا السبيل ثلاثة قرارات «أولها» الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصري من قوة ومال وتضحية «ثانيها» تقريراً مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه في حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل «وثالثها» القسم الذي أقسمه النواب في جلسة البرلمان في ٢٣ يونيو ١٩٢٠ (٢) .

وكان الهدف من «خطة عدم التعاون» هو التجرد إلى أسلوب ثورة ١٩١٩ في مقاطعة الحكومة ولكنه في هذه المرة كان «أقوى وأوسع» (٣) فإنه شمل كما سيوضح - استقالات المسد والنائب والمثاقفة باسم دفع الضرائب ، كما شمل كذلك مقاومة إجراءات الحكومة الصادرة للحريات عن طريق الجماهير وتحتجها بما يعني شل قدرتها على السيطرة على أمن السلطة .

تعبئة الجماهير للمقاومة :

وقد حاجت القوى للمادية للدستور - مشكلة في حزب الأحرار الدستوريين الذي كان لا يزال مؤيداً لصداقي - خطة عدم التعاون ، كما عنت القسم باحترام الدستور دون شذو له للملك تحريضاً عليه (٤) وفي هذا كان «الدستوريون» يخشون لجوء الوفد إلى الجماهير أو كما يسمونهم «حمى جموع النوفاء التي فادت في مساحة القصر الملكي» سنة ١٩٢٤ «مسد أو الثورة» (٥) وهو نفس فهم الاستعماريين الذين وصلوا خطب الوفد «بالصينائية» (٦) .

على أن الوفد لم يعبأ بهذه القوى كما لم ينتظر موعد انتهائه

(١) جريدة الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٢٠ .

(٢) جريدة الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٢٠ .

(٣) جريدة الزم ٢٨ يونيو ١٩٢٠ .

(٤) جريدة السياسة ٢٦ يونيو ١٩٢٠ .

(٥) نفس المصدر ٢٥ يونيو ١٩٢٠ .

(٦) «ج» - اليوم : الترخيص السابق ذكره ص ١٢٨ .

تأجيل البرلمان ، فقد كان يعلم من خبرته أن التأجيل هو الخطوة الأولى في حل البرلمان . فلجأ بسرعة إلى تهيئة الجماهير ودعوتها إلى المقاومة فنشر دعاية واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف بالألانييم . وحشد الشرقية مكانا لبدء هذه الجولة الكبيرة التي بدأت في أول يوليو ١٩٢٠ فاستصعدت لها الحكومة بأن جابت « مظاهرة كبيرة » من رجال البوليس والحراس النظاميين ، المشاورين الرئيسة في مدينة بلبس في مظاهرة إرهابية ثم عسكرت في ديوان المركز بعد ذلك « وفي حفاقر الطرق » المؤدية إلى محطة بلبس « وعلى جانبي شريط السكة الحديد خصوصا داخل المحطة حيث نظمت قوة كبيرة بينادقهم وصهيبهم لشرح الأمان » من دخول المحطة لاستقبال رئيس الوفد ولكن الجمهور أراد أن يدخل المحطة أو يتف على شريط السكة الحديد ليتمكن من تحية زعيم الوفد عظم على رجال الحفظ ذلك وصساروا يفرقون الأمان بالكراياح. والصي ضربا مبرحا « (١) على أن الجماهير لم يفرعها الإرعاب وإنما حاولت اقتحام صفوف المساركر لدخول المحطة وعندئذ أطلق البوليس النار في الهواء وفلجعت الجماهير بالقاء الطوب فسقط قتيلان (٢) وذكرت مصادر صحفية مؤيدة للحكومة آنذاك أن القتل كانوا ثلاثة وأنه أريق دماء أخرى من الأمانى والبوليس (٣) . وهؤلاء الشهداء الثلاثة هم عباس عبد المنعم محمد خيرية (١٩) سنة ومحمد رجب طرطور (١٧) سنة وعبد الجليل عبد العال الأشرم (١٤) سنة .

انتهت جولة « بلبس » التي رعى الوفد فيها إلى تجميع الجماهير في مقاومة سلمية حول قسم الدفاع عن المستور ، وجاءت حادثة « المنصورة » لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية للدفاع عن المستور وإصرارها على الخس في خططها واستهانتها بدماء المواطنين .

وكان استنفاد السلطة لزيارة المنصورة مستغلًا حربيًا ففي الثامن من يوليو ١٩٢٠ سافر إلى المنصورة في الصباح الميرالي « نوريس بك » رئيس هيئة أركان حرب العمليات والميرالي «عبد العظيم على بك» - الذي كوفى نيبا بعد نتيجة جهوده في قتل الأمانى بجعله قائدا للواء الأول - والقياسقام « لوكاس بك » مساعد حاكمدار العاصمة (٤) وقبل ذلك

(١) جريدة البلاغ ٢ يوليو ١٩٢٠ ع ١٠ « الإبرام » .

(٢) جريدة البلاغ - المرجع السابق .

(٣) جريدة السياسة ٣ يوليو ١٩٢٠ .

(٤) جريدة الأحرار ٩ يوليو ١٩٢٠ .

كانت لجنة الوفد في المتصورة قد أبدلت مدير العقابية بأنها ستقيم اجتماعا لاستقبال مصطفى النحاس وسماح خطابه عن الوضع الحال وقد علم مدير العقابية بأن الاجتماع سيضم خمسة آلاف مدعو منهم ٢٢ يمثلون الصحافة الأجنبية ، واثنتان يمثلان شركات الإنتاج السينمائي و ٤٠ من أعيان القاهرة وعلى ذلك قرر مدير العقابية منع الاجتماع لأنه يعد اجتماعا عاما وأبلغ بذلك محمد بك الشناوي ومحمود بك نصير - من لجنة الوفد -

يوم ٦ يوليو (٦) وقد رد الأخيران ببرقية يملنان فيها المدير بعدم اعتراضهما بهذا المنع ووصفاه بالتعسف وعدم الاتفاق مع الدستور وذكرت برقيتهما أنها تلقى مسئولية النتائج المترتبة على منع الاجتماع على الإدارة (٦) وردا على ذلك أرسل المدير يحمل لجنة الوفد مسئولية النتائج التي ستتربى على ما أسماه انتهاكا للمادة ٤ من قانون منع الاجتماعات العامة ، كما فومل برقية أخرى لل رئيس الوفد يبلغ فيها بمنع الاجتماع أو على حد زعمه ، لكي يمنع النتائج المظفرة التي ستتربى على إصراره على الرغبة في عقد الاجتماع (٣).

ولكن مصطفى النحاس رد مؤكدا أن منع الاجتماع يعتبر « اعتداء على الحرية التي يضمنها الدستور » وحذرا بأن النظام والأمن العام لا يمتدى عليهما إلا بقيام رجال الأمن بالتنصل بالقوة ضد الأهالي للمسلمين وغير المسلمين « وأنهى النحاس برقيته منلرا مدير العقابية بقوله « عليك وعلى كسل الذين يتعاونون معك والذين يوجهونك » تنح مسئولية أي اعتداء على الدستور . وكذلك كل فوضى تنتج للنظام والأمن العام من مثل هذا الاعتداء » (٤) *

على أن تحذير « النحاس » لرجال الأمن المسئول في العقابية .. وكذا ... تحذيرات لجنة الوفد لم تسفر عن أي تراجع من جانب السلطة عن خططها فقد حاول المدير الاستيلاء على خيمة الاحتفال ولكنه هجز في البداية لأن لجنة الوفد كانت قد جعلت عددا كبيرا من الأهالي يقيمون بها منذ ٧ يوليو ، وأخيرا تمكنت السلطة بعد تكليف حاكم دار وقالة الكتبية

(١) مركز وثائق وثلايق عصر الناصر - وثائق هاديين - حكم محكمة الجنايات في مسائل الأحداث التي وقعت في المتصورة في ٨ يوليو ١٩٣٠ - صورة من سجلات الحكم باللغة الفرنسية .. *

(٢) انظر المصدر ..

(٣) مركز وثائق وثلايق عصر الناصر : حكم محكمة الجنايات .. المصدر السابق ..

(٤) انظر المصدر السابق ..

الثانية وبمساعدة رئيس النيابة بالمصورة من طرد الأقال وممثل
الصحافة من خيمة الاجتماع في صباح ٨ يوليو (١) .

لكن السلطة واجهت حشدا من الجماهير لم يسبق له مثيل فبرغم
الاستعدادات الحربية من الجيش والبوليس والحفراء المسلحين بالمتريولوات
والبنادق والصبي والمخوذات . . هذا الاستعداد الذي وصفه مراسل «الأهرام»
بأن الاجنبي الذي لا يكون واقفا على حقيقة الحال يعتقد ما يراه أنه قادم
على معركة حربية (٢) يرغم ذلك كله فإن جماهير كبيرة تمكنت من دخول
مدينة المصورة حتى أكد البعض أن عددها كان يتوقع المليون (٣) وكان
هذا يعني استجابة الجماهير لنداء لجنة الوفد المركزية ونداء لجنة الطلبة
التي نشر صبيحة يوم ٨ يوليو والتي دعا الجماهير الى ضرور فإن تتم
الزيارة كما دعاهم الى عدم السماح « لاي شخص بأن يعتدي على
كرامتهم » وأن القوا على أي شخص يتعدىكم مسئولية انتهاكه
للقانون ، (٤) وهكذا حلت جهود الوفد مركز الحكومة في المصورة الى
موقع الاتهام فتجسج عن طريق الجماهير في أن يضع السلطة أمام خيارين
كلاهما مر : فاما أن تتراجع السلطة وتتم الزيارة بتجاسج وفي هذه الحالة
تزداد ثقة الجماهير بنفسها كما يزداد الوفد نفوذا واما أن تتحدى السلطة
في بطلتها وفي هذه الحالة تزداد كراهية الجماهير لها . وقد اختارت
السلطة الخيار الثاني - فحاولت منع مركب الوفد حتى لا تمكن زعيمه مع
بعض زملائه من الوصول الى مكان الدعوة سيرا على الأقدام ثم سمحت
لسيارة « النحاس » وحدها بمغادرة المحطوط التي أقامها الجيش والبوليس
ثم عادت فسمحت لعشر سيارات أخرى معها وتمتعت الجماهير بالمشاهدة من
أن تستمر في موكبها بداية من شارع البحر (٥) ولكن حدث بعد أن
اجتازت سيارة « النحاس » تطلق القوة المسلحة الأولى ثم الثاني أن
« أوقف جنود مسلحون بينادقهم ومنجياتهم السيارة عند انطلاق الثالث
ثم صوبوا « سنجياتهم » الى جميع ركاب السيارة ومنهم النحاس باشا
نفسه ، فلما رأى « سينوت بك حنا » - عضو الوفد المصري - جنديا

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) حرة الامم ٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) مركز ترويج مصر للمصر - حكم محكمة الجنايات للمصدر السابق .

(٥) مركز تاريخ مصر للمصر - حكم محكمة الجنايات للمصدر السابق .

يصوب السنبلة إلى ظهر النحاس باشا أسرع لئلا يسهم الجندي فتلقى السنبلة في ذراعه الأيمن وأصيب بجرح بالغ « (١) » وكان النحاس باشا في السيارة فجلس بعد ذلك وقال للجندى: هل ألتزم حذرتم للحفاظ على عيشنا أم قتلنا وسفك دماءنا « (٢) » وبعد حادث المدوان على سيارة « النحاس » بدأ إطلاق الرصاص في الهواء وأنذرتهم القوات بالدعوة لو يقتلوا فخاف من كانوا بالسيارة والعميات المساقية إذ لم يكن أمامهم إلا الموت إذا استمروا في السير ومع الشجاعة الحارقة التي أبدعها الناس في تلقي الخطر فإن سألتي السيارات والعميات هربوا فتراجعت العميات والسيارات التي كان يعضها على وشك السقوط في مجرى النيل - هنا أسرع المدعون في دخول غناه منزل على يك الترمي للاختباء من الرصاص والسلاح وقد شاهد ذلك مراسل صحيفة «التيسر» وأخذوا صورا فوتوغرافية بذلك « (٣) » .

وتوضح الرواية السابقة أن السلطة قد اعطت كينا لضرب الاجتماع فركزت استهدافاتها الحربية « قرب مكان الاحتفال وتركزت سيارة « التيسر » لتدخل في الكمين ثم تضربا ليكون سهلا بعد ذلك ضرب الجماهير .

وكان طبيعيا أن يرد الأهالي المزل عدوان قوات الجيش والأمن المسلحين فدأبوا الأهالي عند انطلاق الأول فقلعوه بالأحجار من « البلكونات » والأسطح ومن الدور الأول (٤) وتزايد اسرار الأهالي على المقاومة بعد انطلاق التيران وتجمعت جماهير عديده في شارع « ياسين » المزدى إلى « شارع البحر » وفي « شارع سينى هالا » التقاطع مع « شارع سينى ياسين » والوايزى « لشارع البحر » وأخذت في اقتحام الأحجار على الجنود الواقفين هناك فاستخدمت شفعهم فرسان الجيش الذين هجروا عن النساء الأهالي عن المقاومة فتدخلت قوات من خيالة البوليس أيضا « (٥) » على أن عطف الجماهير لم يكن هو مقاومة عدوان القوات المسلحة

(١) جريدة الأحرار ٩ يوليو ١٩٢٠ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) مركز تاريخ مصر القاهر - ولإلى هادي - حكم محكمة الجنايات - نفس المصدر السابق .

(٥) نفس المصدر .

فحسب بل كان «هدف فتح» ثغرة يصلون منها إلى مكان الاجتماع المتنوع و «استخدموا في ذلك قذوف الطوب وزجاجات الرمل ونصبوا البنية من الأسلاك في طريق فرسان الجيش والبوليس (١) واستمرت مقاومة الجيوش حتى أمرها مصطفى النحاس في النهاية بالتفرق (٢) وذلك حين رأى «سلك دماء الأبرياء» تنغيذاً لحياصة رجعية ترمي إلى القضاء على الدستور (٣) .

وكانت جريمة الحكومة في المتصورة موجبة ضد الجماهير وضد حياة النحاس ورفاقه كذلك، فرغم ادعاء القوة العسكرية أنها أطلقت الرصاص على الأعمال رداً على قتلهم بالطوب (٤) إلا أن شهادته عيان ذكر «ولكننا لاحظنا» بن الجند لا يركزون على «الذي الطوب سيواء كان من منزل و الظاهري» أو سيواء وإنما كانوا يمدون اللواء بنادقهم ويطلقون الرصاص على المدعوين الذين ليس معهم طوب أو غيره «(٥) إن هذا يجعلنا نؤكد أن الجيش بدأ يضرب سيارات القيادة حتى يضرب الاجتماع كله وإن الجماهير أراحت حياة القيادة الوفدية فخلت الحركة التي أسفرت عن ثلاثة من القتلى حسب بلاغ الحكومة الرسمي كما جرح نحو ١٤٥ منهم أحد عشر من الجنود (٦) وكما حاولت الحكومة أن تتخلص من تهمة الاعتداء على حياة النحاس فانها ادعت كذلك أن سيارة «النحاس» هي التي صنعت حرايب الجنود «فقد استمرت في سريعتها ومرت من أول و كردون» وقام التابعون لها «بالاصطدام مع الكردون الثاني والثالث اللذين كانت قواتهما قد وضعت الحرايب على البنائيق وأبقت مواقف الدفاع وبعد هذا الاصطدام تحطمت بعض البنائيق وبعض الحرايب وأصيب سينوت حنا بك وغيره من الأفراد» (٧) .

ولكن رواية البوليس السابقة وهي واضحة الكذب لم تستطع أن

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة «اليوم» ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) مركز التاريخ مصر للفسر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات للمصدر السابق .

(٥) جريدة الأحرار ٩ يوليو ١٩٣٠ .

(٦) جريدة «اليوم» ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٧) مركز التاريخ مصر للفسر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات للمصدر السابق .

تمثل إصابة « مينوت حنا » أو غيره أو « تطعيم جسم السيارة وسفلها » كما تصرف بدت تقرير البوليس المقدم إلى المحكمة (١) وادعى بيان الحكومة الرسمي كذلك أن قائد الفرقة لا راي سيارة النحاس « قبله يمثل ما كانت عليه من السرعة ويتبعها عدة آلاف من الأحوال لاختراق النطاق أمر المسافر بتثبيت السترات في ينادلهم لايقاف السيارة » وأن الإصابات ترتبت على ذلك (٢) لكنه حسب تقرير البوليس المقدم إلى المحكمة فإن الاصطدام مع سيارة « النحاس » جاء بعد « الكردون » الثاني - فهل اختزعت هذه الآلاف من الأحوال هذا النطاق ؟ ثم أن انكار الحكومة في بيانها الرسمي أن رجال الجيش كانوا يعرفون أنها سيارة النحاس جاء مغاليا في الكذب - فقد كان معروفا أن أول سيارة سمح لها باختراق النطاق هي سيارة « النحاس » ثم أن « النحاس » كان واقفا في السيارة المكتشفة فهل يمثل أن تلك القوات جميعا بها فيها قائمها عبد العظيم على لم تتعرف على شخصية النحاس ؟

إن ماحدث يصلنا تشعب إلى أن ثمة محاولة كانت تدبر ضد حياة « النحاس » شخصا - كما أكد هو ذلك - وعلى أية حال فإن هذه الحادثة لم تؤثر في شجاعة « النحاس » التي أعلن بيانها حول فيه الحكومة المسئولية مؤكدا أن العمل الذي دعا إليه الوفد يدعو إليه إنسا هو الدفاع عن الدستور وختمه بقوله « لما ما يهدد به رئيس الوزارة من اتخاذ تدابير صارمة فأننى « لأعجب » ماحدث قائما بواجبي في دائرة الحقوق التي كلها الدستور ونظماتها القوانين » (٣)

المقاومة تعرى حياذ الانجليز :

ترتب على أحداث « بلبس » ثم « للصورة » وسقوط الضحايا من قتل وجرحى واعتقال المئات أن ماحدث البلاد بالاضطراب ورتب الوفد شربته التالية لتكون في مدينة « الاسكندرية » البريقة . وكانت الحكومة له أعلنت فض العودة البرلمانية في ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل أن يصل موعد انتهاء تأجيل البرلمان . وزاد ذلك من غضب المعارضين عن الدستور ودعت لجنة الوفد المركزية بالاسكندرية إلى إطلاق المسدد على شهاده بلبس

(١) نفس المصدر .

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة اليوم ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

والمقصورة وحقت ١٥ يوليو يوماً للحداد تقبل فيه محلات الاسكندرية
ساعتين من المباشرة حتى الظهر وتقول « الأهرام » بصمد ذلك انه من
الساعة ٩٣٠ صباحاً « انتشر بميدان محمد علي والشوارع المركزية
جسور كبير من الرعاع من أولاد السيالة وكفر عسرى وغيرهم وطافوا
متظاهرين هاتفين للولد « ثم تقول انها في الساعة ٩٤٥ اشتمت الجلبة
في ميدان محمد علي وشوارع شريف وشوارع سعد زغلول وشوارع توفيق
والنخبة العسرى فلم يتردد التجار في القتل جميع منازلهم ولم للنفس
دقائق قليلة حتى لم يعد في تلك الشوارع وغيرها محل مفتوح للعمل
وتضيف « الأهرام » أن بعض ضباط البوليس والصولات قد تلقوا لدفع
جماعة من المتظاهرين كانوا يكرهون بعض أصحاب المحلات على القتل
محلتهم فجرت مضادة بين الفريقين « (١) واشترك بيان الحكومة الذي
أعلنت فيه تعطيل صحف « كوكب الشرق » و « البلاغ » و « اليوم » غداة
الحادث مباشرة في وصف الجماهير « بالغوغاء » الذين يؤدي تحريضهم في
الشتون العامة إلى تهديد أركان النظام الاجتماعي وصمد بنياه (٢) .

ولم يناقش أعضاء الجماهير اجتماع من صحيفة « المستعربين » حتى
الحكومة القضيبة التي قام من أجلها الاسكندريون وانما انكروا تحسب حق
الشعب في مناقشة قضيتهم الديمقراطية - فالشعب عند الأهرام « رعاع »
لأنهم أبناء « السيالة » « وكفر عسرى » من العمال والصيادين الفقراء ..
وهو عند السلطة « غوغاء » يهددون أركان النظام الاجتماعي وهو عند
المستعربين يرتكبون جريمة « السلب والتعطيل والقتل والولوغ في
النساء » (٣) وكل هذا الاحتقار والازدراء للجماهير كان بسبب محاولة
الاسكندريون تنفيذ إعلان الحداد على الشهداء حتى اذا حاولت السلطة
منعهم لجأوا كثيرهم إلى مقاومة عدوانها فقتلوا نيرانها وقاوموا لوزيات
الاعتقال ودفعوا من أرواح بنيتهم ٢٥ من القتل وعدة مئات من الجرحى
كما اعتقل من بين المعلمين والطلبة والعمال والتجار عدد كبير (٤) .

وقد تبه حادث « بلبيس » ثم « المنصورة » الولد إلى جسامته الانقلاب

(١) جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠

(٢) جريدة السيالة ١٦ يوليو ١٩٣٠

(٣) نفس المصدر .

(٤) ذكرت جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠ أن عدد القتلى بلغ ٢٥ قتلاً وذكروا

« الراسي » أن عدد القتلى كان مئتين قتلاً .

واعتمد « مصطفى النحاس » - وله مبرره في ذلك - انه يراد اغتياله وحسب ما ذهب اليه المذاهب في القضية للتصورية (١) وكان يستخدم فصائل الجيش وقوات الأمن المختلفة .. واستخدم الوحشية في مقاومة الجماهير المزلة ما أكد عند « الوفد » استمرار القوى الرجعية على خطها ضد الدستور والاستقلال . ولذلك فانتا نلست لدى الوفد والنحاس بصفة خاصة تهديدا بالعمل الثوري - فقد صرح « النحاس » لجريدة « الدنيا » الفرنسية قبل أحداث الاسكندرية بقوله « اننا خرجنا من دكتاتوريات ثلاث وقد نتجاوزون انتم الفرنسيون عن ذلك ولكن ليس بعد ثلاث دكتاتوريات في نحو أربع سنين وأنهم يتهموننا بالثورة ولكن هذا القانون - يقصد الدستور - يحمي البلد من الثورة » ثم أضاف النحاس « أية جسارة لها - أي للحكومة - بأن تدعى أنها دستورية وأعضاؤها التسعة لا تبعد بينهم واحدا من أعضاء الشيوخ والتواب » ثم أعلن النحاس بقوله « الحرية الداخلية والخارجية لا تنفصلان وإن الدستور هو جوهرى ولازم للاستقلال فمن يلومنا اذا ما كانت هذه أفكارنا على أية الحالات لن تكونوا انتم الفرنسيين أبناء ١٧٨٩ و (٢) » .

وقد كان هذا الانظر من جانب « النحاس » وهو الانظر الذى حدثت بعده أحداث الاسكندرية الشهيرة مما دفع بالإنجليز الى أن يخرجوا عن حياتهم المزعم فقد صرح « مك دونالد » رئيس الوزارة الانجليزية في مجلس العموم بأنه على أثر حوادث الاسكندرية أوصفت التعليمات الى القنصل السامى « برسي لورين » بأن يتايل صفى ويبلغه « بان بريطانيا تعلم مسئولا عن حماية أزواج الأجانب وممتلكاتهم في مصر وكلف السير برسي لورين أيضا بأن يبلغ النحاس بأنا بأنه يجب أن تحمل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أزواج الأجانب ومصلحتهم للخطر وأننا نعلم كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أزواج الأجانب ومصلحتهم للخطر » (٣) وأضاف مك دونالد بقوله « وفي خلال ذلك رأت حكومة جلالتك

(١) مركز التريخ مصر القاهر - وثائق مابين - حكم محكمة الجنايات القاهر السابق .

(٢) جريدة الامرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نلس للصدور ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

نظرا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر في الاسكتندرية ان
تسدد لوانسرها الى بارجتين حرييتين، بالسفر الى مياه ذلك النهر » (١) .

والواقع ان هذا التحذير « البريطاني » كان تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ - المتضمن حق بريطانيا في حماية الأجانب - غير ان توجيه مثله
الى الوطنيين كان يعني تمسلا مسلحا ضد مناضلة الوطنيين للاعتناء على
الاستور وهو ما دفع بالنائب العمالي مستر « توتل » الى ان يتسائل في
مجلس العموم بقوله « لا أريد أن أعرب عن رأى ولا أطلب أحدا بالأعراب
عن رأيه - وكل ما أريد السؤال عنه هو هل في نية الحكومة أن تزيد بالقوة
للسلحة ملكا استغنى بالسلطة البرلمانية » (٢) .

ولقد سلم « التحذير » البريطاني الى الوطنيين عن طريق كتاب يصح
به « برسي لورين » الى « مصطفى النحاس » في ١٧ يوليو قال فيه ان
مستر « هندرسون » وزير الخارجية قد طلب اليه - أى الى « لورين » ان
يلفت نظر « النحاس » الى تصريح الحكومة البريطانية في مجلس العموم
ويعني بالذات الفقرة الخاصة باعتبار « النحاس » مسئولا عن أرواح
الأجانب .

على ان الوطنيين لم يكن إيمانهم الا رفض هذا التصنف الانجليزي
الذي لا يعني سوى إجبارهم على التخل عن أمدانهم لذلك فان « النحاس »
رد على هذا التحذير بقوله : ان الحوادث انما جر اليها « مسلح الوزارة
في الأزمة الدستورية القائمة حيث وقعت البلاد موقف الدفاع عن دستورها
ضد وزارة محتدة على سلطة الأمة » ثم أعان « النحاس » في رده اصرار
الوطنيين على القيام بواجبهم فقال : « اننا لذلك حريصون كل الحرص على
الدفاع عن دستورتنا في دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على
الحكم المطلق فنزول لذلك الأسسبانية التي تجر الى هذه الحوادث
للمشومة » (٣) .

(١) جريدة الأعرام : للرجع السابق .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

واخيه . ان منطق الوطنيين كان مقبولا حتى عند بعض النعوت
الانجليزية التي كانت ترى الخطر في المسلك الاستعماري المتمسك باسم
بحماية الانقلاب في مصر وعبر عن ذلك أحد الكتاب « الانجليز
لقال » اذا كان النبل الذي يراود الخادم من شانه أن يعرض السلام
للخطر ويجر بريطانيا الى لتعاب فانه ينبغي أن يصارح بالقول كل
رجل مسئول عن ذلك العمل ولو كان لذلك فؤاد نفسه » (١)

وذهب واحد من أعضاء « لجنة حنر » هو مستر « سبنر » وهو
ايضا من الذين انجوا باللائة على « النحاس » لرفضه مشروع معاهدة
هذه رسون - النحاس - الى حد السخرية من الموقف البريطاني
يقوله « .. فمنا يستطيع الوطنيون أن يفعلوا والماله هذه (يقصده
الاعتناء على الدستور والحريات) غير أن يتبدوا القلائل والاضطرابات
ويقاموا هذه الأمور بالقوة ويصطفوا مع البوليس والجند - فهل
لا نقول في هذه الحالة أن الأجانب معرضون للخطر وربما نرسل ونبعث
جنودنا في الشوارع » (٢) .

لقد عرت المقاومة الجماهيرية للانقلاب السياسة الانجليزية
الاستعمارية وكشفت عن حياها الكاذب وبينت أنه « في الواقع ستار
يحمي وراءه الملك ورئيس وزرائه بما يمكنهما من الاستبداد بالشعب
المصري » (٣) وهو ما ذهب اليه مستر « سبنر » نفسه .

ولقد كشف « الأدب الوطني » الراسد للمقاومة عن زيف ذلك الحياء
فكتب حافظ ابراهيم يقول :

فصر الثوبارة قد تقصت العهد تقصى القاصب
أخليت ما قصمته وأبنت ود الصاحب
أحسب أروح للنفوس من « الحياء » الكاذب

على أن المقاومة لم تقتصر على تسمية « الحياء » الانجليزي المزعوم بل
أنها كشفت عن وحشية الاستعمار ازاء الشعوب المقهورة و « ديمقراطية
الغرب الزائفة » فمنذ أحداث « بليس » والصحالة الاستعمارية لا تنز

(١) جريدة الأهرام ١٥ يوليو ١٩٢٠ .

(٢) نفس المصدر ١٤ يناير ١٩٢١ .

(٣) نفس المصدر .

من ناحية القتل فذهب « مورتنج پوست » ١٠٠ الى تسميته جرائم صليبي
 بغزو والعزم ويعلو صولها بالتحبيب على ما أسمته الانقلابات الفوضوية
 التي سمح من الملك والجنوب السامي . وكعادة الاستعماريين بعد دعوى
 المورتنج پوست الى حد اتهامهم بالعماله لنتائج فسادات « من هم مطبو
 الولد . ومن أين يتلقون تعليماتهم وما هي تلك القوة المخبرية التي تؤيد
 الولد في خارج مصر » (١) أما « المانفستر جارديان » فهي تدعو الى
 التوصل الاجنبي لحماية الانقلاب وتقول أنه اذا لم يحدث « فان الولد يربح
 المعركة » (٢) واستنادا الى تأييد الأسطول البريطاني وتأيد الصناعات
 الاستعمارية ضد الانقلاب في خطه فمات أولئك الدفر الشرفاء من
 رطبوا انتهاك دستور الأمة فأحيل الى الاستبداد الصاغ « محمد أمين »
 الذي عمل على حق النماء وأبى استعمال القسوة مع الأهلين بالزقازيق .
 أما الذين غفلوا مضط السطة فقد نالوا ثوابها فكافأت الحكومة والسراي
 الأميرالاي عبد العظيم على . قائمة قوة الجيش الذي قاد الحملة الحربية في
 المتصورة ضد الشعب وهي الحملة التي ارتكبت هذه الفظائع – بحرقته من
 رتبة أميرالاي الى رتبة اللواء بصفة استثنائية (٣) .

استمرار المقاومة :

ورغم لجوء صليبي الى العنف فان الانقلاب كان عاجزا عن تضييق حمة
 الجماهير في مقاومته ، فلجأ أيضا الى سلاح الدين وتحت سطوة السلطة
 استخرج للثقلون « نصيحة » من العلماء الى الشعب المصري وقامها – مع
 الأسف – الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية والشيخ أحمد نصر شيخ
 المالكية والشيخ محمد الأحمدى القزويني شيخ الجامع الأزهر ولقد
 أثار هؤلاء على الشعب حقه في المطالبة بما المنصب عنه وروا في مقاومته
 العزلاء « الميت بالنظام العام » والتعرض على الطليعة والتدابير واحداث
 الفتنة والشغب – وأنها « من أكبر الجرائم » لقد تناسى هؤلاء المشايخ
 تاريخ مشايخ مصر الأجلاء الذين وقفوا ضد العصب السلوكي والشركي
 والفرنسي والانجليزي وادعوا أن ولي الأمر هو الملك فؤاد الذي يجب
 اطاعته وأما « حق على الأمة ان تتفانى في الإخلاص لجلالته والاحتمال المتين

(١) في المصدر ٣٠ ٤ يناير ١٩٢٦ .

(٢) جريدة الأحرار ١٧ يوليو ١٩٢٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ذكره ص ١٢٠ – ١٢١ .

بعرشه القديم « (١) ولقد تبع « نصيحة » هؤلاء، فلهذا أكثر حزلا يخصص على السكنية والهدوء وطاعة ولي الأمر « الخ دون أن يتعرض له وقع على الاحالي من اعتداء مثل سابقه ووقته بعض منشئ الأثرى وعمرسيه (١) .

على أن لجوء الانقلاب إلى رجال الدين لم ينفذ من مقاومة الجماهير فوسط صيحات « للتسامح » بطاعة ولي الأمر ، كانت مدن الدصرة والسويس وبور سعيدة ودمياط (٢) تهتم بالانضباط كما كانت هذه المدن مصرحا لمواصلة مقاومة جديدة في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ وهو اليوم الذي كان النواب قد صدقوا للاجتماع الذي منع بالقوة المسلحة حيث احتلت قوات الجيش البرلمان وأغلقت النواب والشيوخ « بإطلاق النار عليهم إذا هم حاولوا دخول البرلمان » (٣) وقد كان هو السبب المباشر لانفضاض الجماهير في المدن الأريمية . وكثرت الصحف الألمانية صبرة عن قوة المقاومة فقالت ان جميع مراكز «الاضطراب» - ومن بينها مدينة السويس - كانت في قبضة الوفد أثناء معركة الاثنين - ٢٦ يوليو - كما أشارت « بأن الحالة الآن في منتهى الخطورة ونصوصا في العاصفة إذ لم تقف في ذلك اليوم سوى محال قليلة تحت حماية جنود مصريين على رأسهم الحوذ ومنكهم مرفوعة بينما تبنت البنادق أمام البينايات العامة وفي المواقع المرحية » (٤) ولقد راح ضحية هذه المقاومة عدة قتل وكثير من الجرحى كما اعتقل الثقات (٥) .

على أنه بعد أحداث الاسكندرية والقاهرة وغيرها و بعد احتلال الجيش للبرلمان اتع اجتماع ٢٦ يوليو - فإن الوفد رأى تأجيل هذا الاجتماع حتى ٢٦ يوليو كما رأى أن يتم الاجتماع بالتأني السعدى وكانت لذلك أسباب منها احتلال البرلمان بقوة الجيش بما ينتد بأحداث جسم ومنها أسباب تتعلق بالموقف داخل الوفد - فكانت ثمة اتجاهات متخالفة مما دفع « النحاس » إلى أن يجتنب القاهرة بمعركة جديدة . على أن ذلك لم

(١) جريدة السياسة ١٨ يوليو ١٩٢٠ .

(٢) جريدة الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .

(٣) مركز تاريخ مصر القاهر - وثائق تاريخية - قرار الوفد المقرر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ لقمع السابق .
(٤) نفس المصدر .

(٥) جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٢٠ .

(٦) عبد الرحمن الرافعي - لقمع السابق ذكره في ١٩٢٠ - ١٩٢٢ والطرف كذلك جريدة الأهرام لقمع السابق .

يعلن عدم استمرار « الوفد » في « خطة عدم التعاون » - فقد عقد الوفد بالقمل اجتماعاً لمجلس النواب بالنادي السفلى في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ وأعلن من هناك قرار النواب بعدم الثقة بالوزارة وهو القرار الذي أعلن الوفد بمقتضاه قراره التاريخي في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ - على شكل منشورات - قال فيه « يدعو الوفد المصري الأمة المصرية الى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها ما دامت الوزارة الحاضرة قائمة في الحكم » وبين الوفد في نفس البيان أن ذلك يعتبر « خطوة أولى في سبيل عدم التعاون » (١) .

وفي رأينا أن خطوات الوفد السابقة - سواء في المقاومة أو اتخاذ القرار - قد دفعت الأحداث بالنسبة للمستقبل في غير صالح للانقلاب . كما أن القرار الأخير بالمعونة الى عدم دفع الضرائب قد أسهمت بشكل مؤثر في ترمية الانقلاب خاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية واتساع المقاومة على الأقل بالريف المصري .

تحالف الوفد والأحرار الدستوريين :

أدت سياسة « الوفد » ضد الانقلاب لا الى ترميته في صر فحسب ، بل في الخارج أيضاً . فقد اشترك « الوفد » في المؤتمر البرلماني الدولي في ذلك الحين وهاجم أعضاؤه بشدة الدكتاتورية في مصر (٢) ولذا نظرنا الى هذه السياسة من وجهة النظر القائلة بأنها قد أدت الى زيادة شعبية الوفد ونفوه فائنا نلمس عند الجبهة المعادية للمستور زيادة في الالتئاض بين « الدستوريين » الذين يريدون « دستوراً » منفصلاً يتفق مع مصالحهم وبين الانقلاب الذي يريد اهدار كل شيء ولا يعبأ بالجماعير . ان مقاومة الجماعير قد أدت الى زيادة سعار الانقلاب وبالتالي الى زيادة نفور الجماعير ومقاومتها وزيادة نفوذ الوفد أيضاً . فالانقلاب إذن لم ينجح في اضعاف قوى الوفد كما أمل الأحرار الدستوريين كما أنه غير راجح ، بل معرض عن أسلوب الدستوريين . كان الخلاف يتزايد يوماً بعد يوم بين « الدستوريين » والحكومة . فالأول لا يقبلون سلطة الملك المطلقة وإنما يريدون اجراء تغيير أساسي في قانون الانتخاب (٣) وهو التغيير الذي

(١) مركز تاريخ مصر للمصر - وثائق هاديين - قرار الوفد المصري في ٢٦ يوليو

١٩٣٠ المصدر السابق ذكره .

(٢) انظر المصحف المصرية يوليو ١٩٣٠ .

(٣) انظر الفصل التالي .

من سانه ان يبعد الجماهير عن حلبة الديمقراطية ويظهر من الهيكل الاجتماعي
لجماهير الناشئين - وبالتالي فليس من الضروري تغيير اسس دستور
حتى لا تزيد سلطة الملك - اتهم يريون « ديمقراطية » من شأنها ان
تدفع بهم الى الحكم بجانب الملك ... وتدلج بالجماعة بعيدا عن موارسه
الحرية - لقد كان الاسرار الدستوريون معارضي لآئورراطية الملك شأن
« حزب الأمة » القديم الذي عارض لآئورراطية الخديوي - كانوا يريون
« حاجنا كرتا ضد الملك ولا يريون في نفس الوقت دستورا ديموقراطيا »
ولد ترجبوا هذا فور اعلان صديقي لدستوره الجديد يقولهم « بئذ حزب
الاحرار الدستوريين كل ما استطاع من مجهودات - يخلصون مناقشاتهم
مع صديقي - لكي لا تفس الحكومة الخاضعة لاسس الدستور - ومع ما فعلت
الحكومة عنه من الآراء فان ما فعلت متسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل
البرلمان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية مسئلة في أهم خصائصها
- يخلصون بذلك زيادة سلطة الملك - لذلك يعلن الحزب أسفه لما نصر
الحكومة على الفنى فيه من اسناد دستورها الجديد ويكرر عليها هذا التصرف
ولا يستطيع تأييدها فيه بحال (١) »

ولم يكن « الدستوريون » وحدهم هم الذين يمارشون زيادة سلطات
الملك - فان بعض الفوائر الاستعمارية كانت ترى أيضا مثل ذلك فقالت
« الايكونومست » « لكن علاج انفراد حزب بالحكم ليس بتحويل السلطة
الى العرش » وشاركت « الايكونومست » « الدستوريين » رأيهم في ضرورة
اضعاف الولد فزكت « ... ان يترك الولد يتقسم على نفسه الى حزبين
أو أكثر بعد ما تنتهى تسوية علاقات مصر الأجنبية » (٢) .

خطا الدستوريون خطوطهم الخاصة في معارضة النظام الجديد بعد
اجتماع مجلس ادارة الحزب في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ فقرروا « دعم الاشتراكي
في الانتخابات التي تقع تحت نظام دستور الوزارة الخاضعة » (٣) وكان
قرارهم هذا ، بعد ما رأوه من مساندة الانجليز لنظام صديقي خاصة وان
الولد قد أشار الى ان « الوزارة ما كانت تبحر على احداث الانقلاب الا وهي
على لغة من ان الحكومة البريطانية تظهرها وتؤيدها وتستندعها » وقد أيد
هذا الاستنتاج الاجماع الذى عقده صديقي باشا وعلى ماهر باشا وبدوى باشا

(١) جريدة النظم ٢١ أكتوبر ١٩٣٠

(٢) جريدة الامراء اول نوفمبر ١٩٣٠

(٣) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠

وحضره مستر « هود » للتدوين السامي بالنيابة (١) لما ان «المستوريين» راوا جريدهم نفسها تتعرض وشيكا لتعطيل فقد تلقت انذارا بذلك (٢) لقد رأى « المستوريون » ان الملك نم الانجليز مد دعوا يساندون صفى ، اذن فليجبروا الملك والانجليز على تغيير خططهم ولهذا قرروا التحالف مع الوفد بهدف تقويض نظام صفى ٠٠ على ألا يتعدى الأمر ذلك - فهو تحالف تكتيكي محدود وحددا لذلك ما رواد « هيكل » من أنه بعد انقطاع المفاوضات بينهم وبين صفى ذهب البعض منهم الى ضرورة الاتفاق مع الوفد ، وحقيقة كان عدد غير قليل من المستوريين يعارض هذا الاتفاق ولكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرزاق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما في هذا الأمر ، راوا ويحق - الكلام لهيكل - أن الاتفاق مع الوفد ادعى الى تحقيق ما ن قصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك (٣) .

لقد اكتسب الوفد ثقة جماهيرية ضخمة مقابل صلابته في الموقف ضد صفى فحتى بعد نجاح صفى في اعلان « المستور » الجديد فان الوفد ظل يحتفظ بشدة - فيعلن « النحاس » في وفد لجنة الدرب الأحمر بالنادي السعدي فعم أكثراته بالمهس والسجن واننا « سنقاوم مهما كانت النتيجة ومهما طال الأمد ، ولن نستطيع صفى باشا أن يحكم مصر بالقوة والنار الى الأبد » (٤) ثم يعلن قراره في اليوم المحدد في المستور الذي اتناه صفى - لفتح البرلمان بإعلان الحداد « يستنح فيه عن العمل جميع أصحاب لهن والأعمال الحرة من المصريين عدا الأطباء والمهندسة » (٥) وكما نجح الوفد في انتاج نفيه بين محاكم المحاكم الاحلية والشرعية كما نجح في زيارته للأكاليم التي قولت « بمظاهر الحماسة » حتى كتبت « الجورنال » تقول « من الجبل اذن أن انصار الوفد باقرون على اخلاصهم له وأنه اذا جرت الانتخابات قريباً فسيفاطمونها على رغم قوة الوزارة التي لا تستند الا الى الجيش والبوليس » (٦) .

(١) جريدة مصر اول نوفمبر ١٩٢٠ .

(٢) جريدة السياسة ٤ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٣) محمد سعيد هيكل - القصد السابق ذكره ص ٣٣ .

(٤) جريدة مصر اول نوفمبر ١٩٢٠ .

(٥) النى القصد ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٦) جريدة الامم ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠ .

كانت مجموعة هذه المواقف هي التي دفعت بالإحزاب الدستوريين إلى التعاون مع الوفد ، فقد رأوا في التعاون معه ما يجنبهم الاتهام عن الخيانة السياسية ، كما رأوا فيه ما يكسب معارضتهم لصندقي قاعدية ، وبلغت أقطار الإنجليز مرة أخرى اليهم • وهكذا بدأ أحمد محمود التعاون مع الوفد عملياً لمشاركه دعوته إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه لنداء في نفس اليوم الذي وجه الوفد فيه لنداء بمقاطعة الانتخابات ولقهرته بجرمته الدستوريين (١) •

على أن المسألة الرئيسية التي جعلت « الإحزاب الدستوريين » يلجأون إلى متشاركه الوفد معارضه نظام صندقي ، هي مسألة تفويض في الريف الذي تعرض لزيده من التهديد خاصة بعد إعلان الوفد « خطة عدم التعاون » ودعوته إلى استقالة العمدة والمشايع • وتلمس نشاط الوفد في هذا الصدد في تقرير سجل توبيخها من النقاس لأعضاء الوفد « بضرورة سفرهم للبلاد لبذل أقصى جهد في حمل الصند على الاستقالة (٢) » كما سجل تقرير آخر هذا النشاط كما على : « أما أهم حوادث ازدياد للأيام فقد أدت استقالات العمدة ويظهر أن هذه المحاولة ستفشل وإن كنت قد سمعت - المبادرات لكاتب التقرير - في قهوة الليان بالمدينة المقفلة في الساعة ٨ يوم ١٦ يناير شقيق عبد الرحمن عزاز ومعه نحو عشرة وكانوا يتناقشون في كتابة استقالات عمدة الجيزة وكانوا يقسمون المراكز وفي أثناء المناقشة حضر حسن ياسين - نائب وفدى واحد قائد الطلبة بعد ثورة ١٩١٩ - واشترك معهم وبعد بركة حضر أحد العمدة وقال لهم بصوت عال كل هذه المحاولات لا تجدي فالأمر يقتضي الاستقالة اليوم ويسحبونها غداً وقال له حسن ياسين لم يسحب أحد استقالته وإنما هذا تهريش من الحكومة » (٣) •

على أنه من الواضح أن استقالات العمدة والمشايع قد نجحت في أحداث الارتباك لحكومة صندقي ، التي اضطرت إلى اتخاذ إجراءات شديدة ضد هؤلاء العمدة والمشايع وشال ذلك ما حدث لأمم مركز بنى مزار إلا بلغت الترامات التي فرضت عليهم ألفي جنيه منها ٤٠ جنيه على عمدة

(١) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ لعمده أحمد محمود وقرار الوفد الصادر •

(٢) مركز تاريخ مصر القديم - وثائق حاددين - تقرير مطبوع على الازمة المالية وهو

لعمده التقرير الذي كان يكتبها دجال الأمن قبل ميلادها الرسمية •

(٣) مركز تاريخ مصر القديم - وثائق حاددين - تقرير على كالكسايين بتاريخ

شلقام ٢٠ جتية منها لتعارضه يوم انتخابات « الشياخ » - أي مشايخ
 البلد - و ٢٠ جتية لأنه استقال وقد دفع الممد هذه الغرامات بعد أن
 ألحقت بهم إهانات بالغة . أما الذين لم يقدموا أو تأخروا فقد سيرت اليهم
 قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة فإذا لم يقدموا المدة « اقتضت
 البلد الرهائن على نحو ما كان للمحاربون يصنعون في الحرب حين يقتنون
 بلدا من البلاد وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد البغرامة
 للمحكوم بها على المدة والشيوخ من ذلك ما حصل فكفر الشيخ ابراهيم
 إذ اعتقلت زوجته كي يسعد هو المبلغ وأريد أخضا للمركز في إحدى
 لوريات الحكومة لولا أنها حدثت بأن تقتل نفسها . وقد أخذ الحاج
 عبد الله حسائين بختيت والشيخ ابراهيم الجارسي وخادم الشيخ مبروك
 لهذه الغاية « كذلك حاجت قوات الجيش والبوليس بعض القرى وحاصرتها
 وفزع الأهالي ولجأوا إلى الختول (١) وضيض « الرافعي » ما يؤكد الإذيات
 حركة استقلالات الممد بالشكل الذي أزعج الحكومة التي لجأت إلى إرهاب
 الممد بالمحاكمات والغرامات ومع ذلك بلغت الاستقلالات « اربصالة
 استقالة » (٢) .

تلك هي المسألة الهامة التي شغلت « الأحرار الدستوريين » في
 الريف المصري . فاقفقتهم إزلة نشاط الوفد للترديد هناك إذ رأوه يقدم
 نفوذ في مقر دارهم ولهذا قرروا ضرورة التعاون مع الوفد فعقدوا بعد
 مباحثات مع الوفد ميثاقا أطلق عليه « عهد الله والوطن » قرروا فيه
 مقاطعة الانتخابات في ظل دستور ١٩٣٠ وتأييد جبهة لإعادة النظام
 الدستوري « ليعودوا إليكم النيابي بكل تقاليد الصحة فتتولى الأغلبية
 النيابية شئون الحكم في حدود التقاليد النيابية » (٣) وسنرى فيما يلي أن
 هذا التحالف كان وقتيا من جانب الدستوريين وانهم لم يرغبوا حقا في
 تنفيذ نصوصه .

وعلى أية حال فقد كان توقيع ميثاق ٣١ مارس ١٩٣١ بين الوفد
 والدستوريين خطوة أخرى كشفت عن حيوية الوفد في النضال الدستوري ،
 وقد أثرت تلك الخطوة محاولتين أزعجتا نظام صدقي وتعني بهما محاولة
 الوفد والدستوريين زيارة كل من طعنا وبنى سويف - وياقوت « هيكل »
 بصدد ذلك أن لجنة الاتصال - وهي اللجنة التي قامت بهمة التنسيق

(١) جريدة « الأحرار الدستوريين » ١٥ يناير ١٩٣١ .

(٢) عهد الرحمن الرافعي : الممد السابق ذكره ص ١٢٣ .

(٣) نفس المصدر .

بين الوفد والمستورين - قد أشرت في أول « اجتماع لها وأيا رأه الأحرار المستوريون - ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تنجح مرة ما إلا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة » (١) ولكن الحقيقة أن هيكل تجاهل عن عهد أن الزعماء أمثال مصطفى النحاس ووريسا واصف وسيتوت حنا وغيرهم قد تقدموا الصفوف في مباركة كسر الخلال البركان و « بليسي » و « المنصورة » قبل تصيعة المستورين .

وأما عن نتائج الزيادة فقد أمر مصطفى بتحويل القطار - لتوجه إلى طنطا والذي استقله زعماء الوفد والمستورين - إلى صحراء البحاسية ثم الصف ثم الجزيرة وترك هناك حتى يشعر هؤلاء بمنهم جندى الرحلة . ولكن استمرار « مصطفى النحاس » و « محمد محمود » على البقاء في القطار جعل الكثيرين من الأهالي يسرفون بما حدث ويتوهمون على القطار يحملون الماء والطعام وعاد بعضهم إلى القاهرة لينذع ما حدث وانتهى الأمر بأن أمرت الحكومة بأن يتحرك القطار بالليل وعند محطة للمسافرين المعادي وطراء ، أمرت القوة الرابطة « بالتنزل طوعا أو كرها » حتى اضطروا إلى العودة (٢) . أما رحلة بني سويف فقد انتهت عند محطة بني سويف نفسها فقد حاصرت المحطة حصارا كاملا وتقدم قائد قوات الجيش من مصطفى النحاس ومحمد محمود وانتهما « أن الأوامر لديه صريحة في مقاومتهم بالقوة » ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل « (٣) وقد حققت بهم القوة إلى قطار آخر للعودة .

لقد أسهم حادثا طنطا وبني سويف في زيادة القصور بالكرامية ضد مصطفى خاصة قبل الانتخابات .

أما المقاومة الجماهيرية فقد اختتمت أحداثها عام ١٩٢٦ بتضال شمل أنحاء متفرقة من البلاد يوم انتخابات صندى صندى مناطق عالية كما ضم أخرى فلاحية . ومثال ذلك مقاومة الفلاحين في بلدة « نادوس » بميت شمر حيث قتل مساعد حاكم الدقهلية في مظاهرة لأهلها (٤) ورغم أن الحكومة قد أسفرت بلاغات رسمية عن شجاعة مقاومة الانتخابات الصيفية فذكرت أن مساعد القتل بالقطر قد بلغ ثلاثين قتيلًا إلا أن هذا السعد

(١) « محمد حسن هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٢٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٣) نفس المصدر ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : القصور السابق ذكره ص ١٥٦ .

كان دون الحيلة يكثر ، (١) على أن تخصيص القاهرة بشحايا دفنوا ثلاثة عشر قتيلا فإن هنا الرقم قد دل على ضخامة المقاومة بالقاهرة وبالذات في الأحياء الشمالية وخاصة بولاق . كما كانت المقاومة عنيفة في الدقهلية التي قدم فلاحيها وغيرهم من الفئات الشعبية سبعة عشر قتيلا .

لقد دلت المقاومة بين العمال والفلاحين على الطابع الطبقي للثلاثاء الذي أصاب حياة الجماهير الشعبية بزيادة من القفر . وكانت الحكومة مضطرة إلى أن تسكت على الفور تلك المقاومة الشمالية التي اندلعت من عناير بولاق والورش الأميرية بها فقامت مظاهرات العمال بمنتهى القسوة والعنف وسفطت عليهم قوات البوليس والجيش ، وأطلق الجند الرصاص على العمال فقتل منهم كثيرون ، (٢) .

لقد قدم عمال بولاق في مايو ١٩٣٦ لحياتهم فحسب ، بل قدموا حريتهم وأرزاق أسرهم وأنصحب عن ذلك سؤال قسمة المصروف أحمد رشدي ، نائب بولاق بعد الانتخابات للزيت إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية في جلسة النواب في ٦ يوليو ١٩٣٦ إذ قال إن الشعب الذي حدث في دائرتي عناير بولاق والورش الأميرية في ١٤ مايو قد أعطيه أمر بالطلاق المتناير والورش وأنها مازالت كذلك وأن الكثير من أسر العمال قد لجأت إلى الاستئانة على حل تسوهم أو متاولات منازلهم . (٣) ورغم أن المصروف أحمد رشدي لم يقصد إلى فضيحة الحكومة إلا أن تقديمه للسؤال انما يدل على أنه كان مرغبا على ذلك تحت ضغط الأهالي . فقد كانت اجابة اسماعيل صليبي تعني اعترافا بما ارتكب في حق العمال وأسراهم فقد قال إن عدد المتهمين من عمال المناير والترسانة بمناسبة الانتخابات بلغ ١٤٤ محبوس منهم ٦٩ . وأن العمل قد استؤقب إلا أنه اعترف بأنه قد وثي الاكتفاء بالمدد الذي يحتاج إليه العمل كما أنه قد استبعد كل عامل ثبت عليه سواء من التحقيقات التي أجرتها النيابة لم من تحريات البوليس أنه كانت له يد في الجناية المذكورة ، (٤) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : لفرج السابق .

(٢) لفرج السابق ص ١٥٠ . ويقول شهود حاضرين لمرواحه عناير بولاق والورش الأميرية أن الشحايا كانوا كثيرين حتى أنه دفن البعض منهم أسيا .

(٣) مجموعة مساهمات دور الإعتقاد الذي الأول مجلس النواب ١٩٣٠ مطهر الجلسة السادسة ٦ إبريل ١٩٣٦ ص ٧٣ .

(٤) نفس المصدر .

لقد دلت أحداث المقاومة العنيفة في بولاق خلال اشهر ١٤ مايو ١٩٣١ على الطابع السياسي للحركة - فرفع أن الأحكام التفضائية قد صدرت في حق العمال في أول فبراير ١٩٣٢ إلا أن الحكومة عادت فأصدرت عن طريق مصلحة السكك الحديدية قرارات أخرى « بفصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملاً لاتهامهم « بالوفدية » ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صنفى » (١) .

لقد كانت المقاومة الباسلة للجماهير ضد نظام صنفى هي البؤرة التي تجمعت حولها كل التناقضات الأخرى للاجهاز في النهاية على ذلك النظام الكريه بالنسبة للوطنيين .

(١) عهد القسم الثالث : تاريخ الحركة العمالية في مصر : السجل التاريخي ص ١٦٧ .

الفصل الرابع انهيار نظام صدقي وعودة الدستور

« إن الإنجليز يأنفوسون الآن وحمل القضية
بمطلق على واقعنا فبمثل أن نستنج لهم دعائم
حكم الزعماء الخاصة »

صطفى النحاسي (١٩٢٤)

ظل الاستثمار البريطاني - وهو بلا جدال كان لهي سلطة في
مصر وقتئذ - هو للهيمن الرئيسي على الأحداث . وعلى الرغم من أنه كان
يبدو على السطح أن ثمة دورا كبيرا للقصر وللرجعية المصرية . . . إلا أن
قوى الاستثمار البريطاني كانت وراء ذلك . فالاستثمار البريطاني لم
يكن قوة مهيمنة تتمثل في عظم نفوذ للتدوين السامي والأجهزة الأخرى
من بوليسية وغيرها ، ولكنه كان قوة اقتصادية ومهيمنة اقتصادية في
نفس الوقت .

على أننا لا نقتل من دور القصر أو الرجعية بحال - فقد كانا تكان
أساسية للسياسة الاستثمارية في مصر ، فحين تملو على الاستثمار
الإنجليزي الاتفاق في مشروع هندرسون - النحاس ، فإن ، والنحاس
ترك لرئاسة لعموية التدوين . . القصر والرجعية « الدستورية » ، وإذا
لم يكن « المهاد » الذي تلوح به الإنجليز إزاء الانقلاب الملكي الصدقي ،
هو القدوة الأخطر أمام السراي لتبدأ عملية تاريخية . . كانت بلا جدال
تحيبها وتحصى الوجود البريطاني إذا لم يكن ذلك كذلك ، فهل ظل
الإنجليز محايدين حقيقة حتى حين بعثوا بقطع من أسطولهم إلى مياه
الإسكندرية في يوليو ١٩٣٠ لتهدد المقاومة الجماهيرية . . ؟

إلى أية حال فإن الاستثمار البريطاني لم يكن هو القوة الوهيمة على
مصرح السياسة المصرية - فمثل الجانب الآخر كان هناك قطب رئيسي

مضاد له ، هو الوفد الذي ظل يتنازل عند الاستثمار ومن أجل الدستور طيلة الأحد عشر عاما السابقة على انقلاب صدقي . وقد ظل حلفاء القبطان عما صدور أحداث الانقلاب ، الوفد من ناحية يحاول إخماد الانفجارات وإرغامهم على عودة الدستور ، والانجليز من الناحية الأخرى يعملون في إخماد الوفد بل القضاء عليه . وإذا كان الوفد قد نجح في النهاية في إجبار الانجليز والقوى الأخرى على عودة الدستور فأنما كان ذلك لنجاحه في تثبيت الجاهل والاستفادة من الظروف الدولية بالصورة التي ستعرض لها فيما يلي .

محاولات إخماد الجبهة الثورية لصدقي :

تشجع الوثائق المصرية إلى وجود اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة المصرية في أعقاب الانقلاب وأن الوفدين لم يتوصلوا إلى اتفاق مع اللوردوين البريطانيين وقد طلبوا - أي الوفدين - تأجيل البيت في مسألة السودان وبذلك يمكن عرض المساعدة على برلمان منتخب حيث أصبحت بريطانيا منتبهة من البيت فيه وهنا يمكن إسقاط الوزارة وعودة الدستور .

وتعطي الوثيقة قائلة : « وقال الوفد انه لا يوجد فرد في البلد يستطيع أن يتنازل عن جزء من السودان لبريطانيا » (١) وتذكر من هذا أن البريطانيين كانوا مشغولين بتسوية المسألة المصرية حسبما يتنون مستغلين الانقلاب في الضغط على الوفد . غير أن « النحاس » يدرك هذه المساومة فيرفضها ويقول مستغلي النحاس تمليقا على هذا الضغط « أن الانجليز يفاوضون الآن وحيل للكتلة معلق على رقابتنا فاحال أن نستمتع لهم مادام حكم الإرجاع قائما » (٢) وثمة دليل آخر يضاف إلى سابقة على أن الانجليز أرادوا اختيار عريكة الوفد في تلك الظروف - ذلك أنهم أرسلوا يطلبون مكرم عبيد في لندن ولحقوا إلى أن هناك حلا قد يقبله الوفد والحكومة البريطانية » (٣) غير أن الانجليز بعد أن فشلوا

(١) مركز تاريخ مصر للعصر - وثائق هاجدين - وثيقة خطية مؤرخة ١٩٣١/١/١٧
يذكر ترويج وهي إحدى الوثائق الأصلية لأن التي كان يكتبها أفراد من قوى الكتلة لسماعة
والمتصلين بالوثائق السياسية العليا .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر للعصر - وثائق هاجدين - وثيقة مكتوبة على اللغة التركية
مؤرخة « يولية ١٩٣٠ تبدأ بعبارة « شاسب السعادة » وهي أحد التقارير السابقة التي
أخذت طريقها إلى الصيغة الرسمية .

مع الوفد بداية يلجأون إلى أسلوب آخر وذلك بعد ماراؤه من اشتداد المقاومة ومن نجاح الوفد في ضم الدستوريين إلى مناهضة نظام صفدي . ويقول هيكل بهذا الشأن أن المندوب السامي يرسي لورين لم يشأ ترك الحكومة المصرية « تعالج الموقف تحت مسئوليتها » ذلك أنه عندما « استمدت الأزمة وكانت معركة بين سوفي داي - أي يرسي لورين - أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن يتقلب إلى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حسنة السياسي ما يمكنه من إلقاء الماء البارد على النار المتلججة » (١) .

وكان ما لجأ إليه يرسي لورين هو محاولة استبعاد عصفوريين بحجر ، فأما أن ينتج في احتواء الوفد بالضغط عليه للقبول ما يسمى « بالوزارة القومية » وبذلك يتساوى الوفد مع « المعتدلين » وتنهى بالتالي شعبيته بسور الزمن ، أو ينتج من ناحية أخرى في شرب « التعاون » بين الوفد والمصريين . وفي هذا الاتجاه ذهب يرسي لورين إلى أن عرض على علي يكن (باشا) أن الحكومة البريطانية مستعدة - إذا توافقت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كفيل باشا - لأن تقعد مع مصر المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تصبح بإعادة دستور الأمة إليها » (٢) وقد سأل لعاب الدستوريين لهذا العرض فطمعوا في العودة إلى الحكم وتغلبوا عليهم مع الوفد وإن كان ذلك على استحياء فإن « العهد » لم يكن مداده قد جف بعد وكان هذا مصداقاً لما وصف به « الرافض » سياسة الدستوريين اللاحقة على عهدهم مع الوفد بأنها « يرحلت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والأمة عليه » (٣) .

ويرد « هيكل » قبول عرض الوزارة القومية من جانب الدستوريين بأنه « إذا فشل تأليف وزارة قومية أبرم المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يمارضه أو يمترض عليه » (٤) غير أن هيكل هنا كان يناقش نفسه في « العهد » الذي وقعه حزبه وكان ضمن موقعيه وكان يقضي بضرورة تحكيم النخبين وتولي الأغلبية الحكم . وبالإضافة إلى ذلك فإن عرض الإنجليز كان يقضي بتقيد المساعدة أولاً وهذا ما يعني

(١) محمد حسن، هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٢٢٧ .

(٢) محمد حسن، هيكل : المصدر السابق ص ٢٢٨ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٢٦ .

(٤) محمد حسن، هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٢٢٨ .

الخطوط والبول الشروط الانجليزية علاوة على أنه ليس هناك حتى بعد ذلك - أي ضمان لعودة الدستور .

على أن المعاهدة مع البعث لا تعني مجرد توقيع على نصوص - مثلما حدث بالنسبة إلى مساعدة ١٩٢٦ - وإنما تعني كذلك تطبيقا لتلك النصوص . وقد ذهب الوفد بمحدد مشروع معاهدة حندرسون - النحاس إلى أنها « تكاد تكون مقبولة » منه « ولولا أن الوفد تأكد أنه بعد إبرامها سيقتضى عن الحكم وينأى من القصر الملكي مناوئة تنشط على حسابها الرجعية نشاطا عظيما » (١) وأضافت وجهة نظر الوفد تقول : « إن المعاهدة لأجل هذا لا يمكن أن يبرمها الوفد إلا إذا ضمن البقاء في الحكم حتى ييسر تطبيقها على يد حكومته والا فلن تكون مساعدة وأولى أن تنهب الخواص التي تترتب على ذلك بالمستور من أن يبقى المستور هدفا للتعطيل والتغيير والتبديل » (٢) على أنه مهما كان في رأى الوفد هذا من « دبلوماسية » التعبير كالمطوب مرن في اتصالاته مع الساسة البريطانيين بعد استفاضة عن الحكم ، إلا أنه يعنى أيضا أنه لم يكن يقبل المساعدة كلها ، ومن ناحية أخرى فإنه كان يشترط ضمانا لأية خطوة في التحرر أن تقابلها خطوات في إرساء الدستور وانتزاع الضمانات من الملك وبذلك يكون هناك ضمان للاستقلال في المستقبل وهو ما يؤكد ما سبق أن ذهبنا إليه (٣) .

وعلى أية حال فإن مناوئة برسي لورين قد نجحت جزئيا - فمن ناحية أراها قد وضعت أول مسمار في نعل « الثقة » بين الوفد والمستورين الذين قبلوا هذا العرض . ومن ناحية أخرى كانت مناوئة لورين الأساس الذي بنى عليه الخلاف داخل صفوف الوفد فقد رفضها بشدة كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد وغيرها ووافق على العرض من أعضاء الوفد فتح الله يركأت (باشا) وعلى الشنسي (باشا) ولجيب الغرايبي (باشا) كما أشار إلى ذلك هيكل (٤) وكان ذلك الخلاف مصدر انقسام الوفد فيما بعد .

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وفاق عابدين - وثيقة خطية بنو ترويح أو توقيع وهي إحدى التقارير الأسبوعية للأمن .

(٢) مركز تاريخ مصر وفاق عابدين - وثيقة خطية بنو ترويح أو توقيع للصدر السابق .

(٣) راجع النص الأول .

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٢٨ .

استمر الوفد في معارضته لنظام صديقي يشاركه الدستوريين الذين فشلوا في اقتناعه « بالوزارة القومية » . وعشية انعقاد البرلمان الصديقي للزيف - ١٦ ديسمبر ١٩٣١ - وجه الوفد نداء مؤثرا إلى المصريين مذكرا بضحايا خمسين عاما من أجل الدستور مشيدا بذلك صراحة إلى أن يده الكفاح هو ثورة عرابي ومعرشا بالتالي بالملك . كما ألهم النداء الاستثمار صراحة بالوقوف وراء الانقلاب يحسبه ويدعمه فقال إن شيوخ الانقلاب ونوابه تلقى وراحم « قوات المحتلين تحمي ظهورهم وتكشد عزالهم وتفرغهم بنهضتكم وتلقح حاللا بينهم وبين غضبتكم » (١) .

وفي يناير ١٩٣٢ عاد الأحرار الدستوريون إلى فكرة الوزارة القومية . ويرجع أصل هذه الفكرة إلى دار المنسوب السامي إذ تكلمت « الصرخة » عن خطة سياسية وضعتها « حوز » الوزير البريطاني في دار المنسوب السامي تحصل بتأليف الوزارة القومية ورددتها الصحف في يناير ١٩٣٢ وكانت « بمثابة السكين التي شطرت الوفد وفصمت عرى الائتلاف » (٢) ويؤكد الرافعي أن الانجليز ذهبوا إلى هذه الفكرة أيضا لما ولوا « أن صديقي لم يقلح في أن يضم الأمة إلى صفه ، ولم يريدوا أن يتفرد الوفد بالحكم إذا جرت انتخابات حرة » (٣) .

وفكرة « الوزارة القومية » لا تبدو أن تكون استكمالاً للمناورة التي بدأها لورين ١٩٣١ وهي كتيبة « تكون عرشاً للمستوط إذا أوعزوا هم - أي الانجليز - أو السراي إلى بعض أعضائها بالانتقاض علىها كما حدث في سنة ١٩٢٨ » (٤) ولكنها كانت مقبولة لدى الدستوريين أولا ، لأنهم استطاعوا عودتهم إلى الوزارة وطال انتظارهم أكثر مما يحتلون بعد ما سلخ صديقي في الحكم قراءة سنتين (٥) وثانياً لأن الدستوريين كانوا - في اعتقادنا - أدلة من أدوات ضرب الوفد ، وعند الانجليز والسراي يتساوى أن يضرب الوفد اسماعيل صديقي أو يكون الضارب هو محمد محمود ، ولهم أن يصل الجميع إلى إضمار الوفد . وقد ظلت فكرة الوزارة القومية هي المحور الأساسي للعبة الاستعمارية في مصر منذ مطلع اللائحة الباسطة ضد صديقي وحتى انهيار نظامه .

(١) جريدة السياسة - ١٦ ديسمبر ١٩٣١ .

(٢) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : التوجع السيل ذكره ص ١٧١ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر .

استصلاح الوعد :

على ان فكرة الوزارة القومية اذا كان هدفها اشغال الديمقراطية هو على حد تعبير الرافعي ، ان يضمن الانجليز عدم استقرار الحكم الدستوري فيها ، (١) فانها تكون مقبولة فقط لدى الرجعيين الذين يطلبون الحكم فحسب ولا يريدون تحقيق خطوات ذات اثر بالنسبة للاستقلال والديمقراطية . ولذا كان ذلك كذلك فانها ليست مقبولة لدى الدستوريين فحسب . بل لدى العناصر التي فرز خارج الحركة الوطنية تبعا لتطور السياسي والاجتماعي في البلاد . وقد كان الوعد كأي حزب آخر عرضة لخروج هذه الاقرازمات منه مع تطور النضال الوطني والديمقراطي . فاصحاب المصالح الضيقة ، والمناجاة - تزعمهم حركة الجماهير كما يزعمهم عدم استقرار النظام - فتلجأ عناصرهم سيما الى المصالحة ، على حساب المصالح الوطنية . وتكشف لنا الوثائق عن وجود اتجاه بالوعد يمارض مقاومة نظام صليبي تطيقا لمصلحه وتقول إحدى الوثائق : « وأنا كشميخ قلقت سمية الشهاب اقول لك كوندي بصراحة ان النضال الذي شرع فيه باراقة السماء في بليبيسي سيكون وشيم التواقب على البلاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . وأنا واثق بان الانجليز يترجمون الفرصة لترسيخ حكمهم في البلاد على يدنا وبواسطة : للتياشرة » (٢) (كنا) ويعني هذا الشميخ قانلا : « أنا كرجل شيخ حنكني التجارب وكان من رأيي ان تكسب فرصة البطلة الخالية لعلاج أزمعتنا الاقتصادية وبث الطمأنينة ونعمن على أبواب موسم التفتن على الأقل » (٣) (كنا) ! لقد كان هذا الاتجاه الذي يمثلته هذا الشميخ تعبيرا عن أصحاب المصالح الذين لا تهمهم الديمقراطية في البلاد الا بقدر تحقيق مصالحهم الضيقة . وفي الاتجاه الماكس المريس على المصالح الوطنية عبر فهد الرحمن عزام - الوندي أيضا - بقوله جبينه : « الظاهر ان الواقعة الكبرى مستتق مبكرة فالإصطدام هذه المرة قد يستهدف خطره عددا من النواب وإذا أريقت أول قطرة من دم هؤلاء فالنار

(١) السبي للمصدر -

(٢) حر الشميخ محمد نصار بك نائب سري الوندي -

(٣) مركز تاريخ مصر للعاسر - واثق مايرين - وثيقة مكتوبة على ١٩٢٠ الثانية
مؤرخة : ١٩٢٠ أغسطس السابق بكرة -

(٣) السبي للمصدر -

مستعمل في البلاد كلها وسيكون الهدف الذين عطلوا الدستور فواحد من
الذين، لما ذهبنا نحن عن آخرنا وهذا مستحيل وغير معقول وما ذهبوا هم
وهذا محقق « (١) »

وشتان بين منطق هذا الشيخ « لاحتك » .. وبين منطق عبد الرحمن
عزائم *

إن الذين انفضوا عن الوفد وأحدثوا « انسلاخ » عام ١٩٣٢ كانوا
لما من أصحاب المصالح الضيقة أو من الذين تبعوا من النضال ضد صلتى ،
وكان بين الذين تبعوا في الطريق عبد القادر حمزة صاحب « البلاغ »
- ولقد عبر عن ذلك حين دخل عليه محرو « البلاغ » لترجييه أن يستمر
في صف مصطفى النحاس فرفض بقوله : « أنا لى ثلاث سنين وأنا طالع
الدم من النحاس باشا » واستمر عبد القادر حمزة في إصدار مقالاته
« بخصوص الوزارة القومية » (٢) *

كما انضم ككتيبة لزمرة المتسلخين الذين نهافتوا مع « الأحرار
الدستوريين » على كرسى الحكم يقول « الرافى » إن الدستوريين الذين
اعتنقوا فكرة الوزارة الائتلافية « اجتذبوا لى صفوفهم ثمانية من أعضاء
الوفد فراجت الفكرة وأينما أشخص كثيرين . ورفضها النحاس وماهر
والفرافى وعكروم لاستبساكهم بالميثاق القومى الذى عقده فى مارس
١٩٣١ » * ويضيف « وعن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد وتطور حتى
صار انشقاقا » (٣) (وما أشبه) الليلة بالبارحة - فقد كان المتسلخون عام
١٩٣٢ يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء الوفد كما كان المتشقون على الوفد
وسعد زغلول يمثلون الغالبية - ومثلما خرج هؤلاء على « التشريعية »
بترؤسهم على ميثاق « عهد الله والوطن » ، بل كان بعضهم متصلا بإسماعيل
صلى نفسه وهو « نجيب الفرأى » (٤) وقد لقيت هذه الأغلبية مصير
سابقها فلم تخرج معها الا شرائح لقل عدا وتأكيرا *

حقيلة أن الانسلاخ ١٩٣٢ فى الوفد قد أحدث بعض الاضطراب
فكان مصطفى النحاس مضطرا لى اعلان ضم أعضاء جدد للوفد بدلا من

(١) نفس المصدر *

(٢) مركز تاريخ مصر للعصر - وثائق عابدين - تقرير مري سيسى برقم ٢٥٢٢
فى أول ديسمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الرسمية لإدارة الأمن العام - الايام للتصوير -

(٣) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ص ١٧٢ *

(٤) نفس المصدر *

المنسلفين ، كما أصدر الوفد كذلك قرارا بإحاطة جريدة « البلاغ » التي أيدت الخارجين عليه ، ونظم دورياته بحيث يقدم « كوكب الشرق » لتكون جريدته المسائية و « الجهاد » لتكون جريدته الصباحية (١) كذلك اضطر الوفد إلى إعادة تنظيم لجانه فبحث « حالة بعض لجان الوفد في الأقاليم والاستقلالات التي وقعت من بعض أعضائها » (٢) إلا أن هذا كله لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته فقد فشل فريق « الثمائية » للمنسلف أو الذين أطلق عليهم « السيمة ونص » في ضم لجان الوفد إليه فلجأ إلى تكوين لجان جديدة تحت دعوى أنهم أنصار سعد زغلول وعودة النسيور ووزل الأزمة الاقتصادية إلا أن دعوتهم لم تلق تأييدا من الجماهير (٣) .

تزايد الضغط الشعبي :

فشل الإنجليز في إحداث الصدع المطلوب في جبهة المقاومة ضد صفدي . حقيقة أن عرى « الثمائية » بين الوفد والأحرار المستورين صارت أضعف بكثير مما كانت عليه من قبل ، إلا أن المسألة الرئيسية كانت هي مسألة الوفد نفسه ، فطالما ظل الوفد قويا ، بقيت الجبهة المناهضة لنظام صفدي قوية كذلك ، وعندما لم يحاول إحداث الصدع بالوفد لم تحت إلا أنرا عكسيا ، فمن وجهة النظر الوثاقية تجد أن « المنسلفين » قد انتقموا - كما رأينا - التأييد الجماهيري ، وقد كان ذلك لأن هؤلاء دعوا إلى الاتفاق مع من كانوا في نظر الجماهير سافري حرياتهم ومهدى دستورها من قبل وهنا وحده سبب كاف لزيادة ثقة الجماهير وتملقها بالوفد . لقد جرد الصراع في مصر نظام صفدي من تقايه وبدا وجهه البشع تماما أمام الجماهير بكل وضوح .

وصفدي هو فرس الرهان بالنسبة للكثيرين من الماديين لصالح الشعب ، وتستند حجة بعض هؤلاء على ما يسمى « كلماته الاقتصادية » (١)

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق تاريخية - تقرير مؤرخ ٢٠ - ديسمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الأولية للأمين والمنسلك من صناديق « في اليوم السياسي » ملحق رقم (٣) .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق تاريخية - تقرير مؤرخ ١٦ - ديسمبر ١٩٣٢ ملحق سابقة . - اجتماع الوفد للبري - ملحق (٤) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) محمود توفيق : الأسرار الدبلوماسية للبراسيلية المصرية وتاريخها (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧١ م ص ١٤٢ .

غير أن هذه الكفالة قد أسفرت عن إرهاب الشعب فأستعملت القسوة في تحصيل الضرائب . واستخدمت الكرياج في بعض القرى لجبايتها من الفلاحين حتى اضطروا إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخص الأثمان سدادا لمطالباتها منهم (١) وقد رفع حزب الأحرار الدستوريين مذكرة إلى الملك في ١٧ يونيو ١٩٣٢ جاء فيها أنه طال بالناس إيمان هذه السياسة في نزع ثروتهم عنهم حتى تضائل أملهم في اقتراح الأئمة وصار كل واحد منهم ينتظر دوره في الخراب (٢) . وحفز الحزب الملك مما تؤدي إليه الأئمة من تهديد للنظام الاجتماعي بقوله « ومن شأن اليأس أن يحدث في النفوس من الأمر ما يخشى منه أن يحدث في الحالة الاجتماعية من أسباب الانقلاب ما لا ترضاه جلالكم وما لا يعلم مدى أثره إلا الله وحده » (٣) .

على أن « كفالة » صدقي لم تكف عنه أحد اضطراب الناس إلى بيع ما يملكون بل اتفها وضحت كذلك في تسليق رجال الحكومة للجندران بالقوة للسلحة وأخذ الخواشي بالقوة نظير الأموال الأميرية . وضرب الفلاحين ونسأهم بالكرياج وسوهم إلى السجن في « حالة مزوية » (٤) لقد صدقت « كفالة » صدقي بالاستعطاء في المجرى على المعاصيل والخواشي وبيعها بأبخص الأثمان . وانتهت بحبس الناس وهنا لسداد الضرائب ثم سزهم وتضييعهم ومعاصرة القرى (٥) .

على أن الأمثلة على الخراب الذي لحق بالريف تتجاوز بيانات الأحزاب السياسية إلى الوثائق الحكومية - فقد حجزت للبيع الطينان ومواشي ومغلولات وحاصلات في مديريات البصرة والفريجة والشرقية والمنوفية والقهيلية والقليوبية والميزة والفيوم وبني سويف والنيصا واسيوط وجرجا وقنا (٦) . كانت كفالة « صدقي إذن صفرا إذا كان الأمر يتعلق بمصالح فقراء الفلاحين ولكنها كانت حقا مثارزة إذا كان الأمر ماسا بكبار البلاد . فقد أعطت حكومة صدقي « مشروعا لانشاء مصرف زراعي يحل محل الترايين الأجانب ويتقدم لاقتاذ أسباب للتكثبات

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٦٤ .

(٢) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .

(٣) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .

(٤) نفس المصدر ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) الوثائق القومية أغسطس ١٩٣٢ من ص ١٨ - ٢٣ .

الزراعية ، (١) . وخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق في يوليو ١٩٣١ و د فان عدد القضايا التي تدخل فيها البنك لصالح المزارعين ٨٧٤ قضية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووصلت مساحة الأرض التي أوقفت الحكومة نزح ملكيتها وأقيمتها لأصحابها حوالي ٣٢٤٤٢٦ فداناً ، ١٢ قيراطاً ، ١٩ سها كلها تمثل ملكيات عائلية كبيرة ، (٢) .

كان تدخل الحكومة الصنفية لاتخاذ ضحايا الأزمة الاقتصادية لحساب كبار الملاك وليس لحساب صغار الفلاحين وفقراهم ، لما سياسة صنفية الاقتصادية بالنسبة للفقراء لكن - ونعني بهم العمال وصغار الموظفين - فلم تكن تختلف عن ذلك ، فمن نجد أن معظم الاضرابات العمالية - مثل اضراب عمال النقل يمينا البصل وعمال شركة سيارات ثورنيكرولت وعمال طرق النحاس بالقاهرة (٣) - التي جرت بالبلاد في الفترة ما بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٤ كانت نتيجة لسياسة تخفيض الأجور ، كما أثقلت الحكومة أبواب التوظيف وأوقفت المداوات وسحت من الترفيقات ، مما أبرز مشكلة المعلمين الماطلين بشكل واضح لأول مرة في تاريخ مصر الحديثة (٤) .

وإذا كانت الحكومة قد ضيقت وسائل العيش حتى الكفاف أمام هذه الطبقات الفقيرة فإنها من الناحية الأخرى لم تنس الانخراط على الأغنياء - فقد دفعت حوالي أربعة ملايين من الجنيهات لصالح الملاك الكبار للمدينين ، وكانت هذه المبالغ مدفوعة منها أو بمشاركة البنك الذي أنشأته (٥) كما ألغيت المال كذلك لحساب الرأسماليين الإنجليز لسهبت الى بعض الشركات الانجليزية بالقيام بتتليد مشروعات يملكها نحو مليون جنيه مصري (٦) .

إن سياسة الإزهاق التي لجأت اليها حكومة صنفية ، كانت جزءاً من

(١) محمود حويل : المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) محمود حويل : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٣) عبد الله التوفيق : المرجع السابق ذكره ص ١٦٢ - ١٦٩ . وانظر كذلك د/سليمان محمد الحفيل في المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ - ١٥٠ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الانقلاب الى المعاهدة دار المعارف ١٩٦٧ ص ١٨٠ .

(٥) محمود حويل : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٦) نفس المرجع ص ١٥٠ وانظر أيضاً د/إيه الزعيم مصطفى : المرجع السابق ذكره ص ١٧٨ .

سياسة إغفار المواطنين ، فإذا هي أسرفت في الرشوة (١) وانتهاك الحريات وابتغى أموال جديدة منهم فقد أدى هذا إلى زيادة السخط بما يترتب عليه زيادة الارهاب ، ومصداق ذلك ما كتبت عنه حادثة البندري التي أصدر فيها عبد العزيز فهمي حيثيات : « وصمت العهد كله ألبح وصمة فقد بلغ من تمليط الادارة للناس في مديرية أسبوط ان كانوا يدخلون المعنى في أديارهم وان كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ١١٠٠٠ » (٢) وحقا عبر حافظ ابراهيم عن وطأة نظام صديقي بهذه الأبيات :

لقد مر علم باسماء وعام وابن الكتانة في حماء ضام
صبرا الجلاء على العباد فتصلهم يحيى البيلاد وتصلهم حكام
كذلك كان تصير حافظ ابراهيم صادقا عن كراوية المصريين لهذا
النظام بقوله :

ودعا عليك الله في محرابه الشيخ والقسيس والمخام
لاهم احبي ضجيره ليذولها نصحا وتسف نفسه الامم (٣)

نظام صديقي يترتب :

كان من الضروري بعد تلك المقاومة التي واجهت نظام صديقي وتمثلت في مظاهرات شملت الشوارع في المدينة كما شملت القرية ، وعبرت عنها العناية الواسعة للمتمسدين الأسماء لمناخضة صديقي وهو « الوفد المصري » - أقول كان من الضروري بعد تلك الكراوية الشاملة وبالتالي تخرج متناظرات النظام أن يبدأ النظام نفسه في الانهيار . وقد بدأ انهيار نظام صديقي يتضح لا حن اقتضت جرائمه السياسية فحسب ، ولكن أيضا حين بدأ للناس أن المواطن العادي لا يمكنه أن يأمن على حريته فضلا عن حياته في ظل ذلك النظام فسادا « البندري » التي أشرنا إليها قد دخلت محكمة النقض حين نبشت الوقائع إلى أن تصدر إدانة لإعمال بوليس صديقي فوصفتها بأنها « اجرام في اجرام » بل وذكرت « أن من وقائعها ما هو جناية هناك عرض يعاقب عليها بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد

(١) جريدة السياسة ١٧ يولية ١٩٢٢ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) مجلة صديقي جيل ٥ المرجع السابق ذكره ص ٣٥٢ .

(٤) عبد الرحمن ابراهيم : المرجع السابق ذكره ص ١٦٢ .

المخزى الآخرة للنفس ولعنتها لها ودلها بها إلى الانظام» (١) وكان من أثر تلك الحرية - وهي عمدة للنظام - أن اضطرت وزارة العدل إلى الأمر بالتطبيق في الحوادث المماثلة ورأى صدقي أن استمرار هذا التطبيق « سيكشف من فطائع لا يريد أن تظهر » (٢) فرغم استقالته إلى الملك ليتمنى له أن يطيع بالذين اختلطوا معه حول درجة هذه السياسة وهما على ماهر وزير العدل وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية - وذكر صدقي في كتاب استقالته في ٤ يناير ١٩٢٣ « إن الوثائق وحسن التفاهم اللذين كانا زائد الوزارة في القيام بأشياء الحكم : فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه ، قد أصابهما في الآونة الأخيرة شيء من الوهن » (٣) .

لقد بدأت فتران السفينة تهرب عندهما عددها الفرق ، وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة صدقي نفسه بعد طرد ماهر ويحيى . على أنه محاولات الملك في الإبقاء على نظام صدقي نفسه لم يكتب لها النجاح أو الاستمرار فقد أشجفت المحاولات الإرهابية الموجهة ضد الحكومة وصدقي تعقيدا جديدا . - فممنذ يوليو ١٩٢٦ حتى ١٩٣٢ وقعت حوادث إرهابية عديدة بين إطلاق الرصاص واقتياد القنايل ضد عبد برلمان صدقي الزعيم - بل لقد وضعت القنايل في طريق صدقي وللك ذلكاته وأشير بعضها قرب دار للتعبود الساني كذلك فإنه بين يناير ١٩٢٣ - حتى شكل صدقي وزارته الثانية - ويوليو من نفس العام أقيمت ست قنابل بأشياء مختلفة من القاهرة ووقعت مطولة لاغتياله (٤) .

ويمكن القول أن البطش الصدقي للتزايد كان له رد الفعل الذي أحدث أثرا عكسيا بالنسبة لما كانت تريده السياسة الاستعمارية ، فإذا كانت الحكومة البريطانية قد أيدت الانقلاب حتى يظهر الشعور الوطني فإن هذا الشعور قد « زاد قوة واتساعا » (٥) وما لاشك فيه أن السياسة البريطانية كان لها أن تبث عن مخرج من مأزقها ، ووفقا للتقاليد البريطانية الراسخة المتبعة منذ « كرومر » كان تغيير السياسة البريطانية يعني إليه بتغيير أشخاصها وكان من الشخصيات الهامة التي اعتبرت عليها السياسة البريطانية في مصر منذ مطلع الانقلاب السيد

(١) عبد الرحمن الرافعي : الترجيع السابق ذكره ص ١٧٦ - ١٧٧

(٢) نفس الترجيع .

(٣) لؤي كرم : الشفارات والوزارات - - الترجيع السابق ذكره ص ٣٣١ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : الترجيع السابق ذكره ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٥) نفس الترجيع ص ١٧٨ .

يرمين لورين المتسوط السامي لها في مصر / وقد تم نقله في أغسطس ١٩٣٣ - ويصل « الرافعي » أسباب هذا النقل بأنه « أسرف في تأييد سياسة البطش التي سارت عليها وزارة صديقي باشا حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذي كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث » (١) .

والحق إن مسألة « الحياد » الإنجليزي كانت قد كشفت منذ وقت طويل ، « فبرسي لوريس » نفسه كان مضطرا إلى مهاجمة المناهضين لصديقي لوصف ممارستهم « بالتقيؤ » وتلكت ذلك صحيفة الرجسية لهاجت ما أسمته « نقيق الضفادع » (٢) . على أن مازق السياسة البريطانية لم يكن في انكشاف سياستها وانفضاحها لحسب ، بل كان أيضا في أنها حين ارتفعت الانقلاب وأيدته غائبا كانت تفرط في سياسة التوازن بالنسبة للقصر كما سنرى .

لقد لادبت السياسة البريطانية بنقل برسي لورين في صيف ١٩٣٣ إن تيفل بتغيير السياسة في البلاد وليس من الصعقة أن ينقل لورين في أغسطس من نفس العام وأن يستقيل صديقي في الشهر التالي . على أن تشيع صديقي إنما كان جزءا من سياسة يجب أن تتبع في المستقبل بالنسبة للوضع السياسي كله في البلاد . ورغم أن الرافعي يذكر صنف استقالة صديقي « أن السراي قد انتهت من استعمله في اذلال الشعب ، ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزوايا بارادته فانتهت مهمة صديقي في نظرها » (٣) وعلى الرغم من وجاعة ما ذهب إليه الرافعي إلا أنه يجب النظر إلى مسألة تغيير صديقي برؤية أكثر شمولاً من ذلك وهنا مايمكن أن تكشف عنه الوثائق التالية :

كيف تمهد خلق صديقي على ضوء الوثائق :

كان طبيعيا أن يقوم الوفد بالارتباط بالكوادر السياسية الإنجليزية لايضاح وجهة النظر الوطنية والموار حولها . ويكشف لنا تقرير الدكتور حامد محمود عضو الوفد المصري والقادم منه إلى رئيس الوفد عن نتائج

(١) نفس المرجع : ويصفه بالانقلاب الثالث أنه تم انقلابين سابقين على القصر هما انقلاب زيور ١٩٢٤ والانقلاب بحمد محمود ١٩٢٨ (انظر الجلبه السابق) .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٩ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٩ .

اتصالاته بلندن رأى مختلف الدوائر السياسية من انجليزية ومصرية حول الموقف السياسي الذى سبق تغيير برسي لورين على النحو التالى :

أولاً - رأى الدوائر الانجليزية المسؤولة عن الحالة القائمة في مصر .

ثانياً - الملاج الذى يروته لهذه الحالة .

ثالثاً - رأى هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الأخيرة .

رابعاً - المساعي التى تبذلها بعض الأحزاب والدوائر المالية في مصر .

خامساً - اثر هذه المساعي في دوائر لندن .

سادساً - رأى الدكتور حامد محمود في الموقف .

سابعاً - وناقى تعبير عن رأى دوائر انجليزية مسؤولة (١) .

ويقول مقدم هذا التقرير انه استقى معلوماته هذه من « مصدر وفدى كبير » (٢) .

وبالتسمية لرأى الدوائر الانجليزية فهناك أولاً : رأى بعض المحافظين .. يرى هذا الفريق من الوزراء المحافظين « ان نظام حكم صدى باشا قد نجح الى حد كبير في اضعاف شوكة المتطرفين المصريين والتبسط على ناصية المال في مصر بما يتفق والمصالح الانجليزية » (٣) غير أن هذا الفريق قد أثار قلقه واضطرابه مرض صدى الأخير وأخذ يفكر « ليمس يسل محله لعدم استقرار النظام الحاكم » (٤) ثم يضيف هذا الفريق أيضاً تأكيد موقفه ضد ما أسماه « المتطرفين المصريين » بأن مذكرة الوفد الأخيرة حجة تؤيد رأيه « في أن الوفد حزب لا يستحق سوى القضاء عليه وأنه لا أمل مطلقاً في التفاهم معه » وينتهي هذا الفريق الى

١ (١) مركز الترويج بحمر للمصارف - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٢٦ يوليو ١٩٢٢ جزء من تقارير حمدا - سبق الإشارة اليها - ويرى على وزير الداخلية وقد وجدنا من هذه الفاصحة جزءاً اساليا كتب بالفرنسية ورجعة عابقة لهذا الاصل بمرقعة المصاحف الرسمية نفسها . « في اليوم السياسي » ملحق (٥) .

(٢) نفس المصدر .

٢ (٣) مركز الترويج بحمر للمصارف وناقى عابدين تقرير مؤرخ ٢٦ يوليو ١٩٢٢ .

المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر .

« بقاء النظام الحاضر في مصر طالما أن صحة صديقي باشا تساعد على رئاسة الوزارة » . إما أن كانت صحته تسمح عن القيام بعمله فتبقى هذه الدوائر اسناد الوزارة إلى محمد محمود باشا على أن يسير في حكمه وفق الأسس التي وضعها دولة صديقي باشا « (١) » .

وهناك ثانيا : فريق آخر من المحافظين ووزراء العمال في الوزارة الائتلافية الإنجليزية يرى : « أنه وإن نجحت دولة صديقي إلى حد كبير إلا أنه من مصلحة إنجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصري » ثم يضيف « أنه من مصلحة الشعب المصري والإنجليز تأليف وزارة قومية » . وقد عرض على الوفد هذا الاقتراح التالي :

- ١ - تأليف وزارة برئاسة وزير بعيد عن الأحزاب .
- ٢ - اشتراك جميع الأحزاب في الوزارة ومن ضمنها الوفد بأربعة وزراء .
- ٣ - تعديل الدستور الحالي والمادة ١١٢٢ .

غير أن هذه الدوائر من المحافظين والعمال تضيف أنه قد خاب أملها من شدة مذكرة الوفد الأخيرة وأن من رأيها « أن لم يرجع الوفد عن هذه الخطوة العظيمة - ويمتنع بها التمسك في المطالب الوطنية والديمقراطية - فيسكون رأيها في علاج الحالة كراى فريق المحافظين تماما » (٢) .

على أنه لاستكمال الآراء السياسية للدوائر الإنجليزية المستولة فمن المهم جدا أن تعرض أيضا رأي « كبار الموظفين الإنجليز في مصر » وهذا الرأي كما تقول الوثائق قد أوردته الإنجليزى المستول « تقلا عن بياناتهم - أي هؤلاء الموظفين - الشخصية (٣) وهم يرون :

- ١ - « أن نظام صديقي باشا كان غير نظام استفادت منه مصر لا كان مستمرا بصحته الجارية ولكن من اللحظة التي أوقفه فيها المرض بدأ الفساد يلب في هذا النظام وظهرت عوامل الفوضى تهدم بنيانه » .

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق تاريخية - تقرير مؤرخ ٢٦ يونيو ١٩٢٢ .
للمصدر السابق .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق تاريخية - وثيقة مؤرخة ١٩٢٢/٧/٢١ مؤرخة عليها « مرسوم لجال الوزير » جزء من التقارير الخاصة التي لها امبرلها الفرنسية « في الجبر السياسي » وثيقة ملصقة بتاريخ الدكتور جلد محمود .. ملحق (٤)

٢ - « انحط صدقي باشا الحظ كله في تجريد وزارته من الكفالات الممتازة إذا استقنينا وزيراً أو اثنين » .

٣ - « يمكننا أن نقرر بكل سراحة أن النظام في ذاته لا عيب فيه ولكن لابد من التغيير في الوزارة ليقوم وزراء اقوياء بتفصيل هذا النظام وتبسيط أركانه لأن كثيراً من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصي أو احترام خاص » .

٤ - « أثبتت الأمة عدم استحقاقها لمستور ١٩٢٢ وأنه ألقى بكثير من حالتها .. الخ » (١) .

٥ - « إن الوفد المصري لا يزال يتمتع بنفوذ كبير في البلاد - إلا أن هذا النفوذ قد أصابه ومن شديده أثناء قوة صدقي باشا وإدارته فشردت البلاد بحزبه وحكمته . ومن الممكن إذا تولت الحكم وزارة قوية من أنصار النظام المباشر أن يتطرق الضعف إلى الوفد تدريجياً حتى يصل إلى حالة لا يستطيع بعدها البقاء كقوة معارضة خطيرة » (٢) .

٧،٦ - يرى هؤلاء الموظفون أن صدقي قد فشل في تكوين حزبه وإن حالة حزب الشعب ، مثلها مثل أحزاب الأحرار الدستوريين والائتلاف والوطني - « تتمتع جميعاً بحظ ضئيل من ثقة الأمة واحترامها . فمن الحكمة دائماً عدم الاعتقاد لحظاً واحدة أن في مقدور هذه الأحزاب بتأليفها الحال تكوين أغلبية برلمانية مصحبة في البلاد » (٣) .

٨ - أن تكون فكرة الوزارة القومية بدون الوفد سيترتب عليها استرداد الوفد لقوته ونفوذه .

٩ - « لا خوف مطلقاً على المصالح التجارية الإنجليزية لأن المصريين ابتعوا في جميع حركاتهم عجزهم التام عن استئصال لقاطعة كوسيلة من وسائل الإرغام » .

وتنتهي هذه الوثيقة إلى إضاح « الإنجليزي المسئول » بأن هؤلاء الآراء - أي آراء الموظفين الإنجليز الكبار في مصر - لها احترام خاص في الدوائر الإنجليزية إذ لا يمكن أن يحدث تغيير سياسي في مصر بدون استطلاع رأي كبار الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية » (٤) .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) صبي مصدر سابق .

(٤) نفس المصدر السابق .

أما بالنسبة لرأى بعض الأحزاب والدوائر العالية في مصر فياتهم في مقدمتها رأى الملك فؤاد الذى أوردته « الإنجليزى المستول » نقلا عن البيانات الرسمية في وزارة الخارجية الإنجليزيه (١) وتلخص الوثيقة رأى الملك في الآتى :

١ - « يرى جلالتة أن الدستور الحالى هو الدستور الذى يتفق مع حاجة البلد ودرجة تقدمها » ويضيف الملك إلى ذلك رأيا وردته الرجعية المصرية وهو إن تطبيق دستور ١٩٢٣ أدى إلى قيام « دكتاتورية فخر صالحة للحكم » .

٢ - « يرى جلالتة أن الوفد المصرى كحزب سياسى لا يصلح بحال من الأحوال لقيام حكومة صالحة تحرف الواجب عليها للعرش وتصل ما فيه مصلحة البلاد ... الخ » .

٣ - « أن نظام الحكم الحالى في البلاد نظام صالح وقد صاحت بسببه الطائفة في البلاد وظهرت آثار التقدم في كل ناحية من النواحي » وقد ارتاح علماء الأمة ومفكروها له ولم يبق مصاديا له سوى فلول الوفدين .. الخ » .

٤ - « قد أدى دولة صغرى باشا خدمات كبيرة للأمتين المصرية والإنجليزىة - فقد ساعد إلى حد كبير في القضاء على روح التمرد والتجسر التى ظهرت بولندخا في نفوس الشعب المصرى من ثورة ١٩١٩ لحين توليه الحكم وظهرت على أثر ذلك الوطنية الحقيقية العاملة ... الخ » .

٥ - « إذا عجز صغرى باشا صحيا عن العمل ففي الامكان استمرار نظام حكمه لأن في البلاد رجالا في مقدراتهم السير وفق برنامجهم وقد كانوا اليه اليمنى لصغرى باشا ونفلا هذا البرنامج وتحقيقه » .

٦ - « يرفض الملك فكرة الوزارة القومية وإن أى وزارة قومية لا يشترك فيها الوفد لا معنى لها » سوى القيام بتجربة جديدة لن تحصل نتائجها بحال من الأحوال إلى أحسن ما قد أتته النظام الحاضر .
أما إذا اشترك الوفد فسيطغى بفلوفه على الأحزاب المثلة فيها ويفكر في البلاد تمثيل مأساة دكتاتورية عاجزة .. الخ » .

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - دلائل حايدين - تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٢٣ جزء من التقرير السابق .

ثم ينتهي ذلك في النهاية إلى ضرورة « عند مساعدته بين مصر وإنجلترا يكون من نتائجها استقرار الحالة السياسية في البلاد وتمتع البلاد بحقها في الاستقلال وتحقيق المصالح الإنجليزية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال » (١) وينتهي التقرير بأن هذه الآراء التي وردت في الوثيقة صبرة عن ملاحظات ورغبات « ذلك قد علق عليها المسئول الإنجليزي الذي قلها » بأنها محل احترام الدوائر الإنجليزية للمسئولة وتقديرها وأنها مستبشرة بها. في أي تجربة تحاول القيام بها في البلاد » (٢) .

دائ الدوائر السياسية المصرية

نأتي بعد ذلك إلى دوائر الدوائر السياسية المصرية والتي يمكن تلخيص موقفيها في الآتي على ضوء الوثائق :

١- يرى « الوفد السعدي » - وهو الاسم الذي أطلقه الذين خرجوا على الوفد في نهاية عام ١٩٢٢ على أنفسهم -

أولاً - تأليف وزارة « أغلبها منهم ومن الأحرار الدستوريين وتشترك فيها باقي الأحزاب الأخرى » .

ثانياً - مهمة هذه الوزارة هو إعلان برنامج شامل لعلاج الأزمة الاقتصادية .

ثالثاً - تعلن هذه الوزارة احترامها لنموذج ١٩٢٢ « إلا أنها ترى من مصلحة البلاد سببها دعوى برلمان لمدة ثلاث سنوات تنفذ خلالها برنامجها الواسع ٠٠٠ الخ » (٣) .

على أن من الخطر المسائل التي أوردتها حزب « الوفد السعدي » - في مقترحاته التي تقدم بها في شكل مطالب في مذكرات وأحاديث مع « كبار الإنجليز المستقلين بالمسألة المصرية » (٤) - راية الخاص « بأن تعلن

(١) مركز تاريخ مصر القديم - وثائق مابدين - تقرير مؤرخ ١٦ يوليو ١٩٢٢ (تصانيف السائق) .

(٢) مركز تاريخ مصر القديم - وثائق مابدين - مؤلف الوفد السعدي تقرير مؤرخ ٢٠ يوليو ١٩٢٢ جزء من التقرير المملعة السابعة . « في الجور السياسي » ملحق (٣) .

(٤) نفس المصدر .

الوزارة - التي يقترحونها - عدم مساسها بحرية الأحزاب وحقوق المشروع في تنفيذ سياستها إلا أنها من ناحية أخرى ستسن قوانين تنظم بها هذه الحرية وتحدد بها الحد للمشروع الذي لا يصح بحال من الأحوال لهذه الأحزاب مجاوزته في بث دعايتها « (١) ولكن هذا الرأي عبر عنه « الوفد السعدي » لم يلق ارتياحاً في دوائر المحافظين وقد اعتبرته بشئ السوائل الانجليزية « برنامجاً صلياً تقتضيه مصلحة مصر القومية ولكنه في الوقت نفسه يتعارض مع المصالح الانجليزية إلى حد كبير » (٢) .

وكان موقف الأحرار الدستوريين « يتلخص فيما يلي :

- ١ - قبول نظام الحكم الحاضر .
 - ٢ - « احترام جميع المشروعات التي قامت بها الوزارة الحاضرة والتي استلزمها في الوقت نفسه المصالح الانجليزية » .
 - ٣ - توجيه كل القوى لمحاربة للتطرفين .
 - ٤ - اشتراك الأحزاب الحالية في الحكم معهم في وزارة أغلبيتها منهم .
 - ٦ - منح وزارته سلطة مطلقة في التغيير والتبديل في الوظائف الكبرى وتخفيض مناصب المواطنين .. الخ .
 - ٧ - استصواب حكم البلاد بدون برلمان ودفاع عن الحكم إلا برلماني وتقول الوثيقة أنه كان لهذه الآراء « أكبر الأثر في ازدياد غطسة المحافظين وتمسكهم بسياسة الجشع والبسطة .. الخ » (٣) .
- لما الحزب الوطني: فقد كان أحد عمد النظام الزرع للحياة النيابية في عهد صلي .

يتبقى أمامنا رأي من يسمون بالمستقلين وتتلهم شخصيات حسب ماورد بالوثائق وحما أولاً عقل يكن (ياشا) وثانياً محمد توفيق نسيم باشا (ورأي عقل يكن يسكن عرضه على النحو التالي : أولاً : ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ثانياً تشكيل وزارة محايدة اجراء الانتخابات وفق القانون

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - موقف الوفد السعدي . المصدر السابق .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير جازع ٢٧ يوليو ١٩٢٣ جزء من التقرير الهامة السابقة .

المباشر . ، ثالثا : أن تحكم الأغلبية البرلمانية البلاد . ، رابعا : إذا لم ير الملك تولي الوفاء متفردا للتحكم فيجب أن يتفاهم مع زعيم الاغلبية بالشروط التي يرضيها الوفد « اذ يتترك للوفد المصري كامل الحرية في تنفيذ البرنامج الذي أعلنه للأمة » (١) .

لما توفيق نسيم فقد كان رايه يمثل وجهة نظر الوفد حسب ما يتضح من الآتي : أولا وثانيا يري عودة دستور ١٩٢٢ وأن تجري الانتخابات على القانون المباشر وهو يطابق رأى عمل يكن السابق الا أنه أكثر وضوحا في ثالثا ورابعا حيث يري تولي الاغلبية الحكم وعدم وضع المراقيل أمامها ، ومنح الوزارة سلطة مطلقة في التفسير والتبديل في الوظائف الكبرى وفقا لرئستها وتنفيذا لبرنامجها « (٢) » .

وفي خامسا نرى توفيق نسيم أشد حساسا فيما يتعلق بالحياة الدستورية وحمايتها فهو يطالب بأن « يكون للوزارة - وزارة الاغلبية - كامل الحق في إصدار قانون يقضي بأشد عقوبة على كل من تحدثه قصه باحداث انقلاب في البلاد بالاعتداء على دستور الأمة وقوانينها لتفرض نفسها الدول لتنفذ لبرنامجها من ناحية ومقاومة عبث الرجعيين من ناحية أخرى » ويشيف نسيم « في النهاية أنه مستعد لتأليف الوزارة من حزب الاغلبية اذا قبلت الجهات المالية في مصر وانجلترا شروطه » و « انه واثق من موافقة النحاس باشا على هذا الرأي (٣) » الخ وهو ما يؤكد عندنا أن « نسيم » كان يمسك وجهة نظر الوفد المصري « في علاج الموقف القائم اذ ذلك » .

وتخلص من مجسوة الآراء التي أوشحتها الوثائق السابقة الى الآتي :

أولا : ترى اغلب الدوائر الاستعمارية مسواه اكانت عالية او محافظة أو مثلة في كبار الموظفين الانجليز في مصر أن تجربة سلفي هي تجربة ناجحة مسواه فيما يتعلق بالضرب على أيدي الوطنيين أو حماية المصالح الانجليزية ++ وبالتالي فهذه الدوائر ترى استبعاد الوفد تماما .

٢٢٠

(١) مركز تاريخ مصر للمصر - وثائق هاجدين - تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٢٢ جزء من التقارير الهامة السابقة « في الجهر السياسي » ملحق (٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر للمصر - وثائق هاجدين - تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٢٢ بمصر السابق ذكره .

ثانياً : كنسك تلك الدوائر كلها بنظام صديقي دون ضرورة وجود صديقي نفسه وهذا ماورد في آراء كبار اللوئقين يوغسوح من حيث أن النظام - نظام صديقي - في ذاته لا يجب فيه لابد من التغيير في الوزارة ليتم وزراء أقوىاء بتدعيم هذا النظام ونسببت اركانها لأن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصي ٠٠ الخ » (١) ويؤكد المعاملون هذا الاتجاه في قولهم بضرورة « تقوية النظام الحالي » وتعتبر الوزارة الحالية بحيث تيسر لها عناصر قوية يكون في قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده ويرشون صديقي ما دامت تسمح صحتة للعمل أو محمد محمود باشا » (٢) ٠

لما التقصر فهو كما رأينا يتفق مع هذه الدوائر في استبعاد الوفد والبقاء على النظام الصديقي ٠

كذلك فإن « الوفد المسمعي » يؤكد ضرورة بقاء نظام صديقي باقتراحه بقاء دستور ١٩٢٢ مطلقا كما سبق الايضاح ٠

اذن فان الرأي بين الدوائر الاستعمارية والرجعية في مصر متفق في معطاه على استبعاد الوفد وبقاء النظام الصديقي مع استبعاد صديقي نفسه إما بحجة أن صحتة لا تسمح أو بدعوى دعم النظام بعناصر قوية ٠ لكنه يستثنى منها رأى عدل يكن وتوفيق لسيم الذي هو رأى الوفد نفسه في أسلوب التعامل مع الدوائر الاستعمارية ٠

عل أنه من المهم أن نعرض لرأي الوفد نفسه كما جاء في التقارير الخاصة باتصالات الدكتور حامد محمود في لندن ٠ فقد عرض الأخير الآراء المختلفة عند الدوائر الانجليزية أو المحلية وسمعتها تقديره أو رأيه هو ٠ وقد شكل الوفد لجنة من أربعة انتهت الى مخالفة حامد محمود في رأيه « الذي يقترح العمل به وهو تبادل المذكرات بين بعض الرجال المستولين في إنجلترا والوفد والقصد من هذه المذكرات فتح باب الأساس الذي يراود تأليف الوزارة القومية يقتضاه » والمقصود بذلك أن حامد محمود يريد من الوفد التفاهم مع حزب العمال بشأن الآراء التي طرحها والمخاضة بالوزارة القومية كما سبق الايضاح وقالت لجنة الأربعة أن حامد بمحمود يقصد بهذا التبادل للمذكرات « علم مهاجمة الدوائر

(١) راجع ما سبق من صفحات ٠

(٢) مركز للربح مصر المسار - وثائق ماجين - تقرير جرج ١٥ يوليو ١٩٢٢ جزء من التقارير الهامة السابقة « في أثير السيلس » ملحق (١)

الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا أثر لها - في رأيه - سوى استناد ويستخط هذه الموائر على الوفد ومواقفتها على كل مشروع يراد به عدم الوفد وانقضاء عليه « (١) وخالفته لجنة الأربعة حامد محمود تماماً في هذا وعاجبت رأيه فذكرت (أن نظرية الدكتور حامد محمود صحتها تسليم الوفد للانجليز بأن لهم حقاً مشروعاً في مصر يجعل لهم حق للفتح والفتح وهو ما يعارض مع برنامج الوفد وحق الأمة » واخسافت لجنة الأربعة أيضاً قوياً لموقف الوفد في هذه الاتصالات مع الدوائر الانجليزية فكانت بأن الوفد « يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا بيان وجهة نظر الأمة المصرية إزاء اعتمادات انجلترا كمؤلة منتسبة تستعين بقوتها وجبروتها على انضاج الأمة المصرية وإذلالها » (٢) .

وقد خالفت لجنة الأربعة الأسلوب الذي يراه حامد محمود فعادت « أن كل تساهل يسديه الوفد للانجليز صغاه إصان انجلترا في جعلها ومطامها » ونجست اللجنة تقريرها بشروءة « إرسال مذكرة للوفد الانجليزية المسئولة بصمم فيها الوفد على موقفه ويتمسك بمسته تاركا للوفد أن تفعل ما تشاء (٣) » .

وتختص من هذا كله إلى أن الموقف ظل على ما هو عليه - للانجليز والقوى الرجعية يرفضون بشدة عودة الوفد والمستور ، رالود من ناحية أخرى شديد الوضوح في رفض كل الحلول الوسطى أو المساومة حولها وهو ما انعكس على قطبين للسياسة المصرية أحدهما عملي يكن المحافظ الذي كان مفركاً لرأي الوفد جيداً وبعث النقاش حوله - والثاني « نسيم » الذي كان مضطراً إلى أن ينعكس آراء الوفد بوضوح أشد .

ولم يبق إذن أمام الانجليز إلا محاولة تنقيح النظام الصلتي وتدعيمه بشخصيات أقل انتقضاة من صلتي أو هي على الأقل قد اختلفت من قبل مع صلتي - وقد جاء هذا الرأي متفقاً مع مذاهب إليه الملك من أنه « إذا عجز صلتي بأشأ صعباً عن العمل ففي الإمكان استمرار نظام حكمه لأن في البلاد رجالاً (بإمكانهم) السير وفق برنامجيه وقد كانوا اليد اليمنى لصلتي بأشأ ونفلاً هذا البرنامج وتحقيقه » (٤) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر ما سبق .

وهكذا جاء عبد الفتاح يحيى باشا أحد الرجلين اللذين كانا اليد اليمنى لـ «صليبي» فقد كان الأخير هو «اليد الماهرة» الذي استقال أو أُقيل مع يحيى من قبل وهكذا أيضا يمكن القول بأن الإنجليز أساسا قد ضحوا بصليبي في محاولة لنقل نظامه - فهو بالإضافة إلى أنه مريض ومعتقل إلى كفاية وزرائه فإن الإنجليز كانوا راضين بالمفاوضة معه فقد فشلت مساعي برسي لورين المتتالية في القناع وزارة الخارجية بالمفاوضة (١) معه ويؤكد ذلك أن المناقشة التي أودعها صليبي مع السير جون سيسمون في جنيف في ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ والتي وسط حافظ عفيفي باشا فيها قد انتهت إلى لا شيء سوى تبادل الرأي وتقديم صليبي للذكرى يطالع فيها بحرارة عن نظامه ، وبالرغم من أن جون سيسمون ذهب إلى اقتراح المفاوضات في شتاء ١٩٣٢ (٢) إلا أن هذه المناقشة كان مفعوما - ويبدو أن الحكومة البريطانية لم توافق على المفاوضات مع إسماعيل صليبي لعدمها بحقيقة اعتقاده إلى أي تأييد شعبي باعتزاله هو نفسه في تلك المناقشة مع جون سيسمون في جنيف فقد قال « فقد يحكمها أي مصر - في الواقع فئة أقلية (أو ليباركية) قريبا كان الحال كذلك في عهد أخرى ... » (٣) .

ونحن نخرج من هذا إلى أن التأييد الذي كان يحظى به صليبي في الدوائر الإنجليزية كان قد ضعف وكان ثقل برسي لورين الذي يستمع صليبي باشا بثقته (٤) مبعرا عن ذلك على أننا نؤكد أن ثقل برسي لورين وتمييز « مايلز لامبسون » مكانه ليس تعبيرا عن اعتقاد صليبي الثقة الشخصية التي تمتع بها من جانب ممثل الاستعمار البريطاني في مصر وتعني به صير برسي نفسه ، وإنما عبر هذا التمييز في الأشخاص عن محاولة في التمييز أيضا بالنسبة للسياسة البريطانية في مصر - ولم تكن الآراء التي فصلت في الوثائق السابق عرضها إلا محاولة من السياسة البريطانية لدراسة الموقف في مصر - وعلى ذلك فإن إخراج صليبي ومجيء « يحيى » إنما كان محاولة لتلمس الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الاستعمارية في مصر وفي تحركها بين القوى المختلفة ودراسة وجود الفعل لذلك .

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر تقرير مؤرخ ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ أحد التقارير الهامة للقضية بالأمان « حول نفس الوثيقة السدي » ملحق (١٠)

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٠٤ مذبذبة وثائق مطبوعة عن القضية المصرية لدرستها الكلية الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥ -

(٣) حسي المصدر السابق ذكره -

(٤) نفس المصدر

لقد جاء صيف ١٩٣٣ ولى فلسطين وعلى وجه التحديد - حين تقل برسي لورين والبلاد مليئة بالحديث عن التغيير السياسي القادم - فتمتعت في دوائر الوفد « بأن الحالة السياسية ستتغير قريباً بسبب تقل السير برسي لورين » وأضاعت هذه الدوائر بأنه « وإن كانت الوزارة الائتلافية ستكون غير وفدية إلا أن ذلك سيكون خطوة لإعادة الوفد إلى الحكم » (١) وهناك تقرير حول هذا الموضوع تروى فيه « دوائر الوفد أن حقيقة الأزمات الأخيرة ودوافعها في جزء كبير منها لم يكشف عنه بعد وإن الأيام المقبلة ستوضح انقضاء الوزارة للتأييد من الدوائر العالية المسئولة (٢) » .

أما في الدوائر غير الوفدية فقد صرح الغرايل باشا - أحد المقاطب الاسلخ على الوفد - في نادي « الوفد السعدي » برأيه فيما هو حادث في البلاد بعد نقل للمنوب الساسي ، فقال أنه يعلم من الظروف وتطورها أن وزارة سعدي قد « أصبح مفروغ منها » لاقتناع الدوائر الخارجية للمسئولة بأن سعدي باشا لا يزال مريضاً « وغير قادر على العودة » . وأضاف الغرايل : « ويروح لي بأنه سيعقبها - أي وزارة سعدي - ووزارة لا وفدية لانتماء الدور الذي مثله سعدي باشا وسيراسها في الغالب رجُلهم - يقصد الانجليز - حافظ عيسى باشا ، أو رجل اتحدى ترضى عنه السراي كمل ماهر باشا (٣) » .

ومن ذلك كله يتأكد نسبة إجماع مختلف الدوائر السياسية على اتخاذ سعدي إلى التأييد من الدوائر العالية للمسئولة - وعلى أية حال فقد كانت استقالته في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ثم تأليف وزارة « عيد الفتح يحيى » في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ مطابقة للتكهنات التي كانت مسائدة وقد أكد

(١) مركز تاريخ مصر للشر - دلائل عابدين - تقرير رقم ٢٢٦ مرقى سياسي سكندرية بوليس الاسكندرية في ١٦/٨/١٩٣٣ وهو جزء من تقرير التلم السياسي بالمفتشية .

(٢) مركز تاريخ مصر للشر - دلائل عابدين - تقرير طراز ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ جزء من التقارير الواردة السابقة التي اشترطت ان اعيانها بالمعيار مكتوبة من مصادر عليا وهذا التقرير مؤخر عليه صرح في شأن الوزير وهو تقرير شامل لكل اجراءات اللجان وادى لثمة نظر البوليس مرة أخرى إلى ما جاء به وكلفه للتغيرات (التوقيعات)

(٣) مركز تاريخ مصر للشر - دلائل عابدين - تقرير طراز ٢٢ أغسطس ١٩٣٣ المصدر السابق ذكره .

عبد الفتاح يحيى الذى أسهم في الانقلاب بجهد كبير من ذلك في كتاب تشكيل وزارته بقوله « كان لي شرف الاشتراك في وضع أسس النظام الحاضر والمسر على تنفيذه حتى استقر نهائيا » (١) كما أن إعضائها كانوا هم نفس الشخصيات التي تولت الوزارة في فترات مختلفة من حكم صديقي باستثناء ثلاث شخصيات جديدة أحلهم هو نجيب الفرايلى وهذا ما يؤكد لنا بالتالى أن التغيير الذى حدث في نهاية ١٩٣٣ جاء محصلة لأثره الاستعمارية والرجعية بها فيها رأى الملك بأن يكون التغيير في إطار النظام الصديقي وإرضاء كذلك للدوائر الرجعية الأخرى المستعدة للتعاون مع الانقلاب ممثلا في شخص نجيب الفرايلى . على أن هذا لا يبنى أن ما حدث كان هو القصد وحده بالتغيير . فإنا نؤكد مرة أخرى أن التغيير طرأ على السياسة كلها وأن مجيء يحيى بدلا من صديقي كان مجرد بداية ومحاولة لجس النبض تمهيدا للمرحلة المقبلة .

انحياز نظام صديقي :

جاءت وزارة « يحيى » ليقيض الرجل على الحكومة وحزب الشعب معا ، فرغم أن صديقي قد أعلن في كتاب استقالته أنه سيكون من أسباب مساعدته أن يجد في نفسه من القوة ما يسمح له بأن يضم جهوده إلى جهود العاملين على تأييد هذا النظام ويخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى يرأسه (٢) إلا أن « عبد الفتاح يحيى » لم يكن قد نسى خلافه القديم مع صديقي الذى أطاح به في أوائل عام ١٩٣٣ فجاء هو كذلك ليطيح بإزيمته ويصبح هو زعيما لحزب الشعب ورئيسا للحكومة . وأثبت حزب الشعب أنه حزب إدارى حكومى حوال « للدكتاتور » الذى يمسك بأزمة الحكم ، فلم تختلف سياسة « يحيى » عن سياسة صديقي - فقد واصل إرهابه حتى أودى بتقافة الحامين بأصدار قرار بحلها في يوليو ١٩٣٤ بأن تشمل كثيرا في انتخابات النقابة واستخدم في ذلك أجهزة القبح (٣) .

ومع مقدم سير مايفلز لاميسون - لورد كيلرن فيما بعد - لتولى منصبه في يناير ١٩٣٤ كمنسوب سام ، فإن ثمة علامة بارزة على التغيير للشود . فإذا كان نظام صديقي قد أصبح محلا للخراسة كما رأينا في خلال عام ١٩٣٣ وكان ذلك بلا شك نتيجة المخطط الشعبى والانتفاضات

(١) فزاد كرم : النظارات .. للصدر السابق ذكره ص ٢٢٢ .

(٢) للصدر السابق ص ٢٣٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : للصدر السابق ذكره ص ١٨٢ - ١٨٦ .

الداخلية ، فإن عام ١٩٣٤ جاء ليحصل ندر سوء التوقف الدولي باستغلال قوة ألمانيا وإيطاليا وتهديد الأخيرة لحدود السودان ومصر . (١) فإذا كان الأمر كذلك فإن نفوذاً للإيطاليين بالقصر يكون مرفوضاً بشدة بطبيعة الحال من جانب الإنجليز ، وهذا النفوذ كان واضحاً - فقد أشار لورد كيلرن في مذكراته إلى ثروة الملك الكبيرة التي كانت بالبنوك الإيطالية (٢) وتشير الوثائق البريطانية كذلك إلى نفوذ الإيطاليين وأن البريطانيين قد طلبوا طرد فيروتشي الإيطالي الذي كان يعمل كبيراً للمهندسين بالسراي (٣) وأنهم نسبوا إليه أنه يعمل لحساب دولته كما اعترضوا عامة على النفوذ الإيطالي بالقصر (٤) ونفهم من ذلك أن الإنجليز أرادوا أيضاً تقديم طاهر الملك والحد من نفوذ القصر فقد تمهد بيترسون - القائم بأعمال المندوب السامي - إحراج السراي بصورة غير مألوفة ، فتلتم إليها بطلبات عديدة تتعلق بسمة الملك - الذي كان مريضاً - وطالب بتعيين قائمقام يتولى السلطة أثناء مرضه ، كما حيل الإنجليز في صحافتهم حملة شديدة على السراي وعلى الملك (٥) وإشاروا إلى ثروته (٦) كما « تقسموا إلى السراي بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق ، وإشاروا بإرساله إلى إنجلترا فأرسله الملك مكرهاً » وإضافة إلى ذلك فإن بيترسون قد زار مبنى انبوليس والحافى بالقاهرة في أكتوبر ١٩٣٤ « وأخذ يستعرض قوات بلوك الحفر ، مصاطب بظاهر التفخيم والتكريم فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة » كما تدخل الإنجليز « في المناصب الكبرى بالسراي عند أن استقال منه محمد توفيق تسيب باشا في أغسطس ١٩٣١ على عهد وزارة صفقي باشا فاستجابت السراي إلى طلبهم ، وعين أحمد زيور باشا رئيساً للديوان في أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ » (٧) .

وبعد تعيين عبد الفتاح يحيى حاولت السياسة الإنجليزية أن تعيد إلى حل مع الدوائر الوطنية والسياسية في البلاد كجزء من عملية الاستكشاف التي أشرنا إليها ومن ذلك أن اتصالات بين المندوب السامي

(١) محمد زكي عبد القادر المرجع السابق ذكره ص ٧٦ .

(٢) كمال عبد الرؤوف : المقابلات حول القصر كتاب اليوم - دار النهار اليوم فبراير

١٩٧٤ ص ٢٤ .

(٣) مصطفى المنصفي جبر : الطلبة للبريوت في الحركة الوطنية بحث غير منشور .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٨٩ .

(٥) نفس المرجع

(٦) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢٤

(٧) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٨٩ .

والوفد المصري قد تمت في نهاية عام ١٩٣٢ - وقد عرض للمعوب السامي
الوفد الآتي :

أولاً : عدم التمسك بالنظام القائم والرغبة في تغييره .

ثانياً : الرغبة في تأليف وزارة من الوفد بتمثيله والأحرار المستورين
دون باقي الأحزاب الأخرى .

ثالثاً : عمل انتخابات جديدة وفقاً للستور القائم مؤقتاً .

وأخيراً : يكون للوزارة الحق في تغيير الستور بأغالبها مع ذلك (١) .

غير أن الاتصالات المذكورة - لا تشير إلى نتائج جديدة . ففي نفس
الوقت الذي تشير فيه الوثيقة السابقة إلى « أن دار المعوب السامي جادة
في عرضها الجديد وأنها في تنفيذه » فإن الوفد « قد أبدى بعض اعتراضات
على هذا العرض وقد قصت هذه الاعتراضات فضلاً إلى دار المعوب
السامي » (٢) .

لما الأحرار المستورين فقد قبلوا للقرارات البريطانية وأبدى
محمد محمود « ارتياحه التام لهذا العرض وتلمي أن يوافق الوفد عليه
ليتم تنفيذه » بل وأكثر من ذلك لقد ذهب المستورين إلى أن « وسطوا
دولة توفيق تسميم باشا ليقنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح » (٣)
الخ . .

على أنه وإن كانت الوثائق تشير إلى عقد الوفد عدة اجتماعات
« للبحث في الحالة الجديدة » (٤) الخاصة بالقرارات البريطانية إلا أننا لا يمكن
أن نقول أن هذا البحث كان يهدف قبول هذه المقترحات أو حتى تعديلها
- فهي لا تخرج عن « فكرة » الوزارة القومية « التي رفضها الوفد من قبل
ومن بعد » . . وإذا حصلنا إلى ذلك أن هذه المقترحات كانت تحمل شروطاً

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق هاردين - تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٢ أحد
التقارير الفنية السابقة أشارت إليها كاسول لتقرير الإبن التي ترد من جلد عليا وهي
مترجمة عن الأصل العربي الفرنسي الفرنسي للتقرير الموجود بالمركز . في الجزء السياسي
١٠ ملحق (١١) .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق هاردين - تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٢ .
للمصدر السابق .

(٣) نفس المصدر

(٤) نفس المصدر .

بالنسبة لنشاط الوفد الجماهيري فاتها بلا شك تكون مرغوبة من الوفد - فقد « أبدى الانجليز في حديثهم مع رسول الوفد ضرورة إيقاف المعايمة التي يبيتها الوفد ضدهم والرغبة الشديدة في إلغاء لجان الشبان - وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطاً أساسياً لتنفيذ العرض الجديد » (١) .

ولم نتمكن من إرسال حل يساوي تأليف وزارة من الوفد والمستورين وعمل انتخابات وفقاً للمستور صغلي مؤقتاً ١٠٠ الخ ١٠٠ حل يساوي هذا تنازل الوفد عن مبدئه في ضرورة عودة المستور (١٩٣٣) وحكم الأغلبية ١٠٠ الخ ١ - ثم حل يساوي هذا كذلك أن يقضى الوفد لجان الشبان ويوقف دعايته ضد الانجليز فيعرض شميته للخطر ؟ إن العرض الكامن وراء إعادة الوفد تنظيم لجان الشبان هو أن تكون له تشكيلات « غير اتحادية » انظر بجانب لجانه ليكون الكل على استعداد في الوقت المناسب لتنفيذ أوامره . ويمكن للوفد عند حضور المنعوب السامي الجديد أن يحكم نقاد خطه فتظهر قوته بادية للمنعوب السامي أو غيره . وبذلك يكون في استطاعة الوفد أعمالاً أرادته كممثل حقيقي للأمة « (٢) ولا يمكن الوفد ، وفرضه هو ذلك من إعادة تنظيم لجان الشبان ، أن يقضى بإسلاحه ليستسلم لارادة الانجليز فضلاً عن عدم قبوله للعرض الأصلي نفسه » .

ويمكننا القول أن الصالات ١٩٣٣ بين المنعوب السامي من جهة ودوائر الوفد والرجعية من جهة أخرى لم تفرز نتائج ذات شأن . مفتاح الموقف كان في يد الوفد وحده فهو القوة الوطنية الوحيدة في البلاد وهو إذا كان واضعاً في موقفه من الانجليز والسراي فقد كان كذلك بالنسبة للمستورين إلى درجة أننا نعتقد أنه كان مهتماً تماماً لمسألة « التعاون » معهم وبالتالى فإن أية ضغوط من جانبهم كانت لا تقابل من الوفد إلا بالرفض . وثمة وثيقة لدينا تؤكد هذا دون أدنى شك - فقد أرسل محمد محمود كتاباً إلى الوفد في أكتوبر ١٩٣٣ يعرض فيه « وضع سياسة اقتصادية ينفذها الوفد المصري وحزب الأحرار المستورين » . كما أشار محمد محمود إلى تعاون المزبين في سنة ١٩٣١ « (٣) غير أن

(١) نفس المصدر

(٢) مركز تاريخ مصر للعصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣

للمصدر السابق ذكره .

(٣) مركز تاريخ مصر للعصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣ جزء من التقارير الخاصة بالسابقة « في الجوهر السياسي » ملحق (١٤) .

الوفد قد اجاب على هذه المذكرة بادانة خطة الدستوريين وتسكبه بالمطالب الوطنية فقال : « وقد كان يود الوفد المصري وهو الممثل للأمة المبر عن اوائدها ان يقابل فكرة الاحرار في الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا ان نريد هذه الفكرة نشأ بعد محادثات ذاع خبرها في طول البلاد وعرضها بين صديقي باشا وحزبهم - أي حزب الاحرار - للتعاون الاقتصادي لمحاربة الوزارة الحاضرة » (١) - يقصد وزارة عبد الفتاح يحيى - ومضى الوفد يدين حاضر الدستوريين وحاضيتهم معا فقال : « وما يؤلم النفس حقا ان حزب الاحرار ينسى بين لحظة عين والنهايتها ما جناه صديقي باشا على البلاد فيملكون يدحم اليه - كمالجاب عنهم في الوقت نفسه ان ازمنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من اسبابها الى الحالة السياسية في البلد وأنه محال مصر ان تقوم من عثرها الا اذا رد اليها شكلها المألوف ودستورها المفقود واعطائنا حالتها السياسية وكيانها كاملة مستقلة يجب ان تتمتع بحقها في الحياة » (٢) ويكرر الوفد المصري مع الأسف استحالة التعاون في مثل هذا السبيل في ذلك الوقت لانه شتان بين حالة الاحرار في صيف سنة ١٩٣١ وفي ذلك الوقت ، كما ان الوفد من ناحية أخرى لا يجب ان يقع في سياسة خاطئة يملئها صديقي باشا ويرعاها خدمة لأغراضه الشخصية وإن كرامة البلاد ومجتها القومي في استهجان مثل هذه السياسة والتفقه عليها - ان الوفد المصري سيصرف كيف يقاوم الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الأمة وإن غدا لناظره قريب » (٣)

وما تقدم يتأكد عندما ثبات سياسة الوفد سواء ضد الانجليز أو ضد الرجعية وامرارهم على انهاء نظام صديقي بكل ما يحمله وبالتالي فهو حذر يقلد سواء لهذه الاحيولة أو تلك الانشودة ! خاصة وإن الدستوريين كانوا في حقيقة الأمر معادين تماما لمودة دستور ١٩٢٣ . ويكتب من ذلك تقرير لاحق جاء فيه « يرى الاحرار ان النظام النيابي في مصر قد فشل تماما سواء في عهد الوفد أو غيره وإن هذا النظام قد أسئ استخدامه الى حد كبير فضاعت الثمرات المرجوة من الانظمة البرلمانية وأنه لا يمكن الرجوع اليه الا بعد سنوات تهدأ فيها البلاد من الفوضى » (٤) (كلمة)!

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - وفاق مائة - تقرير مؤرخ ١٩٣١/٢/٢٨ مؤرخ في كتابات « سريش جمال الوزير وهو تقرير من مصر كثر ومرفوع به » وهو جزء من التقارير الهامة السابقة « في الجبر السياسي » ملحق (١٧) ، (١٨) .

وكانوا يقصدون بالقوى « الوفد للصري » نفسه إذ أنهم قد ذكروا بعد ذلك اقتراحا بتشكيل وزارة وأنه « لا تأثير لمارشال الوفد للصري » لها « مطلقا أن الوزارة ستعمل على تنظيم قوى الأحزاب فلا يستطيع الوفد حينئذ البقاء » (١) .

وعلى ضوء ما سبق كله يتبين لنا أن السياسة البريطانية في عام ١٩٣٤ التي قصد بها تعليم أظافر لذلك والسراى - وهي أساسا نتيجة النفوذ الإيطالي في القصر - كان مقصودا بها فوق تشديد القبضة أرضاء الأحرار الدستوريين كقوة سياسية وحيدة ذات شأن ترضى بالتعاون مع الانجليز وهو ما يؤكده هيكل « باشا » الفنى نكلم عن مقابلاته في ذلك الحين مع مستر جرافتي سميت بمساعد السكرتير الشرقى . قال هيكل بصدد هذا الموضوع : « وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يشغروا على اتجاهات الانجليز في سياستهم الجديدة ، ورغبوا إلى في الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث وقابلته في مرة » ثم قال هيكل « واني لأذكر كلمة له ذات مغزى » فقد أشرت مرة في حديثي إلى أن سياسة القصر في ذلك الوقت تحل محل التبعة لا وصلت إليه علاقات مصر وإنجلترا ، وأن من أشهر علم الامعان في تأييد هذه السياسة « (٢) ويضيف هيكل أن سميت قال - وهي العبارة التي يسميها ذات مغزى - أن من السهل دائما تغيير سياسة القصر في أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة في البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة » (٣) .

محاولة تهدئة البلاد والقضاء على التوتر : ١٩٣٠ :

واخذت السياسة البريطانية حتى عام ١٩٣٤ لم تدرك « جو الهدوء والسكينة في البلاد » فإذا كان الهدوء غير متوفر في البلاد مع وجود الخطر الفاشستي الخارجي الذي يتزايد يوما بعد يوم . فأتينا ندرك كذلك أنه كان على السياسة البريطانية وقتئذ أن ترضى إلى حد ما القوى الوطنية وذلك بأن تتولى مثل بريطانيا تغيير التعبير رقم (٢) كما تسمية الوثائق البريطانية المنشورة (٤) وهو المقصود به مجيء حكومة شعبية سواء أكانت وطنية أم على الأقل على علاقات طيبة بالوفد وهو ما توضح الوثائق البريطانية أنه هو الذي حدث في عام ١٩٣٤ عندما تولى مثل بريطانيا

(١) نفس المصدر .

(٢) محمد حسن هيكل - المرجع السابق ذكره ص ٣٦٨

(٣) نفس المرجع .

(٤) صفيى الكسلى جبر : المرجع السابق ذكره .

« إخراج حكومة (صديقي) » - ويقصد بها حكومة « يحيى » باعتبارها
المتصارفا لنظام صديقي - « وإحلال حكومة توفيق نسيم وكانت حكومة
شمسية نسبية » (١) .

وهكذا انقضت السياسة الانجليزية تحت ضغط القوى الوطنية
وضغط الوقت الدولى - فى نهاية ١٩٢٤ الى الأخذ جزئيا بالترحاح توفيق
نسيم - المؤيد من الولد - ومضمونه تشكيل وزارة لاعادة دستور
١٩٢٢ .

وهكذا أبدى توفيق نسيم عزمًا قويًا بالترحاب حيث حصل الملك
على إلغاء دستور سنة ١٩٢٠ وعلى أن يحكم بلا برلمان . وبرنامجه بسيط
يتلخص فى إزالة آثار العهد البائد من الاضطهاد السياسى والمصريية
والعمل على اجتثاث مساوىء الإدارة من جذورها ، « وهذه مهمة عظيمة ،
حسب تعبير « الجود » (٢) لقد أجبر الملك كما أجبر يحيى - وهو آخر
منهم فى نظام صديقى - على الاستقالة - وقد أشار « يحيى » صراحة فى
كتاب استقالته الى التشنج الانجليزى فقال « على أنه فى الشهر الأخير ،
والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبغيت
رغبات للحكومة البريطانية لا يسمنى قبولها دون التفرط فى حقوق
البلاد » (٣) وكان عبد الفتاح يحيى يقصد « برغبات الحكومة البريطانية »
أن مستر بيترسون القائم بأعمال للتغيب السامى - قد فاتحه « فى شأن
مرض الملك وتلميحه - أى بيترسون - « الى أن هذا المرض يستدعى تعيين
لأشخاص له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد فى التشغل فطلب الإطلاع على
وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك » (٤) .

ولما كان التشهير الذى تم فى ١٩٢٤ بتشكيل وزارة نسيم فى
١٤ نوفمبر مقصودا به تهدئة القوى الوطنية إلى الولد ، فقد وجد نسيم
فرحيسا وتأييدا من الولد المصرى وفى نفس الوقت لدى تحطنا من
المنشعورين واتجاسا متحفظا الى سارفته لانه « ولدى الهوى » (٥)

(١) المرجع السابق ذكره .

(٢) الجود : حذر : المرجع السابق ذكره من ١٤٠ مع ملاحظة أن هذا اليوم الإثني
فى الكتاب للنسب مكتوبة نسيم قد أضيف الى الكتاب وليس من وضع الجود : .

(٣) لؤاد كرم : المصدر السابق ذكره من ٢٢٦ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع ذكره من ١٨٩ .

(٥) « محمد حسن حيكال : المرجع السابق ذكره من ٢٧٠ - ٢٧١ .

والواقع أن وزارة نسيم « قد فعلت بولف الإرحاب الذي استهدفه له البلاد في ظل نظام صفتي - يحيى ، وهي انما لقيت الترحيب من الزعماء لأن مجيئها كان تمهيدا من انصار القوى الوطنية - وحسب تعبير توينبي. لقد كانت نقطة تحول في السياسة المصرية وكان مجيئها يعكس في هذه الحالة تضاد تولد القصر كما أنه يهد الطريق لعودة القوى الوطنية إلى الحكم (١). وهو تعبير من توينبي أيضا . وصندوق ذلك أن نسيم قد أغضى إلى الملك في نوفمبر ١٩٣٤ عقب تشكيله وزارته بضرورة إعادة دستور ١٩٢٣ (٢) وفي سبيل ذلك بدأ نسيم باستصدار أمر ملكي بإلغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الصفتي للزيف (٣) .

ومن الناحية الأخرى أسرع الولد بتأكيد مركزه ففقد المؤتمر الوطني العام بين ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ بمدينة رئيسيس بالزمالك وحضره زهاء ٢٥٠٠٠٠ وقد بحث المؤتمر مختلف القضايا الدستورية والسياسية وكما الأزمة الاقتصادية ومشاكل الشعب من صحة وعلاج وأيضا مشاكل المال (٤) وأكد المؤتمر تمسك الأمة بإعادة دستور ١٩٢٣ (٥) .

لكن الانجليز والقصر لم يتركوا نسيم يمضي في سياسته فقد وضع الأولون صوبيات في طريقه وكان القصر كذلك « لا يبدل له من التأييد ما يطعن له ، ففكر في مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر إلى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد تأييدا خالصا صريحا ، وعنده فتكبره لكتبة في ٢٠ أبريل ١٩٣٥ إلى (جلالة) الملك كتابا ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التي تترجى منها للبلاد الخير ، وأشار إلى إعادة دستور ١٩٢٣ متلمحا طبعا لنص الدستور المذكور أو إلى جلالة الملك تنقيح شيء فيه ، أو توسيع دستور قومه جمعية تأسيسية ترعاها البلاد وتمثلها تمثيلا

- (١) كمال عبد الرزاق : المرجع السابق ذكره ص ٢١ .
 (٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق هاديين - الكتاب الأول المعنى لاستقالة توينبي لعيد ١٩٣٦ ، وهو عبارة عن عدة مستندات خفية تختلف في بعض الجوانب وبعضها يتكلم إلى الملك بضمير المخاطب والبعض الآخر بضمير الكاتب وفي مجموعها تختلف عن النص الرسمي للشهود بالوثائق الرسمية .
 (٣) النص للمصدر .
 (٤) صحتي الطبى جبر : المرجع السابق ذكره ص ٥٠ .
 (٥) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق هاديين - الكتاب الأول المعنى لاستقالة توينبي. نسيم للمصدر السابق ذكره . . .

مصححاً ، (١) غير أن كتاب « نسيم » الأصل والذي عثرنا عليه ضمن وثائقي عاهدين يضيف عبارة عامة وردت في هذا الشأن تصحح نص العبارة السابقة والتي وردت في كتاب محمد حسين هيكل - فنسيم يذكر الآن فلهذا التمسست من جلالته إما إعادة دستور ١٩٢٣ على أن ينتج طبقاً لقواعده إذا رأى تنقيحه وكانت الضرورة تقتضيه (٢) وهذه العبارة الأخيرة تعني أن نسيم لم يترك للملك الرأي في تنقيح الدستور إلا بشرط الضرورة .

لقد واجه نسيم مؤامرات الملك على الدستور فطلب منه إزالة ما يصادفه من «عقبات وصعوبات داخلية حتى نتمكن النجاح كله » (٣) وكان كتابه إلى الملك « غير مألوف ومنطوي على ممان كثيرة » (٤) وهو ما يعني أن « نسيم » قد ضغط على الملك وعنده بالاستقالة الأمر الذي اضطر الملك إلى إجابة توفيق نسيم لما يطلبه فاصدر الأمر الملكي في ٢٠ إبريل ١٩٣٥ مضمناً بإثارة « دستور ١٩٢٣ على أن يعلنه ممثل الأمة طبقاً لأحكامه بما تدعو اليه مقتضيات الأحوال » - كما أجابه إلى الطالب الأخرى (٥) .

مساومة الانجليز على دستور ١٩٢٣ :

على أن الانجليز لم يتركوا الأمور تسير في مجراها الطبيعي ولجأوا إلى المساومة مع القوى الوطنية فيذكر نسيم أنه صادف بعد ذلك تمسلاً صريحاً من جانب المندوب السامي البريطاني فعل رغم « أن الجبهة البريطانية العليا » كما يقول نسيم كانت « على بينة مما طلبنا » - يقصد كتابه إلى الملك - وعلم به أصلاً وترجمه فلم يتردنا عارض وتركنا نمضي في سبيلنا « إلا أنه « لا أردنا التنفيذ - أي إعادة دستور ١٩٢٣ - أبلفنا سعادة المندوب السامي أن الحكومة البريطانية مع موافقتها موافقة تامة على الرغبة في عودة الحياة الدستورية ترى أن البلاد قد تستفيد من تأجيل هذه المسألة في الوقت الحاضر وأنه حتى سلحت الفرصة فإن مصلحة البلاد

(١) - محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٢٧٦ .

(٢) - مركز تاريخ مصر المعاصر : الكتاب الأصل الخطي لاستقالة نسيم للصدر السابق ذكره .

(٣) - نفس المصدر السابق .

(٤) - محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٢٧٦ .

(٥) - مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم للصدر الأصل السابق ذكره .

تمنّى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب يتناول جميع وجوه المسألة « (١) لقد تلذذ الانجليز في أسباب التأجيل الذي يروونه لاعادة الحياة الدستورية بما وصفوه « بتصفية الجور تماما وتركيز الاموال تركيزا حسنا وإن يتم الله على جلالة نعمة الشفاء العاجل والبرء الكامل ولاسيباب أخرى تتعلق بالسياسة الدولية » (٢) .

أما تلذذ الانجليز فيما يتعلق بالسياسة الدولية فقد يكون امرا حقيقيا . ففي اوائل صيف عام ١٩٣٥ بدلت مشكلة إيطاليا والمهتبة تصفد أعبادا خطيرة كما يذكر كيلرن في مذكراته (٣) . لكن قول للتدويع السامي لتسييم « بأن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب » وأن يبلغ تسييم الوفد ذلك إذا أراد ، وإن تدرس الحكومة المصرية « المسألة الدستورية من جميع وجوها وإن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن يتفد في الفرصة الثلاثة » هذا القول من المتدويع السامي - الذي أضاف اليه أنه « يفضل أن يكون ذلك - لي وضع الدستور بواسطة لجنة تشمل أن أمكن عناصر من جميع الأحزاب (٤) انما يعنى المساومة مع الوفد والفتشط عليه وإرضاء الجماعات الرجعية في البلاد .

وقام تسييم « فيما لذلك فأبلغ رئيس الوفد المصري برغبته في عقد اجتماع يحضره بعض زملاء رئيس الوفد وزملاء تسييم وقد وافقه مصطفى النحاس على ذلك وأبلغه بأنه سيسطرح معه من أعضاء الوفد مكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي والدكتور أحمد ماهر وتم الاجتماع في أول يونيو ١٩٣٥ بحضور ممثل وزارة تسييم وهم وزراء المالية والمخاينة والمعارف والأوقاف (٥) حيث أطلع تسييم أعضاء الوفد على تفاصيل الحالة والمواقف وكذا نص مذكرته إلى الملك في ١٧ أبريل ١٩٣٥ ثم ختم حديثه معهم بإطلاعهم « على اقتراحات للتدويع السامي الأخيرة » (٦) .

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقلال تسييم للمصدر السابق .

(٣) كتاب عبد الرؤوف : الرجح السابق ذكره ص ٢٧ .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - كتاب استقلال تسييم للمصدر السابق ذكره .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠ وكان هؤلاء الوزراء هم أحمد عبد الوهاب فخدا ولجنة

ليس يأتيا وأحمد نجيب الهلالي بك وعبد العزيز حميد بك .. إلخ في ذلك لواء كرم

المصدر السابق ذكره ص ٢٢٨ .

(٦) مركز تاريخ مصر المعاصر - كتاب استقلال تسييم للمصدر السابق .

كان وقع هذه المقترحات شديدا على الحاضرين من أعضاء الوفد وعقب مصطفى النحاس بقوله : « إن المسألة في هذه الحالة ليست فقط بمسألة اعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ بل هي ترسم فوق ذلك برنامجا معيناً لوضع دستور جديد » (١) وكانت هذه هي الحقيقة تماما - رغم أن نسيم قد قال للمنسوب السامي ردا على سؤاله له عن رأيه في المقترحات البرلمانية « إن اقتراحه - أي للمنسوب السامي - ربما لم يكن بعيدا عن الحل الثاني الذي كنت تشرفت بعرضه على جلالة الملك وهو وضع دستور تفرع جمعية وطنية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلا حقيقيا » على ما ذكرنا من قبل - - إلا أن اقتراح للمنسوب السامي كان مخالفا لذلك جوهريا فإن رأى للمنسوب السامي كان أن يوضع دستور جديد « بواسطة لجنة تشمل - إن أمكن - عناصر من جميع الأحزاب » - كنا ذكرنا أيضا - وهذا ما يخالف تماما اقتراح نسيم « بجمعية وطنية تأسيسية » يختار أعضاؤها من « مختلف الهيئات والطبقات » (٢) وهو ما يفهم منه تمثيلها للبلاد عن طريق الانتخاب - - وتمثيلها للأمة وليس للأحزاب .

وفي هذا الاجتماع بين ممثل الوفد وممثل نسيم عرض الأخير أن يقدم استقالته ، إلا أنه تقرر « أن الاستقالة ليست ضرورية ولا موجب لها وأن الوزارة يجب أن تستمر في الحكم » كما تقرر أن يوجه نسيم إلى المنسوب السامي خطابا « بشأن المسألة الدستورية للمعترف بأنها من شئون مصر الداخلية البحتة » . وقال ممثل الوفد في النهاية « إن هناك أملا بأن تتغير الحال وتعود إلى ما كانت عليه من قبل » (٣) وتعتقد أن الوفد في هذا الوقت لم يرد أن يقبل حكومة نسيم باعتبارها أحد أسنحته في الضبط لاعادة دستور ١٩٢٣ خاصة وأن الوفد كان يواجه نشاطا رجعيا داخليا مضادا تمثل في الآتي :

أولا - نشاط جمعية « مصر الفتاة » التي بدأ في صورة مشروع القرص لم تحول لحساب الجماعة الرجعية في البلاد حتى أن هذه الجماعة كانت تنصها ماليًا عناصر من كبار الشخصيات الرجعية المصادرة للدستور من أمثال اسماعيل صليبي ومحمد محمود ومحمد علي طهوية ومحمد زكي علي وغيرهم (٤) وتلقب هؤلاء إلى أن على ماهر (بائسا)

(١) - نفس المصدر السابق .

(٢) - نفس المصدر السابق .

(٣) - نفس المصدر السابق .

(٤) - دار القضاء العالي - الصحف الكفائية - ملك ترقية محاضرة لفضيل صليبي
الجلسة ١٩٢٤ - تقرير ترقية صليبي - في ١٠/١١/١٩٢٤ .

رئيس الديوان وأحد أعضاء نظام صنفى كان يدفع لها حاليا كما تشجع أيضا للزيادة نشاط هذه الجماعة الفاشستية ضد الوفد ولصالح الدعاية الإيطالية في البلاد (١) .

ثانيا - يشير النشاط بين الجماعات الرجعية في البلاد وقتئذ الى أن ثمة اتفاقا بينها جميعا لاجهاض الحركة الديمقراطية الدستورية تحت شعار « الوحدة القومية » وهو الستار الجديد « للوزارة القومية » وإن هذه الجماعات قد استخدمت جماعة « مصر الفتاة » التي روجت لهذه الوحدة المزعومة في سبيل الطلاب القومية مع اعداد الطلاب المستور ١٩٢٣ (٢) .

ثالثا - أن مصر قد حدثت كسما لم تهدد من قبل . فقد زحف الجنرال الإيطالي دي بونو - للتغلب السامي لافريقيا الشرقية الإيطالية - بجيشه في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ بينما كان صهر موسوليني الكونت توماسو ونيجلا موسوليني فيتوريو وديومو يطعون للعدوه . وادجرات ويلقون عليها القنابل . وما هو الا أن تقدم الضحية حتى كانت حدود القمصان السوداء التي يرح بها الانتظار والسأم في قاعدة أسيرة تسير في حيازة للعضية الثقيلة والدبابات والطائرات لمبور نيو ملرب متجهين من مستعمرة اترريا الإيطالية الى الحبشة . وتلا هذا تمزيع للقوات الإيطالية على الحدود المصرية الليبية ورسا في طبرق أسطول بحري قوى وغواصات وطائرات مائية وعزز الطيران الإيطالي والدبابات والسيارات المصفحة على حدود ليبيا (٣) .

وطبيعة الظروف في أولا وثانيا كانت تنفع الوفد الى التريث والمرونة في مواجهة خصومه في الداخل وعدم المقامرة بقضارة وزارة تسميم . غير أن الظروف الأخيرة وتهديد حدود مصر من جانب الإيطاليين كانت ظروف خطيرة تدل على الوفد أن يكون أكثر ديناميكية في مواجهة خصومه ومواجهة الخطر الخارجى على السواء . فلقد أدرك الوفد طبيعة الخطر الإيطالي القابع على الحدود ذلك الخطر الذى لا يهدد بضمياغ استقلال مصر الجزئي وإنما بما هو أكثر من ذلك . ولبما لذلك فقد سعى مصطفى النحاس - في تلك

(١) كسر المصدر : تقرير « مدى سبلى » بتاريخ منطقة بين ١٩٣١ - ١٩٣٥ .

(٢) مصطفى النحاس جبر : الرجوع السابق ذكره .

(٣) المصدر السابق .

الظروف الجسدية تماما على الحركة الوطنية - الى التعاطف مع الجانب البريطاني الأكثر ميلا للتفاهم في خطبة له « لقد عاد بالأسير السير مايلز لاميسون - المندوب السامي - وقد كان في مصر وغير حالة الشعب وتبين مقاصده وعرف مراميه في التفاهم الحر الشريف بين البلدين » ثم تبه النحاس الى أهمية تجنب إنجلترا لعناء الشعب المصري في الظروف القائلة إذ ذلك فقال « ما نحن أولاء في الظروف مددنا أيدينا الى إنجلترا و قلنا نريد صداقة حقيقية ، صداقة خالصة بين شعبين حريين . الشعب البريطاني والشعب المصري الذي له مكانته بين الأمم الشرقية لاحظ أن هنا أن الإشارة الى التسعوب الشرقية تعني التنبيه الى الخطر الألماني - الايطالي وإمكان أن تلعب مصر دورها ضده) والذي يريد أن يتطامن معكم ويتعاون وإياكم على أساس صداقة نقية لا غبار ولا مارب الا أن تعود الحقوق الى أهلها » (١)

غير أن الجانب البريطاني لم يكن مدركا حتى هذه اللحظة لمصاعب التي يمكن أن يسببها للوفد إذا لم تستجب بريطانيا الى مطالبه . وفضلا عن ذلك فقد أراد الجانب البريطاني الاستمرار في ضغطه على الوفد لكي تلين صلابته ، لذلك وزير الخارجية البريطانية سير صمويل هور بتصريح في لندن كان له وقع القنبلة على الحركة الوطنية - وقد قال « عندما استشارونا نصحتنا بأن لا يصاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٢٠ » (٢) وهو يشير هنا الى حديث للمندوب السامي واقتراحاته التي قدمها لتسليم في مايو ١٩٢٥ على نحو ما إشرنا من قبل .

انفجار الغضب الوطني :

غير أن هذا التصريح قد أثار كواخز الغضب بين الوطنيين . وفي اعتقادنا أن صمويل هو و مايلز لاميسون رغم انهما كانا من مهتسي التغيير الذي يرمي الى التفاهم مع الوطنيين الا أن هور أراد اختبار قوة الوفد واللقاء آخر سهم في السياسة الاستعمارية تجاه الوطنيين في مصر - خاصة والموقف الدولي حطير للغاية - حتى يمكن الضغط بالسوء بما يمكن الجانب الإنجليزي من المساومة والحصول على انطلاق مرض لمصالحه في المفاوضات المقبلة بما يعنى مصالحه الاستعمارية وخاصة نيباً يتعلق

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

بالتاحية العسكرية التي كانت تميل إلى اعتبار « أن المركز الرئيسي العالمي هو الإسكندرية » . وبالتالي فإن مصر ستلعب دوراً استراتيجياً في الحرب المقبلة » (١) .

على أن الإنجليز أرادوا كذلك من هذا الضغط أن يدفعوا من مراكز الرجعية في مصر ويوصلوا لها مكاناً في المفاوضات المقبلة خاصة وأن هذه الرجعية قد بدأت بغزالة بريطانيا فذكر محمد محمود ، أن مصر على استعداد لتقديم قواتها في الحرب » (٢) .

وعلى أية حال فقد أتى تصريح هور إلى انفجار الغضب الوطني ومبادرة الوفد بالعمل . فبعد أيام من هذا التصريح اجتمع الوفد للاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر وبدأ مكرم عبيد - سكرتيره العام - بخطاب أثار فيه الجاهل بشدة . كما تكلم مصطفى النحاس عن نجاح الوفد في إقناع الحكومة على المطالبة بسودة دستور ١٩٢٣ ووجه تحذير إلى الإنجليز بقوله « إن عليهم أن يستعدوا على مصر كحليف في الظروف الدولية لمواجهة الخطر المشترك » كما « رفض أن يضع الإنجليز أيديهم على المصون والتكنات والموارد والسياسة دون مشيئة الأمة » (٣) .

وتحدد الموقف للقوى المختلفة إزاء تصريح هور على النحو التالي :

أولاً - القوى الرجعية :

ومثلها الأحرار الدستوريون وغيرهم . وقد ظلوا ثابتين على أعمال المطالبة بسودة دستور ١٩٢٣ وكانت مطالبهم - كما عبر عن ذلك الدستوريون - هي أن تحقيق الاستقلال يكفي فيه وعد من الإنجليز بالمفاوضة بعد انتهاء الأزمة الدولية وتمسكوا جميعاً بما يسمى « وحدة الزعماء » (٤) .

ثانياً - الوفد :

١ - رفض أي تعاون مع الإنجليز في ظل الاعتداء على الدستور والاستقلال .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

- ٢ - مطالبة نسييم بالاستقالة - تطبيقا لحطة عدم التعاون وهو الموقف الذي رفضه الوفد في يونيو ١٩٣٥ لتغيير الظروف .
- ٣ - اشترط الوفد للوحدة القومية التي ينادى بها زعماء الرجعية أن تكون مرهونة بإرادة الأمة وأنها تتحقق بأن يطالب الجميع بالمستور وعدم عنوان الانجليز على استقلال البلاد (١) .

وكان موقف الوفد تمبرا عن المبادرة الصحيحة فقد سحب تأييده لوزارة نسييم واعتبر استمرارها في الحكم بعد تصريح حور تأييد لهذه السياسة - وبدأت معارضة الوفد واضحة في اجتماع ١٣ نوفمبر الذي حضره جمهور كبير لوحظ فيه وجود السيدات والأشخاص بكثرة وتمالت فيه شعارات الثورة والمستور وسقوط الاستعمار - واتخذت الحكومة إجراءات إرهابية فهاجمت « بيت الأمة » حيث عقد الاجتماع واستخدمت القوة في الضرب كما أطلق البوليس النيران فأصيب البعض واعتقل عدة مئات وعمت المظاهرات منطقة « بيت الأمة » بالفلكي وعابدين وقم الخليج وباب اللوق وقصر النيل ويولاق وباب الشعيرة والأزهر .

أما احتفال الطلبة بيوم ١٣ نوفمبر بساحة الجامعة فقد كان مهيبا حيث زحفت جموعهم بعد ذلك تعبر عن الغضب والاحتجاج ، وفولت بسوعهم بالاعتقال البوليسي القاسي واتسمت مظاهراتهم قسبلت القاهرة بأكملها كما امتدت إلى أنحاء من الأقاليم حيث سقط شهيدان في طنطا (٢) .

لقد انتهى « شهر العسل » بين الوفد وحكومة نسييم وأعلن الوفد اعداده لشرعية الحكومة بعد أن أصدرت في دم الشهداء - ففي ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ أذاع الوفد احتجاجه على حكومة نسييم ووصف استمرارها في الحكم بعد إعلان تصريح حور بأنه « قرار لهذا المفوض » كما أدانها بالديمقراطية و بعد اصدار القضاء ومصادرة الحريات (٣) - وكانت حكومة نسييم قد أصدرت مرسوما بقانون يفيق على حرية النشر ويجيز إيقاف وتعتيل الصحف (٤) ، وذلك ليلة ١٣ نوفمبر ، كما وزعت في ١٤ نوفمبر قوات الجيش في المدينة وحديقة الأليكية وحدثت مصادمات شديدة بين

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) مجموعة القوانين والرسوم والأوامر للكلية لسنة ١٩٣٥ مرسوم بتاريخ ١٣٩

لسنة ١٩٣٥ في ١٤ نوفمبر - للكلية المصرية ببولاق ١٣٩ من ٤٥٢ -

الطلبة والطالبات من جهة والبوليس من جهة أخرى وأطلقت النيران على المتظاهرين فسقط محمد عيد المجيد مرسى أول الشهيد من الطلبة وفي الأيام التي تلت ١٤ نوفمبر شملت المظاهرات القسامرة والزقازيق وامتدت حتى نهاية نوفمبر حيث سقط شهيدان آخران هما علي - عديلي الطالب بدار المعلوم الذي توفي في ١٧ نوفمبر ، وفي ١٩ نوفمبر لحق به شهيد آخر من الطلبة هو محمود عيد الحكم الجراسي (١) .

وعلمه التطورات التالية في البلاد أدت لا إلى اشتعال المظاهرات الجماهيرية والطلابية فحسب بل إلى احتجاب الصحافة واضراب المطابع والمطالعات العامة وخاصة (٢) .

نجاح « تكتيك » الوفد في عودة الدستور :

كانت فكرة الوفد المصري التي طرحها فور الأحداث التي تلت تصريح هور هي الدعوة إلى الاضراب عن تشكيل الوزارة من جانب الجميع حتى يعود للبلاد دستورها ويعترف بحقوقها . ولما الزعماء الرجعيون علم يسر لديهم من شيء اللهم إلا شعار « الوحدة » في سبيل التفز على كراسي الحكم . وقد أثمر تضام الطلبة في الكشف عن زيف شعار الوحدة المزعوم . فحين ذهبوا إلى مناقشة هؤلاء الزعماء في فكرة الائتلاف بينهم وبين الوفد على أساس رفض تولي الحكم حتى عودة الدستور وموافقة لندن على تسوية المسألة المصرية كان رأي اسماعيل صلفى علم استحسان فكرة الاضراب لما محمد محمود فقد اشترط موافقة لندن على الماحطة وليس على الدستور . ولما فكرة الأحزاب نفسها فقد رفضها إلا إذا اتفق عليها الكل ١٢ ، وكان رأي يحيى الدين بركات باشا أحد زعماء الانسلاخ على الوفد عام ١٩٣٢ هو أن الطلبة عاجزون عن عمل أي شيء ورفض أحد هؤلاء الزعماء - وهو جليبي عيسى باشا قلوب حزب الاتحاد - أن يتكلم (٣) .

« وهكذا اكتشف الطلبة عبث موقف هؤلاء الزعماء وذهبوا إلى الموافقة على فكرة النحاس الذي وافق على الائتلاف إذا ارتبط بمسودة الدستور وإيرام الماحطة (٤) » .

(١) مصطفى الصلبي جبر : تاريخ السابق ذكره .

(٢) نفس المرجع .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع .

وهكذا أيضا ردت سياسة الوفد وتكتيكة سلاح الزعماء الى منحورهم
 وبات هو بطل الساعة المهيمن على الجامعات وحركتها وأصدر الطلاب يدا
 يبررون له عن تأييد وجهة نظر الوفد وولعت على البيان شخصيات
 قيادية من الطلبة نذكر منهم علي سبيل المثال الآتي ذكرهم وهم من اللجنة
 التنفيذية للطلبة :

فريد زعلوك ،	عبد العزيز الشوريجي	من طلاب الحقوق
سهير القناوي ،	محمد حسن الزيات	عن كلية الادب
قاسم فرحات ،	محمد يلال	عن كلية الطب
جلال الدين الحباسي		عن الهندسة

الى جانب غير هؤلاء من مثلي الطلاب في التجارة والزراعة والعلوم
 ودار العلوم والجامعة الأزهرية والفنون الجميلة (١) .
 واجتمع مؤتمر الطلبة العام بدار اتحاد العمال حيث أعلن قراراته
 ومنها :

- ★ السعي لائتلاف الأحزاب على أساس خطة اللجنة التنفيذية - ويمتد
 بها أن يكون أساس الائتلاف الاضرب عن الاشتراك في الحكم حتى
 عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد .
- ★ المطالبة بالمستور والاستقلال (٢) .

وقد أدى هذا الموقف الذي وقفته الكتلة الغالبة من الطلاب الى سقوط
 ما يسمى بحركة « الطلبة القوميين » الحاشمين لتوجيهات جامعة « مصر
 الفتاة » ولحزب الأحرار الدستوريين من دعوا الى استئناف الدراسة كما
 اعتقدوا في بيانهم بأنهم أعملوا المطالبة بدستور البلاد (٣) و مرة أخرى
 فشلت خطة « الطلبة القوميين » في استقطاب الطلبة حول عودة الدراسة
 بسبب أن « تسلف النفوس » وأيد الطلبة من جديد قرارات اللجنة
 التنفيذية والمؤتمر العام واستمرار النضال فاستمرت المظاهرات في
 الأسبوع الثاني من ديسمبر وحدثت مصادك جديدة بين الطلبة والبوليس
 واعتقل عدد كبير من الطلاب . وتميزت هذه المظاهرات باشتراك الجامعات

(١) المرجع السابق وقد أصبح كثير من هذه الأسماء شخصيات حامة مثل الشوريجي
 الذي أصبح نقيباً للطحين - والزيات الذي قتل المفارقة إلح .
 (٢) المرجع السابق .
 (٣) المرجع السابق .

الكثيرة من غير الطلبة حتى امتدت الى اتاحة القاهرة وتوالت إجراءات الإزهاق ضد الحركة الجماهيرية فاصدقت الحكومة بياناً رسمياً أصدرت فيه بإطلاق الرصاص عليها ثم أصدرت بياناً آخر يمنع نشر قرارات الطلبة وبياناتهم في الصحف كما أصدر مجلس الوزراء قراراً بإغلاق الجامعة واصدقت وزارة المعارف بياناً بأنذر الطلبة بالفصل إذا اشتركوا في المظاهرات أو شوهوها بناد لا يخص الطلاب .

ورغم هذه الإجراءات فقد استمرت حركة الطلبة والطالبات وامتدت الى طنطا ومعتوهور والمنصورة والقيوم وبنى سويف كما استمرت بالقاهرة وشبين والنيا وملوى وبنى سويف وأثناء أخرى من الأقاليم (١) .

لقد نجح الوفد في تكتيكة الجديد بالجو. الى اذيعهبر بدلا من الدبلوماسية واستخدم الوفد في معاركه الجماهيرية (نوفمبر - ديسمبر ١٩٣٥) النضال الطلابي خاصة حيث ضغط على الانجليز بشدة طالب بإعادة الدستور . ومن خلال هذه الممارك أكد النحاس من جديد عرشه بالتحالف مع إنجلترا لمواجهة خطر الفاشية للشيترك فقال في تصريح له لجريدة « نيويورك تايمز » : « نحن ندرك أن من مصلحتنا كما أن من مصلحة إنجلترا أن تكون الدولتان حليفين ولكن هذا غير ممكن الا مع احتفاظنا بكرامتنا وشرقنا » . ثم اضاف مصطفى النحاس « سنتابع جهادنا في سبيل حقوقنا الى آخر نفس » (٢) .

واضطر الاستعمار الانجليزى تحت ضغط الوفد الجماهيرى الى أن يرشح في شتاء عام ١٩٣٥ لطلب إعادة الدستور ، بعدما تأكد للاستعمارين « أن المصريين مجمعون على الديمقراطية بعد إزالة الايراشي وجباة السراي في ابريل الماضي » (٣) . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اتصل النندوب السامي بتوفيق نسيجم ليللفه موافقة بريطانية على إعادة دستور ١٩٢٢ . وفي نفس اليوم كتب نسيجم الى الملك قائلا بعودة الحق الى الملك والشعب في وضع الدستور ، وهو الاتجاه الذى أبداه تصريح صمويل هور وزير خارجية انكلترا ، الذى قرر في خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر بالبرلمان الانجليزى . أن أمر الدستور متروك لصر ، وأنه لم يقصد قيعا قال .

(١) مصطفى النحاس بيح : المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق وقد طرد الايراشي بلدا وزيره بعد أن قدم « نسيجم » مذكرة في ابريل ١٩٣٥ من الشكايات التي تقدمها هذه الجامعات في طريقه .

لا اعلاه شيء ولا الالتزام بأمر . ثم انتهى نسيج كتابه الى الملك بقراءه اعادة دستور ١٩٢٣ وبهذه العبارة « مات الدستور - فليحي الدستور » (١) وهي العبارة التي عبرت عن الانتصار الذي حققه نضال الحركة الديمقراطية الدستورية في البلاد طيلة خمس سنوات . وفي اليوم التالي أصدر الملك أمرا بأعادة الدستور معتزفا بأن « رغبة الأمة قد ظهرت جلية في اعادة دستور ١٩٢٣ » (٢) وأعقبت ذلك عودة العمل بقانون الانتخاب المباشر .

(١) ميسرة الخواين والراسم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٥ للشهر الثاني ذكره

(٢) نفس المصدر ص ٥٥٨ - ٦١٤

ص ٥٥٦ - ٥٥٧ .

ملاحق القسم الثاني

مولاى

منه تكلل هذه الزيادة لم تزل نفس المصوح لا أصاب اليه من قوتى الوافل بل بله انكر في العلم
الادسية هذه - ثمرة ما يتو توبيره من مديان لا تستقرها كيماء المصوح ليدو وتعرف الانسابة بما
بها من التردد

وقد ههها بمحت ان ان غير صريح الحالة الخاصة لفرقة والرسول انما ان انما انما انما
الوجه اليه في المصوح والذين تعرف الزيادة برقمها الى ستم عشرة مديان مديان تلك المصوح
والمصاحف

ولم يكن احدى الزيادة من ان تلك الزيادة لم يكن التفتيح الى ربه الواسع او هو قوة عينيه
بأنه لم يكن - ويكون - وهما الواسع من كل هو الكبر في ان تكون الحياة النائية فيها اما ان الواسع
مرفوعة - فذلك في قول التفتيح بعد ان لا تسمه التفتيح الزيادة في مرفوعة زمان - وكلها في قول
ان قول ذلك من المصوح لالاه

وما بالزيادة ان زكوا هذا - المصوح بله انما انهم يسمونه المصوح لفرقة الواسع ولكنها
تندب لفرقة المصوح المصوح النائية في مصر - ولما تكم تكمه الواسع - فلهذا من قدرها
ولم يسمه من دهره المرفوعة المصوح كناية مستفاد من قوله

لا تكم لم يكن يمكن ان تعقد امال التفتيح يرض في قوله المصوح من المصوح
تكمه من ان - ان ان المصوح باله والاه وان يسمه من دهره المصوح في قوله
مصر في قوله الزيادة المصوح

واذا انما انما انما المصوح في الزيادة في السبل في المصوح المصوح النائية في قوله
من قوله المصوح كناية انما انما

مولى لافرقه المصوح في قوله المصوح من المصوح المصوح انما انما في قوله المصوح
المصوح وانما في قوله المصوح في قوله المصوح المصوح المصوح المصوح المصوح
في قوله المصوح في قوله المصوح في قوله المصوح المصوح المصوح المصوح

وتعلم المولى ان باسود ان انكحة الحكم محمد جباب وتغير . وقد اكلت انظر فيما عرفت له مد شانه
 هذه التفتيح وهي مشيخ النقة بانها لم تظن الحباب ولم تجوز في التغير . على ان التفتيح بها اهن وضعه
 وتعلمك نسيقه لا يكون قودا حوزر نافذ الحفظ . واما ان مد المستطاع ان يبرمه بدوه الى التفتيح
 فلكي توفى التغيره الجريح ثمارها يجب ان تكون ثابته مستقرة وان يبرمه مستقر لها . لذلك ترى
 المولى ان - اسوة بما تفعله لما نفعه من الصاير - ان يحرم تعديل الدستور الجريد قبل عشرينه من
 العمل به .

وتطرح المولى ان بما تفكره من سهر جهودكم على صلاح هذه الدولة وحرصكم على توفير اسباب
 التقدم والرفاهية لها وما شهد به القرب والبعد من اقب نظركم وعلى إمكانكم ان تجوز الشروط
 والبيان في حدوده جهودكم . فانه اجماع ان هذه الزايف مشورت رجاله جهودكم تفهم باسمه فركم
 انكم بغير الدستور الجريد والتصريح على قانون الانتخاب .

وان المولى ان وجه ترفع الى سعيكم لعل آيات اهدوها ليقول الله بالاعمال بان يجعل
 هذا العمل محمداً بوجه مبارك المولى على البعد وان يفي به عليها لعل الله والرفاهية وان
 يحفظ لعل الله وان جهودكم الكريمة توفيق توفيقه الله .

١١ كبرية ١٣٣٢

محمد جباب

محمد جباب
 محمد جباب

محمد جباب
 محمد جباب

محمد جباب

قرار الوفد المصرى

أن الحيلة البتية التي استردنا الأمة بعد جهاد عشرين عاماً قد حان بها الجطر من جديد . وعلمه هي المرة الرابعة التي عاينت فيها الحيلة البتية منذ سنة ١٩٢٥ ومحب هذا مصطفى في كل مرة تتقلب خطر في حياة الأمة من الوجهة الاقتصادية والعنية والأدبية والسياسية .

فما وليت الوزارة المستورة الحكم في أول يناير سنة ١٩٣٠ أوضحت أن تقدم للاصلاحات الداخلية الجفوة والاحطار والسياسة الخارجية السلامة والاشتراف بنوع أسهل هذا التعلق الذي أجمع فكل عمل على ضرره بمصالح الأمة فالتزم في يثاها الوزاري أن تحيط الدستور بسلام من التفرع يحسن له حياة منفعة ويحفظه من الجانب يصون الاحكام ونص على ذلك في خطاب العرش .

وبعد أن وضعت مشروع قانون بيان أحوال مسؤولية الوزراء تنفيذاً لنص المادة ١١٤ من الدستور فتمت الى العرش الملكية وكانت في ذلك موقية بهمة باردة بضمها حرجية على نير الاصلاحات الداخلية ولزادها حجة باستقلال جو الصلابة التي انتهت فيه التطلعات الواسية الاخيرة من ثباتا حزمة الملاحة لاستكشافها . غير أنها حيل بينها وبين تقديم هذا المشروع في البرلمان . وفي الدستور مكتوباً لمجمل المتعين فربك من شأنها الاستمرار في الحكم على هذه الصورة سوى تشجيع عوامل الرجعية والاستغنى بسلطة الأمة ونسبة التهمة الملكية للثوب على الدستور .

فراحت الوزارة من واجبات أن تتخلل من الحكم لعد تمكينا من القيام بفضة بجاهاد ذلك تمسك استغنيا في ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ فترتب الى الحكم بوزارة كين لاكثر دجاجة طلع في الاغلايات الحسية كالمزج الأمة غطت الذين تقدموا اليها منهم في الانتفايات آمنة وقد حشنت الوزارة يديها تهديد الأمة بالانحدار الى وسائل غير طيبة والاعتد بالسياس غير نظمية

ومع أن الدستور نص في المادة ٦١ أنه على أن الوزر وارشون متعدين لدى مجلس النواب السياسية عليه الدعوة بأنها لم تقدم الى البرلمان ليقول مجلس النواب كله في ذلك . وكان هذا قول اعتد منها على الدستور

ومع أن الأمة لم تحل هذه الوزارة سلطة الاستمرار في الحكم ضيقاً لنص المادة ٣٣ من الدستور التي نص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة بأنها تتسلط نفسها حقراً بأن يتم لها الدستور الا لوزر لا نغز في الثوب فاصدرت في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ مرسوماً بتأجيل النقاش ليرد من متدنية ذلك على احكام الدستور . وفي يوم ٢٢ من الذي كان عدداً لا اعتد على الكبير غير ثوب طرفت دار البرلمان بالتمرد للسلطة وأعلنت اجراءها

حتى اضطر رئيس مجلس النواب الى أن يأمر رئيس قوة البرلمان بأن يكسر السلاسل ويضع الابواب وبذلك تمكن أعضاء المجلس من الاجتماع فكان ذلك اتحاداً جديداً منها على التغيير الذي ينص في المادة ١١٧ من على أنه لا يجوز لأية قوة مسلحة التدخل في المجلس ولا الاستمرار على مقربة من ابوابه الا بطلب رئيسه. وقد أصبح رئيس مجلس الشيوخ على هذا الاعتقاد بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٠ وظن أنه لهذه الاعتداءات العسكرية انحصاراً فيجب ان يوافق المجلس من الشيوخ والنواب وأعضاء مجلس المصريات في الثاني من يولييه بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٠ وقرر مبدأ عدم التعاون مع هذه الوزارة وتكليف لجنة تتصل بالرد لتنظيم أساليب وتنبيهه في حالة ما اذا لم تقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل وقد توسى المؤتمر في ذلك اصحاب الوزارة فرمته لتراجع قسماً وتقدم في سبيلها احكام الدستور ولكن الوزارة بدلا من أن تقبل الموقف الحكيم الذي وقته البلاد بلزاد اعتدائها على الدستور لم يرد الا لاعتداء في هذا الاعتداء بالشرع استخدماً كبيراً بأرواح الاعمال العزل من السلاح حيث قامت حركتهم المسلحة في القيام من مستودع السلاح الرصاص عليهم ووطنهم بالحرب فوقعت بذلك حوادث مؤلمة في بلبيس والمنصورة والاسكندرية .

واصدر رئيس الوزارة تصريحات وبلانات رسمية عن هذه الحوادث يرى بها الى التغيير في سير العدالة فسردها حسباً لما اورد واصدرها بحكمه كما شد ونقده بما وصلت اليه يده من عتاب ونواب وجرى التحقيق في كل تصريحات رئيس الوزارة وبلاناته الرسمية شأنها الى ما منه من مشوة وما أتت من عتاب ستم حاجت فيروز لا سيرة المسئلة فالتفت ثلاث صحف يومية كبرى القلة تهاجراً وسمى «البيان» و«كوكب الشرق» و«يوم» حتى لا ترد حتى عطلوا في البلاد علاقة بذلك نص المادة ١٥ من الدستور التي نصت على أن «الصحف والوثائق والوثائق بالمرق الإلزامي يحظر الا ان تكون ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجنابي» وقد دعت الوزارة ان هذا التشطيل الفجحة ضرورة وقاية النظام الاجنابي في حين أن النظام الاجنابي في مصر لم يمس والازمة الحالية إنما هي أزمة دستورية لا اجتماعية .

ولم تقبل الوزارة في اعتدائها عند هذا الحد بل استمرت في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ مرسوماً بغير عهد القضاة ليعلموا أن هذا ليس من حقهم وذلك لم تنق سعة مباشرة للحكم عن الامنة تطبيقاً نص المادة ٢٣ من الدستور فضلاً عما في ذلك التصرف من الاعتداء على نص المادة ٩٦ من الدستور التي نصت على أن يقوم دور القضاء القلبي مدة ستة شهور على الاقل وهي مدة لا تدخل فيها فترة التأجيل لان البرلمان لا يشتد في تلك الفترة .

كذلك فإن نص دور الاعتداء على هذه الصورة هو اعتداء على نص المادة ١٤٠ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز نص دور استناد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الجوانية .

ومن المسلم به أن مذبذبة الألاهر والمسلط الدينية لم تنفرد به وقد نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٣٧ على أن «يتم في مذبذبة الألاهر والمسلط الدينية الاحكام المقررة في مذبذبة الدولة» وهذه الاحكام هي المذكورة في الباب الرابع من الدستور ومن ضمنها المادة ٤٠ السابق ذكرها .

١٠٠٠ ووزارت الخزانة في حدودها فاصحرت في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠. بلانغا رسمياً بجمع اهتمام الصيرج والتمويل بالفترة المسجلة في يوم ٢١ ١٠٠٠ هو اليوم الذي كان حده المجلس للانتقاد بعد انتهاء فترة التأجيل وألغى بهم بإطلاق النار عليهم اقام حائلوا دخول دار البرلمان . وطبقاً بقوت المجلس المسجلة وألغى هذه قوة يونس كيركان عقوبة من ككتنها واستولت على السجن الذي دون فيه رئيس الفترة هذا الاعتداء تم كتمه بنواب دار البرلمان فاربسكند لمخندو استقرض فيه وكرويت بذلك الرؤساء الاعتداء الذي لونه في يوم ٢٢- يولييه سنة ١٩٢٠ ولكن بصورة أشد انها كالمرة المستور وقد كرر رئيس مجلس الصيرج احتجاجه على هذا الاعتداء بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ كما استج على وكيل مجلس النواب بالكتابة عن رئيسه ليليه وقد أدى تصرف الوزارة الى وقوع عدة حوادث مشوشة في اليوم المذكور في عصر دود سعيد والسويس وميناء وغيرها حيث اعتكفت النار على الاعلى الدول من السلاح بدون سبب لذلك ومع صدور بلاغ الحكومة بجمع أعضاء البرلمان بالقوة من الأجانب وأعضاء الجيش لامتلاك السلاح على على الأمة فقد استقبلت الأمة برزائها .

وكانت الوزارة قد تقدمت في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٠ بطلب من الحكومة البريطانية بسبب حوادث الاسكندرية تحصل فيه رئيس الوزارة مسئولة المسار بصالح الاجاب كما أن دعم الأمة قد تولى مثل هذا التبليغ في ١٧ منه وأرسل كل منها رده على الى الحكومة البريطانية التي أرسلت بعض يوليه الى الملك المصرية لراى هذا الاعتداء المتواصل على الحكم المستور الذي أدى الى حكم البلاد حكماً مؤقتاً بواسطة وزارة لم تقدم الى البرلمان ونظراً الى انه السياسة الحالية التي جرت فيها مسلك الوزارة وأدت الاغلبية البرقابة أن تستعمل حقاً المخصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور التي تخضع بقوة البرلمان الى الاجتماع من طلب ذلك برعيته ترصد الاغلبية المطلقة لاجل المجلس ورفضت أغلبية مجلس النواب عريضة الى جلالة الملك طلب ديمه البرلمان الى اجتماع غير طارئ مقدم في يوم السبت ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٠ وذلك أولاً لاستجواب الوزارة عن عريضة الكسريات ولا حولها ولا غير عريضة اخذت قرارات التي يرادها المجلس في ذلك وتالياً لاقتراح مجلس النواب على ائمة بالوزارة

ومع أن المادة ١٥٥ من الدستور تخضع بأنه على أي حال لا يجوز تعطيل تنفيذ البرلمان من فورت في العقائد الشروط المقررة بهذا الدستور ومع أن شرط الدعوة أن الاجتماع غير الطارئ قد توفر وهو تقدم عريضة بذلك بواقع عليها من أغلبية اعضاء المجلس بأن الوزارة قد أصدرت بلاغاً رسمياً في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٠ تمن في رفض طلب دعوة البرلمان المتساوياً دعم أن الضرورة شرط لازم لاجابة هذه الدعوة مع أن الضرورة مشروطة بنص المادة للاجتماع الذي يدعو اليه الملك من تلقا نفسه وليست للاجتماع الذي يدعو اليه بل على طلب أحد المجلس

بما لا يخفى ذلك، فيجب حق المجلس في ذلك وحياً الأمر الذي لا يمكن التمسك به. فبالإضافة من
أن الشرائع لا تشرع في عريضة الضرورة التصوي التي تدعو إلى هذا الاجتماع ويترتب فيها حتمية من
الملك لتدبير الضرورة الخطيرة التي وقعت بعد إعلان مرسوم فض دور الإفتاء في أن التوقيت الذي
أتى إليه هو تصرف الوزارة إنما استبعد بعد صدور المرسوم المذكور

كذلك في وجه الوزارة أن إجابة هذا الطلب يتعارض مع حق الملك في إعلان فض دور الإفتاء
المقصود عليه في المادة ٩٩ من الدستور وليس هناك شيء من ذلك لأن المحكمين قد تضمنوا الدستور
وأحدما يتصل بالاجتماع العلني والآخر متعلق بالاجتماع غير العلني ولذلك أن يعلن فض الاجتماع غير
العلني بدون التمسك بمدة معينة خلافاً للاجتماع العلني الذي يدمر استقلاله مدة شهر على الأقل

وبما أنه يتبين مما تقدم أن الوزارة المخاطبة هي وزارة تارة على الدستور تارة من وجه البرلمان وأخرى
الحكم القائم الآن في مصر هو حكم التوقيل لا يستند إلى سلطة الأمة وإنما يستند عليها ويعمل بها
وبما أن مجلس النواب قرر بتاريخ اليوم عدم الثقة بالوزارة

وبما أنه ليس لوزارة هذه سلطاناً أن تعي الضرائب من الأمة مادامت لأمت إلى الأمة بسبب دستوري
على هي واقعة منها ومن دستورها موقف العدل

وبما أن الضرورة لا تنصب على الأمة إلا إذا كان التصرف فيها موكولاً بشئ
وبما أنه ليس لهذه الوزارة صفة النيابة عن الأمة المصرية التي لم تفرعها على البرلمان في الحكم يوماً واحداً
وبما أن لجنة التفرع التي يتبعها وضع خطة عدم التلون مع الحكومة قد رفضت رأيها إلى الوفد المصري
فقرره وهو يتفق بما يأتي كخطوة أولى في حيل عدم التلون

وهو امتناع الأمة عن دفع الضرائب الأميرية للوزارة المخاطبة -

ظلمنا

بذبح الوفد المصري الأمة المصرية إلى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها مادامت الوزارة
المخاطبة قائمة في الحكم ؟

جاءت الأمة في يوم السبت (٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩)
(٢٦ يولييه سنة ١٣٣٠)

دعوى الوفد المصري
بمجلسي النحاس

١ - ليق التماسياتا

يظهر من التماسياتا هذه ان يملأ اسماء الاعضاء الجدد في الوفد في هذين اليومين ليكون ذلك الرد المطبق من ناحية على الاعضاء الذين لهم والذين يتسكون لان بعضهم للولد وسكون هذه المسألة محل بحث في اجتماع الوفد التالية .
ويظهر في الوثيقة من احوال المصادر المالية ان النواب والعضو السابقين الذين لم يجدوا التماسياتا في دولة لان غير راضين عن سياسته وليف بشعب يرى احوال العمالة والتفوق الاخرى الاستمرار في توليد اعضاء الوفد الخارجين .
يقال في الوثيقة انه من المتوقع ان يملأ الوفد ثلثا من النواب والعضو السابقين الذين لديهم في دولة ويحدد اطلاقا سبيل الاعضاء الاخيرين الذين يمارسونهم رؤيتهم .

٢ - جيدة البلاغ

ستكون لسان الوفد منظمة جيدة البلاغ ان ان الجديدة حصلت على تأييد ليق الثانية وقد قد الاستاذ عبد الله حريز صاحبها افلا يحسم بصورة ذلك .
وسيدخل الوفد من ناحية على توليد جيدة كوكب الشرق واختار نسبة من المحررين الافلا لها لتطرق في مواد جيدة البلاغ وذلك يكون للولد جيلته الصاعدة الجهاد وسيدته السالبة الكوكب .

٣ - بين الحلين

يصل ليق من الحلين في هذين اليومين على تكون هيئة منهم لتأيد ليق الثانية والقيام بتحويلهم بحرية خطط التماسياتا وقد لفتة الدعوة لجانا هذه بعض الحلين الرضين الذين لم يوافقوا الى تصراعات التماسياتا الاخرى . بيد ان الثاني هذه الهيئة جهودا جارية لقم عدد كبير لتقويتهم ولجانا التماسياتا بهذا التأييد .

٤ - انتخابات نقابة الحلين

تتوالى الاجتماعات في مكاتب الحلين للاستعداد لانتخاب النقابة هذا العام . بيد ان سلاحة محافل هذه جهودا كبيرة لفتح الاسرائيلي بانها ومن هذه الجهود ليلهم يدع الاشتراكات لتفوق من الحلين الذين تأخروا عن

ومعها يشهد لهم دخول الحركة الانتخابية *
 ويعلق فريق الثانية اعتمادا كبيرا على نجاح الدوابلي باعما في الانتخابات
 لان ذلك ان لم يكن مظهرا قويا من مظاهر تأييد الطبقات المستغنية في الامة
 لهم *
 وقد استه التعداد بها كثيرا لما يفسد من قيام الفريق الاخر بدع اشتركا
 للمحلين لان ذلك في نظره عبارة عن رغبة تقدم علانية وهذا مما لا يجوز بحال
 من الاحوال بل يجب ان يكون محل بحث في الجمعية المسيحية للمحامين *

* - فريق الثانية

يحاول فريق الثانية حثين الفريقين الوصول الى تأييد لمان لتأييدهم من
 مختلف جهات القطر على نيط لمان الولد وذلك بعد ان تبين لهم انه ليس
 من السهل ضم لمان الولد لهم * وهم يحتون هذه الدعوة الان في المباحير
 بواسطة فريق من المحلين انصارهم على اعتبار انهم وعدهم الذين يحملون على
 صديق جادى سعد والوصول بالامانة كابل حيثها * وان النجاش باعما
 اصبح لا يحتاج بحال من الاحوال لتزوية الامة وان الانقياد بمناه لقد كل
 اهل في استقلال البلاد * وان الامة لو ابدتهم في موقفهم العالي لهم في الغرب
 وقتصديق ريشها وجوده دستورها فزال الامة الاقتصادية التي فعلتها
 البلاد *

وتم نقل هذه الدعوة لان تأييدا من المباحير *

٢٠ يناير سنة ١٩٢٢

~~~~~

## اجتماع الوفد المصري

١- اجتمع الوفد المصري في الساعة السادسة والنصف في بيت الالة بمسجد النعش  
باشا وقد استمر الاجتماع حتى الساعة الثالثة مساءً \*

وقد دار الحديث في هذا الاجتماع في سائلتين \*

١ - موقف الأستاذ محمود بسيوني في الانتخاب لطاقة المحللين وقرشده

في هذا الاجتماع لاقتصر الحديث من الأستاذ كليل مدني بك عن موقف

الزماني نحو الأستاذ محمود بسيوني \*

٢ -

حالة بشارحان التولد في الاقاليم والاستطلاعات التي قدمت من بعض

امنائها وقد غول للاستاذ الفرائض معالجة هذه الحالة بما فيه

مصلحة الوفد \*

لما فيما يتعلق بموقف الأستاذ محمود بسيوني كالايل كبير بمجلسه واستقدم عدا  
تلقوا لاهلا من لوائح المحللين في هذه الانتخابات ونسبة المؤمنين كل من  
المرشحين للطاقة في كل من القاهرة والاسكندرية وكافة المقامات وهذا التفسير  
ليس من المحللين بل من لوائح الانتخابية حد كل من المحللين \*

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

.....

## في الجسور السياسية

عليه عمن مدبر ولدي كثير اليوم بأن الذكر حامد محمود قد قدم للتحاش بالسياسة  
تقريباً بطولاً يشمل المسائل اشالية \* -  
اولاً - ولجميع الناس والجمهورية المسئولة في المائدة العاشرة في مصر \*  
ثانياً - المصالح الذي يربطه لهذه الحالة  
ثالثاً - رأى هذه الدوائر بعد مذكرات تولد الاحيرة  
رابعاً - انساني التي يبدلها بعد بالاحزاب والدوائر المائدة عومعه .  
خامساً - ان هذه الساسي في دوائر لندن  
سادساً - رأى الذكر حامد محمود في الوقت  
سابعاً - وثائق مصر عن راي دوائر الانجليزية مسئولة  
رسمياً كلاس اليوم حوضاً عن هذه المسائل وما قدم في تقارير القائمة بياتا  
شالية حبا \*

بل ما بذل الجهد للحصول على صور طبق الاصل من بعد الوثائق الهامة \*

## عن المسألة الاولى

ينظم رأى الدوائر الانجليزية في الحالة العاشرة في مصر \*  
نبدأ بـ "الوزير" المحافظين بحون ان نظام حكم مدني باشا قد نجح الى حد كبير في اشغال  
مؤكدة المتشربين المصريين والتخيل ناصية المال في مصر بما يخلق والمصالح الانجليزية  
- وقد اتفقوا مع دولة مدني باشا الاحمر على هذه الدوائر واضطرابها فأنه تنظر لمن  
يحل محله لتوأم استقرار النظام العاشر \*  
وقدنا "الخبرون من شمس وزير" المال في الوزارة القوية بحون انه . وان نجحت شجرة  
دولة مدني الى حد كبير الا انه من مصلحة إنجلترا تحقيق بعض وثقها خالص الشعب المصري  
وساين لمبايلي المصالح الذي وراء كل نهيق لهذه الحالة \*

## عن المسألة الثانية

دوائر المحافظين ترى "ال" النظام العاشر في مصر طالما ان صحة مدني باشا تساعد  
على سياسة الوزارة \* اما ان كانت صحته تضعه عن القيام بعمله فنرى هذه الدوائر  
اكتفاء الوزارة الى حمد محمود باشا على ان يحسن في حكمه وفق الاسس التي وضعها  
دولة مدني باشا \*

اما "الفيق الاخر فيرى انه من مصلحة الشعب المصري والانجليز تأليب وزارة قوية  
ولقد عرض على التوند عملاً الاقتراح التالي \* -

١ - تأليف وزارة مهادية فيهر محمد عن الاحزاب

٢ - اشتراك جميع الاحزاب في الوزارة ومن ضمنها التوند بالبيعة وزير \*

٢ - جدول استنسخي وانموذج الى دستور سنة ١٩٢٢

#### عن المسألة الثالثة

رأى عدد الدوائر بعد مذكره الولد الأخيرة •  
 كان لشدة مذكره الولد الأخيرة اثراً كبيراً في الدوائر الولدية •  
 ودوائر المحافظين الإحصائيين هذه المذكرة جذبتهم بها وأنها بعد ان القاهم جنوبي  
 لا يستحق سوى الثقة عليه وأنه لا أمل بطلاقه في الظاهر منه • والدوائر الأخرى  
 حابسه من شدة هذه المذكرة ومن رأياها ان لم يرجع الولد من هذه الخطوة العلمية  
 سيكون رأياها في علاج الحالة كراهي ليرى المحافظين تاليا •

#### عن المسألة الرابعة

يجد حزب الاحرار الدستوريين جهده في العودة الى الحكم بدون قيد أو شرط •  
 اما أعضاء وفد الثانية فكل ساهمهم بجمعية تأليف وزارة قومية وسأند هذه المسألة  
 لاختار في تقريره القادم •

#### عن المسألة الخامسة

انظر هذه الدقائق في دوائر لندن سنة ١٩٢٢ كان لخطوة الاحرار الدستوريين تأثيراً كبيراً  
 في تسك المحافظين برأيهم ووضعهم في تعيين خندوسيان من حزبهم لولا تسك بعض  
 دوائر لندن بخطأ هذا الرأي ووضعها في التوقيف بين هذه الآراء الضاربة لاثنين  
 المحافظين رأيهم صراحة •  
 وسأند هذه المسألة باننا في تقريره القادم •

#### عن المسألة السادسة

لم يجد لان الدكتور حامد محمود رأيه في التوقف انتظاراً لما يستقر عليه رأى الولد  
 بعد الاطلاع على تقريره فقال بأنه يحفظ برأيه غير راضياً لبدائه الا احد الجماعة  
 في تقريره • وسأند هذه المسألة وأبين في تقريره القادمة بطورته بالتفصيل •

#### عن المسألة السابعة

لم يستعن كلامي بحديث ان هذه الوثائق تعبر عن آراء خطيرة لجماعة عاتية في خروج  
 اقتراحات تصرفها في سبيل البحث بعض الدوائر الاجتماعية السائلة مستعجلة بها برأى  
 هذه الجماعة لعمال في مصر •  
 وعلني في تقاريفي القليلة هاهنا هذه المسائل ان لم يكن عن ههنا طائفة من  
 سوى الوثائق في هذه الاماكن الهامة •

٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

~~~~~

نشأ - إن فكرة تأليف وزارة عربية لا بد من تولد من بينكم على يد أحدكم لعلهم
 لا يتركها في أيديكم. تكون سببا في إخماد أفكاركم وتوقد
 كسبا - يمكن لكم أن تكونوا في الشعب - إلى ما فيكم من أفكار
 شيئا بعد ثورة سنة ١٩١٩ لأن الأمة نفسها جاعة من حيثها بعد اضطهاد
 كل من إلى حد بعيد محرومة ويحتاجون إلى أفكار جديدة التي من شأنها أن تصبح
 في حياتهم سلطة تشريعية يمكنهم من إخراجهم من براثن الظلم والفساد
 والفساد لا قوة بطلان في أي شيء اختاروه - من حيثها كان من شأنها أن تجعل
 حركة لهم في كل شيء من شأنها أن تجعلهم كوسيلة من وسائلهم
 بعد ذلك - لأنهم في كل شيء من شأنها أن تجعلهم كوسيلة من وسائلهم
 سببا في إخماد أفكاركم وتوقد كسبا - يمكن لكم أن تكونوا في الشعب - إلى ما فيكم من أفكار
 شيئا بعد ثورة سنة ١٩١٩ لأن الأمة نفسها جاعة من حيثها بعد اضطهاد
 كل من إلى حد بعيد محرومة ويحتاجون إلى أفكار جديدة التي من شأنها أن تصبح
 في حياتهم سلطة تشريعية يمكنهم من إخراجهم من براثن الظلم والفساد
 والفساد لا قوة بطلان في أي شيء اختاروه - من حيثها كان من شأنها أن تجعل
 حركة لهم في كل شيء من شأنها أن تجعلهم كوسيلة من وسائلهم

حركة الحزب الوطني الأحرار والوزراء

ثم حركة انقراضها بهذه الطريقة لأنها ليست جديدة منذ اليوم فقد سبق سلفو
 حامد - بعد أن قامت في شأن أن أحاطت "فرد شيئا يصنع غدا" ولقد سبق أن
 أصبحت جميع ذلك في ظاهره من أساليب فلا يرى ذلك ضرورة تكرار بيانها - عدوا ومن
 أولئك كما ذكرت الكف في هذا الجاد شيئا منه - من مالهات لا

٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢

بمقتضى هذا القرار

وثيقة تعلقة بـ"تقرير" كور حاتم محمود متجبر عن رأي كبار الموظفين الإنجليز

في معرض الوثيقة السياسية محاذير

تمثلت هذه الوثيقة رأي كبار الموظفين الإنجليز في مصر وقد أوردتها الإنجليز
استشور ثقة من عيانتهم الشخصية ولكن أن الحس هذه الوثيقة به على *
أولاً - يجوز أن يدعى بأننا كن جميع نظام استقامت فيه مصر لنا كان فيما
حدثه الجبارة ولكن من الخصائص التي أرفقه فيها حوشاً بها *
بـ من هذا النظام وشبهت عواطف القوم بينهم في بيانه *
ثانياً - أحداً مدعى بأننا الخطأ كله في تعيين وزارة من الحكومة استندت
أستلماً فيها لوالدين *

ثالثاً - يمكننا أن نقول بكل مروحة أن النظام في ذاته لا عيبه ولكن لا بد من
التصحيح في الوزارة ليقوم "بذ" فيها" يستعمل هذا النظام وشبهت أركانها ؟
كثيراً من "أجور" "إحسانين" ؟ يستعملون بثقوى شخص أو احترام خاص *
رابعاً - أثبتت الحاجة أهمية عدم استعجالها الدستور سنة ١٩١٢ وأنه أرفق بكثير من
حاشتها بدليل حالة الرضا أثناء الدستور الحالي ولو كانت أهمية تقصر
دستورنا الأول قدره لما استنسخ مدعى بأننا مهمل في الوسائل أسبق
نوسل بها لاكتسابه ثوابه وشيوخه من الحصول على عدد كبير من الشعب -
المنازلة انصاف في مجلس ثوابه وشيوخه *

خامساً - أوردت الحمري لا يزال ينتج بثقوى كبير في البلاد إلا أن هذا الثقل قد
انما به وعن شديد اثنا "نوة مدعى بأننا وأدارته ثلثون مئة بحزبه وحكته
رأس استكن إذا تولى الحكم وزارة قوية من انه لا النظام الحاضر أن ينظر في
الصفاء إلى أوردت تنديها حتى يحل في حالة لا يستعمل بعدنا انصاف كوة
بما رفته حطيرة *

سادساً - أوردت صديق بأننا وضع نجله في حكمه إلا أنه غير نذل من انصاف حزب به من
اندهم من عهه الكلمة لأن حزب انصاف الحالي جمع الكثير من الانصاف الذين
انضموا إليه لحرايتهم من الوزارة فادرك مدعى بأننا حكم مسميه
سبل حارث من الاستقلال من الحزب فمدعى بأننا لا يوفق بحال من الدول
في تكوين حزبه *

سابعاً - أن حذرت حزب انصاف فباعتد بها احزاب وحوار مدعى "بذ" انصار وانصاف
الوطني تنتج حينها بعد فشل من ثقة "بذ" وانه نزلها "بذ" محكمة دائماً عدم
الاعتقاد لحدة واحدة أن في تصور هذه الحزب بدليلها الحالي كغير أغلب
برلمانية صحبة في البلاد *

يبحث في التقرير السابق تفاصيل ما ورد في إحدى هذه الوثائق عن خطاب الإصرار المستويين والتيوم سوانح في هذا التقرير جعل ما ورد في وثيقة أخرى تحتضن ذات أصلاً الولد السعدى *

وبعد الوثيقة عبارة عن بيان لا يتعلق بمسؤول لورد له جميع الخطاب التي أداها لعضو الولد السعدى سواء في مذكراتهم للدوائر الانتقالية أو في أحاديثهم مع كبار الانجليز المشتغلين بالسائلة المحية *

وتتضمن خطاب لعضو الولد السعدى كما انتهت هذه الوثيقة أيضاً *

أولاً - تأليف وزارة تهيبة تتكون منهم جميعها ومن الأحرار المستويين يشرفوا عليها لعضو يمثلون باقي الأحزاب الأخرى *

ثانياً - ضمان هذه الوزارة بوجود تأليفها برنامج شامل لمعالجة الأزمة الاقتصادية والعمل على عودة حالة الرخاء والبرهان الثلاثين * ويمكن هذا البرنامج سياسياً على طريق تحقيق تحقيق محاولة للحد من جميع كل المهدد حق التطلعات التي لم يود العمل بها لأن في نتيجة حاسمة في معالجة الأزمة *

ثالثاً - ضمان الوزارة في شأن ثلاثة منها تعقد دستور سنة ١٩٢٢ وسعيه للأمة إلا أنها ترى من مصلحة البلاد حكمها بدون برلمان لمدة ثلاث سنوات تتعد في برنامجها الواسع وتقوم بتحقيق ما تنال به مصلحة البلاد من إصلاحات *

رابعاً - تقديم الوزارة بعد انتهاء مدة الثلاث سنوات عطلتها بما تشجبه من أعمال في أثناء توليها الحكم وتعلن عودة دستور سنة ١٩٢٢ وتقوم بإجراء انتخابات حرة تشرف عليها مع باقي الأحزاب لأن شعبها المجلس اقتضى المنتخب عنه مجلس الحكم ولا قدمت استقالتها *

خامساً - لا تتفرق الوزارة في خلافاً مع الانجليز إلا إذا جعلها انبرلمان المنتخب عنه وأعيد *

سادساً - يتفرق الوزارة كل الكمية في بحث سائلة الموظفين ورواتبهم ويتكون أول حلقة من حلواتها من التي ستقوم بها معالجة الموظفين وبحث أساليب على هذا القوانين المعمول بها في البلاد التي تنطبق قوتها لها مبدأ ولا بد من عنصر سامية - مساعدة انجلترا للوزارة بالاعتماد على الدولة بخير النوايا والاعتماد على النوايا لمعالجة تحقيق مبادئها على التوجه الكامل وتسهيل الوزارة في مقابل ذلك عدم قيامها بمراقبة مشروعات برامج التي تليها الوزارة العاصرة والتي تمتصت لا تتعلق بمصالحها *

ثالثاً - ضمان الوزارة عدم مساسها بحرية الأحزاب وحلها أسسها في تنفيذ سياسيتها *

۱۱) انہاء تاجہ امری شتر تواریخ تدمہا ۔۔۔ حیذوحدہا
انہد اسرود اسی لا یحیح حدہ من دحوالہندہ الاعزابہماوزتہ فی
شدطلیہا *

تلكما - ٤ - نوافل التزاور بحال من مآل على أي اتفاقية تعللها من ضرورة إيفاء
بموجب صيانة كيانات الدين إذا تضمنت هذه الاتفاقية تعاضداً مع
قضية الدين، إلا أن على من رجع إلى قواعد هذا الواجب عدم إغفال ما

هذا هو برنامج الخطة الخمسية السادسة، تنفذها الحكومات استثنائية في العراق وشرق ووسط العراق، التي تأسست في 1990، وقد أقرتها بعدة الدوائر الانتخابية، بما في ذلك برنامج الخطة الخمسية السادسة، وهو من أهم البرامج التي تنفذها الحكومة العراقية الجديدة، وهو من أهم البرامج التي تنفذها الحكومة العراقية الجديدة.

وسايجن لی نظیری: القادسیه یا القیصه اوشاعل از سری ویا قد یسخر رأی آوند علیه
 بی القادسیه اساس *

قد علمت بأن اللجنة اتفق وكل إليها لعمادتها الدكتور خالد محمود لادارة الامتحانات
من عليها وستقدم نتيجة بحثها لزمس الوالد لن وعين اليه
٢٠ رجب سنة ١٤٢٢

Abstract

الوثائق المتعلقة بتقرير الدكتور حامد محمود

يشتمل على تقرير السابقة بمشروع الوثائق وسأوضح في هذا التقرير وثيقة أخرى
تتضمن رأي المستقلين في الوثائق السياسية. العناصر في عبارة أخرى تتجسّد في رأي كل
من صاحب الدولة عدلي يكن باشا - وتوليقي نسيم باشا *
رأي دولة توليقي نسيم باشا

- أولاً - عودة دستور سنة ١٩٢٢ كإحدى كذا كان *
- ثانياً - إجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر *
- ثالثاً - تولي الأغلبية البرلمانية الحكم وعدم وضع العراقيل في سبيل تنفيذ برنامجهم
- رابعاً - منح الوزارة سلطة مطلقة في التسيير والتعديل في الوظائف الكبرى وفقاً لمرتبها
وتنفيذاً لبرامجها *
- خامساً - منح الوزارة كليل الحق في إصدار قانون يقضي بأشد عقوبة على كل من تعدد
نفس بأحداث انقلاب في البلاد بلاحقة على دستور الأمة وقوانينها لتضمن
القبول والالتزام بتنفيذها من قبلها من ناحية وبالقوة من الرعي من ناحية أخرى
- سادساً - بقا الوزارة طالما يتبعها البرلمان فتتبعها وتنا كذا لتضمن قدرتها أو
عجزها في أدائها شؤون البلاد *
- سابعاً - عدم الدخول في مفاوضات سياسية لمقدّمات أعداء بين البلدين والاكتفاء
بأول الأمر في قيام الوزارة بتوضيح الحالة الداخلية وإتمام مشروعات الإصلاح
التي تتطلبها حالة البلاد وبعد الانتهاء من ذلك يمكن للوزارة القيام بالمفاوضات
على حسب الطرق المتبعة في إنهاء الصاقل المتعلقة *
- وقد أظهر دولة نسيم باشا استعداداً لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية إذا قبلت الجهات
العالمية في بحر والسفراء شروطه التي أوتعتها سابقاً وأما إن وافق من موافقة
البرلمان على هذا الرأي وأن المجلس باشا لن يمنع في تأليف الوزارة وتنفذ حسب
البرنامج الذي تولى إتمامه الوسيلة الوحيدة لاستقرار حالة البلاد وعودة الطمأنينة
إليها *

رأي دولة عدلي يكن باشا

- أولاً - إجراء شريعة عودة دستور سنة ١٩٢٢
- ثانياً - تأليف وزارة جديدة ولا يمنع من تأليفها من حيث يكون مؤيداً لبرنامج آخر انتخابات
حرة وفقاً للقانون الانتخابي المباشر *
- ثالثاً - يتولى الأغلبية البرلمانية الحكم في البلاد ولا يحجب دولته بحال من الأحوال
الاعتناء بمصالح الحكم لأنه يرى ضرورة تمكنه من إتمامه من حكم العراق.

مادة تستلج الأمة الحكم على صلاحته لوعده صلاحته لمكسها .
 وأما إذا لم ير جلالة امليك تولى الوعد الحكم بتفردا ليسكن لبلالته بعد ظهور نتيجة الانتخابات مقابلته زعيم الاعلية والتفاهم معه عن تأليف وزارة قوية بالشروط التي يرضيها الوفد . ويترك الوفد البحري كابل الحية في تليف اليرتليج الذي انكبه لائمة ويحتته نغتها في الانتخابات لتفذه .

وأما بحسم الوفد البحري للآن على راحة الوزارة القوية ولكنه يرضيها على اخبار انها فكرة ايجابية ولن يتأخر الوفد من تليف الحكومة اذا ما ابداءها جدارة اليك .

ويرجال الوفد معها قبل ان تشبههم بهم قبل كثر شي . استقررت التفاوض الدستورية .
 المسحقة في البلاد لا يرضى بالبحرين في الوقت نفسه ان ليمالة البتة كل العسق في ان يشر عليهم بما يراء متطابق مع صاحب البلاد .

هذه من الشوك الى مواها دولة غيرية لمودة البلاد الى حالتها اسانية ولاستقر
 العلاقات بين القسمين البحري والاعلى . وقد عبرت هذه الوثيقة عن رأى كل من
 صاحبي الدولة على يكن باعاً وشوقاً تنجي باعاً بأنه رأى رصاً المستلين ولم تنسجبن
 هذه الوثيقة فلا من سائنا على الاعلى المسئول شيط غلانيا لوضحة في هذا التفرع .

٤ يوليو سنة ١٩٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - رأي نخبة الأربعة في تقرير الدكتور حامد محمود

"... المحررين تقريروا عن آسور استياء لوقوفهم إلى تأليب اللجنة من أربعة من أعضاء
بحسب تقرير الدكتور حامد محمود وما احتواه من آراء وقترحات - وعلى التقرير
ما يدعوا إلى تنفيذ خطة أتود أنقى ونسبة في مذكراته الأخيرة للدوائر
الإنجليزية والتي يناهز إلى الظاهر السابقة - وأضيف إلى ذلك بأن اللجنة
قد استجوبتها وأرسلت تقريراً برأيها لتتجاسر بأشياء *

٢ - محتجات هذا التقرير

أشار التقرير إلى مقدسه إلى أن يحمل آراء الدوائر الإنجليزية انواردة في
تقرير الدكتور حامد محمود تتحصر في كراخيتها الشديدة للوقوف واختياره عاملاً
من قبل القلائد وانما جسيما في الشرق وأنها لا تعطين مجالاً من الأحوال إلى
أعماله وحده في إدارة شؤون البلاد أو بمباراة أخرى لا ترضى المتسلمين بشيء
الوقوف وما يصاحبه من حقائق حولها له دستور البلاد *

وقد كان من آثار هذه الفكرة أنقى سطر على رؤوس كبار الإنجليز المسلمين
أن انقضوا رؤوسهم في خيرة تنفيذ الوقود إذا ما تولى تحكم - وكذا ما في الأمر
أن هذه الوقود تختلف شدة ولونا باختلاف الأحزاب *

وقد أظهر تقرير الدكتور حامد محمود أن الدوائر الإنجليزية تتلذذ بها
تقرآن ثم ترجع لأن واحدة ما عن الأخرى *

أولاً - المحاضرون ومن رأيهم نقية النظام العالي وتجميع الوزارة العالمية
بحسب تدخلها حاسر قيمة يكون في قدرتها تشييد عدل النظام وتوليد
مرفعون لهاية هذه الوزارة دولة عددي بأشياء تفسر ما دلت
تسبح صحتة للميل أو بحمد محمود بأشياء *

ثانياً - السعال ومن رأيهم تأليف وزارة قوية بشروط سبق أن أوضعتها في
"تقريرنا" التي تضمنت دخول أربعة أعضاء من الهند فيها *

أكرم من هذا أن السعال حين أن شروطهم ليستتبعها يمكن للوقوف
الظاهر معهم لها لأجاء أساس صالح لوزارة تعمل على تنصيص
العلاقات الوثيقة بين التسمين المصري والإنجليزي *

فيهم من التقرير أن الدكتور حامد محمود أتبنا وجوده بشدة قد
يفضل جهوداً جارية ضد السعال حين وفود بان رئيس اللجنة الإنجليزية
للصحة في البرلمان الإنجليزي لاقائه بحسن سياسة الوقود وحظاً أنجفة -
تستدعيه من آراء وصحية لن يمكن أن تكون خلافاً صحيحاً لسياسة في
صغر ولكن مساعده لم تكمل بالإنجاح *

وقد حذفت النسخة في تقريرها وأنه المذكور - أي - محمود الذي يفتخر - يحمل به
 وهو تبادل - مرة - بين عدة أشخاص استوفين في الشكوى وأولاد والده من
 هذه المذكورات - باب التعديل الأسفل الذي مراد تأليف الوزارة - فليست
 بملغاة - وبمباراة أخرى عدم مباينة الشواهد الإيجابية بذكرات شهداء الشبهة
 لا أثر لها - سوى اشتداد سخط هذه الدوائر على تولد وبوالقها من كرمشوق
 مراد به عدم الثقة والطمع عليه - وقد كانت النسخة عن هذه السلطة أن
 نظرية "تجرب حاكم محمود معناها تسمح الولد بالتجسس بأن يسمي على مشروعه
 في مصر يحمل نهم حق التبع والبيع وأخيراً يشار به يرتفع الولد وحسب دأبه
 أن أن تولد يخلص من تبادل التذكارات مع الشكوى بين وجه نظر الأمة المصرية
 أن "الاشتهار - انبعاثاً كسوة بالخدمة تستعين بقوتها وميزتها من العمل - أمة
 أصغر مواد - أنها -

وقد أشار تقرير اللجنة أن كل شاعل يمد به التوكيد للاستحقاق معناه نهاية المسور
 في جشمه - بطلانها - وقد حتمت لجنة تقريرها بصورة إرسال - مرة - تدوير
 الاتجالية المستولة بهم فيها - تولد عن موافقة - نسله - بقية - فتركوا - فتركوا - فتركوا
 ما يشاء -

٢ - الدكتور حامد محمود - داء - اللجنة

وقد سمع الدكتور حامد محمود عن رغبة - أي - ليداء في تقريره وقدم تقريراً
 ثانياً للجنة بأشياء يصرح بها عن فكرته وسأين مشتتاته في تقرير آخر

٩ - مقابلته لأم النصارين

وقد قبلت السيدة عليه - داء - الدكتور حامد محمود للقاء معه في ذلك وقد
 انتهت هذه المظلة بأن قرر الدكتور حامد محمود بأنه وأن كان لا يزال منسكاً
 بما حراه من سياسة ناجحة كما ورد في التقرير المرسى منه للجنة بأشياء إلا أن هذا
 لا يمنع من الأحوال من قيامه بتخليد ما يستقر رأي الولد عليه كمشروعه
 ورسول له في لندن -

٥ - انقضاء بمجلس كتابة بذكره جديدة التدويرات المتعلقة

في آخر تقديم لجنة الإزمنة تقريرها أخذ الولد في وضع بذكره جديدة - سمع من
 رأيهم وحسب الأيام وصحبها وأنشأتها فيها - ما بين تعليمها في تقرير قائم -

١٥ يوليو سنة ١٩٣٣

فقدت سبلها وأُرس إلى تادي الوفد السعدي لا ستطوع بما يدور
حول الموقف الحاضر بعد نقل التدوير السامي - فلاحظت بأن حالة التادي
لم يطرأ عليها شيء يذكر من ذي قبل ولا يزال حالتهم تدور على اليأس والقلق
وحركة الزلازل محدودة *

هذا وقد حضر إلى التادي في منتصف المدة الثالثة مساءً الترابلي
باشا فلما كنت راسي أحد أعضاء التادي لأخذ بعددنا من شئون مختلفة انضما
لها على :-

١ - حول مركز الوزارة

قال الترابلي باشا عنهم الآن من ظروف الحالة وظهورها بأن الوزارة
المستقلة أصبح يحرق فيها نظراً لانتكاس الدوافع الخارجية المستقلة بأن
خدت باشا لا يزال موحداً واضح غير قادر على إرادة شعب الدولة -
(١) فخرج إلى بأنه سمعها وزارة لا رغبة لأعام الدور الذي يظه دولة مدني
باشا - وسرأسها في التاليف وحلم حافظ عيني باشا - أو رجل اعادي
توضي هذه العراي كيلي ما هي باشا
وقال بأن هناك فكرة أخرى تدور حول تسير هذه السياسة بحذائهم
وهي :- أن بعض الدوافع الخارجية مستندة لتفانيتها في مسألة تاليف
وزارة قوية تشمل على تحسين الحالة العامة والمصائل المتعلقة بين البلدين -
وقال هذه الفكرة هو المسترطلين وهذه غالبية أعضاء اللجنة السنية الامبريكية
الذين انتموا من مذكراتنا التبادلية في هذا التطل - في هذه الحالة لا
يمد من التطل أن يرأس مثل هذه الوزارة وتل عظيم كندلي باشا أو العيس
باشا السويين الدوافع المستقلة جميعاً *

٢ - نقل التدوير السامي ومودته

قال لقد كان من العتقر أن ينقل التدوير السامي من الفتاة
السامي وذلك بعد أن لغت مساهمة التاليف في التتاع وزارة الخارجية
في المناقشة مع مدني باشا - هذا وأنه قد تسلك بوزارة مدني باشا لأكثر
لعلة وهذا مخالف رأى اللجنة الامبريكية السنية الذي ترمضه - ويرى
أن ضرورة الاسراع في تسير هذا الموقف الثاني بين البلدين - وعلى الحامن
بأن مودته لأمر هذا اليوم تمتع من أن التدوير الجديد لم يمتد بعد من
سليم الصين التي لا يزال بعضها مستقلاً - وبسبب على الظن بأنه سوف يسجل
في الفترة التالية من مدته على تأسيس وزارة جديدة وقد رأى اللجنة الامبريكية
٢ - اتصالهم بستمكار الانجليز

قال - أن الوفد قبل انضمامه كان اتصاله وثيقاً بمسؤولي الانجليز
المستقلين الذين يطمحون على صرهم دون سدا عنها - ولأن أولئك لهم

بأن أهمهم لا يزال يؤيد سياستنا ولكبرتنا الشوية وأهمهم
 الكسندر ماني الذي يمثل من أجل هذه النقطة .
سياسة الحزب ايزاء هذا الحزب

مال واضح من ايزاجيبنا ان نخط ونستقط من الآن وذلك بالحداد
 حركة جديدة . . . مالنا (لجاننا) حتى نظهر لانفسنا صفة سياسية في
 هذه الآونة وفي هذه الظروف الجديدة التي لا أشك انها في صاحبنا
 متى تساونا معنا يسل جدي . وفي اعتادي باننا من غير رعاية صحفية
 لا نأخذ من عنا . . . وحسبنا بعد ان احتجبت جديدة البلاد عن يتسمر
 اخبارنا حتى اصغرة منها . فاصبحت وعدة امانة في حاجة جديدة
 اني ناسين جديدة تسمر لسياستنا .

والآن لانفسنا او مائة مئة يعرفونها عن جديدة البرادي وقد
 حضر امنا صاحبها بهذا التخصيص .
وكنت في سكرتيرة

أرسلت سكرتيرة انلدي للي أعضاء اعضائه بالحضور الساعة اربعه
 اليوم للذهاب الى غير سعد . وما يحسب احد اعضاء الوفد هناك وقال
 ان ابراهيم باشا سيلفي تصيدة وسيعتقل مجلسه المذكور في انلدي
 بعارة القرآن .

حزبي ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

فمنهم من صدروا وقد يجهل أن دار الندوب السلي قد انقضت بالوفد المصري اليهم
المصريين وكذا برئيس الأحرار الدستوريين وقد كان مولف البحث يدور حول فهم الحالة
الحاضرة والوزارة التي تولف قلبه لذلك *
وقال إن دار الندوب السلي قد أبدى على هذه الحالة نوعاً من تفرقه بحزب
المعارضة *

وأي دار الندوب السلي للوفد يتلخص بها إلى *
أولاً - عدم التمسك بالتقدم الحاضر والرجوع إلى تجميعه *
ثانياً - الرغبة في تأنيب وزارة من الوفد بقسمه والأحرار الدستوريين دون باقي الأحزاب
الأخرى *

ثالثاً - حمل انتقادات عديدة وقتاً لل دستور الحالي مؤثراً *
رابعاً - يكون للوزارة الحق في تجميع الدستور بأغلبها مع حالة أمثلة *
وقد كان الذكر حليد محمود على اتصال بدار الندوب السلي في اليومين الماضيين
بأن هذا الموضع الجديد *

والذي علمته من الدوائر الوفدية الكثرة أن دار الندوب السلي حادثة في أرضها
التي تجمعت رغبة في تنفيذ *
وقد قد رئيس الوفد عدة احتفالات حضرها الاتحاد القرائي والاساتذ مكرم والذكور
حليد محمود للبحث في الحالة الجديدة *

ولهم من ظروف الحادثة التي دارت بين دار الندوب السلي ورسول الوفد أن الانحياز
في هذه المرة لا يكون إرادتهم على الوفد ولكنهم يبدون رغبة في حلون من الوفد مناقشته
عسى أن يحل الطرفان إلى حل يكون ملائماً لحالة الحاضرة *
وتجسد بواقع الوفد الكثرة هذه الحادثة بالكيان الجديد ولم يخف الوفد إلى رأي
في هذا الموضع الجديد *

وقد أصبح حديثاً أننا وصلنا إلى حالة صارة ولكن لا يزال في الطريق أمواجاً وطباب
تنتقل من صبح لثوابنا لتصلب قلبها راحة بهذه الأمة السعيدة
وقد اتصل بي أن الوفد قد أبدى بعضاً من اقتراحات على هذا الموضع وقد قدمت مفيدة
الاقتراحات عملاً إلى دار الندوب السلي *
وعاين في تقريرهم الاقتراحات ما عده
الاستاذ عيسى بن دار الندوب السلي بها *

دار الندوب السلي ومحمد بخروء باشا

في طمأن دار الندوب السلي انتمت بعد وجود باشا وأحاطته بتفصيل الموضع
الجديد *
يقال إن دولة تد أبدى إرغامه التام لهذا الموضع حتى إن موافق الوفد عليه

لغرض تنفيذ .

وقد تردد في دوائر الولد بأن الأحرار الدستوريين قد وسّوا بعودة توقيف نسيم باشا
لحق الولد بالواقعة من هذا الأثر لا نقاد البلد من الحالة التي تلتها .
يقول الأحرار الدستوريين إن لهم الفضل في هذا التصير الحواري في أسباب تأخر
الجنوب الساسي . إن كبار رجال الإنجليز في لندن يعتقدون تماماً أنه لا يصلح لأفعال
الحالة . سوى محمد محمود باشا أنه يتمتع بسمعة حسنة في دوائر التحالفين

الإنجليز ولجان الشبان

دعاهم إلى الإنجليز في حديثهم مع رسول الولد غيرة أيقظت الدعاية التي أقيمت في الولد
شدهم والرقبة الشديدة في العلة لجان الشبان وقد حمل الإنجليز تنفيذ هذه الزمة
شرطاً أساسياً لتنفيذ المرشحة بالتحديد II

19 نوفمبر سنة 1912

مستندة مستندة مستندة مستندة

في الجسر السياسي

فلعلنا نذكر في السابق ان حزب الاحرار الدستوريين ارسى ذكرته تولد المصري بخلاف
لها وضع خطة اقتصادية يشترك فيها الحزبان لمقاومة الوزارة العاشرة وقد ابكى الولد
على ضرورة من بذكرة حزب الاحرار وضرورة من رد الولد المصري على هذه البذكرة * ولعلنا
في تعاليمنا كرتين حربا

١ - مذكرة الاحرار الدستوريين

حضرة رئيس الولد المصري
تزداد الازمة الاقتصادية في البلاد سوءا وقد همز عزلة جدي باشا بسن
معالجتها وان تنتظر من الوزارة العاشرة غير في هذا السيل *
وقد كان ايضا الوحيد خطا بنتيجة المؤتمر والدولة التي انبثقت لتعالج
الازمة الاقتصادية المألمة وقد خلع هذا الرجا * لمثل هذه المؤتمر عظميا
سمت اليه

لذلك يترك حزب الاحرار الدستوريين في ضرورة وضع سياسة اقتصادية تنفذها
الولد المصري وحزب الاحرار الدستوريين في البلاد كعلاج اسباب هذه
الازمة خشية ان تفقد البلاد روحها الممتدة ونشاطها القوي * وشعرها الوطني
وليس هذا الامر جديد فقد كان فكرة الهيئتين من سنة ١٩٢١ وقد تألف لهذا
المرشرون لجنة مشتركة اجتمعت وبحثت تقريرا في طرق معالجة الازمة * ولم
تصير اللجنة في ادائها ايها لاسباب لا تدعى لتكرارها في الطرف العاشرة *
لحزب الاحرار الدستوريين يحيط نظريته للمرة الثانية لانه يستعمل على
الحزب المعارضة تخليق برنامجها السياسي والقسم على الوزارة العاشرة من
بعد تأليفها دون لجان هذه السياسة المشتركة وتنفيذها بروح الاخلاص وبما
لا يحيط به : ان مثل هذه السياسة هي التي تنفق مع تعويض الصفاق الوطني وبرامته
ولي مخالفتها اهدار لكرامة البلد وكرامتها الوطني ولن تفسر الاحمال البقلة لمن
يحارب هذه السياسة خطيئة وضرورة بحق الوطن وابنائها

رئيس حزب الاحرار الدستوريين

٢ - رد الولد المصري

يشترك الولد المصري وحزب الاحرار الدستوريين في ضرورة لها وسلمت اليه حالة
الازمة الاقتصادية في البلاد من سوء عزلة من معالجة بطبيعة الحال المعكاه *
التي تولد ادارة شلوخيا بدون ارادة الامة وشيئة الباصين وهدمهم لانسلة
بين الحكومة والشعب سلطة قائمة مستبدة لا علم نظاما ومملوكة *
وقد كان يرد الولد المصري وهو البطل للامة المبرر من ارادتها ان يخلص
فكرة الاحرار في الوقت المعاصر بالاصح التام لولا ان تردده هذه الفكرة

بعد محادثات ذاع خبرها في طول البلاد وعرضها بين عدلي باشا وحزبه
للصالحين القصادا لحماية الوزارة العائرة *

وسا يؤلم الناس ما ان حزب الاحرار يسمون لجنة عين وانتبا عنها ما جناه
عدلي باشا على البلاد ليعدون بدهم اليه * كما عاب جميع في الوقت نفسه ان
النهضة الاقتصادية يرجع جزئيا من اسبابها الى الحالة السياسية في البلد وأنه
مما لا ريب ان تقوم من طرفها الا اذا رد اليها حقها المفلوب ودسورها انقلوب
واطاعت لحاقتها السياسية وكانت كآلة مستقلة يجب ان تلحق بحقها في الحياة *

يشعر الاحرار في مذكرتهم الى الميثاق الوطني وتمومه ويرايه ولا يود طمحة
الحلل لمن تنكحها فاجلت للاحرار والميثاق واحداتهم على نموه فان سلكه البلد
لا تسبح بهذا الاصلاح الان * ويكرر الولد المصري مع الاسف استعانة الصالحين
في مثل هذا السبل الان لانه شتان بين حالة الاحرار في سنة ١٩٢١ والان
كما ان الولد من ناحية اخرى لا يجب ان يقع في سياسة خاطئة عليها عدلي باشا
وبراها خدمة لانفراد الشخصية *

وان كرامة البلاد وجدتها انفس في استعانة مثل هذه السياسة والفتنة عليها *

ان الوزير المصري سيمر بكفيلكم الوزارة العائرة وكل وزارة لا تستفسر
سلطتها من الآلة وان هذا انظره القريب !!
رئيس الولد المصري

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقبة الثانية

انتم من حقبة تسابق از بعدة الاحزاب المتصارعة من اجل ان تكون هي بعدة بها
الى السور يكثر المتدوب الساسي كخطه سياسة بهم اما ما هو السهم
وقد تردد في دولته سياسة منسجمة مع السياسة *

وقال ان خطه الاحرار الدستوريين شديدي في الوقت المتسرع بها في *
اولا - يرى ان حرار از اسهم الساسي في حرقة غاش. تطعا جوا في في الوقت لومعه
وان هذا النظام قد اسس استبداده من عند كبير مصانع اشتراب حرموه من
الاعطه اجبرانية وانه لا يمكن انحرجه به اذ بعد سنوات بعدة فيها اجبار
من التوسيع حتى لا يظهه ويمكن انشاء ذلك برمال اندونه اجسوليس اشفره اني مسا
فيه حلقة البلاد حتى اذ انتهوا من صبة الاحزاب التواضعه حتى تستهيبها
حالة اسهل الاضطره والا دليبه والاقتصادية يمكن في - لك الوقت لظلم التكسير
في الثاني الساسي الثلاثم لعدالة البلاد *

ثانيا - نسكم الوزراء البلد بالاسرمان حتى يتبين لها ان الوقت لمصح بلاتيا لتفكير في
عودة الحياة الانتباهه كما قلنا وتكون مهمة هذه الوزارة انقاذ البلاد من التوسيع
التي غاصها ومن الازمة الاقتصادية التي كاد ستؤدي بالبلاد الى الفراق *

ثالثا - نفهم انعدوا من جانبها بالعمل على الماء المضاراة الاجتية وتتمهده لوزاره
في مقابل ذلك ياد حال صروب الاملاح المتعلقة في الاقلية المركبة مستعينة
في عجلها بالمشاد الرمال اميلاني من الانجليز الذين تدعيم لهدم الصلبة
وحدها *

رابعا - تنول الوزارة علاج مشكلة اسواقين نقد زاد سرعاتهم ان عند ك حقائق كما اجه
كمر عدد هم ملا ضرورة تستوجب ذلك - وقد اعتاد بالوزاراة اجترية انتباهه
اسهوب من بحث انتباهه حدة حسب اسواقين من اسر بالبلاد ولوحدها في حانه
شادة لا يحج السكون عليها *

خامسا - يترك الانجليز للوزارة سيرة علاج نفوس الاحزاب السياسية في مصر وتقوم بالوزار
من جانبها بحجتها على شر النظام الموضوع لها في البلاد الاوروبية * ر مكا
هذه السأد بحالتها العاصرة وتزب عليها استعانة تنفيذ الادلاخ العدي الذي
تدله البلاد *

سادسا - لا يمكن للوزارة التي تتألف لونها حزبا بل تكون قهبة يشمل فيها الاحزاب الاخرى
والوزارة للقوية في الوقت الحاضر من التي تستطيع درأ الاضرار من البلاد وولاية
مشاكلها المتعددة *

سابعاً - لا تأثير لصورة الوفد امري مثل هذه الوزره جانبها ان تبرزه ستمل ساسي
تتلازم نفوس الاحزاب فلا يستطيع انوفد حينئذ امية حداثه ندمه بكمه - مكا

الوظائف المتعلقة بتقرير الدكتور حامد محمود

- وثيقة برأى حزب الإحرار في الموقف * لوصف هذه الوثيقة برأى احدى انتهي
- الاحوال المستويين اسماء في الموقف السياسي وهذا انراى يمكن تنجيمه لها في *
- ١ - قبول نظام الحكم العنصر *
- ٢ - احترام جميع المشروطات التي قام عليها وزارة الخارجية والتي امتنعتها في الموقف
- نفس المصالح الاجتماعية
- ٣ - توجيه كل القوى لمحاربة احزاب المعارضة المتطرفة بسود النظام حول العلاقات
- الصحية الاجتماعية *
- ٤ - الوثيقة بيدنا على قدم مساعدة مع وزارته في اساس مشروع عند حسن - حميد محمود
- وانه كليل باحترام البلاد للمساعدة وقبولها لان حاسة الامة ايمانية قد تضمنت
- ما كانت عليه في عهد وزارته الاولى *
- ٥ - اشتراك احزاب الوزارة الحالية مع في وزارته على ان تكون امانة الوزارة من الاحرار
- المتنوعين *
- ٦ - تصديق الانجليز بعدم تصديق الوزارة حتى يتم تنفيذ المساعدة ان يفي هذه الوسيلة
- لا يمكن بحال من الاحوال تحقيق برنامج على الوجه الاكمل *
- ٧ - منح وزارته سلطة كاملة في التمتع واستبدال في الوظائف الحكومية الكبرى وتنقيس
- ماهايات الموظفين الى الحد الذي يسمح به مالية البلاد لان سياسة معالجة الموظفين
- لا تنفق بحال من الاجال مع مبالغ البلد ولا مع مبالغ الموظفين انفسهم *
- ٨ - قيام وزارته بتنفيذ برنامج احتياطي واقتصادي واسع النطاق من مصلحة البلاد تنفيذه
- لحصر التلص بتحصين في احوال مدينتهم وفي احوالهم بعد ان حاسة حساسة
- البلاد الاقتصادية وانحطت اخلاق الناس لدرجة يخش منها على كيان البلاد *
- وقد ورد في هذه الوثيقة ايضا ما يقسم منه بأنه وان والى من قبول نظام الحكم
- العاصر في البلاد الا انه من ناحية اخرى يستوجب حكم البلاد بدون برلمان لان النسيبة
- انتقدت لساد النظام البرلماني وحلولته دون تقديم البلاد وان من مصلحة الامة ان تعرف
- الاحوال الطائفة التي يستلزمها هذا النظام في تحقيق مطالبها والقيام بشروطها
- لدعائها حاسة البلاد * واستند في اثبات دعواه الى حالة التقدم التي وصلت اليها
- البلاد في عهده واي مختلف مشايخ الاملاخ انني قام عليها وزارته مع انها لم تكن
- تستند الى برلمان قائم لادارة شئونها *
- وفي الوثيقة اشارة الى حركات الاملاخ التي تبين في البلاد القومية * وقد كان
- احتمل لتأثيرها وتلعبها الى حكم البلاد بدون برلمان *

وقد بحثت الوثيقة بجملة^١ بأن هذه - برهاسان لم اهداف قبولها في ائدواثر الانجينة
لحزب الاحرار مستند للاشغالات في تأليف وزارة القوية بدخولها التوك انجيري استمدد
وتحكم هذه انوزلة اسلاذ ثلاث سنوات بدون انجور^٢ انتخابات او قيام برلمان حتى يتسنى
لها تنفيذ برنامجها وسياساتها *

عده من احدى الوثائق المتحققة بتقرير الدكتور حميد محمود وغير عبارة عن رسالة
البحراني، مملوءة بشرح فيها الزعمات التي ابدتها الاحرار الدستوريون في حق بلاتيم في
معري - نري^٣ * لندن * وقد كان كما يتبين تقريرنا سابق لهذه الاراء اكبر اثر في
الزعماء فخرسة احوالهم ونسكهم بسياسة المشج واحدة افي برميون في قيامها في
معري * يمكن القول بان في لم اترك رأيا تحت ضغط هذه الوثيقة بدون اجراءه *

... - وسيجده في تقريره السابقة ما استوفته الوثائق اء اخرى من بيانات كافية

٢٧ يونيو سنة ١٩٢٢

~~~~~

~~~~~

توسعت كائن عند القهر الى بئر التيهن بك ومن بعد امدناني - وهناك بعد
ان اوسلت بكاليفي وادن لنا بالمدخل - جلسنا مع نمرى بك بعد انور حيث ان البعل
باشا لم يكن موجودا - وان الاخوة الاخرين كانوا يمتصين - بعد ان حيان ورعب
في انا فزيلي - دارم في قصة التحدث الا في -

قلت - اتنا حشنا اليوم بالامانة من - استننا - لندمد تأييدا بكم - ولندعني صلتكم
ولانبركم

قال - اي ايتكم - واتي عليكم عظيم النشا - وانا بخيرى بكون ذلك كثيرا اترى
بجهودك الكبيرة في سبل تأييدا -

ثم قال نحن الان في ذلك اننا حشنا مليا - وان لنا من تهب سوف
تنتج في - نادرى - جيمنا مع اصارنا - وهناك يمكننا ان تبادل الاراء
ونضع الموقف باننا هذا البلد البكين من به الوزارة العاصرة ليس استعفت
بكن ما هو خير طيبا

وكذا ذكر لكافة الاما بعد ليل البعسجين القادمين على ابريرة ذاتها اني بر
السلامة والاستقلال - وليس بانالي الميطرسين كالنصارى من به الدين
تناسوا الموائيم في السير والشر - فكيف بهم مع الامة البمدية عنهم ؟ انهم
يخفون نال الولد ونسوا ما نزل ذلك -

طسولة - سمعت من - ادر خارجة بان النادى - سوف يكون بحبة حذان سورى -
وتنتج في ايل الشهر البذل -

قلت - هذا حسن باسنادة اليك - ولكن النادى غير كاف لشر اراشا ونظنا في
جميع الاوساط وانما البلاد ؟

قال - اتنا سوف نعمل على تشجيع قراراتنا في جديدة - البلق - على الاخص
في حشر المراكذ الاخرى البحادية -

ونظرا لان الطلبة الطبقات المعير مستترة لا تفر جيد البلاغ وجرها من المعص
الهيبة من الوسبة الادبية والنسابة - لنعمل على انشاء جمعية استوعية -
لنصه بهذا الوصف - تكون في تناول هذه الطبقات هذه كملهم اغلروا -
ويجوز على انتم استمداد - وفي ملين ماننا عندما نشر غلوا وبنازل التفتش
بالا - وانه - سوف تكسب هذه الطبقات التي كسروا بها انهم عن طريق
التجهيز والتفصيل -

ثم قال ولا شك بان ماننا هذه الطبقات التعليمية لهم حشنا ونشدا - ولقد وصلنا
كثير من التلميذات سوف تفرها في الوقت المناسب -

قلت - وهل لبرين الشخصين لينا ان يكون هناك جيد لجمعية بالة كخير من زلم

قال ان الله عبيد جديده يا ترى تطلب صبوراً حقيقياً بحاجب الظلم الربيع حتى تخرج
سواها ويرد اسبابها بين الصبور - وهذا يتطلب لها وقتاً طويلاً - ومن في
حاجة الحق حتى شياع الوقت -
ولذلك قد اكتفينا بجديده - البائع - لتترك كل ما يلزمها في ساحتها - ثم انتم
الباقي قالوا - طمأن ان تشعروا هذه المنيعة - وحلوا التماسك في عوائلها - وطبقكم
ايها ان تشعروا بالحاجة تليد ترسلونها له لتفرضا - وفي ذلك تأكيد وتأكيد
لها -

قال اذا حصل كل ما يتطلب - حتى تطلبتوا اي التماسك - الى الاجتماع
قال بمن في انتظار تلك بركاتها - شفاء الله - وفي انتظار ايها المصلح - التبراري
ياها - فليسا للمصلحين - حتى تدار ما يبيع سوابقهم بها وانصاره بين مال الاقارب
تلك الطبقة المستقرة التي يرتكن عليها - وانما وانقرون ان شأ الله ياها سيسمح حين
ان غلبت الصالحين بالفاخرة والوجه القليل والتوبة تيد -

قال ايها وصي من تتر الصالحين انما القود الكثيرة على سائر الصالحين بالليل تليد هم
مستوفون به - فعلا من رغبة طلب اشرف لانهم - فان الصالحين سافر -
قلت سمعت ان من الصالحين بان يبيع الدين بركته به - لا يحضر هنا - والله وفي
الان وقت المياد - **قال**

قال ان هذا الصبر على صبح - ليس الدين بركته به - هو تلك الشبهة الوطنية التي
تصعب بين الذكاء والسياسة والخيال - فعلا من انه على - فهو ذلك رجل كليل جدير
بالفكر والاحياء - - فهو صرحهم حفره هنا - وانصفه
برحمته والله - ولكنه حصل بنا في كل وقت -

مطلوبة - ان كبره التبرير والظهور والظلم الطيب الوجه - ليس الصبح به - فمصر
اليه تذكروا حيرا سمته من اوساط جديده - فخره بان عوفاً الصالحين من الوعد
سوابقهم به - رئيسا - لهم - يقال بان هذا هو الحل الوحيد لا اختيار المياد
لهم - لان كل من البطل بانها بركاتها بانها والشمس ياها - فمضات الى امرها :
ولم يترك احد من لها حكم للاخمين -

قلت يا سادة اليك - ان الآلة من روافدكم تتشرب وحب شطرك في حل الوقت الحظير
- وهذا خبر الشمس ياها - فليس منا بعد ان حياها -

قال عا قيب سوابقهم الاية - ونصح خطبها بان الله - ثم انصاف الشمس ياها
قال والظلم لا يميلون سادة الشمس ياها - الله لبادي به - عيب الظلمة
الشمسية في الدليل والمصلح - وله الصبر كميون من الانصار في تلك الكافة المتناسبة
يرجع له الفضل في هياكلها لا في الصبر حقيقة وحده -
وتسعدكم ذلك الحال - الصبر صبر - الذي كلفكم حقيقته في التمسك - فعلا
حاشا من صرة الحكم الذي هو في حياها -

(٢٠)

بعد ان مكثت مدة قال • ان ليال المهر سيندر خير من ليالي • وغسوا لحيته
 في الوقت المناسب • في ليلة التمتع بالبرلمان •
 وقال ان سيندر هذا رجل عظيم يجر دائما عن الحلق الثابتة لمر • ويحده برأيه
 وتصيحاته في المالب قد يات الحلق مختلفا •
 لبيت ان المصنفين على السهم بالطين كثيرا • ولا يوقهم عند حدهم الا مع ملوك الامة
 قال اننا سنعمل على سبغ مكرولا بانن الله كلها • وسنكون التمتع والقدنا • وسنعمل
 يكون اللؤلؤ حلق النملين باعلا وفيه المظفر •
 ومن فهم حوشهم كجملين من البهجة الوطنية لئلا • حلق الطين بالمرس •
 ويخرج من البلاوة على ذلك لان الاحرار المستعبدون سيمطون بحانها •
 وبعد ذلك طلب للتليفون • فاستأذنا وخرجنا بعد ان زدنا بقله وسمه التمتع باعلا •
 وسنوالكم بكن ما يحلق بهذا العدد ١١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

~~~~~

١ - قصد - اول ابن نادى ، وقد اسعدى قبل الساعة اسامه ما ، وبك ناك حتى  
الساعة العاشرة توجد - بالنادى انما بل باقا - اسعدى باقا - فحرى بك عند اخير ،  
وبك عند النادى ولا حفسا باقى -  
٢ - كابوا عيسى بن علي غير عاده بعد ان استقر في النظام احداثا تجداد في  
الشيء . انما بعد وادرك ان استاء في - نال في رعونه وحواسيس انما به واستقر  
النظام الحاضر فترجوا اذ يرون ان به هناك فقام حادثة بدل من التفكير في تسيير  
وجهة السياسة الخارجية خصوصا وان حاله في تصدد ، باقا الاحرة انما به بشروطه ،  
الارز الكبري وفيها من التلون انما به لا تدع هذا شك بانته سافر في نظامه وتنب  
من نوبته مركزه .

يخرج من من خافقشهم انهم لا يؤمنون بغيرنا الان في الحالة انسانية الى في اسفنا  
 القادم قبل: كثرة البرحاية بعد ان كسبهم يمتنون في الزمان السابعة بقرن تأليف  
 وزارة القوية - ولقد احدثوا يمتنون للحكومة اسرافها في احوال الامة الخ \*

٢ - وقد وصل لنادي ودان من السياسة والعلية من الشبان محبوا لا نجد من المشعين عابا ثلاثة منهم من شباب النحامين والآخرين من اشبان افاضلين وقد اتي بدورهم كل وقد كسبه تأييد الطين فها التسكع بهاء بعد والعمل على تحقيقها فرد منها الباعل باشا بكلفة ترحيب وشكر - وحلب الى الجمع انيف لبنان مختلفة قد علم وتشر ما في الحزبين الجامعي وفيه الدلية

وإن عرفت ما نحن فيه حتى الآن في تأليفهم نسخة جديدة هي بحسب الكلية بكونها لغة  
النوعية إن هناك بعض النسخان لديهم من هذا الكتاب إلى على مثل هذه الطاعة  
التي هي:

١٠ - وقد لرجى\* شريمان اللحنه العامة الذي اشترطه في نظري السابق على  
بسم تأليف اللجان الفرعية في انحاء\* العاصمة وذلك ليكون هناك قيمة للنشر بها \*

١ - ولقد استطعت الحصول من نفسي بالذات على اسماء الاعضاء بحسبي ادارة اعزب  
وهذا الاعضاء الموصون بالشكر من الناحية ومن الكونين للحزب الولدى السعدى وقد  
يطلبهم بالكتاب ديه - ٥٨

14 جُلوسہ ۱۹۲۲ء

١ - مذكرة التوقف الأهمية للتدوير الانجليزية

سبق ان اشرنا في تقاريرنا السابقة ان ايولاند الصوري قد اعد مذكرة جديدة  
لاصحابها للتوضيح ان التغييرات التي اعدت في المذكرة قد تم وضعها لعدلا ولكن على  
من يصدر ولدي كثير ايم ان هذه المذكرة لم تترك يد وانسبني في  
نظري سياسة طارئة جدا على اسواق انبساط ولم استعد من خبره ما جاز  
هذه التغيرات وساعد من تابعي عن اوتولاند في انبساط ووضعها في التقارير

وكل ما نود من الديار الواقعة اليوم ان يمانا سبعة اود - سوف من انشقر  
 كبر في لندن قد يكون نيا اثر في سبع سنة اود وسياسة وقد رتب الي  
 الولد اهدا - وله سرقة خشة ان تقام في سبط عدة سياسي اسرار في انصرى  
 به : ان تنتهي في حجة ان انما م - سياسة في عدد نحو السادة اتبعية  
 متفرقة : لم تبرز اقله اذ في - فرة : انما م - سياسة - وسعي - ون - نيا  
 ويهيون - سياسي - في - انما م - حتى قد في مبد - لا يرد - وساتيه عدة اسادة  
 وضوحا في : انما م -

١ - حسب الترتيب الآتي: الأسماء، الألقاب، الألقاب، الألقاب

المدي والدي كبير اندهاشه اللغز الذي استولى على الجزيرة مجرد رؤيا مستحسنة  
فانطقوا استجيب جميعا لقوال بعبدة كل البعد عن الحكمة السياسية وازمنة الواجب  
تولوا من كل من تولى انتاجه اشدته \*

وقد انطوى ان تحول الجزيرة الى ارض خالصة للجمعيه جبالون الشيوخ السياسية  
البحرية جزائريه بها صرح دستور السياسة الانتاجية بوضعها في دولة  
الوقت وتلك على البلاد الكامل لها بعبدة الجزيرة في شأها بها وادارة  
انتاجها جزاؤه من بعد تولد بعبدة انتاجها حقا انتاجها وادارة اقامة  
من بحرية \*

وقد طمأن حاكماً ألمانيا الغربية أن أحد مرشحيه ذلك هو الذي سيخلفه  
عن هذه الرئاسة لفترة مدتها ثلاث سنوات في حقوقي أولاده وحده فهو  
الذي يحمي من إرثه، ولذا في حساباته، فلا يي تأخيره من تأخيره سوى أن  
التمويل المناسبة المتوفرة يستدعي سياسة التكتل وانسحابه في كل هذه - صمغ

© 2005 Pearson Education, Inc. All rights reserved. Printed in the United States of America. This publication is protected by copyright. Any unauthorized reproduction or distribution of this work in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the publisher is prohibited. This book may be ordered through your local bookseller or by contacting Pearson Education, Inc., 501 Boylston Street, Boston, MA 02116, USA. ISBN 0-205-41770-9

بدأ الولد يذلل من الآن جهوداً عبارة لتكون الاحتفال بأخيه - كبرى سعد وأمنة -  
مختلفاً عما كان يولد من قبله في الأداة والحرف من الشراء وقد أتت له الولد بمهارة



١ - فليضمن كنهين من المعلمين على مؤامرات التواطؤ على ما يدور في عداد رجال الولد منهم يفتنون في التصرف الممارسة بمناسبة ما حصل منهم من التسلط والانتقام من تدبيره. العمل في كل - جناسهم جهدهم يستبدلون مبادئهم لهم والتمثال عليهم بالتصرف منهم والتفكيرين حولهم \* من أجل ذلك يجرى جماعة المتطوعين منهم على الحدود يدينون لعدائهم هذا امر لا يقبل بها لمن تستدعيه عمل في دولة ذات الامة تأييدها لثمة اسلكتا واستاذن نولا المارسين عليه الخلفين من حول بالتصريح بهم والتحصين كركنهم \*

٢ - والموقف الذي ينبغي ان يتخذه - جندريه عشرين النصفين يدا يفتنون في - عدم بولته على الدولة التي تتخذه الممارسة في موقفه الممارس وشبهه ليؤكد ان هذا العمل لا يمتد الى بشرتها \*

### جبهة الدفاع

٣ - يقال ان الاستاذ عبد الله حوي وقد تأيد التماسك في موقفه كما يؤكد بأنه فعلا لم يسمع فيقول السيلونين من ان يتحمل ما يحجم عن الخصم في العمل في جبهة الممارسة الممارسة وان هذا التصرف قد وقع عليه من قبل الله مكرهاتك \* على ان جبهته لا تهاجم ليرة التماسك الا اذا بدأ هو في مهاجمتها وان ليرى الممارسين سبيل نفسه فيكون نفسه وقد ذلك تمحصل المهاد على مناسره وعلى تأييده يرى التماسك شجرة استلزام هذه الجبهة يدعى له لا يتقبل جبهة من ذلك الوصف \*

### جبهة كوكب الشرق

٤ - جبهة الولد جبهة كوكب الشرق يعمل على ان تكون في ما المراكب الحديثة بذاكر الصغارين ليدان الا ان مع جبهة اسيرة يعمل على شاعة جبهة روز الويلف لكن امل - لهم \*

يصلون كوكبها مستخدم بعد ذلك

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

عليه يدا في شجرة التماسك

# نداء للامة

## من الوفد للمصري والاحرار الدستوريين

أيها المصريون

الآن وقد تجلّى رأى الجهاد مرعياً غاطساً في أعماقه الزفير الوطني السام من قراوات خفيفة أقرتها الأمة منذ  
في صبيح جهادها - وودعها جميع قوى الرأي والمكانة فيها - والآن وقد أصبحت الأمة على التناحر جريها وبسورها  
- وأن يكون لها دون نيرها السلطان في شؤونها والقدر في مصيرها - أيقن المصري أن ينتس للمقاومة أو  
يتردد في متعلقات الاستقلال القوية - التي يروى بها أن نسل الأمة سيلاها - والله بين الام شخصيتها فتأكل  
وترث تحت نور الاستقلال متوفاة على أرضها

تلك الضحايا - فجدوا أيها المصريون باجمعكم على متخضتها تمسككم دستوركم وحرمانكم -  
وتحذركم في حدود من كركمكم - فارتدواكم لكل قوة تفسدكم على العدل من رأيكم وتقتول من حديثكم  
- واعتلوا هذا الاجتماع العجيب بوزرة اعتزت أن تسجل على وشكم من الخسوع لكل قوة دأبت نسل الضم  
والمراس في مديركم

أيها الوطنون !

لقد كنتم من نسل الامة المحبة ومن أول السبلان الذين بقوا التضيعة كلية في حيل عبور بلادم -  
لما كنتم تكونوا قتل من غيركم ابد القطة - واستغلقا أبوابا للينة التي يروى أن تكونوا أمة عظيمة في  
هم ما بينهم وبنت أمتكم - وفرض البيوت طيبا وطيبكم - حشا أن يكون منكم غير ذلك - وهو قتل ما  
تنتظره مصر من هي سر - ليحفظ الوطن تحت ويسترد حريته .

في مصر !

واجبوا بقوة حكم - وصلاية عزكم - أعمال السيف والظلم التي تسلطها الحكومة عليكم - سواء في  
ذلك مساندة حرية الفكر والبلغة - وتسلط الصف وتنتج الزمان من مكان إلى مكان -  
وبحكم المراس كما يظلم الممارس شورك - ومجازيكم في أوزانكم وتسلط أملاككم وسحب الرخيص منه  
أشباب الذين المدة منكم - وتكليف من يتولى العدل من الوطنين أن يتولى حكم - فكل ذلك النظام الذي  
لم يبق لنا شئ من عهد الاحكام العرفية التي يروى أنها بعيد الأجيال امتطلت ساعة يوم على أساسها يظلم  
الحكم الذي يحولون فرضه عليكم - ولكن ثروا والمثوا - في الوقت الذي تسجل فيه الحكومة بهذه الظلم  
قتل التنابذة وميلانها وتقرض يدعا مشايخه من بنيها - يجعل فرضه والامر هو مستويون ذلك كله بأن  
الأمة ويمتلون أنهم قد جعلوا في رأس برلمانيهم أن يردوا الحقوق لأصحابها وأن يفسوا الظلم من كل من أصابه  
أذى في سبيل الحق يظلم هؤلاء - وأن لا يفسحوا في أي تجارب أو تزوير أو أكاذيب يرتكبها أحد من  
أعضاء الحكومة أمرا الانتفاضات - أو الاشراف على ذلك سواء من الأهل أو الوطنين - ولا من يرتكب  
من أن يلقى طاعة ويعرف صاحب

أيها المصريون !

لقد عسية - والفرق واجب - والظلم التي حدثنا الحكومة لاستنابها هي لهم الفصل بين الامة  
كرية عزيزة - وبنها فدية مهيبة - واضلوا ان الحكومة تحاول باستنابها أن تفرض عليكم سكة الأنبياء  
فترجع بتمزالي القوا ايلا لا تليكم وقد فلكم لعلكم لمرلا الا ان تيرعوا ان في السوية . وجلا - يران  
الامام منكم جديرون بن مافرا في سبيل مصر تحمى فيها - وان الأمة مصير السلطات ان تمنح قتل وان تعلم  
في كرامة بنيا .

فليد ان كل مصري وابيه - تستردوا دستوركم - وفرضوا الحرية والاستقلال على انكم - وتسبوا  
علم الحق والعدل في مصر - فلا تبق ظلم بعدة بقية .

القاهرة في ١١ ربيع الثاني ١٩٢٩  
١٩٢٩  
رئيس الوفد المصري  
رئيس الأحرار الدستوريين  
مفتي المجلس  
أحمد محمد

٢٠ يونيو

## اليوم الأسود المشؤوم

لها السموت فكرام

كان الذي شتم أن يكون ، ولأنه على غير وقت وثقل مزيج من مستعجب من هذا من ذلك من أفكار الاستقلال الذين كانوا في كل أدولم النهضة القومية سر على كونه وولا على تعبئة الاستقلال والمثلية - ذلك هو الذي صدق الذي تصدق من ذلك الإبرام والتقدير صرح به - لا يوجد ،

تأسفا على أن ، الشهيد سلطان المظفر والقلم

تكون هذا البرهان وضوحا في ذلك الحية على الثورة ولا تجلب في هذا من هذا من ذلك الشبهة لا الحيلة الشبه والجلية الكبرى وكل جبهة قومية في كبر عدالة وقد القاسم من هذا القول ولا يبرز على القية الجالية من المثلية التي انتم دائما يبرز الصليبا

ذلك البرهان الذي أعطته صدق ولا تجلب في كنف المعبد والقلم وسرعة الجيش والقلم مجتمع ككل في هذا في يوم - السبت (٢٠ يونيو) الذي زود الله بذلك ويكلم باسمكم ويقر ، على ذلك فيكون هذا اليوم الثمين (يوم جدي جدي في الفكرية والتمسك بكم) يشمل في شتم استباكم ومنهم

مستطعم ودقيق شعور حتى لا يقل حكمكم وضرب بالقلم صانعين واستمرتم ثلوث ظنين

في هذا اليوم الأسود الذي تعد الثورة يوم عيد مستطعم الجند ونطق لا كلام وقدر استعلاء أتم في كرمون فيكم (اعلان صدقكم ونتمسك بالهم ونتمسك مستطعم واستباكم) الله ود على فرح الثورة

الصلح والفرح السموت منها في ذلك اليوم يا صيبر يا صدوركم وما ينشئ على صدوركم (غبة فيكم) المجاهدين واستمسكوا بدمتور (المة الكبير) تيرمنا بذلك على كبر لية شاعة بطلاحة في الاسم قد القسمة الصيبر مرة ثم تحت بالسم ولا زنت يوم الغم

دستور سنة ١٩٢٢



الى الشعب المصرى الكريم

ايها المواطنون الاعزاء

ايها المصريون الكرام

الوطن يستحلفكم ويستغيث بكم

وروح سعد من عليائها ترفرف عليكم

وارواح الضحايا تنادى بكم

بأن تقاطعوا انتخابات صدقى باشا

و بمقاطعة انتخابات صدقى باشا

تتقذون وطنكم وترضون أرواح

ضحاياكم وعين الله ترعاكم

فليحي الوطن وليحي النحاس باشا

## الوطن بنا ديبكم للعجماء

### فلبوا نداء الوطن

أيها المصريون ،

لقد رأيتم ملحد يوحشكم من تكبيات وما نزل بأرضكم من ويلات . لقد رأيتم كيف  
تصبح كرامتكم هدفاً للأهواء وقمة سائنة في قم الأعداء . لقد استغل الآخرون ودائعكم  
واقتلوا قريبة لا ملأهم ومنفذاً لغناهم

انظروا على الدستور وهو عتوان نهبتكم وعلى البرلمان وهو رمز كرامتكم وعلى القبط  
وهو مصدر حياتكم . ولم يدعوا في أرض الوطن لسان ينطق بلحن أو لسان يعزى بالصدق  
ومدوا أيديهم إلى امتحان رجولتكم واحضار عزتكم . وأظهروا أمام المستعمرين وأنام  
للأجنبيين تقيمتكم فطيب لهم ألبان اللذائب وشبهات الحكم في جو يأسون فيه صوتاً  
يوحيهم أو كلمة تلهوا في وجوههم

عاجز طبع غير مبغض والبلد متوحشة من دستورها بخالية من كل هيئة تشريعية فيها  
وعاجز مداه الشهداء صارخة وأرواحهم في السماء متداوية . فلي أي حد يطعم فيكم لا تعاون  
ويبدأ على حسابكم الماثلون . تنسح لهم تمسك البشير ورفاهية كالبال . يركبون دموعهم الصاد  
في البحر ويستريحون غرايمهم بالليل والنهار . وتفتش عليكم الأرض بما رحبت  
والدنيا بما وسعت . وتبشرون بفيض الطيور المحبوسة في أقفاصها . كأن الاله لا يبالا لعد  
وكان وجودكم لم يكن الا لقتلهم . وكان هؤلاء القادة الطغاة هم أولى من أروسة مشرقة  
ملبونا بالحياة والبقاء كبرت كلمة تخرج من أفواههم

أيها المصريون

من أجل حريكم أسلم اللهاء أنهارا وسكبوا على البسيطة مدوراء . وأوحشتم  
الأرواح وهي نالية وضحين بالحياة وهي عزيزة سامية . ومن أجل حريكم شاعدهم كيف  
احتللت السجون بزيارتكم وحرر القتل بآبائكم . ولقد شهد السلام لكم أنكم بحق قد  
استعبرتم أن تذهبوا في بلادكم أحراراً حتى إذا أخذ لكم أن تجنوا غار جهادكم وأوشكنم  
على النهاية من غرادكم انبثت هؤلاء الدستوريون للتسعة تستخدم حروب استعمارية لولاها يكن  
لهم منها عذوة عمادا سقطت بهم قدماهم لكانوا عن بكرنا فيهم سخرتهم لئلا يجرعوا تلكا طيرين

أيها المصريون

إن هذه الوزارة واعية للبيان تحلة الأركان طمرة الميزان . وكيف لوزارة شاذة

مثلاً أن تعلم في بقلها وادمة والحق أول أعدائها  
برهنوا له بالحق ويصدق بهادكم على أن دور مرادها أغلب أرواحكم وانقضاء  
جيلكم لتعلم هي ومن على شاكلتها من مرضى الخفس وموتى القلوب أن الكثرة المعرية  
للحياة مازالت تلمية وهي في غمأة بانية وهي البقاء

إن المرأة ينظر على بيته من اللبس وعلى ماله من التناصب والوطن هو الحياة وأغل من  
الحياة وبدونه لا تكون حياة شيئاً مذكوراً . وهام لصوص منتصبون قد خسروا المقاومة  
لا جلائكم وطوارسل الموت على كيانكم . فافسروا أمد حكمهم . وأزبلوا غشائهم مدم  
وأزبحوا التهمة والبلاد من شرم

أيها المصريون

لهم أشخاص وأنهم أمة : أنهم أفراد وأنهم جماعة . أنهم ضف وأنهم غرة . أنهم  
يريدون التناصب وأنهم يريدون الحرية . والتناصب في مدم ذلك وعار والحرية شرف ووقار  
فاهم أن تركوا وشأنهم فلا تكون أحوالهم القابلة شرأ من علمهم الحاضر وهذا أنهم قرأون  
صحيفة سوداء من مخازنهم . وسلسلة آثم وجرائم من أعمالهم في عام واحد . فكيف يمكن  
إذا توالت الأيام وتتابعت الأعوام

أيها المصريون

ما هي الانهضة صلدة وقومة قائمة يقاسق فيها شيكم وشبانكم . ويدعوا إليها  
كباركم وستاركم . حتى نروا شملها بمنعاً وتصيح بدلك خلوة على عروشها لانصير ولا  
بليين ولا عوز ولا مسين . وبذلك تأمنوا بلادكم من ظم ظم وموت يهددها في حاضرها  
ومستقبلها ويجود هؤلاء النفر الذين أصبحوا غللا في صفوفها ووصة في وجودها وملة  
عليها وملة في طريق استغلالها

أيها المصريون

قد اليوم صيب الوقت رهيب والنصر من المجاهدين غرب . فاجتهدوا قليلا  
لتبترعوا أكثر وأن كآيت جياتكم غالية فالوطن أغلى . وإن كانت ميشتكم عالية فالكرامة  
أعلى والموت خير للمرء من أن تنفى الحياة هواناً ودلاً

جاهدوا فإن الله مع المجاهدين واحملوا فإن الله نصير للمطمين ولا يخلع سبي الظالمين

أيها المصريون

القوم يرميكم بالوطن ليكم والحرية حقكم : فغيروا لثانها قبل أن نحق على البلاد كلمة  
العلم والخراب . فلتجروا في الحق أنتمكم . وارفعوا بجهاد الصدق أملاككم

المصري الحر

## محتويات الكتاب

|     |                                                          |
|-----|----------------------------------------------------------|
| ٣   | مقدمة . . . . .                                          |
|     | ● القسم الأول : ١ - الانقلاب الدستوري في عهد أحمد زبور   |
|     | ٢ - الانقلاب الدستوري في عهد                             |
| ٩   | محمد محمود . . . . .                                     |
| ١١  | الفصل الأول : وضع دستور ١٩٢٢ والمعمل به . . . . .        |
| ٣٠  | الفصل الثاني : للاستثمارى والحياة النيابية . . . . .     |
| ٥١  | الفصل الثالث : الائتلاف وعودة الحياة النيابية . . . . .  |
| ٨٠  | الفصل الرابع : تصدع الائتلاف ، انقلاب محمد محمود         |
| ٩٦  | الفصل الخامس : مقاومة الانقلاب وعودة الحياة النيابية     |
| ١٢٧ | ملاحق القسم الأول : . . . . .                            |
|     | ● القسم الثاني : انقلاب اسماعيل صدقي ١٩٣٠ - ١٩٣٥         |
| ١٤٥ | الفصل الأول : الانقلاب ومنزاه السياسى والاجتماعى         |
| ١٤٧ | الفصل الثاني : التوى التى اعتمد عليها الانقلاب . . . . . |
| ١٦٨ | الفصل الثالث : مقاومة الانقلاب . . . . .                 |
| ١٨٤ | الفصل الرابع : انهيار نظام صدقى وعودة الدستور            |
| ٢٠٦ | ملاحق القسم الثاني . . . . .                             |
| ٢٤٩ |                                                          |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨١/٥١٩٤

---

٥١ ٧٣٥٧ ١٧٧ ١٩٨١

